لويس ألتوسير

وعدد من الباحثين



قراءة رأس المال

الجزء الأول



ترجمة: تيسير شيخ الأرض

Karem Fatah

أصول الفكر الاشتراكي (٢٠)

لوي ألتوسير
وعدد من الباحثين

قراءة رأس المال

الجزء الأول

ترجمة: تيسير شيخ الأرض

دمشق
١٩٧٢

عن: وزارة الثقافة والإرشاد القومي

العنوان الأصلي للكتاب

L. ALTHUSSER — J. RANCIERE —
P. MACHEREY

LIRE LE CAPITAL

TOME 1

Edition F. Maspero

Paris

« لندن ، في ١٨ آذار ١٨٧٢ .

الى المواطن موريس لاشاتر .

عزيزي المواطن ،

اني صفقت لفكرتك الرامية الى ترجمة رأس المال ، وتوزيع هذه الترجمة في نشرات دورية - ان الكتاب يصبح على هذه الصورة ، أقرب تناولا من يد الطبقة العاملة ؛ وهذه ناحية تفوق في رأيي كل ناحية اخرى .

هذا هو الوجه الجميل لميداليتنا ؛ أما وجهها الآخر فدونك اياه : ان الطريقة التي استخدمتها ، والتي لم تطبق بعد على الموضوعات الاقتصادية ، تجعل قراءة الفصول الأولى شاقة بعض الشيء . واني لأخشى على الجمهور الفرنسي ، المتسرع في استخلاص النتائج دائما ، والمتلهف الى معرفة علاقة المبادىء العامة بالمسائل المباشرة التي تستهويه ؛ من ان تفتر همته ما ، لانه لم يتمكن من تجاوز ذلك ، منذ البداية .

ان في هذا ضررا لا يمكنني ان افعل تجاهه شيئا ، سوى ان احذر القراء المهتمين بالحقيقة وانذرهم - انه ما من طريق ملكي لبلوغ العلم ؛ والذين تتاح لهم فرصة الوصول الى قممه النيرة ، هم فقط اولئك الذين لا يهابون ان ينالهم التعب من ارتقاء مسالكه الوعرة .

وتقبلوا أيها المواطن العزيز جليل عواطفي المخلصة الأكيدة .

كارل ماركس »

لويس التوسر

من "رأس المال" إلى فلسفة ماركس

ان البحوث التي نثبتها هنا ، كـانت قـد القيت في حلقـة دراسية خصصت لراس المال ، في الشهور الأولى من عام ١٩٦٥ ، في معهد المعلمين العالي • انها تحمل طابع هذه الظروف ، لا في تاليفها وايقاعها وتعابيرها التعليمية او التي لها طابـع الحديث فقط ، بـل في تنوعها وتكراراتهـا وتردداتها ومخاطر مباحثها أيضا ، وعـلى الخصوص • الا شك أنه كـان بامكاننا أن نعاودها كلما سنحت الفرصة ، وأن نصحح بعضها ببعض ؛ وأن نختصر مدى اختلافاتها ؛ وأن نوفق بين مصطلحاتها وفرضياتها ونتائجها على أحسن ما يمكننا ؛ وأن نعرض مادتها في نظام محكم كالذي نجده في مقالة واحدة ؛ وان نحاول باختصار ، ان نؤلف منها كتاباً منجزاً • ولكننا فضلنا — دون الطموح الى ما ينبغي أن تكون عليـه — ان نقدمها كما هي ، أي ان نقدمها بالضبط نصوصاً ناقصة ، ومجرد بدايات قراءة ما •

١

لا شك أننا قرأنا ونقرأ جميعاً **راس المال** • كان بامكاننا ان نقرأه كل يوم ، منذ قرابة قرن خلا ، واضحاً في آلام تاريخنا واحلامه ، في نزاعاتـه وصرعاته ، في انهزامات الحركة العمالية وانتصاراتها، تلك الحركة التي هي دون شك أملنا الوحيد ومصيرنا • اننا لم نكفّ عن قراءة راس المال ، منذ أن « أتينا الى العالم » ، في كتابات اولئك الذين قرأوه من أجلنا قراءة حسنة او سيئة،وفي مقالاتهم، الاحياء منهم والاموات، كانغلز وكاوتسكي وبليخانوف ولينين وروزا لوكسمبورغ وتروتسكي وستالين وغرامشي وقادة المنظمـات

العمالية ، انصارها وخصومها ، من فلاسفةوعلماء اقتصاد ورجال سياسية • لقد قرانا منه أجزاء و « منتخبات » اقد « اختارتها » لنا الظروف ؛ بل لقد قرانا جميعاً ، في كثير او قليل ، الكتاب الأول من « السلعة » الى « نزع الملكية عن نازعي الملكية » •

ومع ذلك ، فلا شك أنه يجب علينا في يوم من الأيام ، ان نقرأ **رأس المال** ، حرفاً بحرف • يجب علينا أن نقرأ النص ذاته كاملا ، بكتبه الاربعة ، سطراً بعد سطر ؛ وان نعاود عشر مرات الفصول الأولى ، او الرسوم التخطيطية لاعادة الانتاج البسيط ، واعادة الانتاج الموسع ، قبل ان ننحدر من أعالي هضاب الكتاب الثاني القاحلة والجرداء ، الى اراضي الربح والمصلحة والدخل الموعودة • وافضل من ذلك ، يجب علينا أن نقرأ**رأس المال** في نصه الالماني ، وذلك على الاقل بالنسبة الى الفصول النظرية الأساسية ، وبالنسبة الى كل الفقرات ، التي تستوي فيها تصورات ماركس التيهيمفاتيحكتاباته؛ لا ان نقرأه في ترجمته الفرنسية (ولو كانت ترجمة روا Roy بالنسبة الى الكتاب الأول ، تلك التي قام ماركس باعادة صياغتها ، ولم يكتف بمجرد مراجعتها) •

لقد اتفقنا على قراءة رأس المال على هذا النحو • والبحوث التي نتجت عن هذا المشروع ليست الا الالتزامات الشخصية المتنوعة لهذه القراءة ؛ لقد خط كل منا على طريقته الخاصة ، الطريق الملتوي في غابة الكتاب الواسعة • واذا قدمنا هذه البحوث في صورتها المباشرة ، دون أن نعمل فيها يد التنقيح، فقد كان ذلك من أجل اثارة كل المخاطر والمنافع التي تنطوي عليها هذه المغامرة ؛ كي يعثر القارىء من جديد ، على التجربة ذاتها ، التي مرت بها قراءة من القراءات في حالة نشوئها ؛ وكي يجرّه خط هذه القراءة الأولى بدوره ، الى قراءة أخرى ، تحملنا معاً اكثر ، الى الأمام •

٢

اذا لم تكن هناك قراءة بريئة على أية حال ، فلنحدد نوع القراءة التي اقترفناها .

لقد كنا فلاسفة جميعاً ؛ فلم نقرأ **راس المال** بعقلية علماء الاقتصاد أو المؤرخين أو الادباء . اننا لم نطرح على **راس المال** السؤال عن مضمونه الاقتصادي والتاريخي ، ولا عن مجرد « منطقه » الداخلي .

لقد قرأنا **راس المال** بعقلية الفلاسفة ، طارحين عليه اذن سؤالا آخر . ولكي نمضي مباشرة الى الحقيقة ، لنعترف باننا طرحنا عليه السؤال عن **علاقته بموضوعه** ؛ أي طرحنا عليه في وقت واحد السؤال عن نوعية **موضوعه** ، والسؤال عن نوعية علاقته بهذا الموضوع ؛ أي السؤال عن طبيعة انموذج القول المستخدم لمعالجة هذا الموضوع ، أعني السؤال عن القول العلمي . ونظراً لانه ما من تعريف ابداً الا وينطوي على فارق ، فقد طرحنا على **رأس المال السؤال** عن الفارق النوعي ، سواء من حيث موضوعه أم من حيث قوله متسائلين في كل خطوة من قراءتنا ، بأي شيء يتميز موضوع **رأس المال** ، لا من موضوع علم الاقتصاد الكلاسيكي (والحديث أيضاً) فقط ، بل من موضوع مؤلفات الشباب لماركس أيضا ؛ وبخاصة عن موضوع مخطوطات عام ٤٤ . وهنا ينتهي الى السؤال : بأي شيء يتميز قول **راس المال** ، لا من قول علم الاقتصاد الكلاسيكي فقط ، بل من القول الفلسفي (الايديولوجي) لماركس الشاب أيضا ؟

ان قراءة **راس المال** بعقلية عالم الاقتصاد ، انما تعني قراءته مع طرح السؤال عليه ، عن المضمون والقيمة الاقتصاديين لتحليلاته ورسومه التخطيطية . وهذا يعني الموازنة بين قوله وموضوع ما قد حُدد سلفاً خارجه ، من دون وضع هذا الموضوع موضع السؤال . اما قراءة **راس المال**

بعقلية المؤرخ ، فهي تعني قراءته مع طرح السؤال عليه ، عن علاقة تحليلاته التاريخية بموضوع تاريخي ما قد 'حدد سلفا خارجه ، من دون وضع هذا الموضوع موضع السؤال • في حين أن قراءة **راس المال** بعقلية المنطقي ، انما تعني أن نطرح عليه السؤال عن مناهج عرضه وتدليله ؛ ولكن في مستوى التجريد ؛ ولنقل مرة أخرى ، من دون أن نضع الموضوع الذي تتعلق به مناهج هذا القول ، موضع السؤال •

ان قراءة **راس المال** بعقلية الفيلسوف ، هي بالضبط وضع الموضوع النوعي لقول نوعي موضع السؤال ، وكذلك العلاقة النوعية لهذا القول بموضوعه • وهذا يعني ان نطرح على وحدة (**قول ـ موضوع**) مسالة تناول صلاحيات ابستمولوجية تميز هذه الوحدة الدقيقة من صور أخرى لوحدات الـ (قول ـ موضوع) • ان هذه القراءة تستطيع وحدها أن تقرر الاجابة التي ينبغي تقديمها عن السؤال ،وهو سؤال يتعلق بالمكانة التي يحتلها **راس المال** في تاريخ العلم • ان هذا السؤال يصاغ على النحو التالي : هل **راس المال** مجرد نتاج ايديولوجي بين نتاجات اخرى ؛ أو صياغة هيغلية للاقتصاد الكلاسيكي ؛ أو فرض مقولات أنطربولوجية محددة في مؤلفات الشباب الفلسفية ، على مجال الواقع الاقتصادي ، أو « تحقيق » التطلعات المثالية (**للمسالة اليهودية**) و (مخطوطات عام ٤٤) ؟ هل **راس المال** هو مجرد استمرار للاقتصاد الذي ورث ماركس منه موضوعه ومفهوماته ؟ هل يتميز **راس المـال** اذن ، من علم الاقتصاد الكلاسيكي **بمنهجه** وحده ، أي بالجدل المستعار من هيغل ، لا بموضوعه ؟ أم أن الأمر على خلاف ذلك ، اذ ان **راس المـال** يكون تحولا ابستمولوجيا حقيقيا في موضوعه ونظريته ومنهجه ؟ هل يمثل رأس المال التأسيس الفعلي لنظام جديد ، والتأسيس الفعلي لعلم ما ـ وبالتالي ، حدثا حقيقيا ، أو ثورة نظرية ، تنبذ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وايديولوجيا هيغل وفويرباخ ، في وقت واحد ، الى

ما قبل تاريخها ـ أي يمثل البداية المطلقة لتاريخ علم ما ؟ واذا كان هـذا العلم الجديد نظرية في **التاريخ** ، أفلا يتيح لنا مقابل ذلك ، معرفة لما **قبل** تاريخه ؛ واذن ، أن ننظر بوضوح في علم الاقتصاد الكلاسيكي ، وفي المؤلفات الفلسفيـة لماركس الشاب ؟ تلـكم هي متضمنات السؤال الابستمولوجي المطروح على **رأس المال** ، من قراءته الفلسفية .

واذن ، فالقراءة الفلسفية **لرأس المال** هي شيء مضاد للقراءة البريئـة تماماً . انها قراءة آثمة ؛ ولكنها لاتبرأ من خطئها باعترافها به ؛ انها خلافـاً لذلك ، تطالب بجعل خطيئتها خطيئة صالحة وتدافع عنها ببيان ضرورتها . وهذا يعني ، انها قراءة ذات استثناء ، تسوّغ ذاتها بما هي قراءة ، طارحة على كل قراءة آثمة ، السؤال بالذات ، الذي يكشف القناع عن براءتها ، أي مجرد السؤال عن براءتها ، ونعني به : ما القراءة ؟

٣

يؤسفنا ان ندلي بكلمة مهما بدت مضنة في مفارقتها ، وهي ان عصرنا يتعرض في تاريخ الثقافة الانسانية للظهور في يوم من الايام ، وكأنه طبع باختبار هو من أكثر الاختبارات مأسوية وأكثرها إنهاكـاً ، أعني الكشف عن معنى حركات الوجود الاكثر « بساطة » ، مثل الرؤية والاصغاء والكلام والقراءة ، والتدرب عليها ـ هذه الحركات التي تربط الناس بآثارهم ، وهذه الآثار وقد قلبت رأساً على عقب في مخارج حلوقهم هي في ذاتها « انعدام آثـار » .

وخلافاً لكل المظاهر التي لا تزال سائدة ، اننـا لسنا مدينين بهـذه المعارف المبلبلة لعلم النفس ، الذي انشيء انطلاقاً من آثار خالية من المفهومات، بل لأناس هم ماركس ونيتشه وفرويد . لقد بدأنا ـ منذ مجيء فرويد ـ بتخمين مايعنيه الاصغاء ، وبالتالي الكلام (والصمت) ؛ ف « مايعنيه » الكلام والاصغاء هنا ، يكشف وراء براءة الكلام والاصغاء ، عن عمق يتعين في جذر

مزدوج،اي،مايعنيه،قول اللاشعور ـ هذا الجذر المزدوج الذي اخذ علم اللغة الحديث ، يفكر في نتائجه وشروطه الصورية ، انطلاقاً من آليات اللغة (١) .

وانني لأجرؤ على تأييد الرأي القائل ، انه كان يجب علينا ـ منذ مجيء ماركس ـ أن نبدأ بتخمين **ماتعنيه القراءة** ، وبالتالي الكتابة من الناحية النظرية على الاقل . ولا شك أن الأمر لم يكن مصادفة ، حينما تمكنا من ردّ الادعاء الايديولوجي كله ، الى البراءة الواضحة **لقراءة ما** ؛ هذا الادعاء الذي يهيمن من علٍ على مخطوطات عام ٤٤ ، والذي مازال يتسلط مواربة على إغراءات النكسات ذات النزعة التاريخية التي يتعرض لها **رأس المال** . لقد كانت معرفة ماهية الاشياء ، وماهية العالم التاريخي الانساني ، وضروب انتاجه الاقتصادي والسياسي والجمالي والديني ، في نظر ماركس الشاب، هي **القراءة** ، القراءة ذاتها ، القراءة بكل احرفها،قراءة الماهية،المجردة،حاضرة في شفوف وجودها « المشخص » . أن النموذج الديني للعلم المطلق الهيغلي يعبر عن ذاته في هذه القراءة المباشرة للماهية في الوجود ، هذا العلم الذي،هو تلك النهاية للتاريخ،حيث يصبح المفهوم في آخر المطاف باديا للعيان،وحاضراً بيننا بشخصه ، ملموساً في وجوده المحسوس ـ حيث يكون **هذا الخبز،وهذا الجسد ، هذا الوجه ، وهذا الانسان** ، هي كلها الروح ذاته ؛ تلك هي بداية الطريق الى الفهم ، الفهم الذي ينشد القراءة في **كتاب مفتوح** ، في «**كتاب العالم الكبير**» ، عالم غاليله ،الفهم الذي،هو حنين اقدم من كل علم ؛ حنين ما تزال

---

(١) اننا مدينون اليوم ، بالنتيجة التي قلبت طريقة **قراءتنا** لفرويد ، للجهد النظري الذي قام به ج . لاكان ، والذي ظل خلال سنوات طوال وحيداً ، تبرأ لايسداوم . وانني احرص على الاعتراف بالدين الذي نحن مدينون به لدرس نموذجي في القراءة ، يتجاوز ـ كما سنرى ـ موضوعه الأصلي،في بعض نتائجه:في الوقت الذي،يبتدأ فيه الجديد الذي أتى به لاكان يصبح تراثاً مشتركاً ، يستطيع كل منا ـ بطريقته الخاصة ـ ان يستخدمه ويفيد منه . انني لأحرص على الاعتراف بذلك **علانية** ، لكيلا « يضيع عمل الخياط في الثوب » (ماركس) . وإن كان ثوبنا ! كما احرص أيضاً ، على الاعتراف بالدين الظاهر او الخفي ، الذي يربطنا بهؤلاء المعلمين في قراءة مؤلفات المعرفة ؛ والذين كانوا بالأمس غ . باشلار و ج . كافييس . والذين هم اليوم غ . كانغيليم ، و م . فوكو .

تجتره أصم اجترار ، أشباح التجلي الدينية ، أشباح ظهور الالهي ، تجتره أسطورة أخاذة ، هي أسطورة « المكتوب » حيث تزيت الحقيقة بزي الكتاب وتجسدت فيه : التوراة • ذلك هو المدخل الذي يجعلنا نظن انه لكي نعالج الطبيعة او الواقع معالجة « الكتاب » الذي يتحدث بقول أصم ، هو لغة « مؤلفة من مربعات ومثلثات ودوائر » كما يقول غاليليه ، لابد من أن تستاثر بنا فكرة ما ، عن القراءة ، فكرة تجعل من القول المكتوب • شفوف الحقيقة المباشر ؛ ومن الواقع قول صوت •

اذا كان اسبينوزا اول من طرح مسالة القراءة ، وبالتالي مسالة الكتابة ، اطلاقاً ؛ فقد كان هو ايضاً اول شخص في العالم اقترح نظرية في التاريخ وفلسفة عن كثافة ماهو مباشر ، في وقت واحد • واذا كان من انسان جمع في نفسه ، لأول مرة في العالم ، ماهية القراءة وماهية التاريخ ، في نظرية تفرق بين ماهو متخيل وماهو حقيقي — فهمنا السبب الذي من اجله لم يصبح ماركس — لعلة ضرورية — ماركس ، الا بتاسيسه نظرية في التاريخ وفلسفة في التمييز التاريخي بين الايديولوجيا والعلم ، والا بجعل هذا التأسيس يستهلك — في نهاية التحليل — في تبديد الاسطورة الدينية للقراءة • فحيث كان ماركس الشاب ، صاحب مخطوطات عام ٤٤ ، يقرأ مباشرة في كتاب مفتوح ، ماهية الانسان في شفوف ضياعه ؛ كان رأس المال — خلافاً لذلك — يضع المقياس الدقيق لفسحة أو لتفاوت ضمن الواقع ، مسجلين في بنيته ، بحيث يجعلان نتائجهما ذاتها غير قابلة للقراءة وبحيث يجعلان من قراءته المباشرة آخر نتائجهما وقمتها ، اي الصنمية • كان ينبغي — دون شك — ان تاتي من ذلك الى التاريخ ، لنتعقب منه أسطورة القراءة في معقلها ؛ لأن الناس قد اضفوها من التاريخ — الذي يقدمون له عبادة أديانهم وفلسفاتهم — على الطبيعة ، لكيلا يغنوا في المشروع الجري، لمعرفة هذه الطبيعة • فمن التاريخ المفكر ، ومن نظرية التاريخ وحدها ، كان بالامكان

أن نجعل الدين التاريخي للقراءة على صواب ؛ وذلك بالكشف عن أن تاريخ البشر المثبت في « الكتب » ، ليس مع ذلك نصاً مكتوباً على صفحات « كتاب » ؛ وبالكشف عن أن حقيقة التاريخ لاتقرأ في قوله الظاهر ؛ إذ إن النص التاريخي ليس نصاً لابدَّ أن يتكلم فيه صوت ما (اللوغوس) ؛ وانما هو التسجيل غير المسموع وغير المقروء لمفعول بُنية البُنيات • ويمكن للقارىء أن يقتنع وهو يتتبع بعض بحوثنا ، أننا نأخذ الكلمات التي نستعملها بمعناها الحرفي ؛ وأننا أبعد مانكون عن التمسك هنا بالخواطر المجازية • لابد من الانفصال عن الاسطورة الدينية للقراءة ؛ هذه الضرورة النظرية قد اتخذت لدى ماركس صورة دقيقة هي صورة الانفصال عن التصور الهيغلي للكل بما هو كلية « روحية » ، وبدقة أكبر بما هو كلية **تعبيرية** • وليس من باب الصدفة ، اذا اكتشفنا ــ ونحن نرفع القشرة الرقيقة قشرة نظرية القراءة ــ أنها تخفي تحتها نظرية في **التعبير** ؛ واذا اكتشفنا ان هذه النظرية عن الكلية التعبيرية (حيث يكون كل جزء جزءاً من كل ، ومعبراً تعبيراً مباشراً عن الكل الذي يقيم فيه بشخصه) هي النظرية التي تجمعت فيها لدى هيغل ، لآخر مرة ، وفي مجال التاريخ ذاته ، الاساطير الدينية كلها ، المكملة للصوت الذي يتكلم (اللوغوس) في متواليات قول ما ؛ والمكملة « للحقيقة » القائمة في كتاب هذا الصوت ؛ ــ والمكملة للاذن التي تسمع هذا القول ، أو العين التي تقرؤه ؛ لكي تكشف فيه عن كلام « الحقيقة » التي تقيم بشخصها في كل كلمة من « كلماته » (هذا اذا كانت العين او الأذن صافية) • فاذا انفصمت عرى التواطؤ الديني القائمة بين « اللوغوس » و « الوجود » ؛ بين هذا « الكتاب الكبير » الذي هو « العالم » في وجوده ذاته ، وقول معرفة العالم ؛ بين ماهية الأشياء وقراءتها ــ اذا انفصمت هذه المواثيق الخفية ، التي كان

فيها ابناء عصر مازال متداعياً ، يتخذون لهم بعض الروابط السحرية غطاء يخفون وراءه تاريخاً مزعزعاً وجرأة مضطربة - افلا يجب علينا ان نضيف ، ان تصوراً جديداً **للقول** يمكن ان يصبح ممكناً في النهاية ، حينما تنفصم هذه الروابط ؟

٤

لنعد الى ماركس ، من أجل أن نلاحظ ، أنه بامكاننا بالضبط ، أن نضع يدنا لديه ، على الانتقال بالذات من فكرة أولى وممارسة للقراءة ، الى ممارسة جديدة للقراءة ، والى نظرية في التاريخ ، بامكانها ان تقدم لنا نظرية جديدة في **القراءة** ؛ وهذا ليس فقط فيما يقوله ، بل فيما يفعله أيضاً ·

اننا حينما نقرأ ماركس ، نجد أنفسنا دفعة واحدة امام **قارىء يقرأ** امامنا بصوت مرتفع · واذا كان ماركس قارئاً مدهشاً ، فهذا يهمنا اقل بكثير مما يهمنا أنه شعر بالحاجة الى اشباع نصه بالقراءات بصوت مرتفع ، ليس فقط لمتعة بايراد الاستشهادات ، أو لوسواس ذكر المراجع (فقد كان بهذا الصدد مأخوذاً بهوس الدقة ، وقد كان يجب على خصومه أن يتعلموا ذلك لحسابهم) ؛ وليس فقط لهذا المسلك العقلي الشريف ، الذي كان يجعله يعترف دائماً وكثيراً بدينه (فقد كان يعرف هو ذاته - واأسفاه ! - معنى الدين) ؛ وانما من أجل أسباب ضاربة بجذورها عميقاً في الشروط النظرية لعمله في الكشف · واذن ، فقد كان ماركس يقرأ أمامنا بصوت مرتفع ، ليس فقط في نظرية فضل القيمة[١] ذلك الكتاب الذي ظل في أهم ما ورد

---

(١) ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية بعنوان تاريخ المذاهب الاقتصادية طبع كوست ترجمة موريتور ·

فيه على شكل رؤوس اقلام) ؛ بل في **رأس المال** : لقد كان يقرأ كينيه ، ويقرأ سميث ، ويقرأ ريكاردو ، الخ ... لقد كان يقرؤهم قراءة يبدو أنها كانت نقية تماماً ؛ لكي يعتمد على ماقالوه من آراء صحيحة ؛ ولكي ينتقد ما قالوه من آراء خاطئة ـ وبالاجمال ، لكي **يحدد حديثه** بالاضافة الى معلمي الاقتصاد السياسي المعترف بهم . ومع ذلك ، فالقراءة التي قام بها ماركس لسميث وريكاردو ليست صافية الا من أجل قراءة معينة لهذه القراءة : نعني من اجل قراءة مباشرة لاتطرح سؤالا عما تقرأ،وانما تاخذ بداهات النص المقروء بما هي عليه . والحقيقة،اننا اذا **نظرنا** الى القراءة التي قام بهاماركس لسميث وريكاردو من قرب(انني اتخذهما هنا مثلا) ،وجدنا انها قراءةفريدة بما فيه الكفاية . انها قراءة مزدوجة ـ أو بالاحرى قراءة تعمل مبدأين للقراءة مختلفين اختلافاً جذرياً .

لقد كان ماركس يقرأ في **القراءة الأولى** قول سلفه (سميث مثلاً) من خلال قوله الخاص به . وكانت نتيجة هذه القراءة الحبيسة حيث يُنظر الى نص سميث من خلال نص ماركس ، وقد اسقط عليه هذا الأخير معياراً ـ كانت نتيجتها وضع بيان بالتطابقات والتنافرات،وتصفيةلما اكتشفهسميث وما فاته ، لمزاياه وضروب ضعفه ، لما أتى به وما انقصه . والحقيقة ، أن هذه القراءة قراءة نظرية إرجاعية يبدو فيها مالم يستطع سميثرؤيته وفهمه، وكانه نقص جذري فقط . ان بعض النقائص تردنا يقيناً الى نقائص أخرى ، وهذه النقائص الاخيرة تردنا الى نقصية أولى ـ بيد انهذا الرد بالذات يقسرنا على بيان ما هو حاضر وما هو ناقص . أما بالاضافة الى النقائص ذاتها ، فهذه القراءة لا تقدم لنا مسوّغاً لها ؛ اذ إن اثباتها في بيان يلغيها :فالاتصال في قول ماركس هو الذي يكشف عما ينطوي عليه قول سميث من فجوات

خفية (بالنسبة الى سميث) غائبة وراء الاتصال الظاهري لقوله • ان هذه النقائص كثيراً ما يشرحها ماركس عندئذٍ ، على أنها ضروب الغفلة التي وقع فيها سميث ، أو على انها بمعناها الحقيقي : **الامور التي غابت عنه** ؛ فهو لم يرَ مع ذلك ، ماكان أمام عينيه؛وهو لم يدرك مع ذلك ماكان في متناول يديه• لقد كانت هناك أخطاء ترتد الى «خطل الرؤية» في علم الاقتصاد الكلاسيكي ، وكانت كلها ترتد ـ أن كثيراً أو قليلاً ـ الى هذا الخطأ الجسيم » الذي يخلط بين رأس المال الثابت ورأس المال المتحول الذي سيطر بضلاله « الذي لا يمكن تصديقه ، على هذا الاقتصاد الكلاسيكي كله • ومن هنا نجد ان كل ضروب الخور الطارئة على منظومة المفهومات ، التي تكوّن المعرفة • انما ترتد الى خور نفسي في « الرؤية » • واذا كانت نقائص **الرؤية** هي التيتشرح هذا **الخطل** ، كان حضور «الرؤية» وحدتها هما اللذان يسوّغان كذلك،وبضرورة فريدة ، هذه **النظرات** ؛ أعني المعارف المعترف بها جميعاً •

وعندئذ ، يكشف لنا هـذا المنطق الوحيد للنظر وخطـل النظر عـن حقيقته ؛ انه منطق تصور المعرفة ، حيث يرتد عمل المعرفة كله ، في مبدئه ، الى تعرف مجرد العلاقة التي تقيمها **الرؤية** ؛ حيث ترتـد طبيعة موضوعـه كلها الى وضع **المعطى** وحسب • لقد رأي ماركس ما لم يرَهُ سميث لخور في قوة رؤيته ؛ فما لم يرَهُ سميث كـان مرئياً تماماً ؛ ولأنه كان مرئياً ، عرض لسميث أنه لم يرَه ، وعرض لماركس انه رآه•هانحن اولاء في الدوامة؛ لقد وقعنا في اسطورة الانعكاس التي ترى أن المعرفة هي رؤية لموضوع يعطى او قراءة لنص مقرر ، وكلاهما ليسا قط ، بالنسبة لعين الانسان الا الشفوف ذاته ـ فخطأ الكلمة كفضيلة التعبير ؛ وكلاهما ، مبدأ ، من شأن الرؤيـة • ولكن ، كما اننا لا نُعامل ابداً الا بما نعامل به الآخرين ؛ فقد رُدَّ مـاركس الى سميث ، ولا ينقصه الا حسرة البصر ـ لقد رُدَّ لا الى شيء كـل العمـل

الضخم الذي انتزع به ماركس نفسه من حسرة بصر سميث المزعومة ؛ لقد رُدَّ الى مجرد فارق في الرؤية (رؤية هي بمثابة نهار لم تعد فيه البقرات سوداً) ؟٠

لقد رُدّ لا الى شيء البعد التاريخي والتفاوت النظري ، حيث فكر ماركس في الفارق النظري الذي يفصله مع ذلك عن سميث الى الابد ٠

وها نحن اولاء مستجرون اخيرا الى الرؤية ذاتها مصيراً ، وقد أكرهنا حكماً على ألا نرى في ماركس الا ما رآه هو ٠

٥

ومع ذلك ، ففي ماركس **قراءة اخرى مغايرة كلياً** ، ليس لها اية صلة بالقراءة الأولى ٠ ان هذه القراءة التي لا تستقيم بالاستناد الى تقرير مزدوج ، متلازم في ازدواجه تقرير ضروب الحضور وضروب الغياب، ضروب الرؤية وخطل الرؤية ، هي مع ذلك آثمة ، وإثمها خطل في الرؤية فريد في نوعه ؛ انها **لا ترى** الا الوجود المتمازج للرؤية وخطل الرؤية ، لدى مؤلف ما ؛ فتطرح مسألةً ما هي مسألة **مزجهما** ٠ انها لا ترى هذه المسألة لا لسبب إلا لأنها لا ترى إلا من حيث هي غير مرئية ؛ ولأن هذه المسألة تتعلق بشيء مخالف مخالفة كلية للموضوعات المعطاة ؛ ولأنه يكفي المرء أن يكون مفتوح العينين ليرى ؛ اعني ليرى علاقة خفية ضرورية بين مجال ماهو مرئي ومجال ما هو غير مرئي ؛علاقة تحدد ضرورة المجال المظلم لغير المرئي،على أنه نتيجة ضرورية لبنية المجال المرئي ٠

ولكن ، لكي أبيّن بياناً احسن ما اريد أن اشير اليه بذلك ، ساترك هذا الطرح الصعب للمسألة معلقاً مؤقتاً ؛ وسأستعير – من اجل أن اعود اليه – الطريقة الملتوية لتحليل **النوع الثاني من القراءة** ، الذي نجده عند ماركس ٠ ولا أريد أن أضرب على ذلك الا مثالاً واحداً ؛ وهو الفصل التاسع

عشر الرابع من رأس المال ، الذي يبحث في الأجور (المجلد الثاني ، ص ٢٠٦ وما يليها) ، والذي ينعكس على الفصول الأخرى بفضل الملاحظات النظرية الرائعة ، التي لاحظها انغلز في مقدمة الكتاب الثاني (المجلد الرابع ، ص ٢٠ ـ ٢٤) ٠

وهاننا استشهد اذن بماركس فاوي، علماء الاقتصاد الكلاسيكيين :

« عندما استعار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ببساطة مقولة « سعر العمل » ، من الحياة العادية ، من دون أي تحقيق تمهيدي فيها ، ما لبث أن تساءل بعد حين ، كيف حدد هذا السعر ٠ وسرعان ما أدرك ـ سواء بالاضافة الى العمل ، أم بالاضافة الى أية سلعة أخرى ـ ان العلاقة بين العرض والطلب لاتفسر لنا شيئاً غير ذبذبات سعر السوق ، بصعودها فوق مقدار معين ، أو بهبوطها تحته ٠ ومنذ أن يحدث التوازن بين العرض والطلب ، تبطل تغيرات السعر التي استثاراها ؛ ولكن ، يبطل ببطلانها أيضاً ، كل مفعول العرض والطلب ٠ ففي حالة توازنهما ، يكف سعر العمل عن التعلق بتاثيرهما ؛ وينبغي اذن تحديده كما لو كانا لاوجود لهما ٠ ان هذا السعر الذي هو مركز ثقل أسعار السوق ، يبدو على هذا النحو ، وكانه الموضوع الحقيقي للتحليل العلمي ٠

« لقد وصلنا أيضاً الى النتيجة ذاتها ، حينما نظرنا الى فترة سنوات متعددة ، وحسبنا المتوسطات التي ترتد اليها الحركات المتناوبة للارتفاع والانخفاض ، بعمليات تعويق متصلة ٠ وقد وجدنا على هذا النحو ، أسعاراً وسطية ، ومقادير ثابتة في كثير أو قليل ، تظل ثابتة في ذبذبات أسعار السوق بالذات ، وتكوّن لها ضوابطها الداخلية ٠ وإذن ، فهذا السعر الوسطي ، « السعر الضروري » لدى الفيزيوقراطيين ، ـ « السعر الطبيعي » لدى آدم سميث ـ لا يمكن ان يكون بالنسبة الى العمل ، كما هو بالنسبة الى كل سلعة أخرى ، الا قيمته المعبر عنها بالمال ٠ يقول سميث : « ان السلعة تباع عندئذ بقيمتها تماماً » ٠

« كان علم الاقتصاد الكلاسيكي ، يعتقد بأنه ارتقى بهذه الطريقة ، من أسعار العمل العرضية ، الى قيمته الواقعية . ثم حدد هذه القيمة بقيمة المؤن الضرورية لمعيشة العامل وإعادة انتاجه ، وعلى هذا النحو ، **كان يغير – عن جهل – مجاله** : باستبداله بقيمة العمل التي ما زال حتى ذلك الحين ، **موضوع مباحثه الظاهري** ، قيمة قوة العمل : هذه القوة التي لا وجود لها الا في شخصية العامل ، والتي تتمايز عن وظيفته – اي عمله – تماماً كما تتمايز آلة ما عن عملياتها . لذلك ، فسير التحليل قد ادى بصورة الزامية ليس ، من أسعار العمل في السوق الى سعره الضروري وقيمته فقط : وانما جعلنا نحل قيمة العمل المزعومة الى قيمة قوة العمل : حتى إن القيمة الأولى كان ينبغي أن لا تعالج منذئذٍ ، الا على أنها صورة ظاهرية لهذه القيمة . واذن ، فقد كانت النتيجة التي افضى اليها التحليل ، **تنصب على تغيير حدود المسألة تغيراً تاماً ، لا على حلها كما بدت في البداية .**

« **ولم يتوصل علم الاقتصاد الكلاسيكي قط لادراك هذا الالتباس** ، وهو الذي ظل مهتماً اطلاقاً بالفرق بين أسعار العمل المعمول بها وقيمته ، وبعلاقة هذه القيمة بقيم السلع ومعدل الربح الخ ... وكلما تعمق في تحليل القيمة بعامة ، جرفته قيمة العمل المزعومة في تناقضاتها المتشابكة ... » (المجلد الثاني ، ص ٢٠٨ – ٢٠٩) .

انني أستشهد بهذا النص المدهش بما هو عليه : انه ميثاق قراءة لعلم الاقتصاد الكلاسيكي قام بها ماركس . وهنا أيضاً يغرينا الأمر بالاعتقاد ، باننا قد وقفنا ، مصيراً ، عند حدود قراءة تصفي الحساب بين الرؤية وخطل الرؤية . ان علم الاقتصاد الكلاسيكي قد رأى يقيناً أن ... ولكنه لم يرَ أن ... و « لم يتوصل قط الى » رؤية أن ... وهنا أيضاً يبدو ان تصفية الحساب بين الرؤية وخطل الرؤية ، تجري في عالم مغلق : حينما تكشف ضروب الحضور الماركسية ، عن ضروب الغياب الكلاسيكية . ومع ذلك ،

فهناك فارق صغير ، فارق صغير جداً ، سرعان ما أنبه إليه القارىء : فليس لدينا اطلاقاً نية **عـدم الرؤية** ! وها هوذا : ان ما لـم يرَه علم الاقتصاد السياسي الكلاسـيكي ، ليس ما لم يره بل **ما رآه** ؛ ليس ما ينقصه ، بل خلافاً لذلك **ما ليس ينقصه** ؛ ليس ما يفوته ، بل خلافاً لذلك **ما لا يفوته** . ان خطل الرؤية هو اذن عدم رؤية ما يرى ؛ انها لا تتعلق اطلاقاً بالموضوع ، وانما بالرؤية ذاتها . ان خطل الرؤية هو خطل يتعلق **بالرؤية**؛ فعدم الرؤية هو إذن في داخل الرؤية؛ انه صورة من صورها؛ واذن، فهو في علاقة ضرورية بالرؤية .

ها نحن اولاء نلمس مسألتنا بالذات ، انها موجودة في الخلط العضوي بين الرؤية وعدم الرؤية ؛ خلط قد أصبح وحدة فعليـة ، وهو الذي يطرحها مسألة علينا . وأفضل من ذلك، اننا لم نعد نعني ــ في بيان عدم الرؤية، او خطل الرؤيةــ بقراءة علم الاقتصاد الكلاسيكي ، من وراء شباك نظرية ماركس ؛ ولا بالموازنة بين النظرية الكلاسيكية والنظريـة الماركسية ، التي نتخذها عندئذٍ قياساً ــ وذلك لأننا لا نوازن اطلاقاً الا بين النظريـة الكـلاسيكيـة **وذاتها** ؛ اي بين عدم رؤيتها ورؤيتها . وهذا يعني ، أننا معنيون بمسألتنا في صورتها الخالصة ، محدَّدة ضمن مجال موحد ، ودون اية إحالة إرجاعية لا نهاية لها . ان فهم هذه الوحدة الضرورية والغريبة، بين عدم الرؤية والرؤية، في الرؤية ذاتها ، هو إلى حد كبير من الضبط ، طرح لمسألتنا (مسألة العلاقة الضرورية التي توحّد المرئي وغير المرئي) ؛ وطرحها طرحاً حسناً هو اتاحة الفرصة لحلها .

٦

كيف تكون هذه الوحدة بين عـدم الرؤية والرؤية ممكنة في الرؤيـة اذن ؟ لنعاود قراءة نصنا بانتباه . فلقد حدث شيء ما على جانب كبير من الخصوصية ، في سياق الأسئلة التي طرحها علم الاقتصـاد الكلاسيكي على نفسه ، بصدد « قيمة العمل » . فقد « صـاغ » علم الاقتصاد السياسي

الكلاسيكي اجابة صحيحة (كما سيقول لنا انفلز في مقدمة الكتاب الثاني ، عن كيمياء السائل المحرق «المنتجة» اللاوكسجين ، وعن الاقتصاد الكلاسيكي « المنتج » لفضل القيمة) ؛ وهـذه الاجابـة هي التالية : ان قيمة « العمل » تساوي قيمة المواد الضرورية لاعادة انتاج « العمل » • ان الاجابة الصحيحة هي اجابة صحيحة • إن اي قارىء على « طريقة القراءة الأولى » يسجلها نقطة ايجابية لحساب سميث وريكاردو ؛ ثم يتجاوزها الى موضـوعات أخرى معروضة • ولكن ليس هذا شأن ماركس • فلديه ما يمكن أن نسميه عيناً تراودها سمة فريدة لجواب من هـذا النوع : **أعني الجواب الصحيح عن سؤال عيبه الوحيد انه لم يطرح •**

السؤال البدئي ، كما صاغه نص علم الاقتصـاد الكلاسيكي هو : ما قيمة العمل ؟ أما الاجابة فتنص ـ بردها الى مضمونها الدقيق المدافع عنه بدقة في النص بالذات ، الذي يصوغها فيه علم الاقتصاد الكلاسيكي ـ على ما يأتي : « **ان قيمة ( ) العمل تساوي قيمة المواد الضرورية لصيانة ( ) العمل ، واعادة انتاجه** » • هناك فراغان ، أي نقصان ، في نص الاجابة • وماركس هو الذي يجعلنا **نرى** على هـذا النحو ، فراغين في نص اجابة علم الاقتصاد الكلاسيكي ؛ بيد أنه لايجعلنا نرى بذلك **الا** ما يقوله النص الكلاسيكي ذاته،ما يقوله من حيث لا يقوله؛ومالا يقوله من حيث يقوله • ليس ماركس اذن هو الذي يقول لنا مالا يقوله النص الكلاسيكي ؛ وليس ماركس اذن هو الذي يتدخل ، ليفرض على النص الكلاسيكي من خارجه قولاً كاشفاً عن صمته • ـ **ان النص الكلاسيكي ذاته هو الذي يقول لنا انـه صامت** : ان سكوته هو **كلماته بالذات** • والحقيقة ، أننا اذا حذفنا النقاط المتلاحقة ، أي فراغاتنا ، كـان لدينا دائماً بالتأكيد القول ذاته ، والجملة ذاتها ، « المتلئة » ظاهرياً : « **ان قيمة العمل تساوي قيمة المواد الضرورية لصيانة العمل واعادة انتاجه •** » بيد أن هذه الجملة لا تعني شيئاً ؛ فما

معنى صيانة « العمل » ؟ وما معنى اعادة انتاج « العمل » ؟ بامكاننا ان نتصور ، أنه سيكفينا ان نضع كلمة مكان اخرى ، في نهاية الاجابة : نعني كلمة « عامل » مكان كلمة « عمل » ــ حتى تسوّى المسألة بذلك . **ان قيمة العمل تساوي قيمة المواد الضرورية لصيانة العامل واعادة انتاجه** . » ولكن لما كان العامل ليس هو العمل ، كان حد نهاية الجملة متنافياً مع حد بدايتها : انهما لا يحملان مضموناً واحداً : والمعادلة لا تمكن كتابتها : اذ إن الأجر لا يشتري العامل ، بل يشتري « عمله » . وهذا العمل الأول ، كيف نعين موقعه في الحد الثاني ، أعني العامل ؟ ان هناك اذن ، في نص الجملة ذاته ، شيئاً ما ناقصاً ، تماماً في مستوى كلمة « العمل » ، في بداية الاجابة ونهايتها : وهذا الشيء الناقص تشير اليه بالضبط وظيفة الحدود ذاتها في الجملة بكاملها . فاذا حذفنا هذه النقاط المتلاحقة ــ هذه الفراغات ــ لم نفعل شيئاً غير اعادة بناء الجملة ، التي تدل هي ذاتها بذاتها ــ مفهومة بحرفيتها ــ على هذه **الامكنة الفارغة** ، وتصلح هذه النقاط المتلاحقة ، وكأنها عدد من المراكز الفارغة ، التي أحدثها «امتلاء» النص ذاته .

ان هذا النقص الذي حددت **الاجابة** مكانه ، في الاجابة ذاتها ، بالجوار القريب من كلمة « **عمل** » ، ليس شيئاً آخر غير حضور في الاجابة لغياب سؤالها ، وغير نقص سؤالها - وذلك ، لأن السؤال المطروح لا يتضمن ظاهريا ما يحدد فيه مكان هذا النقص . « ما قيمة العمل ؟ » جملة متوحدة مع مفهوم ما : انها جملة ــ مفهوم تنص على مفهوم « قيمة العمل » فحسب : انها جملة ــ نص لا تدل على نقص فيها ، ما لم تكن هي ذاتها بكاملها بوصفها مفهوماً وسؤالا ناقصاً ، مفهوماً ــ منقوصاً ، هو نقص مفهوم . ان الاجابة هي التي تجيب لنا عن السؤال : لأن السؤال ، مجاله باكمله يشغله مفهوم « العمل » ذاته ، الذي تشير اليه الاجابة ، على أنه **موضع النقص** . ان

الاجابـة هي التي تقول لنـا ، ان السـؤال هو **نقصها بالذات** » دون أي شيء آخر ·

فاذا كانت الاجابـة ـ بما فيها مـن نقائص ـ صحيحة ؛ ولم يـكن **سؤالها** الا نقص مفهومها ؛ فهذا لأن الاجابـة كانت عن **سؤال آخر** يتميز بخاصية ما ، وهي أنه لم يُنص عليه في علم الاقتصاد الكلاسيكي ، وانما نص عليـه بنقاط متلاحقة في الاجابة عنـه ، وضبطاً في **النقاط المتلاحقـة للاجابة عنه** · وهذا ما جعل بالمكان ماركس أن يكتب :

« لقد كانت النتيجة التي انتهى اليها التحليل اذن ، هي تغيير حدود المسألة تغييراً كاملا ، لا حلها كما كانت تبدو في البداية » ·

من أجل هذا ،كان بامكان ماركس ، ان يطرح **السؤال** الذي لم يُنص عليه ، بمجرد نصه تماماً على المفهوم الحاضر في صورة غير منصوص عليها في فراغات الاجابة ؛ أي الحاضر في هذه الاجابة ، الى حد احداث هذه الفراغات ذاتها ، واظهارها فيها ، وكأنها فراغات حضور ما ·

ان ماركس يعيد التواصل الى النص ، بادخالـه ـ اعادة هي انشاء جديد ـ في النص ، مفهوم قوة العمل ؛ هذا المفهوم الحـاضر في فراغـات منطوق جواب الاقتصاد السياسي الكـلاسيكي ، وهو ، ان ينشيء انشاء ـ هو اعادة انشاء ـ تواصل الجواب في صياغة مفهوم قوة العمل ، ينتج في الوقت ذاته المسألة التي كانت ما تزال غير مطروحة ، المسألة التي يجيب عنها الجواب الذي كان ما يزال دونما سؤال ·

وقد أصبحت الاجابـة حينذاك ، كما يلي : « **ان قيمة قوة العمـل تساوي قيمة المواد الضرورية لصيانة قوة العمل ، واعادة انتاجها**·» **وسؤالها** يكون قد انتج اذ ذاك على الصورة التالية : « **ما قيمة قوة العمل ؟** »

وقد أصبح بالامكان ـ انطلاقاً من هذا الترميم لنص حامل لفراغات ،

ومن انتاج مسألة انطلاقاً من الجواب ـ أصبح بالامكان الكشف عن الاسباب التي تشرح كمه الاقتصاد الكلاسيكي تجاه ما كان مع ذلك يراه ؛ أي تجاه عدم رؤيته في داخل رؤيته • وأفضل من ذلك ، سيبدو لنا ، أن الآلية التي استطاع بها ماركس أن يرى ما لم يرَه الاقتصاد الكلاسيكي وهو يراه ، هي ذاتها متوافقة مع الآلية التي رأى بها ماركس ما لم يره الاقتصاد الكلاسيكي ، ـ وهي ذاتها أيضا ـ في مبدئها على الأقل ـ متوافقة مع الآلية التي نستخرجها الآن لنعكس فكراً ، رؤية غير المرئي في رؤيته ، اذ نقرأ نصاً لماركس ، هو بدوره قراءة لنص من الاقتصاد الكلاسيكي •

٧

تلكم هي في الواقع النقطة التي يجب علينا ان ندركها موقعاً ننطلق منه لاكتشاف اسباب هذا الخطل في الرؤية الذي يتناول رؤية ما : علينا أن ننقح تنقيحاً كلياً ، الفكرة التي كوّنها الناس عن المعرفة ؛ وأن نتخلى عن الاسطورة السرابية اسطورة الرؤية والقراءة المباشرتين ؛ وان نتصور المعرفة على أنها انتاج •

ان الذي جعل غلطة الاقتصاد السياسي ممكنةالوقوع ؛ يتناول بالفعل التحول الذي طرأ على خُطى رؤيته • فما لم "يَرَه" علم الاقتصاد السياسي ليس موضوعا موجودا من قبل،كان بامكانه أن يراه ، ولم يره ؛ بل موضوعا ينتجه هو ذاته في عملية المعرفة التي يقوم بها ، والذي ليس له وجود سابق عليها ؛ اذ ان هذا الانتاج ذاته هو عين هذا الموضوع ذاته • ان ما لايراه علم الاقتصاد السياسي هو ما يفعله ؛ أعني انتاجه لاجابة جديدة دون سؤال ، وانتاجه في الوقت ذاته سؤالا جديدا مضمراً ، سؤالا قائما في الجوف المفرغ لهذه الاجابة الجديدة • لقد استطاع علم الاقتصاد السياسي ـ من خلال ما تنطوي عليه اجابته الجديدة من حدود ناقصة ـ أن ينتج سؤالا جديدا ؛ ولكن ، « من دون ان يدري » • فقد « غيّر تغييرا تاما من حدود المسألة »

البدئية ؛ وانتج على هذا النحو ، مسالة جديدة ؛ ولكن ، على غير علم منه • وقد ظل،مقتنعا،ـ وهو بعيد عن معرفة ذلك ـ بانه بقي ضمن مجال المسالة القديمة ؛ في حين أنه قد « **غيّر من موقعه** » ، « **من دون ان يعرف ذلك** » •

ان كمه الاقتصاد السياسي و « خطل رؤيته » يقومان في التفاهم هذا بين ما ينتجه وما يراه ، يقوم في هذا « الالتباس » الذي اشار اليه ماركس، في أمكنة أخرى ، على انه « لعب بالألفاظ » ، لا يمكن لمن يتلفظ به ، أن ينفذ اليه بالضرورة •

لماذا كان علم الاقتصاد السياسي أكمه بالضرورة ، عما ينتجه ، وعن عمله الانتاجي ؟ **لأنه** يحتفظ بعينيه معلقتين **بسؤاله القديم** ؛ ويستمر برد اجابته الجديدة الى سؤاله القديم ؛ لأنه يبقى متعلقا ب « **الافق** » القـــديم (رأس المـال ، المجلد الثاني ، ٢١٠) حيث المسالة الجديدة « **لا ترى** » (المصدر المذكور) • ان المجازات التي يفكر ماركس فيها في هذا «الألتباس» الضروري ، تقترح علينا على هذا النحو ، صورة تغيّر في الموقع ، وتغير في الأفق مساوق له • انها توحي لنا بملاحظة رئيسية تقينا من ردّ خطل الرؤية » ، او « عدم العلم » ، الى أصل نفسي • ان ما يحدث في الحقيقة ، في انتاج هذه المسالة الجديدة الكامنة في لا شعور الاجابة الجديدة ، لا يتعلق بموضوع معين جديد ، يبرز من بين موضوعات أخرى متوحدة سلفاً ؛ كما يبرز زائر غير منتظر في اجتماع أسري • ان الأمر خلاف ذلك تماماً ؛ فما يحدث يضع موضع التساؤل تحول الموقـع **باكمله** ، وتحول افقه **باكملـه** ؛ هـــذا الموقـع وهــذا الأفق اللذان يتم عـلى قاعهما انتـــاج المسالـة الجديدة • ان بروز هذه المسالة النقدية الجديدة ، ليس الا دلالة دقيقة على تحول نقدي وانقلاب خفي ممكنين ، يتناولان واقع هذا الموقع مأخوذاً بكل امتداده ، حتى حدود « افقه » النهائية • ولكي اعبر عن هذه الواقعة بلغة

كنت قد استخدمتها من قبل[1] ، أقول : ان انتاج مسألة جديدة لها هذا الطابع **الحرج** (بالمعنى الذي نتكلم فيه عن وضع حرج) لذو دلالة على انتاج ممكن وضروري لاشكالية نظرية جديدة ، ليست هذه المسألة الا عرضاً من أنماط أعراضها - ان انغلز يقول ذلك في عبارة مشرقة في مقدمته للكتاب الثاني من رأس المال • يقول : ان مجرد « انتاج » الاوكسجين بكيمياء السائل المحرق ، أو « انتاج » فضل القيمة بالاقتصاد الكلاسيكي ، لا يتضمن في ذاته مجرد ما يعدّل النظرية القديمة **في نقطة من نقاطها** ، بل ما يقلب « الكيمياء أو الاقتصاد » **بأكملهما** » • (المجلد الرابع ، ص ٢١) •

واذن ، فما هو موضع النزاع في هذا الحدث ذي المظهر المحلي ، هو ثورة النظرية القديمة تماماً ؛ أي ثورة الاشكالية القديمة **في كليتها** • وبهذا نكون قد وضعنا أنفسنا في حضرة هذه الحقيقة الخاصة بوجود العلم بالذات ؛ وهي أن العلم لا يمكنه ان يطرح مسألة ما الا في مجال بنية نظرية محددة وأفقها ؛ أعني اشكاليته ، التي تكوّن شرط امكانية محددة مطلقة ، وبالتالي تحديداً مطلقاً **لصور طرح كل مسألة** ، في لحظة معينة من لحظات العلم[2] •

بذلك نصل الى فهم معنى تحديد **المرئي** على انه مرئي ؛ وارتباطاً بــه الى فهم معنى غير المرئي على انه غير مرئي • وفهم معنى الرابطة العضوية التي تربط غير المرئي بالمرئي • فالمرئي هو كل موضوع أو مسألة تتوضع ضمن الموقع ، أو في الأفق ، أعني في المجال ذي البنية المحددة لاشكالية نظرية ، اشكالية علم نظري معين • يجب علينا ان نفهم هذه الكلمات بمعناها الحرفي • ليست الرؤية اذن من شأن شخص فرد مزوّد بملكة

(١) كتابنا : من اجل ماركس **Pour Marx** ص ٤٠ ، ٦٣–٦٦ الخ ••

(٢) لقد ضمن اوغست كونت ذلك في اكثر من مناسبة •

« الرؤيــة » ، التي لا بدّ له مــن أن يمارسها أما في الانتباه أو الـتحول ـ فالرؤية هي من شأن شروطها البنيوية ؛ الرؤية هي علاقة ، علاقة ارتداد فكري لمجال الاشكالية على موضوعاتها ومسائلها ارتداداً متضمناً ذاته(١) ـ ان الرؤية تفقد عندئذ امتيازاتها الدينية بما هي قراءة مقدسة ؛ انها لا تعود الا ارتداداً فكرياً للضرورة المتضمنة التي تربط الموضوع أو المسألة بشروط وجودها ، المتعلقة بشروط انتاجها • وبالحرف الواحد ، لم تعد العين (عين الروح) ، عين الذات ، هي التي ترى ما هو موجود في مجال حددته اشكاليـة نظرية ؛ بل ان هذا المجال ذاته هو الذي يرى ذاته في الموضوعات أو المسائل التي يحددها ـ فالرؤية ليست الا الارتداد الفكري الضروري للمجال على موضوعاتـه • (بهـذا يمكننا يقيناً أن نفهم « الالتباس » الـذي تقـع فيه فلسفات الرؤيــة الكلاسيكية ، التي تجد الكثير مــن الضيق ، حينمـا يتوجب عليها أن تقول معاً : ان نور الرؤية يأتي من العين ومن الموضوع) •

ان العلاقة التي تحدد المرئي ، هي ذاتها التي تحدد غير المرئي أيضاً : كأن غير المرئي هو الوجه الخلفي لخيال المرئي • إن مجال الاشكالية هــو الذي يعرف غير المرئي ويعطيه بنيتــه على أنه المرفوع المحــدد ؛ المرفوع من مجال الرؤية بوصفها قابلية للرؤية ، والمحدد بوصفه مرفوعاً ، وذلك بفعل وجود الاشكالية وبنيتها الذاتية ؛ على انه ذلك الذي يمنع الارتداد الفكري عن مجال موضوعه ويكبته ، أي يمنع اقامة علاقــة ضرورية بين الاشكالية وواحد من موضوعاتهــا ، وهي علاقة متضمنــة في ذاتها • والأمر هــو على هذا النحو ، بالنسبة الى الاوكسجين في نظرية كيمياء السائل المحرق ، أو بالنسبة الى فضــل القيمة وتعريف « قيمة العمــل » في علم الاقتصــاد

---

(١) « علاقة الارتداد المتضمن في ذاته » : هنا « الارتداد الفكري » يطرح هو ذاته مسألة نظرية ليس بامكاني ان اتطرق اليها هنا ؛ ولكنني سأعالجها في نهاية هذا البحث (الفقرة ١٩) •

الكلاسيكي · ان هذه الموضوعات والمسائل الجديدة هي غير مرئية بالضرورة في مجال النظرية القائمة ، لأنها ليست موضوعات هذه النظرية ، ولأنها **ممنوعاتها** ، ـ انها موضوعات ومسائل ليست بالضرورة ذات علاقات ضرورية بمجال المرئي الذي تحدده هذه الاشكالية · انها غير مرئية ؛ لأنها طرحت ودفعت من دون نزاع ، خارج مجال ماهو مرئي ؛ ولهذا ظل حضورها الواقعي في المجال **غير مدرك** ، حينما حدث (في ظروف واضحة وخصوصية جداً) ؛ بل انه بالمعنى الدقيق للكلمة ، أصبح غياباً لا يمكن الكشف عنه ـ وذلك لأن عمل المجال كله كان قائماً على عدم رؤيتها ؛ بل على منع رؤيتها · هنا نجد أيضاً ، أن غير المرئي ليس وظيفة **رؤية وذات ما** أكثر مما هو وظيفة المرئي ؛ فغير المرئي هو عدم رؤية الاشكالية النظرية لغير موضوعاتها ؛ انه الظلمة ، بل العين التي انعكست عليها الاشكالية النظرية فاعشتها ، حينما تجاوزت غير موضوعاتها وغير مسائلها دون رؤيتهما ؛ **لأنها لم تنظر اليهما** ·

ونظراً لأن شروط امكان المرئي وغير المرئي ، بل شروط امكان ماهو داخلي وماهو خارجي في المجال النظري الذي يحدد المرئي ـ قد استدعيت في عبارات تستعيد بعض الفقرات الرائعة جداً من مقدمة ميشيل فوكو لكتابه : تاريخ الجنون[1] ـ فربما أصبح بامكاننا أن نتقدم خطوة أيضاً ، وان نتبين ان هناك علاقة ضرورية قاهرة ، بين هذا المرئي وغير المرئي هذا ، المحددين على هذا النحو · فغير المرئي لمجال مرئي ليس في تطور نظرية ما ، اي شيء خارجي غريب عن المرئي المحدد بهذا المجال · فغير المرئي يتحدد دائماً بالمرئي على انه غير مرئيه وما يمنع عن رؤيته ؛ فغير المرئي ليس اذن

(١) منشورات Plon ، باريس ١٩٦١ ·

ـ اذا استخدمنا المجاز المكاني ـ الجانب الخارجي مـن المرئي ، ظلمـات الاستبعاد الخارجيـة ، بل يقينا **ظلمـات الاستبعاد الداخليـة** ، الاستبعاد الداخلي للمرئي ذاته ؛ لأنه قـد حُدد ببنيـة المرئي . وبتعبير آخر «ان التعابير المجازية المغرية ، تعابير الموقع والافق ، وبالتالي حدود مجال مرئي حددته اشكالية معينة ، لابدَّ لها من أن تعرضنا لاعتناق فكرة خاطئة عن طبيعة هذا المجال ؛ اذا ما تصورنا هـذا المجال بحرفيـة المجاز المكاني (١) . وكأنه مكان محدود **بمكان آخر يقع خارجه** . ان هذا المجال الآخر هو في المكان الأول ، الذي يحتويه وكأنه انكاره الذاتي ؛ فهذا المجال الآخر هـو المكان الأول بذاته ، الذي لا يتحدد الا بانكار ما يستبعده في حدوده الذاتية . وهذا يعادل قولنا ، انه ما من حدود له غير حدوده **الداخلية** ؛ وانه يحمل خارجه في داخل ذاته .ان مفارقة المجال النظري هي على هذا النحو ، في كونه مكاناً **غير محدود لأنه محدد** ؛ اذا ما أردنا أن ننقذ المجاز المكاني ؛ وهـذا يعني أنه دون حدود ، ودون جبهات **خارجية** تفصله لا عن شيء ؛ تماما لأنه **محدد** ومحدود في داخل ذاته ، حامل في ذاته نهائية تحديده ، التي باستبعادها ما ليس اياه ، تجعل منه ماهو هو . ان تحديده (وهو عملية علمية بالذات) يكون عندئذ مايجعله في وقت واحد ، **غير محدود في نوعه** ، وموسوماً في داخل ذاته، بكل تحديداته ، وبما يستبعد من ذاته **في ذاته** تحديده ذاته . وهنا أيضاً لابدَّ لنا من أن نحترس من أن نجعل من هذا المستبعد آخر خالصاً ، وشيئاً ما خالصاً ، أو ما تسميه فلسفة راصدة تستعجل الامور «باللتبقي» .

---

(١) ان اللجوء الى المجازات المكانية (مجال ، موقع ، مكان ، محل ، موضع ، الخ ...) التي يستخدمها هذا النص ، تطرح مسألة نظرية ؛ وهي مسألة مؤهلات وجودها في قول ذي طموح علمي . هذه المسألة يمكن النص عليها كما يلي : لماذا تتطلب صورة معينة للقول العلمي بالضرورة ، استخدام مجازات مستعارة من أقوال غير علمية ؟

فالتأسيس النظري للتحديد ليس « اختياراً » « حراً » بين منطقتين ترسم حدودهما في الوقائع ، ولا هذا « التقطيع » البسيط للوقائع ، الذي يهب جميع الذين يحصون الشؤون أو المواريث او يشرحون الاجساد أو الرؤوس ، الرعشــة التي تشعرهم بأن النساء التي تجري في عروقهم هي دماء العلم ذاتها ؛ وتهب العلماء ما يشعرهم بأنهم ينتسبون الى العرق ذاتــه الذي تنتسب اليه حرية الله • ان القسمة الكبرى التي يقيمها التجديد ليست الا نتاجاً يظهر في نور البداهة المحدود ، هو نتاج حل لاينبثق الا من كبت، كبت يلقي بظله على مسألة مطروحة ، مخاضاً ، في أعماق مجال المنظر ، فيكسفها • وهذا المكبوت ليس نكرة ؛ بل هو مضمون محدد كان بامكانه أن يكون من نطاق ما هو ضمني في بنية سابقة ، فلم يسقط في الظل كما يسقط الانسان في الهزيمة عندما يختل ميزان قواه • فما يستبعده تحديد مجال الاشكالية القائمة،وهو غير محدود في نوعه،ولكنه محدود في داخليته : هو اذن ممنوعه هو ومكبوته هو ، الذي لا يمت الى الظل ، الا لأنه قد مت قبل الهزيمة الى نور واه قد أخفاه بالضبط ظل الاشكالية الجديدة • من أجــل ذلك ، كان المرئي يؤلف جسماً واحــداً مع غير مرئيه ، كما يؤلف جسماً واحداً مع كل ما يمكن له أن يتوالد ، سواء بتكاثر فروعه ، تكاثراً داخلياً،أم باخصاب رحمه اخصاباً خفياً بتصورات أو مسائل «مستجلبة»من مجــال آخر • واذا حــدث في بعض الظروف الحرجــة ذات الخصوصية الشديدة ، ان افضى تطور الاسئلة التي تنتجها الاشــكالية (ونعني هنا تطور أسئلة علم الاقتصاد السياسي المطروحة بصدد « قيمة العمل ») ، الى إنتاج حضور غير مرئيه بشخصه ، في المجال المرئي للاشكالية القائمة — فان هذا الانتاج لا يمكن لن يكون عندئذ الا إنتاجاً غير مرئي ؛ لأن نور المجال يخترقه وهو أعمى عنه ، بمعنى انه لا يخترقه بارتداد الفكر عليه• ان

غير المرئي المنتج هنا ، أي الـذي أبصر كمهـه بفضل التحليل المؤسس على الاشكالية ، يتوارى عندئذ بوصفه سقطة ، غياباً، نقصاً ،عرضاً من اعراض النظر • انه يتجلى على ما هو عليه ، يتجلى غير مرئي بالنسبة الى النظرية ــ وهذا ما جعل سميث يرتكب « خطل الرؤية » في عدم رؤيته ما يتبدى بجلاء للعين ، اي في ألا يرى ما هو بكل وضوح وظيفة الاشكالية القائمة ، اي إثارة الكمه بالمعنى الدقيق للكلمة ، إثارة مالا قبل للنظر به ، ما يميت النظر ، ما ليس له إلا منفذ واحد ، وهو ألا يرى ، لانه عاجز عن النظر •

ولكي نرى غير المرئي هنا ؛ نرى خطل « الرؤية هنا » ؛ ونسمع هذه النقائص في القول كاملاً ، وهذه الفراغات في متلاحم النص ؛ لابد لنا من شيء مخالف تماماً للنظرة الحادة او اليقظة ؛ لابد لنا من نظرة عليمة ، نظرة متجـددة ، هي ذاتهـا وليـدة الارتـداد الفكري « لتغير المجـال » على ممارسة الرؤية ؛ حيث يصور ماركس تحوّل الاشكاليـة • انني أفهـم هذا التحول هنا على أنه واقعة ، من دون أن ادعي تحليل الآلية التي تدفعه وتحققه • واذا لم يكن « تغير المجال » هنا ، الذي يكون تحول النظرة نتيجة من نتائجه ، واذا لم يكن هو ذاته الا نتاج شروط جديدة ومعقدة ومأسوية غالباً ، الى حد بعيد ؛ وكان لا يمكن ردّه اطلاقاً الى الاسطورة المثالية القائلة بتقرير للفكر يغير من « وجهة النظر » ؛ وكان يستخدم عملية كاملة غير نظرة الذات البعيدة عن أن تنتج شيئاً ، والتي تقتصر على عكسه فكراً في مكانه الخاص ؛ وكانت ادعاءات « الذات المكوّنة لوسائل انتاج المعرفة ، في عملية التحويل الواقعي هذه ، عديمة الجدوى ، مثلما هي عديمة الجدوى ادعاءات صاحب الرؤية في انتاج ماهو مرئي ؛ وكان كل شيء يجري في أزمة جدلية من أزمات انقلاب بنية نظرية ما ، حيث تقوم « الذات » بالدور الذي تحدده لها آلية العملية ، لا الدور الذي تعتقد انها تقوم به ؛ ــ فهذه مسألة

لا يمكننا أن ندرسها هنا • لنقتصر على ذكر أنه يجب على الذات ، أن تكون قد احتلت مكانها الجديد(١) في المجال الجديد ؛ أو بتعبير آخر أن تكون قد وضعت نفسها سلفاً في هذا المجال الجديد ـ وان يكن جزئياً وعلى غير علم منها ـ حتى تتمكن من أن تلقي على غير المرئي القديم ، النظرة العليمة التي تجعل لها منه مرئياً • فاذا استطاع ماركس أن يرى ما غاب عن نظر سميث؛ فهذا لأنه احتل سلفاً هذا المجال الجديد ، الذي أنتجته مع ذلك الاشكالية القديمة ، عن غير علم منها ، في ما أنتجته من اجابة جديدة •

٨

تلكم هي قراءة ماركس الثانية ؛ انها قراءة نجرؤ على القول : **انها مشخصة للأعراض** بقدر ما تكشف بالحركة ذاتها عما هو خفي في النص الذي تقرؤه بالذات ، وترده الى نص آخر حاضر بغياب ضروري في النص الاول ؛ أي حاضر بغياب ينتجه النص الاول مع ذلك ، من حيث هو عرض، وكأنه **غير مرئيه الخاص** • ان قراءة ماركس الثانية ، شأنها شأن قراءته الاولى ، تفترض يقيناً وجود **نصين اثنين** ، وقياس الاول بالثاني • بيد أن ما يميز هذه القراءة الجديدة من القراءة القديمة ، هو اننا نجد في القراءة الجديدة ، **النص الثاني موجودا سلفا في النص الأول** بما هو ممكن على الاقل؛ فالنص غير المرئي متضمن سلفاً في النص المقروء ، وكأنه نمط من غير مرئيه

(١) انني أحتفظ بالمجاز المكاني • ومع ذلك ، فالتغير في المجال يتم مكانياً؛ اذ إنه لا بدَّ لنا، بكل ما في الأمر من دقة ، من أن نتكلم عن انقلاب في نمط الانتاج النظري ، وعن تغير وظيفة الذات التي يستثيره هذا الانقلاب في النمط •

الخاص • هنا أيضاً ، يبدو على النوع الخاص بالنصوص النظرية على الاقل (وهي النصوص الوحيدة التي يتطلب الأمر هنا تحليل قراءتها) ، لانه من الضرورة ومن الممكن القيام بقراءة متأنية **ذات مرميين** ، قائمة على المضمون المزدوج للقول النظري •

اذا كان للبحوث التي سنقرؤهـا بعض المـؤهلات التي ينبغي حفظها بما هي ومضات سريعة على الأقل،على أنها أقوال عن المعنى النظري ، فانها لاتنجو من القانون الذي ننص عليه•فنحن إذن نقتصر على محاولة ان نطبق على قراءة ماركس ، القراءة « **المشخصة لـلاعراض** » التي توصـل بها الى قراءة غير المقروء لدى سميث ، بمقايسة قـول سميث الصريح بقوله المضمر ، ودقة نصوصه ولتابعها بدقة اشكاليته وتتابعها ، واشكاليته المرئيـة في البداية باشكاليته غير المرئية المتضمنة في مفارقة **الاجابة التي لا تتوافق مع اي سؤال مطروح** • في هذه البحوث سنجد ايضاً ، ان ما يميز ماركس منسميث تمييزاً بعيداً لا حـد له ؛ وما يميز بالتالي علاقتنا بماركس مـن علاقة ماركس بسميث ، هو الفارق الجذري التالي : ففي الحين الذي لم يأت سميث في نصـه باجابة لا تجيب فقط عن اي من الاسئلة السابقة مباشرة ؛ بل لا تجيب ايضاً عن **اي سؤال آخر** من الاسئلة التي طرحها في مؤلفاته ، مهما يكن مكانه منها ـ فانه يكفينا خلافاً لذلك ، حينما يحدث لماركس ، أن يصوغ **اجابة دون سؤال** ، قليل من الصبر ونفاذ البصيرة ، حتى نكتشف **في مكان آخر** ، السؤال ذاته ـ الذي أجاب عنه ماركس في مكان آخر ، او بالمناسبة ـ مطروحاً بعد عشرين أو مائة صفحة ، أو بصدد موضـوع آخر ، أو في غلاف مادة مخالفة كلياً ؛ وذلك ، لأن لديه هـذه

البوارق العجيبة ، التي تبدو عند انغلز ، حينما يفسره في نصه الحي (١) . وإذا كان لدى ماركس دون شك ، **اجابة مهمة عن سؤال لم يطرح في أي مكان** ــ وقد غامرنا باقتراح مثل هــذا الرأي ــ أي اجابة لم يتوصل الى صياغتها الا بشرط مضاعفته الصور الخاصة بتاديتها ، أي اجابة غايتها « العرض » وتقمصاته ، فهذا دون شك ، لأنه لم يكن في متناول ماركس في زمن حياته ، ولم يستطع كذلك أن يضع في متناوله أثناء حياته ، المفهوم المناسب الخاص بتفكير ما كان ينتجه ؛ الا وهو **مفهوم ارتداد بنية ما على نتائجها ارتدادا ناجعا** . قد يقال دون ريب أن هذا ليس الا كلمة ، وأن ما ينقصه هو الكلمة وحدها ؛ **لأن موضوع** الكلمة قائم بأكمله . بكل يقين ؛ بيد أن هذه الكلمة هي مفهوم ، والغياب البنيوي لهذا المفهوم ينعكس في بعض

---

(١) اذا سمح لي هنا ان ألجأ الى تجربة شخصية ، كان لا بد لي من ان آتي بمثالين دقيقين عن حضور السؤال الغائب عن جوابه في مكان آخر ، لدى ماركس ولدى انغلز . فقد توصلت بنوع من التفكير ــ لا بد من نعته بالشاق ، لأن النص الذي يتعلق بـه (من أجل ماركس، ص ٨٧ وما بعدها) يحمل آثار هذه المشقة ــ الى الكشف في كلمة «انقلاب» الجدل الهيغلي عند ماركس عن غياب سديد المعنى ، والى تعيينه ، الا وهو غياب مفهومه وبالتالي غياب سؤالــه . وقد توصلت بعد الى اعادة صياغة هــذا السؤال : يتبيانني ان « الانقلاب » الذي يتكلم عنه ماركس كان يتضمن بالفعل ثورة في الاشكالية . ولكنني لم ألبث أن ذهلت فيما بعد ، حينما قرأت المقدمة التي كتبها انغلز للكتاب الثاني من رأس المال ، ورأيت أن السؤال الذي وجدت مشقة كبيرة في صياغته ، كان موجودا فيها كاملاً بكلماته ! وذلك لأن انغلز يوحد بوضوح في الكيمياء والاقتصاد السياسي اللذين كانا يمشيان على رأسيهما ، يوحد بين « الانقلاب » « وإعادة إقامة الجدل على القدمين » وبين التبديل في « نظرية » هذين العلمين وبالتالي في اشكاليتيهما . ولنأت بمثال آخر : لقد ارتأيت في مبحث من مباحثي الأولى ، ان ثورة ماركس النظرية لا تقوم على التغيير في الاجابات ، وانما على التغيير في الأسئلة ؛ وان ثورة ماركس في نظرية التاريخ تقوم اذن على « التغيير في العنصر » الذي جعله ينتقل من مجال الايديولوجيا الى مجال العلم (من أجل ماركس ، ص ٤١) . ولكنني ، حينما قرأت حديثاً فصل رأس المال عن الأجر ، ذهلت لرؤيتي أن ماركس كان يستخدم تعبير « تغير المجال » ، بالألفاظ ذاتها ، لكي يعبر عن هذا التغير في الاشكالية النظرية . هنا أيضاً أعطاني ماركس السؤال بكامل كلماته ، « أو مفهومه » ، في مكان آخر من مؤلفه : هذا السؤال الذي كنت قد أعدت صياغته بمشقة ، ابتداء من غيابه الذي لحظته في نقطة محددة لدى ماركس .

النتائج النظرية الدقيقة ، في بعض **صور** قول ماركس التي يمكن تحديدها، وفي بعض **صياغاته** التي يمكن تعيينها ، والتي تترتب عليها بعض النتائج • بهذا قد يمكن أن يتضح **الحضور الحقيقي** لبعض الصور والاحالات الهيغلية، في قول **رأس المال** : ولكنه يتضح **من الداخل** هذه المرة : يعني أنه لا يتضح مثل بقية باقية من الماضي ، مثل راسب ما ، أو مثل علاقة « مصاحبة » ، أو مثل سر مقلب يستسيغه الحمقى • (« ان ميزة جدلي تكمن في أنني أقول الاشياء بالتدريج : إنهم يعتقدون أنني بلغت نهاية المطاف، فيسرعون إلى دحضي، ولكنهم يقتصرون بذلك على التدليل العلني على غبائهم ، غباء الحمير ! (رسالة الى انغلز في ٢٦/٦/١٩٦٧) • ان غيـاب هـذا المفهوم ، **مـن الداخل** ، **مفهوم ارتداد بنية ما على نتائجها ارتداداً ناجعاً** (وكل المفهومات الجزئيـة المندرجة تحته) ، على أنه القياس الصحيح لغياب مربك ، ولكنـه لا يمكن تجنبـه : لهو المفتاح الذي يفتح مغاليق ما هو مرئي غير مرئي ، وما هو غائب حاضر ، في كل مؤلفاته • وقد لا يكون من المحظور علينا عندئذٍ ، أن نعتقد ، انه اذا كان ماركس « يلعب » بجودة كبيرة ، بالصيغ الهيغلية ، في بعض فقراته : فان هذا اللعب ليس مجرد تأنق او استهزاء : بل انـه بالمعنى القوي للكلمة ، **لعب مأساة حقيقة** ، تقوم فيها بعض المفهومات بأنسة بدور غائب ، **ليس له من اسم كيما** نستدعيه في شخصه على المسرح — **في** حين أن هذه المفهومات لا « تنتج » الحضور الا في خللها أو في التفاوت بـين الاشخاص وأدوارهم •

واذا كان صحيحاً ، أن تعيين هـذا النقص ــ الذي هـو فلسفي — وتحديد موقعه يمكن أن ينتهيا بنا أيضاً ، الى عتبة فلسفة ماركس : كان بامكاننا أن نتوقع مكاسب تجرها الينا نظرية التاريخ نفسها • ان نقصاً في المفهوم ليس بيناً ، بل معدوداً خلافاً لذلك على أنه ليس نقصاً ، ومعلناً

عن كماله ؛ يمكنه ان يعيق في بعض الظروف ، اعاقة حقيقية ، تطور علم من العلوم ، او بعض فروعه . ويكفينا لكي تقنع بذلك ، أن نشير الى أن علماً ما لايتقدم أي **لا يستمر في الحياة** ، الا اذا وجهنا انتباهاً شديداً الى نقاط ضعفه النظري . وبهذا المعنى ، فهو يستمد حياته مما يعلم أقل مما يستمدها مما **لا يعلم** ؛ على شرط ـ وهذا شرط مطلق ـ أن يحصر غير المعلوم هذا ، وان يطرحه كما تطرح مسألة دقيقة . ولكن غير المعلوم في علم ما ليس ما تعتقده الايديولوجيات ذات النزعة الاختبارية ، أي « باقيه » ، وما يتركه خارجه ، وما لايمكنه فهمه أو حله ؛ بل انه ما يحمله العلم في ذاته من نقاط سريعة العطب تختفي وراء « البداهات » الاكثر قوة ، انه أيضاً فترات صمت قوله ، وبعض ثغرات في مفهوماته ، بعض بقع بيضاء في دقته ؛ وباختصار ، كل ما يصل عبر الامتلاء(١) ، إلى الآذان الصاغية رنيناً هو رجع فراغ . واذا كان صحيحاً ان العلم ينمو ويحيا من القدرة على الاصغاء الى هذا « الرنين » ، فان شيئاً من حياة النظرية الماركسية في التاريخ ربما علّق على هذه النقطة الدقيقة ، التي يدلنا ماركس فيها ، بآلاف الاساليب ، على الحضور الغائب لأحد المفهومات الجوهرية في فكره الخاص .

٩

تلكم اذن النقطة التي تأثم بها قراءتنا الفلسفية **لرأس المال** ؛ انها تأثم، لأنها قرأت ماركس ، مراعية قواعد قراءة ما ، أعطانا هو عنها درساً مؤثراً بقراءته الخاصة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي . واذا نحن اعترفنا اذن

---

(١) ب. ماشري **P. Macherey** : بصدد الانشقاق **Apropos de la rupture** ، في مجلة النقد الجديد **Nouvelle Critique** ، ايار ١٩٦٥ ، ص ١٣٩ .

بخطئنا ، فقد حدث ذلك منا عن عمد ، لكي نكبل أنفسنا به ، ولكي نرسي فيه ، ولكي نتعلق به بوحشية ؛ كما يكون ذلك ازاء النقطة التي يجبعلينا أن نمسك بها بأي ثمن ، حتى نأمل أن نستقر فيها يوماً ، ونتعرف الامتداد غير المتناهي الذي يحتويه مكانها الصغير ، نعني امتداد فلسفة ماركس .

ان هذه الفلسفة هي ما نبحث عنه جميعاً . فصكوك القطيعة الفلسفية التي نجدها في « الايديولوجية الالمانية » ليست هي التي اعطتنا اياها بذاتها . كذلك لم تعطنا اياها من قبل ، على الاطلاق ، «قضايا عن فويرباخ»؛ هذه البوارق الخلب التي ينشق بها ليل الانطربولوجيا الفلسفية ، عن الآني الهارب للعالم الآخر ، الذي ندركه من خلال صورة العالم الأول المرسومة على شبكة عيوننا . كذلك لم تعطنا اياها أخيراً نقود « مناهضة دوهرنغ » في صورتها المباشرة على الأقل ، ومهما تكن عبقرية حكمها السريري، تلك النقود التي كان لابدّ لانغلز أن « يتبع فيها السيد دوهرنغ في المجال الرحب الذي كان يعالج فيه جميع الأمور الممكنة ، وأموراً أخرى أيضاً » (الطبعات الاجتماعية ص ٣٦_٣٧): أي مجال الايديولوجيا الفلسفية، أو تصور العالم مسجلاً في صورة « منهج » (ص ٣٨) . وذلك لأن الاعتقاد بأن كامل فلسفة ماركس قد أعطي لنا في بعض الجمل الراعشة التي نجدها في « قضايا عن فويرباخ » ، أو في القول السلبي الذي تقدمه لنا « الايديولوجية الالمانية » ، أي في مؤلفات القطيعة(١) ، انما هو اعتقاد نخطىء فيه بخاصة في تقدير الشروط الضرورية للتطور الذي يحتاجه فكر نظري جديد بجدة جذرية ، ولابد له من أن يعطى زمناً لكي ينضج ، ويتحدد ، وينمو . ويقول انغلز : « **منذ ان صغنا نظريتنا لاول مرة في « بؤس الفلسفة » لماركس**

---

(١) راجع « من اجل ماركس » ، ص ٢٦ _ ٢٧ .

وفي « **البيان الشيوعي** » مرت فترة احتضان ، دامت عشرين سنة تماما حتى نشر **راس المال** ••• » (المصـــدر المذكور ، ص ٣٨) • ان الاعتقاد كذلك ، بأن كامل فلسفة ماركس يمكن ان يعطى بذاته في صيغ المناظرات الأدبية التي يخوضها كتاب على أرض الخصم ، أي على ارض **الايديولوجيا** الفلسفية : كمـــا يفعل ذلك في أغلب الاحيان كتاب « مناهضة دوهرنغ » (وفيما بعد كتاب « المادية والاختبارية النقدية ») : لهو اعتقاد نخطىء فيه في فهـــم قوانين الصراع الايديولوجي ، وفي طبيعة **الايديولوجيـــا** التي هي مسرح هذا الصراع الذي لابدّ منه ، وفي التمييز الضروري بين الايديولوجيا الفلسـفية التي يثور فيها هـــذا الصراع الايديولوجي ، و « النظرية » أو الفلسفة الماركسية التي تظهر على هذا المسرح ، لكي تخوض المعركة • ان التمسك المطلق بـ «مؤلفات القطيعة» وحدها ، او بحجج الصراع الايديولوجي اللاحقة وحدها ، انما يعني عملياً الوقوع في « خطل الرؤية » القاضي بان لا نرى بأن مؤلف ماركس الكبير : أعني **راس المال** ، هو المكان الممتاز الذي يتاح لنا فيه أن **نقرأ** فلسفته بذاتها • وهذا ما نعرفه منذ زمن طويل مـــع ذلك ؛ نعرفه بعد الذي بيّنه لنا انغلز بوضوح كامل ، على الخصوص ، في هذه المقدمة الخارقة التي كتبها « للكتاب الثاني » ، الذي سيدرس يوماً من الايام في قاعات الدرس ؛ ونعرفه بعد الذي كان يكرره لينين من أن فلسفة ماركس كانت متضمنة بأكملها في « **منطق راس المال** » : هذا « المنطق » الذي « **لم يجد** » ماركس « **وقتا** » لكتابته •

فليمتنع المرء عن معارضتنا هنا بأننا نمتّ الى عصر آخر ؛ وبأن مياهاً كثيرة قد سالت تحت جسورنا ؛ وبأن مسائلنا لم تعد هي ذاتهـــا • اننا نتكلم تماماً عن مياه حية لم تسل بعد • اننا نعرف من الامثلة التاريخية

مافيه الكفاية ؛ فلنبدأ بمثال سبينوزا ، حيث عمل الناس بشراسة على أن ينصبوا حوله أسوارا تخفيه ، الى الابد،وعلى أن يخفوا تحت ركامات التراب الينابيع التي أوجدت من أجل اطفاء عطشهم ، والتي لم يكن بوسع جزعهم أن يواجهها • لقد دفنت الفلسفة الجامعية ماركس في تراب الصمت ، الذي هو تراب الجيف ، خلال قرابة قرن • وقد توجب على رفاق ماركس وخلفائه ، خلال الزمن ذاته ، أن يواجهوا المعارك المفجعة والملحّة الى أبعد حد ؛ ودخلت فلسفة ماركس بكاملها في مشروعاتهم التاريخية ، وفي عملهم الاقتصادي والسياسي والايديولوجي ، وفي المؤلفات الضرورية لتدريبها وتوجيهها • وخلال فترة الصراع الطويلة هذه ، حفظت **فكرة فلسفة** ماركس ، والشعور بوجودها ووظيفتها النوعيين الضروريين لنقاء المعارف ـ التي كانت تدعم كل عمل ـ وصرامتها ؛ ودوفع عنهما تجاه كل الاغراءات وكل الاعتداءات • ولا أريد أن آتي ببرهان على ذلك ، غير هذه الصيحة العالية ، التي أطلقها الوجدان العلمي ، الذي يتمثل في كتاب « **المادية والاختبارية النقدية** » ومؤلفات لينين بأكملها ؛ هذا البيان الثوري الدائم من اجل **المعرفة** ، ومن اجل النظرية العلمية ، ومن اجل « **الانحياز في الفلسفة** » ـ هذا المبدأ الذي يسود كل شيء ، والذي ليس شيئا آخر غير شعور العلمية الاكثر حدة في دقته الواضحة والمتشددة • ذاكم هو الشيء الذي أعطيناه ، والذي يحدد اليوم مهمتنا ؛ انه **مؤلفات** بعضها قد أنتجته الممارسة النظرية لعلم ما (ونضع في المقام الاول **رأس المال**) ؛ وبعضها قد أنتجته الممارسة الاقتصادية والسياسية (جميع التحولات التي فرضها تاريخ الحركة العمالية على العالم) ، أو قد انتجه التفكير في هذه الممارسة (النصوص الاقتصادية والسياسية والايديولوجية التي كتبها أكبر

الماركسيين) • هذه المؤلفات لا تحمل فقط النظرية الماركسية في التاريخ ، المتضمنة في نظرية نمط الانتاج الراسمالي ، وفي كل ثمرات العمل الثوري؛ بل انها تحمل أيضاً نظرية ماركس **الفلسفية** التي تسيطر عليها سيطرة عميقة ، وأحياناً عن غير علم منها ، حتى في تقريبات تعبيرها **العملي** التي لا يمكن تجنبها •

ان الفلسفة الماركسية موجودة بذاتها في حالة ممارسة ، في ممارستها العلمية لتحليل نمط الانتاج الراسمالي ، الذي هو **راس المال** ؛ وفي ممارستها الاقتصادية والسياسية لتاريخ الحركة العمالية • وانا ، حينما رأيت منذ قليل(١) ، انه كان يجب علينا أن نعطي هذا الوجود **العملي** للفلسفة الماركسية **صورة وجودها النظري الضروري** لحاجاتها وحاجاتنا ؛ لم اقترح شيئاً غير القيام بعمل تنقيبي توضيحي نقدي يحلل **درجات هذا** الوجود المختلفة بعضها عبر بعض ، بحسب طبيعة جهاتها الخاصة بها ؛ ونعني بذلك هذه **المؤلفات** المختلفة التي تكوّن المادة الأولى لتفكيرنا • انني لم اقترح شيئاً غير قراءة مؤلفات ماركس والماركسيين **قراءة « مشخصة للأعراض »** ، ومقابلة بعضها ببعض ؛ ونعني بذلك ، أن يكون هناك انتاج تنظيمي تدريجي صادر عن تفكير الاشكالية في موضوعاتها تفكيراً **يجعلها مرئية** ؛ وابراز انتاج الاشكالية الاكثر عمقاً ، الذي يسمح لنا **برؤية ما ليس** بامكانه أن يكون له وجود أيضاً غير ما هو **غير مرئي** أو غامض • وتبعاً لهذه الضرورة ، استطعت أن ادعي **قراءة** الصورة النظرية المميزة للجدل الماركسي ، في وجودها السياسي المباشر (وتبعاً للسياسة الفعالة ؛ أعني سياسة القائد الثوري لينين ، المنغمس في الثورة) • تبعاً لهذا المبدأ ،

(١) راجع كتابي : « من أجل ماركس » ، ص ١٦٥ وما بعدها •

استطعت ان ادعي معالجة نص ماوتسي تونغ في عام ١٩٣٧ عن التناقض ، على أنه وصف تعكسه بنى الجدل الماركسي في وجوده السياسي • بيد أن هذه **القراءة** لم تكن ، ولم يكن بامكانها ان تكون ، قراءة في كتاب مفتوح ، أو مجرد هذه القراءة ذات « التعميم » ، التي ترد اليه في الأعم الأغلب الفلسفة الماركسية ، والتي ليس في ثوب **التجريد** الذي يرتديه ، الا تثبيتاً للاسطورة الدينية والاختبارية المتعلقة بالقراءة؛ لأن جملة القراءات التفصيلية التي تلخصها ، لا تعتقنا لحظة واحدة من هـذه الاسطورة • فهذه القراءة كانت في مبدئها قراءة **مزدوجة** ، ناتجة عن قراءة أخرى «مشخصة للأعراض» كانت تضعنا في **سؤال** ما ، في حضرة اجابة قدمت عن سؤال غائب •

ولكي نبيّن الحقيقة بوضوح ، لم يكن بامكاننا أن نطرح السؤال عن **نوعية** الجدل الماركسي ، ونحن بصدد التحليلات السياسية العملية التي قدمها لنا لينين عن شروط الانفجار الثوري في عام ١٧ ، الا ابتداء من اجابة كان ينقصها أن تكون قريبة من **سؤالها** ، اجابة واقعة في **مكان آخر** من مؤلفات الماركسية التي بين أيدينا ؛ وعلى وجه دقيق جداً ، ابتداء من **الاجابة** التي صرح فيها ماركس ، بانه قد « **قلب** » الجدل الهيغلي • ان اجابة ماركس بـ « الانقلاب » كانت اجابـة عن الســؤال (الغائب) : ما الفصل النوعي الذي يميز الجدل الماركسي من الجدل الهيغلي ؟ ولكـن هـذه الاجابة بـ « الانقلاب » ، شأنها شأن اجابـة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بـ « قيمة العمل » ، انما تتميز بأنها تحتوي في ذاتهـا نقصاً وفراغاً داخليين ؛ ويكفينا أن نسأل عن معنى مجاز الانقلاب ، حتى نرى أنه عاجز عن التفكير في ذاته في مفهومه ؛ وإنه يدل اذن ، في وقت واحد ، خارجه على مسألة حقيقية وسؤال حقيقي ، ولكنهما غائبان ؛ وداخله على فراغ أو

التباس تصوريين مساوقين لهذا الغياب ، **غياب المفهوم وراء الكلمة** . ان معالجتي غياب المفهوم هنا وراء كلمة حاضرة حضور العلامة ، هي التي قادتني الى صياغة السؤال المتضمن والمحدّد بغيابه . ان «قراءتي» لنصوص لينين ـ مهما تكن ناقصة وموقتة ـ لم تكن ممكنة الا اذا طرحت على هذه النصوص ، السؤال النظري الذي تقدم الاجابة عنه فعلاً ! على الرغم من أن درجة وجودها كانت شيئاً آخر غير الوجود النظري الخالص (لأن هذه النصوص تصف ـ من أجل غايات عملية ـ بنية الملابسة التي انفجرت فيها الثورة السوفيتية) . لقد أتاحت هذه « القراءة » الفرصة لتحديد السؤال ، واسناد السؤال ، وقد تحول هذا التحول ، الى نصوص أخرى مشخصة للأعراض ايضاً ، ولها درجة من الوجود مخالفة لنص ماوتسي تونغ ؛ ولكنها مخالفة في الوقت ذاته ، لنص ماركس المنهجي ، في « مقدمة » عام ١٨٥٧ . فالسؤال المصوغ ابتداء من الاجابة الاولى ، يخرج منها متحولاً من جديد وخاصة لاتاحة فرصة قراءة مؤلفات أخرى ؛ ونعني اليوم **راس المال**. بيد أننا هنا ايضاً قد لجأنا ـ في سبيل قراءة **راس المال** ـ الى جملة من القراءات المزدوجة ، أي القراءات « المشخصة للاعراض » ؛ قرأنا **راس المال** قراءة تجعل مرئياً ما لا يزال بالامكان أن يبقى غير مرئي ؛ بيد أن المسافة التي اقتضتها هذه « القراءة » قد استغرقت كل المجال الذي كان بوسعنا ، في حدود قوانا ، أن نعطيها اياه ، مجال قراءة ثانية قمنا بها في الوقت ذاته ، وتناولت « **مؤلفات الشباب** » لماركس ، وعلى الخصوص **مخطوطات عام ٤٤** ، وبالتالي الاشكالية التي تؤلف جوهر كتاباته ، أي الاشكالية الانطربولوجية لدى فويرباخ ، واشكالية المثالية المطلقة عند هيغل.

اذا كان السؤال عن فلسفة ماركس ، أي السؤال عن فصلها النوعي،

يخرج من هذه القراءة الاولى **لرأس المال** ، وقد تحوّل وتحدّد قليلا جداً ؛ فانه لابد له من أن يتيح « قراءات » أخرى : أولاً قراءات أخرى لرأس المال، لابد أن تخرج منها دقائق فصلية جديدة؛ وقراءة مؤلفات أخرى للماركسية؛ مثل القراءة العلمية لبعض النصوص الفلسفية الماركسية (ولكن كما هي في صور الصراع الايديولوجي التي لا مفر منها) ، مثل كتاب **مناهضة دوهرنغ** وكتاب **فلسفة الطبيعة** لانغلز ، وكتاب **المادية والاختبارية النقدية** للينين (**ودفاتر حول الجدل**) ؛ وأيضاً مثل « قراءة » مؤلفات عملية أخرى للماركسية ، تفيض في عالمنا ، وتوجد في الواقع التاريخي للاشتراكية والبلاد الناشئة المحررة السائرة نحو الاشتراكية . انني أتكلم متأخراً عن قصد ، عن هذه النصوص الفلسفية الكلاسيكية ؛ لهذا السبب البسيط ، وهو أنه لم يكن بالامكان **قراءة** هذه النصوص الفلسفية ، قبل تحديد المبادىء الأساسية للفلسفة الماركسية ؛ أي قبل أن نكون قد توصلنا الى اقامة الحد الأدنى الضروري من الوجود المتماسك للفلسفة الماركسية ، في اختلافها عن كل ايديولوجيا فلسفية . انه لم يكن بالامكان قبل ذلك ، قراءة هذه النصوص الكلاسيكية ، التي ليست نصوص بحث بل نصوص صراع ، الا في حرفية تعبيرها **الايديولوجي** ، ذي الطابع اللغزي ، وذلك لنبين السبب الذي جعل هذه النصوص ترتدي بالضرورة ، **صورة** تعبير ايديولوجي ، **وبالتالي** ، لكي نتمكن من عزل هذه الصورة في ماهيتها الذاتية . والأمر هو على هذا النحو بالاضافة الى « قراءة » بعض المؤلفات عن تاريخ الحركة العمالية ، التي ماتزال من الناحية النظرية مظلمة ، مثل «عبادة الشخصية »، أو واحد من هذه الصراعات الخطيرة جداً التي هي ماساتنا الراهنة ؟ فهذه « القراءة » ربما أصبحت في يوم من الايام ممكنة ، شريطة أن يحدد بدقة

في مؤلفات الماركسية العقلانية ما يمكننا من انتاج المفهومات التي لا غنى عنها لجعل غير المعقول معقولاً" (١) ٠

ايمكنني أن الخص بكلمة كل ما سبق ؟ هذه الكلمة تشير الى حلقة ؛ اذ إن قراءة رأس المال قراءة فلسفية هي غير ممكنة الا من حيث هي تطبيق لما هو موضوع بحثنا بالذات ؛ نعني فلسفة ماركس ٠ هذه الحلقة ليست ممكنة ابستمولوجيا ، الا بوجود فلسفة ماركس في مؤلفات الماركسية ٠ ان الأمر يتعلق اذن «بانتاج» ما ، ونحن ناخذ هذه الكلمة بمعناها الدقيق، الذي يبدو أنه يعني جلاء ماهو مضمر ؛ ولكنه يعني تحويل ماهو **موجود سلفا** بمعنى ما (لاعطاء مادة أولى ذات وجود سابق صورة موضوع معد" لتحقيق غاية ما) ٠ ان هـذا الانتاج في معناه المزدوج الذي يهب عملية الانتاج الصورة الضرورية لحلقة ما ، **هو انتاج معرفة** ٠ ان فهم فلسفة ماركس في نوعيتها ، هو اذن فهم لجوهر الحركة ذاتها ، التي أنتجت معرفتها ، أو فهم للمعرفة على أنها **إنتاج** ٠

١٠

لا يمكن للسؤال ان يكون هنا بصدد ادعاء آخر ، غير **صياغة الجانب** النظري لما قدمته لنا قراءة رأس المال ٠ وكما أن هذه البحوث ليست الا **قراءة أولى** نفهم منها دون شك الآن ، ما الذي دعانا الى تقديمها في صورتها الحائرة ذاتها ، التي تعبّر في ما هو مرئي وغائم وقلق ، عما لم تمكن رؤيته

(١) ان الأمر هو كذلك بالاضافة الى « قراءة » هذه المؤلفات الجديدة للماركسية ، التي تحمل في باطنها ، في صور آخاذة احياناً ، شيئاً جوهرياً لمستقبل الاشتراكية ؛ ونعني ما أحدثته الماركسية في البلاد الواقفة في طليعة « العالم الثالث » ، الذي يحارب من اجل حريته ، من ادغال فيتنام إلى كوبا ٠ إنه من الحيوي لنا ، أن نعرف « قراءة » هذه المؤلفات فيحينها٠

ـ كذلك ليست هـذه الايضاحات التي نقدمها هنا ، الا الخط الأول في مشروع ليس بامكانه ان يكون بعد غير تخطيط ما ٠

أعتقد أننا كسبنا نقطة مبدئية ٠ اذا لم تكن هناك قراءة بريئة ، فلأن كل قراءة تقتصر على أن تعكس في دروسها وقواعدها ، القراءة المسؤولة الحقة ؛ أعني نظرية المعرفة التي بدعمها موضوعها ، تصبح ما هي هي ٠ لقد رأينا ذلك بصدد القراءة « ذات الدلالة » ؛ قراءة الماهية ذات الأفق والوجه المنفتحين على الوجود ؛ وقد لمحنا وراء هذا الحضور الكلي ، حيث تتلاشى كل كثافة معتمة ، ظلمة الوهم الديني ، وهم شفافيـة التجلي ، ونموذجها المفضل الذي ثبت في اللوغوس وفي كتابه ٠ واذا كنا قد رفضنا ضروب السحر المطمئن في هذه الأسطورة ؛ فقد علمنا هذا الرفض عن رابطة أخرى لابدّ لها بالضرورة من تحقيق القراءة الجديدة التي يقترحها ماركس علينا ، بصدد **نظرية** جديدة في **المعرفة** تكون اساساً لهـا ٠

بيد أننا نسمح لانفسنا باستطراد آخر ، في سبيل بلوغ تلك الرابطة من زاويتها الفضلى ٠ ومع ذلك ، ينبغي لنا أن نقرّب من النظريـة التي تؤيد القراءة الدينية المحرمة علينا ؛ نظرية حية تماماً ، ولها المظاهر جميعاً، التي تجعل منها نسخة غير مقدسة ؛ نعني بها **نظرية المعرفة ذات النزعة الاختبارية** ؛ دون أن نبغي الدمج فكراً ـ في مفهوم واحد ـ بين تصورات عن المعرفة لم تدرس بعد علاقتها التاريخية ، ولم يبرهن عليها ٠ اننا نفهم نظرية المعرفة ذات النزعة الاختبارية بمدلولها الأشمل ؛ لأنها قد تشمل النزعة الاختبارية العقلية ، كما تشمل النزعة الاختبارية الحسية ؛ ولأننا نجدها تعمل في الفكر الهيغلي ذاته ، الذي بامكاننا أن نعده بحق من هذه

الناحية ، وبرضا هيغل بالذات ، توفيقاً بين الدين و « حقيقته » الدنيوية(١) .

ان النظرية الاختبارية في المعرفة تبعث الاسطورة التي صدمتنا في صورة خاصة بها . ولكي نفهمها فهماً جيداً ، يجب علينا أن نحدد المبادىء الأساسية التي تقوم عليها الاشكالية النظرية التي تؤيدها . فالنظرية الاختبارية في المعرفة تقيم في ساحتها علاقة تنازع بين موضوع معطى وذات معطاة . وقلما يعنينا في هذا المستوى نظام الذات (أكان سيكولوجياً أم تاريخياً ، أم لا) ، ولا نظام الموضوع (أكان متصلاً أم منفصلاً متحركاً أم ثابتاً) . فهذا النظام لا يتعلق الا بتحديد تغيرات الاشكالية الاساسية التي تهمنا هنا وحدها ، تحديداً دقيقاً . فالذات والموضوع المعطيان والسابقان اذن على النزاع القائم في المعرفة ، يحددان سلفاً مجالاً نظرياً اساسياً معيناً ؛ ولكنه ليس بعد ما يمكن النص عليه ، في هذه الحالة ، على أنه اختباري . فما يحدده بوصفه كذلك هو طبيعة حركة انشار المعرفة ؛ بل بمعنى آخر ، علاقة معينة تحدد المعرفة هذا التحديد ، بوصفها تابعة لموضوع حقيقي هي معرفة له .

ان النزاع الذي أثارته الاختبارية في المعرفة يقوم فعلا في عملية ذات تدعى تجريداً . فالمعرفة هي تجريدنا من الموضوع الواقعي ماهيته ، التي تدعى عندما تمتلكها الذات معرفة . ومهما تكن التغيرات الخاصة التي يمكن

---

(١) بامكاننا ان نرضى بادخال النزعة الاختبارية الحسية للقرن الثامن عشر ، تحت هذا المفهوم، بشرط ان نفهم النزعة الاختبارية بالمعنى الذي يجعل منها جنساً لأنواع . فاذا لم تحقق النزعة الاختبارية الحسية دائماً المعرفة في موضوعها الحقيقي المخصص للعالم الذي ستصفه؛ واعتقدت من زاوية معينة ، أن المعرفة وليدة التاريخ ؛ فانها تحقق المعرفة في واقع تاريخها، ليس غير تطور لما كان يتضمنه في الأصل . وبهذا المعنى ، فان ما يقال عن بنية العلاقة الحقيقية للمعرفة بموضوعها الحقيقي ، يصح أيضاً عن علاقة المعرفة بالتاريخ الحقيقي ، في ايديولوجية القرن الثامن عشر .

أن تطرأ على مفهوم **التجريد** هـذا ، فان هـذا المفهوم الذي يحدد البنية الثابتة ، يؤلف العلامـة المميزة للاختبارية • فالتجريد الاختبـاري الذي يستخرج من الموضوع **الواقعي** المعطى ماهيته ، هو **تجريد واقعي** يجعل الذات مالكة للماهية **الواقعية** • وسنجد أن تكرار مقولة الواقع ، في كل لحظة من لحظات العملية ، مميز للتصور الاختباري • فماذا يعني التجريد **الواقعي** حقاً ؟ انه يدخل في حسابه ما أعلن عنه أنه واقعة حقيقية ؛ وهذا يعني ، أن الماهية قـد جرّدت من الموضوعات الواقعية ، بالمعنى الواقعي لكلمة **استخراج** : كما يمكننا أن نقول : ان الذهب **مستخرج** (أو مجرّد ، وبالتالي مفصول) مـن منجمه الترابي والرملي ، الذي هـو مستوعب ومتضمن فيه • وكما يوجد الذهب قبل استخراجه ، في منجمه ذاته ذهباً غير مفصول من شوائبه ؛ كذلك توجد ماهية ماهو واقعي ، ماهيةً واقعيةً في الواقـع الذي يحتويها • ان المعرفـة تجريد بالمعنى الدقيق ؛ أي أنهـا استخراج الماهية من الشيء الواقعي الذي يحتويها ؛ وفصل الماهية من الشيء الواقعي الذي يحتويها ويخفيها بتخبئته اياها • واننا قلما نهتم بالطريقة التي تتيح لنا هذا الاستخراج (سواء أكانت مثلاً موازنة بين الموضوعات ، أم حك بعضها ببعض لاخفاء الشوائب ، الخ ••) ؛ كذلك قلّما تهمنا صورة الشيء الواقعي ، سواء أكان مؤلفاً من أشياء مفردة غير متبدية للعيان ، كل منها يحتوي في تنوعه على الماهية ذاتها ، أو مؤلفاً من شيء مفرد واحد • وفي كل الاحوال ، فان **انفصال** الماهية ـ في الواقع ذاته ـ عن واقـع الشوائب الذي يخفي الماهية ، يفرض علينا تصوّراً خاصاً الى حد بعيد ، وكأنه شرط هذه العملية بالذات ، سواء أكان تصوراً لما هو واقعي أم تصوراً لمعرفته •

الواقع : له بنية شبيهة ببنية هذا المنجم الترابي ، الذي يحتوي في داخله حبة الذهب الخالص ؛ أي انه مكوّن من **ماهيتين** واقعيتين ؛ ماهية خالصة وأخرى غير خالصة ؛ الذهب مشوباً وغير مشوب ؛ أو اذا فضلنا

«الحدود الهيغلية»، قلنا: الجوهري وغير الجوهري · وقد يكون غير الجوهري صورة الفردية (مثل هذه الثمرة، أو هذه الثمرات الخاصة) أو المادية (ما ليس «صورة» أو ماهية) ، أو « العدم » ، أو أي شيء آخر : قلّما يهمنا ذلك · والحقيقة أن الموضوع واقعاً يحتوي في ذاته واقعياً جزأين واقعيين متميزين : الجوهر وما ليس جوهراً · وهذا يقدم لنا النتيجة الأولى التالية : ان المعرفة (وهي ليست الا الماهية الجوهرية) متضمنة واقعياً في ما هو واقعي ، وكأنها جزء من أجزائه ؛ أما الجزء غير الجوهري فمتضمن في الجزء الآخر لما هو واقعي · **والمعرفة** : وظيفتها الوحيدة هي فصلها في الموضوع بين الجزأين الموجودين فيها ، وهما ماهو جوهري وما ليس جوهرياً ــ بلجوئها الى طرائق خاصة غايتها **حذف الواقع غير الجوهري** (باللجوء الى التخير والانتقاء والحك والدعك على التعاقب) لكي تبقى الذات العارفة وجهاً لوجه أمام الجزء الثاني من جزأي الواقع ، الذي هو جوهره ، والذي هو ذاته واقعي · وهذا يقدم لنا النتيجة الثانية ، وهي ان عملية التجريد ، وكل طرائقها في التطهير ، ليست الا طرائق في التصفية والحذف **لجزء مما هو واقعي ، في سبيل عزل الجزء الآخر** · وبهذا المعنى فهي لا تترك أي أثر في الجزء المستخرج ، فكل أثر العملية التي تقوم بها ينحذف ، ومعه جزء الواقع الذي غايتها حذفه ·

ومع ذلك ، فان شيئاً ما من واقع عمل الحذف هذا يبدو متصوَّراً ؛ ولكنه لا يبدو متصوَّراً على الاطلاق في **نتيجة** هذه العملية ، كما بامكاننا أن نعتقد ؛ لأن هذه النتيجة ليست شيئاً آخر غير الماهية الواقعية الخالصة والواضحة ؛ ولكن ضمن شروط العملية ، وبمعنى ادق ، ضمن **بنية الموضوع** الواقعي ، الذي لابد لعملية المعرفة من استخراج ماهيته **الواقعية** · هذا الموضوع الواقعي ممهور لهذه الغاية ببنية خاصة الى حد بعيد ، بنية كنا قد صادفناها من قبل أثناء تحليلنا ، ويجب علينا الآن ، أن نتناولها

بالتوضيح • هذه البنية تتعلق بالضبط الى حد بعيد ، **بالوضع الخاص** الذي يتخذه في الواقع جزءا الواقع المكونان له ، وهما : الجزء غير الجوهري والجزء الجوهري • ان الجزء غير الجوهري يحتل **خارج** الموضوع كله ، أي **سطحه المرئي** ؛ في حين أن الجزء الجوهري يحتل الجزء **الداخلي** من الموضوع الواقعي ، اي نواته **غير المرئيـة** • واذن ، فعلاقة المرئي بغير المرئي مماثلة لعلاقة ما هو خارجي بما هو داخلي ، أو علاقة غلاف المعدن بنواته • واذا لم تكن الماهية **مرئية** مباشرة ، فلأنها خفية بالمعنى الدقيق للكلمة ، أي لانها مغطاة ومغلفة بكاملها بغلاف **ما ليس جوهريا** • ذلكم هو اثر عملية المعرفة كله ــ ولكن ، وهو متحقق في الوضع الخاص بما هو غير جوهري وبما هو جوهري في الموضوع **الواقعي** ذاته ؛ وذلكم في الوقت ذاته تاسيس ضرورة عملية الاستخراج الواقعي وطرائق الصقل التي لا بد منها للكشف عن الماهية • والكشف ينبغي أن يفهم عندئذ بالمعنى الواقعي للكلمة : أي بمعنى نزع الغطاء ، كما ينزع القشر الذي يخفي اللوزة ، والغشاء الذي يغطي الثمرة ، والحجاب الذي يحجب الفتاة ، أو الحقيقة ، أو الاله ، أو التمثال(١) الخ • • • انني لا ابحث في هــذه الأمثلة المشخصة ، عن أصل هــذه البنية ، ــ بل أسردها على انها عدد من الصور الباهرة ، أضفت عليها فلسفات الرؤيــة جميعاً ، ماهو محبب إليها • هل بعد من حاجة الى اظهار ان هذه الاشكالية التي تقول بها نظرية المعرفة الاختبارية ، انمــا ترتبط باشكالية الرؤيــة الدينية للماهيــة في شفوف الوجود ، مثل ارتباطها بنظرها ؟ فالنظريــة الاختبارية يمكن التفكير فيها ، وكأنها ضرب من نظرية الرؤية ، بهذا الفارق البسيط ، وهو أن **الشفوف** ليس معطى دفعة واحدة ، بل منفصلا بالضبط

---

(١) انني لا اخترع ولا الهو • لقد انشأ هوشيل آنج جمالية كاملة للانتاج لا تقوم على انتاج الصورة الماهوية ابتداء من مادة الرخام ، بل على هدم اللا صورة ، التي تحتوي في الحجر ــ قبل الحزّة الاولى ــ على الصورة المطلوب استخلاصهـا • فثمة ممارسـة ما للانتـاج الجمالي مستخدمة في اطار واقعية اختبارية هي واقعية الاستخراج •

عن ذاته بهذا **الحجاب** ، أي بهذا الغلاف من عدم النقاء ، عمّا هو غير جوهري ، الذي يختلس منا ما هو جوهري ، والذي **يضعه** التجريد **جانباً** ، بتقنيات فصله وصقله ، لكي يقدم لنا الحضور الواقعي للماهية الخالصة والعارية ، التي تصبح معرفتها إذ ذاك مجرد رؤية .

لنتامل الآن **بنية** المعرفة الاختبارية ، باقامة فسحة نقدية بيننا وبينها وبامكاننا أن نرى خاصيتها ، في انها نظريــة تعتقد ، أن معرفة الموضــوع الواقعي بالذات ، **هي جزء واقعي** من هذا الموضوع الواقعي الذي ينبغــي معرفته - وعبثاً يقال عن هذا الجزء انه جوهري وداخلي وخفي ، وبالتالي غير مرئي من النظرة الأولى ؛ فهذا لا يقلل من كونه معدوداً في هذه الخصائص بالذات ، على أنه جزء واقعي يؤلف هو والجزء غير الجوهري ، واقع الموضوع الواقعي، في تآلفه . فما تتمثل فيه المعرفة هو بكامله مسجل في بنية الموضوع الواقعي ، في صورة فرق بين ما هو جوهري وما ليس جوهرياً ؛ بين السطح والجوف ؛ بين الخارج والداخل ! واعني بالمعرفة هذه العملية الخاصة الى حد بعيد ، التي تحدث بصدد الموضوع الواقعي الذي تجب معرفته ، والذي ليس عدماً ، والذي يضيف الى الموضوع الواقعي الموجود ، خلافاً لذلك تمــاماً ، وجوداً جديداً ، هو وجود معرفته بالضبط (مثلاً ـ وعلى الأقل تماماً ـ القول التصوري ، اللفظي أو الكتابي ، الذي ينص على هذه المعرفة في صورة رسالة ، وهو ما يشكل بالتالي هذه المعرفة التي تحدث خارج الموضوع مع ذلك ـ من حيث انها من صنع ذات فاعلة) . والآن ، فالمعرفة حاضرة سلفاً ، **حضوراً واقعياً** ، في الموضوع الواقعي الذي تجب معرفته ، في صورة تنظيــم خاص لجزأيه الواقعيين ! فالمعرفة بكاملها حاضرة فيه حضوراً واقعياً ؛ ولا أعني موضوعها فقط ، الذي هو هذا الجزء الواقعي الذي ندعوه ماهية ؛ بل اعني عمليتها أيضاً ، التي هي تمييز بين جزأي الموضوع الواقعي ، ووضع خاص موجود واقعياً بينهما ؛ هذين الجزأين اللذين يمثل احدهما (غير الجوهري)

الجزء الخـارجي ، الذي يخفي ويغلف الجزء الآخر (الماهيـة أو الجـزء الداخلي) ٠

ان فهم المعرفة على انها جزء واقعي من الموضوع الواقعي ، هذا الفهم الذي يسجل المعرفة في البنية الواقعية للموضوع الواقعي ، هو الذي يؤلف الاشكاليه المميزة لنظرية المعرفة الاختبارية ٠ ويكفينا أن نربطها ربطا قوياً بهذا المفهوم لكي نستخرج منها نتائج هامة تتجاوز بالطبع ما **تقوله** هـذه النظرية : لاننا نتلقى منها اعترافاً بما **صنعته وهي** تنكره ٠ وليس بامكاني أن أتطرق هنا الى أقل هذه النتائج ، السهلة المعالجة ، ولا سيما فيما يتعلق ببنية المرئي وغير المرئي ، التي نعترف هنا ، بأننا نستشعر بعض الاستشعار أهميتها ٠ وأود أن أشير عابراً مجرد اشارة ، الى أن مقولات الاختبارية هي في القلب من اشكالية الفلسفة الكلاسيكية ؛ وان التعرف الى الاشكالية ، بل ضروبها بالذات ، بما في ذلك ضروبها الصماء وانكاراتهـا ، يمكن أن يهب لمشروع تاريخ ما للفلسفة ، مبدأ جوهرياً يساعد هـذه الفترة على بنـاء مفهومها ؛ وأن هذه الاشكالية التي **يعترف بها** القرن الثامن عشر الذي هو قرن لوك وكوندياك ، حاضرة حضوراً عميقاً في الفلسفة الهيغلية ، مهمـا بدا هذا الرأي غريباً ؛ وان ماركس **كان لا بد له من استخدامها** ، لأسباب نحن بصدد تحليلها ، وذلك ليتمكن من نقل مفهوم غائب الى مستوى الفكر ، مفهوم كان مع ذلك قـد انتج مفعوله ، وسيتمكن مـن أن يصوغ السؤال (الغائب) أي هذا المفهوم الذي كان مع ذلك قد اجاب عنـه في تحليلات **رأس المال** ؛ وان هذه الاشكالية قد استمرت بعد ماركس مع ان هذا الأخير كان في الواقع قد قلبها ولواها وحوّلها ؛ ولكنه احتفظ بمفرداتها (الظاهر والماهية ، الخارجي والداخلي ، ماهية الاشياء **الداخلية** ، الحركة الظاهرية والحركة الواقعية ، الخ ٠٠٠) ؛ وأننا نجدها عاملة في فقرات متعددة لدى انغلز ولينين اللذين كان لديهما ما يسوّغ استخدامها في معارك ايديولوجية، معارك يسدد فيها الخصم لها ضربات عنيفة على ارضهم اختارها، فعليهما أن

يدركا الخطر العاجل أياً كانت الوسائل ، وأن تكون نقطة الابتداء رد سهامه الى نحره ، أي استخدام حججه ومفهوماته **الايديولوجية** .

وأود أن الحّ هنا مجرد الحاح ، على هذه النقطة الدقيقة : وهي **لعب الالفاظ** الذي يقوم في أساس هذه النظرية ، والذي يدور حول مفهوم الواقع . وبامكاننا بادئ ذي بدء ، أن نجد في الواقع خاصية نظرية المعرفة الاختبارية منحصرة في **اللعب بلفظ « الواقع »** . وقد رأينا منذ قليل ، أن المعرفة كلها في موضوعها الخاص (ماهية الموضوع الواقعي) ، أو في تمييزها بين الموضوع الواقعي الذي تتناوله عمليتها وبين عملية المعرفة هذه ، تمييزاً هو محل عملية المعرفة بالذات ـ رأينا ان الموضوع شأنه شأن عملية المعرفة في تميزه من الموضوع الواقعي الذي يستهدف انتاج معرفته : هما (أي هذا الموضوع وهذه العملية) ، أصلاً ، من حق البنية الواقعية للموضوع الواقعي فكراً وواقعاً . وعندئذ ، يصبح كل المعرفة ، في رأي نظرية المعرفة الاختبارية ، مسجلاً في **الواقع** ؛ولا تبدو المعرفة أبداً الا وكانها **علاقة بين جزأين متميزين واقعيا من هذا الموضوع الواقعي ، وهي علاقة قائمة في داخل موضوعها الواقعي** . واذا ادركنا هذه البنية الأساسية ادراكاً واضحاً أمكن أن تكون لنا مفتاحاً في ظروف متعددة ، ولا سيما في تقدير قيمة المؤهلات النظرية للأشكال الاختبارية الحديثة ، تلك الأشكال التي تتبدى في نظرية النماذج (١) على انها ذات مؤهلات بريئة والتي آمل أن اكون

---

(١) اننا نحتاط فلا نتكلم هنا عن نظرية النماذج الا بما هي **ايديولوجيا في المعرفة** ، في سبيل رفضها . انها تبقى من هذه الناحية ، صورة واحدة من تقمصات نظرية المعرفة الاختبارية ، مهما كانت درجة اتقان صياغة صورها (لدى الوضعية الجديدة المعاصرة) . ان هذا الرفض لا يؤدي في إدانته الى إدانة معنى آخر لمقولة « نموذج » واستعمال آخر لها ، والمقصود به المعنى الذي يطابق المعنى الذي يطابق فعلاً الاستعمال التقني لل « نماذج » ، كما بامكاننا أن نراه في ظروف متعددة ، في الممارسة التقنية للتخطيط في البلاد الاشتراكية ف « النموذج » هو عندئذ وسيلة تقنية في التاليف بين معطيات مختلفة ، في سبيل الحصول على غاية معينة . والاختبارية المتعلقة ب « النموذج » تكون عندئذ فيه في محلها ، وفي مأواها ، لا في نظرية المعرفة ، بل في التطبيق العملي ، اي في نظام تقنية تحقيق بعض

قد بينت أنها غريبة عن ماركس أعمق الغرابة • فعلى مسافة أبعد منا ، ولكنها اقرب بكثير من ماركس ، يمكن لهذه النظرية (لدى فويرباخ ولدى ماركس) في « مؤلفات القطيعة » (قضايا عن فويرباخ والايديولوجية الالمانية) أن تؤدي لنا خدمة في فهم هذا **اللعب بالفظي** « الواقع » و « **المشخص** » ، لعباً دائماً، هو في أساس سلسلة من الالتباسات التي تعاني اليوم من نتائجها المتأخرة (١) • ومع ذلك ، فأنا لن أستعير هذا المسلك النقدي ذا الخصوبة الخارقة : بل سأترك هذا اللعب بالالفاظ لنتائجه ، وأترك دحض النتائج ليقظة عصرنا المتزايدة • فما أبغضه هو **لعب الالفاظ** ذاته •

الغايات ، وفقاً لبعض المعطيات ، على اساس من بعض المعارف التي يقدمها علم الاقتصاد السياسي • وقد كان ستالين قد منع في كلمة شهيرة ، لم تلق الصدى الذي تستحقه في العمل ، لسوء الحظ ، الخلط بين الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية ، الخلط بين النظرية وتطبيقها التقني • فنظرية النموذج الاختيارية ، بما هي ايديولوجية المعرفة ، تأخذ من الخلط بين **الاداة التقنية** ، التي هي نموذج بالفعل ، ومفهوم المعرفة ، جميع المظاهر الضرورية لافتراءاتها •

(١) ان الاخطاء العبقرية في كتاب « نقد اسس علم النفس » **Polizer** تمتد في جزء كبير منها على الوظيفة الايديولوجية لمفهوم « المشخص » الذي لم يخضع للنقد : فليس صدفة أن يكون بولتزر قد استطاع ان يعلن عن قيام « علم النفس المشخص » • من دون أن يتبع هذا الاعلان أي كتاب أبداً • فكل خاصية كلمة « مشخص » تستنفد فعلا في استعمالها النقدي ، من دون ان تكون قادرة على اقامة أسس أية معرفة ، فالمعرفة لا توجد الا في « تجربة » المفهومات • لقد كان بامكاننا أن نلاحظ ذلك من قبل ، لدى فويرباخ ، الذي حاول يائساً ، ان يتحرر من الايديولوجيا ، بلجوئه الى « المشخص » • اي الى المفهوم الايديولوجي الذي يخلط بين المعرفة والوجود • وهذا يعني ، ان الايديولوجيا ليس بامكانها ـ بداهة ـ ان تحرر المرء من الايديولوجيا • ونجد هذا الالتباس بالذات ، وهذا اللعب بالالفاظ بالذات ، لدى شراح ماركس جميعاً ، الذين يرجعون الى « مؤلفات الشباب » ويستشهدون بالنظرة الانسانية « الواقعية » ، او النظرة الانسانية « المشخصة » ، او النظرة الانسانية « الوضعية » على أنها الاساس النظري لتفكيره • لا شك ان لهم اعذارهم : اذ إن كل تعابير ماركس ذاته ، التي نجدها في « مؤلفات القطيعة » (قضايا عن فويرباخ : الايديولوجية الالمانية) ، تتحدث عما هو مشخص وعما هو واقعي وعن « الناس المشخصين والواقعيين » الخ •••• ولكن « مؤلفات القطيعة » هي ذاتها أيضاً أسيرة التباس **اللفظي** ، الذي ما زال متعلقاً بعالم المفهومات التي يتنكرها ، من دون ان يكون قد استطاع ان يصوغ المفهومات الجديدة والوضعية، التي يحملها في ذاته ، صياغة ملائمة • (راجع ، من أجل ماركس ، ص ٢٨ ـ ٢٩) •

إن مجال لعب الألفاظ هنا فارق يرحي اللعب وفي الوقت ذاته يلاشي جثته • فلننظر قليلاً الى الاسم الذي تحمله ضحية هذه الجريمة الدقيقة • فحينما تدل الاختبارية بالماهية على موضوع المعرفة، فهي تعترف بشيءما ذي أهمية ، وتنكره في اللحظة ذاتها؛ وهذا يعني أنها تعترف بأن موضوع المعرفة ليس واحداً هو والموضوع الواقعي ؛ لأنها تصرح بأنه مجرد جزء من الموضوع الواقعي • بيد أنها تنكر ما تعترف بـه ، تماماً حينما ترد هـذا الفارق بـين موضوعين ـ موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ـ الى مجرد تمييز في جزاي موضوع واحـد ، أعني الموضـوع الواقعي • ففي هـذا التحليـل المعترف به ، نجـد موضوعين متميزين ، الموضوع الواقعي الـذي « لـه وجود خارج الذات مستقل عن عملية المعرفة » (ماركس) ، وموضوع المعرفة (ماهية الموضوع الواقعي) التي تتميز تميزاً تاماً من الموضوع الواقعي • أما في التحليل الذي تنكر ، فلم يعـد هناك الا **موضوع واحد** ، أعني الموضوع الواقعي • ومن هذا يحق لنا أن نستنتج ما يلي : ان اللعب الحقيقي بالألفاظ قد خدعنا ـ نحن أنفسنا ـ عن مكانه ، وعن سنده ، وعن الكلمة التـي هي مقر الالتباس • ان اللعب الحقيقي بالالفاظ لا يكون في كلمة **واقع** التي هي قناعة ، وانما في كلمة **موضوع** • فليست كلمة **واقع** هي التي يجب علينا أن نستجوبها عن جريمتها ؛ بل كلمة **موضوع** ؛ أي **مفهـوم** الموضوع ، الـذي يجبعلينا أننتج فارقه ، لكينعتق هذا الفارق من زيفكلمة موضوععندما نتصور أنها تشير إلى شيء واحد •

١١

بهذا ندخل في الطريق الذي فتح لنا ؛ ولا بد لي مـن أن أقول **تقريباً** على الرغم منا ؛ وذلك لاننا لم نتأمله حقيقة ، عن طريق فيلسوفين في التاريخ، هما سبينوزا وماركس • فقد حذرنا سبينوزا مع ذلك ، في معارضته ما يجب علينا يقيناً أن ندعوه الاختبارية الوثوقية الكامنة في المثالية الديكارتية ، من

أن **موضوع** المعرفة ، أو الماهية ، هو متميز ومختلف في ذاته تميزاً واختلافاً مطلقين من **الموضوع الواقعي**؛ وذلك لأنه يجب علينا ، في سبيل معاودة كلمته المشهورة ، أن لا نخلط بين الموضوعين : **فكرة الدائرة** ، التي هي **موضوع** المعرفة ، والدائرة التي هي **الموضوع الواقعي**.وقد عاود ماركس هذا التمييز بكل قوته الممكنة ، في الفصل الثالث من « **مقدمة ٥٧** » ٠

يرفض ماركس الخلط الهيغلي الذي يوحد بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة ، وبين حركة الواقع وحركة المعرفة : « **لقد وقع هيغل في ضلال تصور الواقع على أنه نتيجة الفكر في تطابقه في ذاته مع ذاته، وفي تعمقه في ذاته، وفي تحركه بذاته؛ في حين أن المنهج الذي يتيح الارتفاع من المجرد الى المشخص ليس شيئاً غير نمط يستولي به الفكر على المشخص ، ويعيد انتاجه في صورة مشخص روحي** (اسهام، الطبعات الاجتماعية ص١٦٥ ـ النص الالماني لديتس: في نقد ٠٠٠ ص ٢٥٧) ٠ هذا الخلط الذي يعطيه هيغل صورة المثالية المطلقة في التاريخ، ليس في مبدئه غير ضرب من الخلط الذي تتميز به اشكالية الاختبارية٠ ويقيم ماركس في وجه هذا الخلط ، تمييزاً يدافع عنه ، الا وهو التمييز بين **الموضوع الواقعي** (المشخص واقعاً، ، الكلية الواقعية التي «تستمر في استقلالها خارج الراس ، وقبله كما بعده ، وانتاج معرفته ، (ص ١٦٦) وبين **موضوع المعرفة** ، وهو نتاج الفكر ، نتيجة في ذاته بوصفه مشخصاً فكرياً ، بوصفه كلية فكرية ، أي بوصفه **موضوعاً للفكر** متميزاً بتمييز قاطع عن الموضوع واقعاً عن المشخص واقعاً ، عن الكلية واقعاً ، اذ إن كل هذه يمنحها إياها معرفة المشخص فكراً والكلية فكراً ٠ ويذهب ماركس في ذلك أبعد أيضاً ، مبيناً أن هذا التمييز لا يتعلق فقط بهذين الموضوعين ، وانما يتعلق أيضاً بعمليات انتاجهما ذاتها ٠ ففي حين تتم حركة انتاج مثل هذا الموضوع واقعاً ، مثل هذه الكلية المشخصة واقعاً ، تتم كلها في الواقع أمة تاريخية معينة على سبيل المثال ، وتتحقق وفقاً للنظام الواقعي للنشوء **الواقعي** (نظام تتابع لحظات النشوء **التاريخي**) ؛ تتم حركة انتاج موضوع

المعرفة بكاملها في المعرفة ، وتتحقق وفق **نظام آخر** ، حيث لا تحتل المقولات الفكرية التي « تنتج » المقولات « الواقعية » ، المكان **ذاته** ، الا في نظام النشوء التاريخي الواقعي ؛ ولكنها تحتل أمكنة مختلفة كل الاختلاف ، في حركـة انتاج موضوع المعرفة ؛ وهي أمكنة محددة بوظائفها في هذه الحركة ٠

فلنول كل هذه المباحث انتباهنا لحظة ما ٠

فحينما يقول لنا ماركس ، ان حركة انتاج المعرفة ، وبالتالي (انتاج موضوعها المتميز من الموضوع الواقعي الذي تسعى بالضبط الى تملكه في « نمط » المعرفة ، انما تتم بكاملها في المعرفة التي تجري في « الراس » او في الفكر ؛ فهو لا يقع لحظة في مثالية الوعي او الروح او الفكر ، لان **«الفكر»** الذي يتكلم عنه هنا ، ليس ملكة ذات متعالية او وعي مطلق ، يواجه مادة العالم الواقعي ؛ كذلك ليس هذا الفكر على الاطلاق ملكة ذات نفسية ؛ على الرغم من ان افراد البشر هم صانعوه ٠ فهذا الفكر هو نظام **جهـاز فكري** تكوّن في التاريخ ، ووجد اساسه ومفاصله في الواقع الطبيعي والاجتماعي انه يتحدد بنظام من الشروط الواقعيـة ، التي تجعل منـه ـ اذا أمكن لي المجازفة بهذه الصيغة ـ **نمطا** محددا **من انتاج معين** للمعارف ٠ وهو بما هو كذلك ، تكوّنه بنية تربط نموذج الموضوع (المادة الاولى) الذي تعمل به ، **ووسائل الانتاج** النظري ، التي تستخدمها (نظريتها ، وطريقتها ، وتقنيتها ، سواء أكانت تجريبية أم شيئاً آخر) ، بالعلاقات التاريخية (التي هي نظرية وايديولوجية واجتماعية في وقت واحد معاً) التي تنتج فيها ٠ ان هذا النظام المحدد من شـروط الممارسة النظرية هـو الذي يحدد لهذه الذات المفكرة (الفرد) او تلك ، مكانها ووظيفتها في انتاج المعارف ٠ ان هذا النظام من الانتاج النظري ، وهو نظام مادي بقدر ما هو « روحي » ، له واقع موضوعي محدد ؛ وممارسته تقوم على الممارسات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية القائمة ، التي تقدم له مباشرة او بالواسطة ، ما هو اساسي من « مادته

الاولى » • ان هذا الواقع المعين ، الذي يحدد أدوار « الفكر » ووظائفه لدى الأفراد المتفردين ، الذين ليس بامكانهم أن « يفكروا » الا ب « المسائل » المطروحة من قبل ، أو التي من الممكن طرحها : ان هذا الواقع هو اذن الذي **يجعل** من « قوة تفكير » هؤلاء الأفراد قوة **تعمل** ؛ كما تجعل بنية نمط انتاج اقتصادي ، قوة عمل المنتجين المباشرين تعمل ؛ ولكن وفقاً لنمطها الخاص • واذن ، فما أبعد « الفكر » من أن يكون جوهراً متعارضاً مع العالم المادي ، أو ملكة ذات متعالية « خالصة » ، أو ملكة « وعي مطلق » ؛ اي هذه الأسطورة التي صاغتها المثالية اسطورة، لكي تتعرف فيها ذاتها • وتجد فيها أساسها ؛ ف « الفكر » هو نظام واقعي خاص ، قائم على أساس من العالم الواقعي لمجتمع تاريخي معين ، وثابت فيه ، وهو مجتمع يقيم علاقات محددة مع الطبيعة ، ونظاماً **خاصاً تحدده** شروط وجوده وممارسته ، أي **بنية خاصة** ، ونموذج محدد من « الروابط » قائم بين مادته الأولى الخاصة (التي هي موضوع الممارسة النظرية) ، ووسائل انتاجه الخاصة ، وعلاقاته ببنى المجتمع الأخرى •

واذا أردنا حقاً ، ان نرى أنه ينبغي لنا على هذا النحو ، أن نحدد « الفكر » ، هذا الحد العام الى حد بعيد ، الذي استخدمه ماركس في المقطع الذي نحلله ؛ كان من حقنا تماماً أن نقول ، ان انتاج المعرفة التي هي خاصة الممارسة النظرية ، انما هو قوام عملية ما تجري **بكاملها في الفكر** ؛ على النحو نفسه الذي بامكاننا أن نقول معه،مع تغيير ما يجب تغييره ، ان عملية الانتاج الاقتصادي تجري بكاملها في الاقتصاد ، على الرغم من انها تتضمن ، وبدقة في تحديدات بنيتها الخاصة ، علاقات ضرورية بالطبيعة والبنى الأخرى (القانونية السياسية والايديولوجية) ، التي هي – مأخوذة في جملتها – قوام البنية الاجمالية لتكوين اجتماعي يمت الى نمط من الانتاج المحدد • وانه لمن الحق تماماً عندئذ أن نقول ، ان « **الكلية المشخصة ، بما هي كلية فكرية ، وبما هي مشخص فكري ، هي بالفعل نتاج للفكر وللتصور** ؛

وانه لمن الحق تماماً ، أن نتصور الممارسة النظرية ، اي عمل الفكر في مادته الأولى (الموضوع الذي يعمل فيه) ، وكأنها « **عمل تحويل الحس والتصور الى مفهومات** » (ص ١٦٦) • وقد حاولت في مكان آخر(١) أن أبين أن هذه **المادة الأولى** التي يعمل فيها نمط انتاج المعرفة ، أي ما يدل عليه ماركس هنا على أنه حس وتصور ، أي مادة الحس والتصور ، لا بد لها من أن تتخذ صوراً مختلفة أشد الاختلاف ، وفقاً لدرجة تطور المعرفة في تاريخها ؛ وانه شتان مثلاً بين المادة الأولى التي كان يعمل فيها ارسطو والمادة الأولى التي كان يعمل فيها غاليليه أو نيوتن اينشتين • ولكنني حاولت أن أبين من الناحية الصورية ، أن هذه المادة الأولى تشكل جزءاً من شروط انتاج كل معرفة • وقد حاولت أن أبيّن كذلك ، أنه اذا كان واضحاً لكل فرد ، أن هذه المادة الأولى تصبح **ناضجة** بازدياد ، كلما تقدم فرع من فروع المعرفة ــ هذا اذا لم يكن هناك بالطبع للمادة الأولى لعلم متطور « علاقة بالحس الحسي « الخالص » أو بمجرد « التصور » ، مقابل الغوص بعيداً جداً في ماضي فرع من المعرفة ــ فلا يكون الأمر امر حس حسي أو تصور « خالصين » ، بل أمر مادة أولى معقدة **دائماً من قبل** ، وأمر **بنية** « حس » أو « تصور » تمزج في « رابطة » خاصة ، « عناصر » حسية ، وعناصر تقنية ، وعناصر ايديولوجية ، في وقت واحد • كما حاولت أن أبيّن ، أن المعرفة لا توجد بالتالي أمام **موضوع خالص** لا بد أن يكون عندئذٍ واحداً هو **والموضوع الواقعي** ، الذي تتوخى المعرفة منه تماماً انتاج ••• المعرفة ــ كما كان لا بدّ للاختبارية من تمني ذلك تمنياً يائساً • ان المعرفة حينما تعمل في « موضوعها » ، لا تعمل عندئذٍ في الموضوع **الواقعي** ، بل في مادتها الأولى الخاصة، التي تقيم بالمعنى الدقيق للكلمة ، « موضوعها » (موضوع معرفتها)، الذي هو متميز من **الموضوع الواقعي** ، منذ صور المعرفة البدائية أكثر ما تكون ا لبدائية ــ وذلك ، لأن هذه المادة الأولى هي دائماً من قبل **مادة أولى**

---

(١) من اجل ماركس ، ص ١٩٤ ــ ١٩٥

بالمعنى القوي الذي يقصده ماركس في رأس‌المال : أي مادة مكونة سلفاً ، محولة سلفاً ، على وجه دقيق ، بضرورة البنية المعقدة (الحسية التقنية الايديولوجية) ، التي تنشئها بما هي **موضوع المعرفة** ، حتى لو كانت المعرفة الاكثر غلظة ؛ تنشئها بما هي الموضوع الذي ستحوله ، والذي ستعدل من **صوره** خلال حركة نموه ؛ لكي تنتج المعارف المحولة باستمرار ، والتي لا تكف أبداً عن أن تدور حول **موضوعها** ، بمعنى **موضوع المعرفة** ·

١٢

لا بد لنا من أن نكون من الجسارة بمكان ، في اللحظه الحاضرة ؛ اذا أوغلنا أبعد مما فعلنا · فليس المفهوم الصوري لشروط انتاج الممارسة النظرية ، هو وحده الذي بامكانه ان يعطينا المفهومات الخاصة ، التي تتيح لنا أن نقيم **تاريخاً ما** للممارسة النظرية ؛ أو من باب أولى تاريخ الفروع المختلفة للممارسة النظرية (الرياضيات ، والفيزياء ، والكيمياء ، وعلم الحياة ، والتاريخ و « العلوم الانسانية » الأخرى) · ولكي نتجاوز مجرد **المفهوم الصوري لبنية الممارسة النظرية** ، اي انتاج المعارف ؛ لا بد لنا من أن نصوغ مفهوم تاريخ المعرفة ومفهومات **الانماط** المختلفة للانتاج النظري (في المقال الأول مفهومات نمط الانتاج النظري للايديولوجيا وللعلم) ، كما نصوغ المفهومات الخاصة بالفروع المختلفةللانتاج النظري،وبعلاقاتها(العلوم المختلفة والنماذج الخاصة باستقلالها وعدم استقلالها وفواصلها) · وهذا العمل من الصياغة النظرية يفترض تنقيباً ذا نفس طويل جداً ، ينبغي له أن يستند الى الاعمال القيّمة ،التي وجدت من قبل في المجالات الكلاسيكية لتاريخ‌العلوم والابستمولوجيا ـ وبالتالي تنقيباً يستحوذ على‌المادة‌الأولى كلها « للوقائع » التي جمعت من قبل ، والتي ينبغي جمعها ، وعلى النتائج النظرية الاولى المكتسبة في هذه المجالات · ان هذه « الوقائع » وهذه المعطيات « الاختبارية » ،اذا لم تقدَّم لنا في صورة القبلية التي هي قبلية فلسفة ما

للتاريخ ، فهي لا تقدّم لنا بعامة ـ فيما عدابعض الاستثناءاتالتي تسترعي النظر الى حد بعيد(١) ـ الا في مجرد صورة تواليات وتواريخ ، اي في صورة تصور ايديولوجي للتاريخ • ومع ذلك ، ان جمع هذه « الوقائع » وهذه المعطيات « الاختبارية » ، لا يمكن له ان يكون وحده كافياً لاقامة تاريخ للمعرفة يجب انشاء مفهومه في صورة مؤقتة على الاقل اولاً ، لكي يكون بالمستطاع الشروع به • فاذا اولينا الكثير من الانتباه ـ اثناء عرض بحوثنا التي سنقرؤها ـ للمفهومات التي فكر ماركس بها في الشروط العامةللانتاج الاقتصادي وللمفهومات التي ينبغي للفكر الماركسي أن يدرك بها نظرية التاريخ ، فهذا لم يكن على الخصوص ، في سبيل النفاذ الى النظرية الماركسيه عن النطاق الاقتصادي لنمط الانتاج الراسمالي ، وانما في سبيل أن ندقق جهد المستطاع في المفهومات الأساسية (مفهوم الانتاج وبنية نمط الانتاج ، ومفهوم التاريخ) ، التي اضحت صياغتها الصورية ضرورية للنظرية الماركسية في انتاج المعرفة ، ولتاريخها ، سواء بسواء •

وبامكاننا ان نبدأ سلفاً ، في ان نكوّن لانفسنا فكرة عن السبيل الذي تنخرط وستنخرط فيه هذه المباحث • ان هذا السبيل يؤدي بنا الى ثورة في التصور التقليدي لتاريخ العلوم ، الذي ما زال حتى يومنا هذا مشبعاً أعمق الاشباع بايديولوجية فلسفة التنوير ، أي مشبعاً بعقلانية غائية ، وبالتالي مثالية • لقد بدأنا نتلمس ، لا بل بدأنا نتمكن من أن نبرهن ، بالاعتماد على عدد معيّن من الامثلة المدروسة من قبل ، أن تاريخ العقل ليس تاريخاً يمضي في نموه المستمر على خط مستقيم ، ولا تاريخ ظهور « العقل » أو وعيه المتقدم ، في استمراره ؛ هذا العقل الحاضر بكامله في بذرة أصوله ، والذي لا بد لتاريخه من أن يكشفه في رائعة النهار • اننا نعلم ان هذا النموذج من نماذج التاريخ والمعقولية ليس الا نتيجة الضلال الذي نسترجع به ماضي

---

(١) أعمال كويريه وباشلارا وكافييس وكانغيم وفوكو في فرنسا •

نتيجة تاريخية معينة ، والذي يكتب تاريخه في صيغة « المستقبل الماضي » ، والذي يدرك بالتالي أصله ، على أنــه استباق لغايته • فمعقولية فلسفــة التنوير ، التي منحها هيغل الصورة المذهبية لنمو المفهوم ، ليست غير تصوير ايديولوجي في العقل ، بقدر ما هي تصور ايديولوجي في تاريخه • ان التاريخ الحقيقي لنمو المعرفة يبدو لنا اليوم خاضعاً لقوانين مخالفة تماماً لهذا الامل الغائي في انتصار العقل انتصاراً دينياً • لقد بدأنا نتصور هــذا التــاريخ تصورنا لتاريخ مقطّع بانفصالات جذرية (مثال ذلك ، حينما ينشأ عــلم جديد منفصلاً عن قـــاع التشكلات الايديولوجية السابقة) ، وتبديلات عميقة ، تفسح بانشقاقها المجال ــ اذا هي احترمت استمرار الوجــود في قطاعات المعرفة (والحال ليست دائماً كذلك ايضاً) ــ لسيادة منطق جديد **يتخذ مكانه بالمعنى الحرفي للكلمة** ، من دون أن يـكون مجرد نمــو للمنطق القديم ، او « حقيقة » منه ، او « قلباً » له •

بهذا نكون ملزمين برفض كل غائية للعقل ، وبتصور العلاقة التاريخية بين النتيجة وشروطها ، على أنها علاقــة انتاج لا علاقة تعبير ؛ وبالتــالي ما بامكاننا أن ندعوه بكلمــة تتنافى مــع منظومة المقولات الكلاسيكية ، وتتطلب **تبديل** هذه المقولات ذاتها ، وهي : **ضرورة جوازها** • ولكي ننفذ الى هذه الضرورة ، يجب علينا أن ننفذ الى المنطق الخاص اشد الخصوصية، والغريب أشد الغرابة ، الذي يفضي الى **هذا الانتاج** ؛ اعني منطق شروط انتاج المعارف ، سواء أكانت تمت الى تاريخ فرع من فروع المعرفة التي ما زالت ايديولوجية ، أم كانت تمت الى فرع من فروع المعرفة التي تسعى الى ان تصبح علماً ، او التي كانت قد أصبحت علماً من قبل • ووفقاً لهذا النظام ، ينتظرنا عــدد لا باس به من المفاجآت ، كالتي قدمتهــا لنا اعمال غ • كانغييم عن تاريخ انتاج مفهوم المنعكس ، لم تولده فلسفة ميكانيكية ، كما تدعونا كل المظاهر (أي بالواقع النظرية الايديولوجية السائدة) الى

الاعتقاد به ؛ بل ولّدته تماما فلسفة حيوية(١) ؛ وكالتي نحن مدينون بها الى م · فوكو إذ درس الصيرورة المنحلة لتشكل ثقافي معقد جمع في القرنين السابع عشر والثامن عشر حول حدّ مشبع – حد الجنون ، سلسلة كاملة من ضروب الممارسة والايديولوجيات الطبية والقانونية والدينية والاخلاقية والسياسية : جمّعها في مزيج يتغير نظامه الداخلي ومعناه وفقاً لتغيرالمكان وتغير الدور الذي تقوم به هذه الحدود في السياق الأعم للبنى الاقتصادية والسياسة والقانونية والايديولوجية السائدة في العصر(٢) ؛ وكالتي نحن مدينون بها أيضاً الى م · فوكو ، الذي كشف عن مجموع الشروط المتباينة في الظاهر ، والتي تضافرت في الواقع فادت بنتيجة « عمل ايجابي » شاق ، الى انتاج ما يبدو لنا اليوم أنه البداهة بالذات : نعني معاينة المريضمعاينة قوامها « نظرة » الطب السريري(٣) ·

إن التمييز الأساسي نظرياً والحاسم عملياً ، بين العلم والايديولوجيا، عليه هو ذاته أن يستمد من هذا المنطق حذراً يقيه من اغراءات الوثوقية والعلمية التي تهدده مباشرة طالما انه يجب علينا أن نتعلم في هذا العمل من التنقيب وانشاء المفهومات ، ان لا نستعمل هذا التمييز استعمالا يعيد الينا ايديولوجية فلسفة التنوير ؛ بل أن نعالج خلافاً لذلك الايديولوجيا التي تؤلف بالنسبة لعلم ما ، ما قبل تاريخه ، على أنها تاريخ واقعي له قوانينه الخاصة ، وعلى أنها واقع ما قبل التاريخ الذي اذا جوبه مجابهة واقعية بالممارسات التقنية الاخرى ، والمكتسبات الايديولوجية او العلمية الاخرى ، أمكنه أن يؤدي في ملابسة تاريخية خاصة الى بروز علم ما ، على أنه مفاجاة

---

(١) غ · كانغيلم : تشكل مفهوم المنعكس في القرنين السابع عشر والثامن عشر La Formation du concept de réflexe au XVII et XVIIIe siècle منشورات P.U.F. عام ١٩٥٥ ·

(٢) م· فوكو: تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي Histoire de la Folie à l'âge classique (منشورات Plon عام ١٩٦١) ·

(٣) م· فوكو : نشأة العيادة Naissance de la clinique (منشورات Plon عام ١٩٦٤)·

هذه الايديولوجيا ، لاعلى أنه نهايتها • وانه لما يضاعف مهماتنا مضاعفة كبيرة ، أن نكون مقسورين بذلك ، على طرح مسالة شروط « القطيعة الابستمولوجية » ، التي تفتتح كل علم ؛ اي مسالة شروط الكشف العلمي؛ اذا شئنا أن نعود الى المصطلحات الكلاسيكية ؛ وأن نكون مطالبين بطرحها أيضاً بصدد ماركس • واذا كنا مدعوين بمناسبة دراسة هذه المسألة ، الى التفكير تفكيراً جديداً تماماً ، بعلاقة العلم بالايديولوجيا التي ينشأ منها ، والتي تستمر في مصاحبته خفية ، في قليل أو كثير ، في تاريخه ؛ وكان بحث كهذا يضعنا وجهاً لوجه أمام ملاحظة ان كل علم لا يمكن له ان يرقى الى مستوى الفكر ، في علاقته بالايديولوجيا التي يخرج منها ، الا على انه علم الايديولوجيا »(١) كان في ذلك ما يمكن ان يشوشنا « ان لم نكن على بينة من أمر طبيعة موضوع المعرفة ، التي لا يمكن لها أن توجد الا في صورة ايديولوجيا ، حينما ينشأ العلم الذي سينتج المعرفة منها ، وفقاً للنمط الخاص الذي يحددها • ان هذه الامثلة جميعاً ، تقدم لنا أيضاً القدر الذي ينتظرنا من عمل التنقيب التاريخي والصياغة النظرية ؛ إذ تعطينا فكرة أولى عن التصور الجديد لتاريخ المعرفة ، التي ينبغي لنا انتاجها ، وتقدم لنا أيضاً مقياساً به نقيس العمل التنقيبي التاريخي والاعداد النظري اللذين نعد لهما العدة •

١٣

وانتقل من ذلك ، الى اشارة حازمة ثانية أبداها ماركس • ان نص « مقدمة » عام ٥٧ الذي يميز تمييزاً دقيقاً بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة ؛ يميز كذلك بين حركتيهما ، ويبرز ــ وهذا أمر رئيسي ــ فارقاً في النظام بين تكون هاتين الحركتين • ولكي يستخدم ماركس لغة أخرى لا تني

(١) ب ماشري P.Macherey : بصدد القطيعة Apropos de la rupture : مجلة النقد الجديد Nouvelle critique ، عدد أيار ١٩٦٥ ص ١٣٦ ــ ١٤٠ •

تأتي باستمرار في **رأس المال** : فقد صرح أن الترتيب الناظم للمقولات **المفكرة** في حركة المعرفة، لا يتطابق مع الترتيب الناظم للمقولات **الواقعية** ، في حركة التكوين التاريخي الواقعي . وهذا التمييز يمسّ بنباهة من قرب سؤالاً من الاسئلة المطروحة في **رأس المال** للمناقشة أكثر ما يكون الطرح ، وهو السؤال حول معرفة ما اذا كانت هناك وحدة بين **النظام الذي ندعوه « منطقياً »** (أو نظام « استنتاج » المقولات في **رأس المال**) **والنظام « التـاريخي » الواقعي** . فاغلب المفسرين لم يتوصلوا الى « الخروج » حقاً من هذا السؤال ، لأنهم لم يقبلوا **بطرحه** في حدوده الملائمة ، اعني في مجال **الاشكالية** التي يتطلبها هذا السؤال . ولنقل الشيء ذاته في صورة أخرى أصبحت مألوفة لنا منذ الآن : ان **رأس المال** يقدم لنا مجموعة كاملة من **الاجابات** عن وحدة النظام« **المنطقي**» والنظام « **التاريخي** » ، وعدم وحدتهما . هذه الاجابات هي اجابات ليس لها أسئلة صريحة : انها من هذه الناحية تطرح علينا السؤال عن سؤالها : أعني انها تجبرنا على صياغة السؤال غير المصوغ الذي تجيب عنه هذه الأسئلة . واضح أن هذا السؤال له مساس بعلاقة النظام المنطقي بالنظام التاريخي : بيد أننا حينما نلفظ هذه الكلمات ، نقتصر على استعادة حدود الاجابات بالذات : وهذا يعني، أن ما يدعونا في نهاية الامر،الى طرح (وبالتالي صياغة) السؤال ، انما هو تحديد مجال الاشكاليـة ، الـذي ينبغي لهـذا السؤال (هذه المسألة) أن يطرح فيه . ولكن أغلب المفسرين يطرحون هذا السؤال في مجال اشكالية اختبارية ، أو في مجال **اشكالية هيغليـة** (وهي « قلب » لها بالمعنى الحصري للكلمة) حينما يحاولون البرهان ـ في الحالة الأولى ـ على أن النظام « المنطقي » لا يمكنه الا أن يتبع النظام الواقعي : لأنه واحـد في جوهره هو والنظام الواقعي الموجود في واقع النظام الواقعي على أنهجوهره بالذات : والبرهان ـ في الحالة الثانية ـ على أن النظام الواقعي ـ وهو ليس عندئذ الا الوجود الواقعي للنظام المنطقي ـ ينبغي له أن يتبع النظام المنطقي: لأنه واحد في جوهره هو والنظـام « المنطقي » . وفي كلتا الحالتـين ، يجد

المفسرون انفسهم مكرهين على تفسير بعض اجابات ماركس - التي تدخل الضيم على افتراضاتهم بشكل ظاهر - على غير معانيها • وانني اقترح أن لا يُطرح هذا السؤال (هذه المسألة) في مجال اشكالية ايديولوجية ، بل في مجال الاشكالية النظرية الماركسية ، التي تميز بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة ، مسجلة أن هذا التمييز بين الموضوعات يؤدي الى تمييز جذري بين نظام ظهور « المقولات » في المعرفة ، من ناحية ؛ ونظام ظهورها في الواقع التاريخي ، من ناحية أخرى • وحتى نستنتج أننا بصدد مسألة **خيالية** ، يكفينا ان نطرح المسألة المزعومة عن **العلاقة** بين نظام التكوين التاريخي الواقعي ، ونظام تطور المفهومات في القول العلمي ؛ في مجال هذه الاشكالية (وهو تمييز جذري بين هذين النظامين) •

ان هذا الفرض يتيح لنا ان نحترم تنوع الاجابات التي قدمها ماركس لنا ، اي معاً حالات التطابق وحالات عدم التطابق القائمة بين النظام «المنطقي» والنظام « الواقعي » ، - اذا صح أنه لا يمكن أن يكون هناك من **تطابق مزدوج ضمن الخط الواحد** بين اللحظات المختلفة لهذين النظامين المتميزين • فحينما اقول أن التمييز بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة يؤدي الى اختفاء الاسطورة الايديولوجية (سواء أكانت اختبارية أم مثالية مطلقة) عن التطابق المزدوج ضمن الخط الواحد بين حدود النظامين ؛ فانا أفهم من ذلك كل **صورة** تطابق مزدوج ضمن الخط الواحد بين حدود النظامين، **ولو كانت معكوسة** ؛ اذ إن تطابقاً معكوساً هو أيضاً تطابق حد بحد ، وفق نظام مشترك (لا تتغير فيه غير الاشارة) • انني استدعي هذا الفرض الأخير ، لأن دلا فولبه اخذ به هو ومدرسته ، على أنه جوهري لا لفهم نظرية **رأس المال** فقط ، بل لفهم « نظرية المعرفة » الماركسية ايضاً •

هذا التفسير يعتمد على بعض عبارات ماركس ، التي نجد أوضحها في **مقدمة عام ٥٧** (الطبعات الاجتماعية E.S. ، ص ١٧١) :

« لا بد اذن أن يكون مستحيلاً وخاطئاً ، وضع المقولات الاقتصادية في النظام الـذي كانت محددة فيه تاريخياً . ان نظامها يحـدده خلافاً لذلك ، نموذج العلاقات المتبادلة ، التي تقوم عليها في المجتمع البرجوازي الحديث ، وهذا النظام هو بالضبط **عكس** ما يبدو عليه نظامها الطبيعي ، أو ما يطابق نظام التطور التاريخي » .

يمكن للنظام المنطقي ان يعتبر الوجه المعاكس للنظام التاريخي حداً بحد ، اذا أيقنا بصحة هذا « الانقلاب » . وأنا أحيل القارىء بهذا الصدد الى شرح رنسيير(١) . فالتتمـة المباشرة لنص ماركس لا تبقي ، من ناحية أخرى ، على أي التباس ؛ لأننا نفهم أن هذا النزاع حول التطابق المباشر أو المعكوس ، لحدود النظامين، لا علاقة له البتة بالمسألة المحللة : « فليس الامر متعلقاً بالرابطة القائمة تاريخياً بين العلاقات الاقتصادية ... انه يتعلق بانتظام هذه العلاقات في داخل المجتمع البرجوازي الحديث » (ص ١١٧) . ان هذا الانتظام بالضبط ، هذه الكلية بوصفها كلية مترابطة فكرياً ، هي التي يدور الأمر حول انتاجها في المعرفة ، على انها موضوع هذه المعرفة ، وذلك كي نصل الى معرفة الانتظام الواقعي ، أو الكلية المترابطة واقعياً ، والتي هي قوام وجود المجتمع البرجوازي . فالنظام الذي يُنتج فيه انتظام الفكر ، هو نظام نوعي ، نظام **التحليـل** النظري بالـذات ، الذي أتمه ماركس ، في **راس المال** ؛ أي نظام الربط ، أو نظام « تأليف » المفهومات الضرورية لانتاج هذا الكل ـ الذي ـ هو ـ من نطاق الفكر ، أو هذا المشخص ـ الذي ـ هو ـ من نطاق الفكر والذي هو نظرية **راس المال** .

ان النظام الذي تنتظم فيه هذه المفهومات في التحليل ، هو نظام البرهان العلمي لدى ماركس ؛ انه ليس له أية علاقة مباشرة مزدوجه ، ضمن الخط الواحد ، بالنظام الذي تظهر فيه هذه المقولة او تلك في التاريخ . قد تكون

---

(١) انظر فيما بعد ، في هذا المجلد ، بحث ج . رنسيير .

هناك التقاءات مؤقتة ، واطراف تواليات موقعة ظاهرياً بالنظام ذاتــــه ؛ ولكنها ، وهي بعيدة عن ان تكون برهاناً على وجود هذا التطابق ، واجابة عن سؤال التطابق ، انما تطرح **سؤالاً من نوع آخر** • يجب علينا أن نمر بنظرية تمييز النظامين ، لنفحص ما اذا كان هناك مجرد مشروعية لطرح هذا السؤال (وهذا ليس أكيداً على الاطلاق ؛ **فقد لا يكون لهذا السؤال اي معنى ـ ولدينا ما يدعونا تماماً الى الاعتقاد بانه ليس له اي معنى**) • وعلى عكس ذلك تماماً ، كان ماركس يقضي وقته في تبيان ـ دون أن يخلو تبيانه من الخبث ـ أن النظام الواقعي يكذّب النظام المنطقي ؛ واذا مضى احياناً في تعبيره الى حــــد **القول** بان العلاقة بين النظامين هي علاقة « **عكسية** » ، لـم نستطع أن نأمن على أن هذه الكلمة هي مفهوم بحرفيتها ، أي على انها اثبات دقيق لايستمد معناه من كونه قد تُلفظ به ، وانما من كونه يمتدّ بكل الحق الى مجال نظـري محدد • ان برهان رانسيير يبين خلافاً لذلك ، أن كلمة « قلب » هي في هذه الحالة ، في **راس المال** ، كما في حالات أخرى كثيرة ، مستعملة **بالمماثلة** دون دقة نظرية ، أي دون الدقة ذاتها ، التي تفرضها علينا الاشكالية النظرية ، التي هي دعامة كل تحليل ماركس ، والتي ينبغي منذ البدايـــة تعيين هويتها وتحديدها ، لكي يكون من المستطاع الحكم على المؤهلات المشروعة ، أو ضروب الضعف في **مصطلح ما** ، أو حتى في جملة ما • ولابد أن يكون من السهولة بمكان ، أن نمدّ بنجاح هذا البرهان ، الى جميع المقطعات ، التي تتطلب تفسيراً للتطابق المزدوج ضمن الخط الواحد والمعكوس ، بين حدود النظامين•

١٤

واذن فانني أعود الى الصفة الخاصة بنظام المفهومات في عرض تحليل ماركس ، أعني في **برهانه** • فقولنا ان هذا النظام من المفهومات (أو النظام «المنطقي») الذي هو في الحدود ، غير ذي علاقة مزدوجة ، ضمن الخط الواحد ، بالنظام التاريخي ، هو نظام **خاص** ؛ انما ينطوي على شيء واحد ؛ اذ انـــه

يجب علينا أيضاً ، أن نسوّغ طبيعة هذا النظام بما هو نظام • ان طرح هذا السؤال هو بالبداهة طرح سؤال **صورة النظام** التي يتطلبها نموذج العلمية الموجودة في لحظة معينة من تاريخ المعرفة ، أو التي ـ اذا فضلنا القول ـ تتطلبها معايير المشروعية النظرية المتعارف عليها علمياً ، في ممارسة العلم الخاصة به ، على انها معايير **علمية** • وفي هذا ايضاً مسألة بعيدة المدى وكبيرة التعقيد ، تفترض توضيح عدد معيّن من المسائل النظرية التمهيدية • أما المسألة الجوهرية المفترضة مسبقاً بالسؤال عن نموذج البرهانية الموجودة ، فهي مسألة تاريخ انتاج **الصور المختلفة** ، التي تتعرف فيها الممارسة النظرية (اذ تنتج معارف « ايديولوجية » كانت أم عقلية ») المعايير التي تتطلبها مشروعيتها • وانني اقترح أن نسمّي هذا التاريخ ، تاريخ **النظري** بما هو كذلك ، أو تاريخ انتاج (وتحويل) ما هو قوام**الاشكالية النظرية** التي ترتد اليها كل معايير المشروعية النظرية القائمة في لحظة معينة من تاريخ المعرفة ؛ وبالتالي ما هو قوام **الصور** المتطلبة ، لاعطاء نظام القول النظري ، **قوة البرهان وقيمته** • ان هذا التاريخ هو تاريخ **النظري** ، وتاريخ بنى الموجود وصور البرهانية النظرية ، هو تاريخ تجب اقامته ـ وهنا أيضاً ـ كما كان يقول ماركس في اللحظة التي بدأ فيها كتابه ـ « نجد تراثاً ضخماً » تحت تصرفنا • ولكن ، شتان بين العناصر ذات القيمة الكبيرة في الغالب ، التي هي في متناولنا (وخاصة في تاريخ الفلسفة المعالج على أنه تاريخ « نظرية المعرفة ») ، وبين صياغتها في صورة نظرية تفترض تماماً صياغة هذه النظرية وانتاجها •

انني لم أعرّج هذا التعريج ، الا لكي أعود الى ماركس ، ولكي اقول إن صفة الضرورة في نظام قوله النظري (أو نظام المقولات « المنطقي » في **رأس المال**) لا يمكن أن تصبح في مستوى التفكير الا على أساس نظرية **لتاريخ النظري** ، نظرية تظهر اية علاقة فعلية تقوم بين صور البرهان في القول النظري **لرأس المال** من ناحية ، وصور البرهان النظري المعاصرة له ، والقريبه

منه ، من ناحية اخرى • من هذه الزاوية ، تصبح الدراسة المقارنة بين ماركس وهيغل ضرورية من جديد ، ولكنها لا تستنفد موضوعنا • لان استشهادات ماركس المستمرة ببعض الصور الاخرى من البرهان ، المغايرة لصور القول الفلسفي(١) ، غالباً ما تنبهنا الى انه يلجأ **ايضاً** الى صور من البرهان مستعارة من **الرياضيات و الفيزياء و الكيمياء و علم الفلك** الخ ••• واذن ، فماركس هو نفسه ينبهنا باستمرار الى صفتي التعقيد والاصالة ، في نظام البرهان ، الذي يقيمه في علم الاقتصاد السياسي •

انه يصرح هو ذاته، في رسالته الى لاشاتر ، بقوله : « **ان منهج التحليل الذي استخدمته ، والذي لم يطبق حتى الآن ، على الموضوعات الاقتصادية ، يجعل من قراءة الفصول الاولى ، قراءة** وعرة بما فيه الكفاية ••• (المجلد الاول ص ٤٤) • ان **منهج التحليل** هذا ، الذي يتكلم عنه ماركس ، واحد هو و « **نمط العرض** » **الذي** يذكره في تعقيبه على الطبعة الألمانية الثانية (المجلد الاول ، ص ٢٩) ، والذي يميزه بعناية **عن** « **نمط البحث** •

ان « نمط البحث » هو البحث المشخص الذي قام به ماركس خلال سنوات ، على الوثائق الموجودة ، والوقائع التي تشهد عليها ؛ اذ ان هذا البحث قد اتبع مسالك تختفي في نتائجها ، معرفة موضوعه ، اي نمط الانتاج الراسمالي • فقواعد « بحث » ماركس ، هي في جزء منها ، متضمنة في المذكرات التي كان يدونها أثناء قراءاته • ولكننا نجد أنفسنا في **راس المال** أمام أمر مغاير تماما للأساليب المعقدة والمتنوعة ، وضروب « المحاولة والخطأ » التي ينطوي عليها كل بحث ، والتي تعبر في مستوى الممارسة النظرية التي يقوم بها المبدع ، عن المنطق الخاص بحركة كشفه • ففي **راس المال** ، نجد أنفسنا

---

(١) انه قول اقامه ديكارت ، وهو على بنية من الاهمية الحاسمة لما يسميه « نظام المقولات » في الفلسفة ، وفي العلوم ، ووازع ايضا ، للتمييز بين نظام المعرفة ونظام الوجود ؛ على الرغم من سقوطه في اختبارية وثوقية •

أمام عرض مترابط منطقيا ، أمام مفهومات نظمت تنظيما ضروريا هو صورة تنظيم ذلك النموذج من القول البرهاني ، أي « **التحليل** » الذي يتكلم عنه ماركس • فمن أين يصدر هذا « التحليل » الذي كان يجب على ماركس ان يعده ذا وجــود سابق ؛ اذا لم يكن يتطلب الا **تطبيقه** على علم الاقتصـاد **السياسي ؟ انه سؤال نطرحه على أنه ضروري لفهم** ماركس ؛ ولسنا في حالة تخولنا أن نقدم له اجابة كاملة •

ان بحوثنا تتعلق تماما بهذا **التحليل** ، وبصورة الاستدلال والبرهان التي تحركها ؛ وتتعلق بالمقام الأول بهذه الكلمات التي تكـاد تكون غير مسموعة ، بهذه الكلمات المحايدة في الظاهر ، التي درسها ماشيري في 'جمل **راس المال** الأولى ، والتي حاولنا ان نضع أنفسنا موضع من يصغي اليه • ان هذه الكلمات في القول المنطوق به **لراس المال** ، هي حرفية الحامل لقول تكاد تكون برهنته احيانا شبه صامتة • فاذا كنا قد وفقنا الى اعادة انشاء هذا القول الصامت ، متواليات ومنطقا ، في بعض نقاطه الدقيقة ، ولو كان ذلك على حساب حرفيــة نص ماركس ؛ اذا صح وتمكنا مــن تعيين هــذه الفراغات ، وملئها ؛ اذا اسعفنا الحظ فابدلنا ببعض هذه الكلمات الحائرة حدوداً أخرى أدق منها ـ فاننا لا نكون بذلك قــد تخطينا النص • فاذا استطعنا ان نقيم البراهين الكافية ، لا ثبات ان قول ماركس هو في مبدئه غريب عن قول هيغل ؛ وان جدله (و التذييل يوحد بينه وبين نمط العرض الذي تكلمنا عنه) مخالف كل المخالفة لجدل هيغل ؛ فاننا لا نكـون قــد تخطينا بذلك النص ايضا • ذلك اننا لم نحاول ان نعرف المصــدر الذي استمد منه ماركس **منهج التحليل** هذا ، الــذي يقدمه على أنــه ذو وجود سابق ، ـ ولا نكون قد طرحنا السؤال عن معرفة ما اذا كان ماركس ، وهو بعيد عن ان يكون قد استعارهذا المنهج ، قد **اخترع** ـ بالمعنى الدقيق للكلمة ـ منهج التحليل هذا ، الذي كان يعتقد انه طبّقه فقط ؛ كما اخترع تماماً هذا

الجدل ، الذي شرح لنا في عدد من مقطّعاته ، التي عرفها المفسرون المتجلونه وشدّ ما اعادوا مضغها ، انه قد أخذها من هيغل . **وهذا التحليل وهذا الجدل هما ـ فيما نعتقد ـ شيء واحد** ، ومع ذلك فلا يكفي لشرح نشوئهما القول : ان القطيعة مع هيغل هي التي جعلتهما ممكنين ؛ بل انه يجب علينا أيضاً أن نبين شروط انتاجهما الموضوعيــة ؛ وان نبين أن النماذج الوضعية الممكنة التي بانعكاسها في الظرف النظري الشخصي لماركس ، الذي ساقه اليه تاريخ نموه ؛ قد جعلت انتاج هذا الجدل في فكره ممكناً . وهذا ما لم نكن في حالة تخولنا القيام به . ولا شك أن الفروق التي ألقينا الضوء عليها بامكانها أن تقدم لنا دلالات وموجّهاً نظرياً ، للمشروع في هذا البحث الجديد، ولكن لن يكون في مقدورها ان تحل محلها .

ويمكننا ان نراهن من ناحية اخرى ، انه اذا كان ماركس قد اخترع تماما ــ كما نظن ان بامكاننا أن نعتقد ــ صورة جديــدة **لنظــام** التحليل البرهاني ، بعد هذا الجهد الأول الذي بذله في القراءة الفلسفية ؛ فانه يصدق عليه ما يصدق على غالبية المبدعين الكبار ، في تاريخ **النظري** ؛ اذ إنه لا بد من مرور بعض الزمن ، حتى تصبح كشوفهم معترفاً بها ببساطة تماماً ، وتدخل من بعد في الممارسة العلمية المعمول بها . ان مفكراً يقيم نظاما جديداً **في النظري** ، وصورة جديدة من الضرورة البرهانية او من العلمية ، انما يكون مصيره مغايراً تماماً لمصير مفكر يقيم أسس علم جديد . انه يمكن له أن يبقى مدة طويلة مجهولا وغير مفهوم ، ولا سيما اذا كان المبدع الثوري في النظري ــ كما هو شأن ماركس ــ مبطّناً ومقنّعاً في الشخص نفسه ، بالمبدع الثوري في فرع من العلم (انه هنا علم التاريخ) . انه يتعرض اكثر لخطر المعاناة من هذا الوضع بقدر ما تكون جزئية استعانته الفكرية بمفهوم الثورة . انه يقيمها في مجال النظري ، ويصبح هذا الخطر مزدوجاً عندما تكون الاسباب التي جعلت مفهومات الثورة تتناول النظري عبر اكتشاف علم جديد محدود

البيان . انه يصبح مزدوجاً لان هذه الاسباب لا تتعلق بظروف شخصية او « بقصر الوقت » ، بل يمكنها ان تتعلق بالدرجة الاولى بتحقيق شروط نظرية موضوعية هي التي تحدد امكان صياغة هذه المفهومات . فالمفهومات النظرية الضرورية لا تنشأ من ذاتها بسحر ساحر ، بناء على طلب ما ، عندما يكون المرء بحاجة اليها . فكل تاريخ بدايات العلوم او الفلسفات الكبيرة يبيّن خلافاً لذلك ، ان المجموعة المحكمة لمفهومات جديدة لا تتوالى على خط واحد كما في استعراض ؛ بل ان بعضها خلافاً لذلك ، يتأخر زمناً طويلا جداً ، او يتوالى في ثياب مستعارة ، قبل أن يرتدي ثوبه المناسب ؛ يتأخر بقدر الزمان المناسب الذي يمكن التاريخ من تقديم الصانع ومادة الصناعة . وفي غضون ذلك ، يكون المفهوم حاضراً تماماً في بعض المؤلفات ، ولكن في صورة أخرى غير صورة المفهوم ، ـ في صورة تبحث عن نفسها في داخل صورة «مستعارة» من أشخاص آخرين يمتلكون مفهومات مصوغة ومهياة ، أو فاتنة . اننا نقول كل هذا ، لكي يفهم القارىء ، انه ما من شيء غير ما يقبل الفهم ، يكمن في الحقيقة الغريبة ، التي ترى أن ماركس يعالج منهجه التحليلي الأصيل ، وكأنه منهج قائم سلفاً ، في اللحظة التي يبدعه فيها بالذات ؛ وفي الحقيقة التي ترى ، انه يفكر في استعارته من هيغل ، في اللحظة ذاتها ، التي يقطع فيها حباله التي كان يرسو بها على شاطىء هيغل . ان هذه المفارقة البسيطة تتطلب عملا تاما يكاد يكون مخططاً هنا ، وهو يحتفظ لنا بمفاجآت دون شك .

(١٥)

ومع ذلك ، فقد احرزنا تقدماً في بحثنا هذا يكفي لكي نتمكن ، برجوعنا الى الفارق في النظام بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ، من مقاربة المسألة التي يكون هذا الفارق دلالة عليها ؛ نعني مسألة العلاقة بين هذين الموضوعين (موضوع المعرفة والموضوع الواقعي) ، أي العلاقة التي هي قوام وجود المعرفة بالذات .

وينبغي لي أن انبه القارىء ، باننا ندخل بذلك في مجـال أصبـح الوصول اليه **في غاية الصعوبة** ، لسببين : أولا ، لأن في متناولنا قليلا من نقاط الاستناد الماركسية مما لا يكفي لتخطيط هذا الحيز والتوجه فيه ؛ يعني أننا في الواقع أمام مسألة ليس علينا أن نحلها فقط ، بل **ان نطرحها** بكل بساطة ؛ لأنها لم تطرح حتى الآن **بالحقيقة** ، أي لم يُنص عليها عـلى أساس من الاشكالية المطلوبة ، وفي المفهومات الدقيقة التي تتطلبها هـذه الاشكالية . وبعدئذ ، وهـذه هي الصعوبـة الاكثر خطورة ـ لأن غزارة **الحلول** المقدمة لهذه المسألة ، التي لم تطرح بعدُ حقاً في كل دقتها ، قـد غمرتنا بالمعنى الحرفي للكلمـة . ـ لقـد غمرتنـا هذه الحلول ، واعشتنا « بداهتها » . بيـد ان هذه الحلول ليست ـ كـالتي تكلمنا عنها بصدد ماركس ـ اجابات عن أسئلة غائبة ، لا بد من صياغتها مع ذلك ، للتعبير عن الثورة والنظرية المتضمنة في الاجابات . انها خلافا لذلك ، اجابات عـن أسئلة ، وحلول لمسائل ، **مصوغة صياغة ناجزة** ؛ لان هذه الاسئلة والمسائل قد نحتتها هذه الاجابات ، وهذه الحلول بمقياسها .

انني ألمح بغاية الدقة الى ما هو مجموع في تاريخ الفلسفة الايديولوجية ، تحت العنوان الرئيسي « مسألة المعرفة » ، أو « نظرية المعرفة » . اقول : ان الأمر يتعلق هنا **بالفلسفة** الايديولوجية ؛ لأن هذا الطرح الايديولوجي لـ « مسألة المعرفة » ، هو الذي يحدد العُرف الذي يختلط بالفلسفة المثالية الغربية (من ديكارت الى هسرل عن طريق كنط وهيغل) . اقول : ان هذا الطرح لـ « مسألة المعرفة هو طرح ايديولوجي ، ضمن الحد بالذات ، الذي صيغت فيه هذه المسألة ، ابتداء من « اجابتها » ، وكأنها **انعكاسها** الصحيح اعني لا كأنها مسألة واقعية ، بل كأنها المسألة التي يجب طرحهـا ، لكي يكون الحل **الايديولوجي** ، الذي كان يراد اعطاؤهـا اياه ، هو حل هـذه المسألة تماماً . انني لا أستطيع ان اعالج هنا هذه النقطة ، التي تحدد ما هو جوهري في الايديولوجيا ، في صورته الايديولوجية ، والتي ترد في ميدنها

المعرفة الايديولوجية (المعرفة اياها ، التي تتكلم عنها الايديولوجيا ، عندما تعكس المعرفة على صورة مسألة المعرفة ، او على صورة نظرية المعرفة) الى ظاهرة تعرف ما • فصياغة مسألة ما ، في نمط الانتاج النظري للايديولوجيا (المختلف كل الاختلاف من هذه الناحية عن نمط الانتاج النظري للعلم) ليست الا التعبير النظري عن الشروط التي تتيح للحل ما ، قد انتج سلفاً خارج عملية المعرفة ، أن يتعرف ذاته في مسألة مصطنعة ، لفقت لتكون مرآة نظرية وتسويغاً عملياً في وقت واحد معاً ؛ لأن هذا الحل تفرضه سلطات ومقتضيات خارجة عن حدود النظر (أي تفرضه « مصالح » دينية أو اخلاقية أو سياسية او سواها) • ان الفلسفة الغربية الحديثة بكاملها ، التي تهيمن عليها « مسألة المعرفة » ، تهيمن عليها على هذا النحو في الواقع ، صياغة « مسألة المعرفة » صياغة « مسألة » مطروحة في حدود مفتعلة وعلى أساس نظري مفتعل (بوعي لدى بعضهم الآخر ؛ لا يهم الأمر كثيراً هنا) وذلك لاتاحة انتاج مفاعيل نظرية عملية يتوقعونها من طرح ما ، هو تعرف يشبه تعرف الانسان الى ذاته في مرآة •

ويعادل هذا قولنا : ان تاريخ الفلسفة الغربية كله « تهيمن عليه » «مسألة المعرفة» ، بل يهيمن عليه **الحل** الايديولوجي ، أي الحل الذي تفرضه مسبقاً « مصالح » عملية ودينية واخلاقية وسياسية ، غريبة عن واقع المعرفة **ولا بد** « لمسألة المعرفة » هذه من أن تنصاع لها • وكما قال ماركس ذلك في عمق شديد ، منذ كتاب « الايديولوجيا» الالمانية » : « **ليس التزييف موجوداً في الاجابة فقط ، بل في السؤال ذاته** » •

هنا نلتقي بأكبر صعوباتنا • لأنه علينا أن نقاوم وحدنا تقريباً ، في هذا المشروع ، «البداهات» المزمنة ، التي لم يولدها في العقول ، **تكرار الاجابة** الخاطئة فقط ؛ بل قبل كل شيء ، **تكرار السؤال الخاطىء** • علينا ان نخرج

من هذا المجال الايديولوجي ، الذي يحدده هذا السؤال الايديولوجي : علينا أن نخرج من هذا المجال **المغلق بالضرورة** (لأن تلك هي احدى النتائج الأساسية لبنية **التعرف** ، التي تميز نمط الانتاج النظري للايديولوجيا : أعني الدائرة التي لا يمكن تجنب انغلاقها ، دائرة هذا الذي دعاه لاكان في سياق مغاير ، وبغية غايات مغايرة « علاقة الهوس المرآوي المزدوجة » ، لكي نفتح لنا في مكان آخر ، مجالا جديداً ، هو المجال الذي يتطلبه **الطرح الصحيح للمسالة** ، **والذي لا يستبق حلها**. ولئن كان مجال «مسالة المعرفة» هذا ، مجالا مغلقاً ، اعني دوراً فاسداً (الدور الفاسد ذاته الذي نجده في العلاقة المرآوية للتعرف الايديولوجي) ؛ فان كل تاريخ « نظرية المعرفة » في الفلسفة الغربية ، ينم عن هذا الدور الفاسد منذ «الدور الديكارتي» المشهور حتى دور غائية « العقل » ، الذي قال به هيغل أو هسرل . ولئن كانت أعلى نقطة من الوعي والنزاهة قد بلغتها على وجه الدقة الفلسفة (هسرل) التي تبنت هذا الدور للضرورة النظرية ، أي رقت به الى مستوى الفكر بوصفه أساسياً لمشروعها الايديولوجي ، فذلك لم يخرج الفلسفة من الدور ، لم يحررها من سجنها الايديولوجي . وكذلك لم يستطع اخراجها منه ذاك الذي أراد لفكره أن يفكر في الانفتاح (ومع ذلك فهو ليس على ما يبدو الا لا – انغلاق ايديولوجيا الانغلاق) ، أن يفكر في شرط الامكان المطلق لهذا «الانغلاق» أي للتاريخ المقفل « لاعادة » هذا الانغلاق في الميتافيزيقا الغربية ؛ وأعني به هيديغر . فالمرء الذي يضع ذاته خارج مجال مقفل ، خارجه وحسب ، لا يفلت منه ، سواء أكان هذا الخارج سطحاً أم عمقاً ، فكلاهما ضمن الدور ، أي ضمن المجال المقفل بوصفهما اعادة للمجال في ما هو آخره . فليس بالاعادة بل بغير الاعادة لهذا المجال يفلت المرء من هذا الدور : فذلك وحده هروب ذو أساس نظري ، هروب ليس تهربا حكم عليه بان يبقى دوماً كذلك ، ولكنه تأسيس جذري لمجال جديد ، أو اشكالية جديدة ، تسمح بطرح المسالة الواقعية المجهولة ، في بنية تعرف طرحها الايديولوجي .

ولا بد لي من أن أخصص التأملات القليلة الآتية ، لتخطيط أول لطرح هذه المسألة ؛ من دون أن أخفي أنني أتشبث بإعلانها كما هي ، فهي ضرورية بقدر ما هي مؤقتة ٠

لقد كتب ماركس في « مقدمة » عام ٥٧ ، يقول : « **ان الكل ، كما يبدو في الفكر ، بوصفه كلا – في – الفكر ، هو من انتاج الراس المفكر ، الذي يمتلك العالم وفق النمط الواحد الأوحد الذي هو من ضمن امكاناته ، والذي يختلف عن التملك الفني والديني والعلمي – الروحي لهذا العالم** » ٠ (الطبعات الاجتماعية ؛ ص ١٦٦ ؛ النص الالماني ، طبعة ديتس ، ص ٢٥٨) ٠ ليست المسألة متعلقة بأن ننفذ هنا الى سر مفهوم **التملك** هذا ، الذي عبّر به ماركس عن جوهر علاقة أساسية ، تبدو فيها المعرفة والفن والدين والفعالية العملية – الروحية (وهذه بدورها تستوجب التعريف ، بيد أن الأمر يتعلق احتمالا بالفعالية الاخلاقية – السياسية – التاريخية) ، وكأنها عدد من الانماط المتمايزة والنوعية ٠

أما الحاح النص فينصب فعلا على نوعية نمط التملك النظري (المعرفة) ، نوعية تميزه من جميع انماط التملك الاخرى ، المصرّح باختلافها عنه في مبدئها ٠ بيد أن هذا التمييز يبين في منطوقه وحدة أنماط تملك العالم لاشتراك هذه الأنماط علائقيا بالعالم الواقعي ، وهذه الوحدة هي الاساس الذي يحصل التمييز انطلاقاً منه ٠ بهذا نكون قد أشرنا بوضوح ، الى أن المعرفة تتعلق بالعالم الواقعي ، من خلال نمط تملكها الخاص بها للعالم الواقعي ؛ وبهذا تكون قد طرحت بالضبط مسألة النحو الذي تعمل فيه ، وبالتالي مسألة **الآلية** التي تضمن وظيفة تملك العالم الواقعي بالمعرفة ، اي تملكه بحركة انتاج المعارف هذه ، التي على الرغم من أنها ، او بالاحرى لأنها ، تجري بكاملها في الفكر (بالمعنى الذي حددناه) ، فانها تتيح مع ذلك

القبض (بالمفهوم) على هذا العالم **الواقعي** ، الذي ندعوه امتلاكا له · وبهذا يكون قد طرح على بساط بحثه الحقيقي ، السؤال الذي يدور حول نظرية انتاج المعرفة ، التي هي ــ من حيث هي معرفة لموضوعها (موضوع المعرفة بالمعنى الذي حددناه) ــ قبض على الموضوع **الواقعي** ، او العالم الواقعي ، وتملك له ·

هل يجب علينا أن نلاحظ ان هذا السؤال مخالف كل المخالفة للسؤال الايديولوجي لـ « مسالة المعرفة » ؟ وأن الأمر لا يتعلق بالتفكير من الخارج في شروط الامكان القبلي التي **تضمن** امكان المعرفة ؟ وان الامر لا يتعلق بتوزيع الأدوار بين الاشخاص الذين لا بد منهم لهذا السيناريو ؛ اعني وعيا فلسفياً يطرح على الوعي العلمي السؤال عن الشروط الواجب توافرها لامكان قيام علاقة بين معرفته **وموضوعها** (وهو وعي يتجنب طرح مسالة مؤهلاته وموقعه ووظيفته ؛ لأنه في نظره الخاص هو « العقل » بالذات ؛ وهو حاضر منذ « الاصل » في موضوعاته ، وليس له علاقة قط الا بذاته في سؤاله ذاته ، أي بطرحه السؤال الذي هو جوابه القسري مسبقا) ؟ هل يجب علينا ان نلاحظ ان الاشخاص النظريين الــذين هم موضــوع الاخراج في هــــذا السيناريو الايــديولوجي ، هم « الذات » الفلسفيــة (الوعي الفلسفي) ، و « الذات » العلمية (الوعي العالـم) ، و « الذات » الاختبارية (الوعي المدرك) من ناحية ؛ و « الموضوع » الذي يواجــه هــذه « الذوات » الثــلاث ، أي « الموضوع » المتعالي أو المطلق ، ومبادئ العلم الخالصة ، وصور الادراك الخالصة ؛ وان « الذوات » الثلاث مأخوذة من جانبها ضمن جوهر واحــد ؛ في حين أن « الموضوعات » الثلاثة هي من جانبها مأخوذة ضمن جوهر واحد (وهو أمر نلاحظه عند كنط كما عند هيغل وهسرل مع بعض تبدلات ذات دلالة ، حيث يستند التوحيد بين الموضوعات الثلاث على توحيــد مستمر بين الموضوع

المدرك والموضوع المعروف) ؛ وأن هذا التوزيع المتوازي للصفات يضع « الذات » و « الموضوع » بالترتيب وجهاً لوجه ؛ وانه بهذه الحقيقة ، قد تلاشى من جانب الموضوع ، الفرق في الوضع بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ؛ وتلاشى من جانب الذات ، الفرق في الوضع بين « الذات » الفلسفية والذات العاملة ، من ناحية ؛ والفرق بين الذات العاملة والذات الاختبارية ، من ناحية اخرى ؟ وانه بهذه الحقيقة ، تكون العلاقة الوحيدة التي يمكن التفكير بها ، هي علاقة تداخل ومعاصرة تقوم بين « ذات » و « موضوع » اسطوريين ، عليهما أن يأخذا على عاتقهما ، الشروط الوقعية ، وفقا لحاجتهما وبتزييفهما لها ، لكي تخضع لغايات لونية واخلاقية وسياسية)(تنقد « الايمان » أو « الاخلاق » أو « الحرية » ، اي القيم الاجتماعية) ؛ يعني ، أن يأخذا على عاتقهما ، الآلية الواقعية لتاريخ انتاج المعارف ، لتخضع لهذه الغايات ؟

ان السؤال الذي نطرحه ، لم يطرح الا نتاج جوانب حددته مسبقا سلطات مغايرة لسلطة المعرفة ذاتها ؛ اذ انه ليس سؤالا تغلقه اجابته اغلاقا مسبقاً • انه ليس سؤال ضمان ؛ بل خلافـا لذلك سؤالاً مفتوحاً (هـو المجال الذي يفتحه بالذات) ؛ وهو لكي يكون كذلـك ، ولكي ينجز مـن الانغلاق الذي اقامته الدائرة الايديولوجية مسبقاً ، لا بد له من أن يرفض خدمات الاشخاص المنظرين ، الذين تنحصر مهمتهم في تأكيد هذا الانغلاق الايديولوجي ؛ أعني أشخاص « الذوات » و « الموضوعـات » المختلفـة ، والأوامر التي من رسالتهم أن يحترموها ؛ لكي يكون في مكنتهم ، أن يقوموا بأدوارهم في تواطؤ النقد الايديولوجي ، الذي أنجز في ظل سلطات « الذات» و « الموضوع » العليا ، بمباركة من « حرية » الانسان الغربي • انه سؤال يطرح ويبرهن عليه ، وكأنه سؤال مفتوح ، في مبدئه بالذات • اي وكأنه متسق في بنية انفتاحه ، مع كل الاسئلة الفعلية ، التي تطرحها المعرفة في

وجودها العلمي ؛ أعني سؤالا يجب أن يعبّر في صورته عن بنية الانفتاح هذه ، ويجب بالتالي أن ينطرح ضمن مجال الاشكالية النظرية ، التي تقتضي بنية الانفتاح هذه ، وضمن حدودها . وبكلمة أخرى ، أن سؤالنا عن **نمط** تملك المعرفة للموضوع **الواقعي** والخاص ، انما ينبغي أن ينطرح .

أولا ــ في حدود تستبعد اللجوء الى الحل الايديولوجي ، ذلك الحل الذي ينطوي عليه الاشخاص الايديولوجيون ، أي « الذات » و « الموضوع » ، كما يستبعد بنية التعرف المرآوي المتبادل ، في الدائرة المغلقة التي يتحركون ضمنها .

ثانيا ــ في حدود تؤلف مفهوم بنية المعرفة ــ التي هي بنية نوعية مفتوحة ــ وتكون في الوقت ذاته ، هي مفهوم **السؤال** المطروح على المعرفة من ذاته ــ وهذا يتضمن أن مكان هذا السؤال ووظيفته ، هما محل تفكير في طرح السؤال بالذات .

هذه الضرورة الأخيرة لا بـد منها لاقامـة تمييز بين نظرية تاريـخ انتاج المعرفة (أو الفلسفة) والمضمونات الموجودة للمعرفة (للعلوم) ؛ وذلك دون أن نجعـل من الفلسفة ، سلطة قانونيـة تشرع ، في « نظريـة المعرفة » ، للعلوم ، باسم حق تدعيه لذاتها . هذا الحق ليس الا اخراجا مسرحيا للتعرف المرآوي ، وقـد أخـذ على أنـه امر واقع ، اخراجا يضمن للايديولوجيا الفلسفية ، تعرفا مشروعا ، هو تعرف الامر الواقع للمصالح « العليا » التي تخدمها .

واذا طرحنا المسألة التي تشغلنا في هذه الشروط الدقيقة ، امكن أن تنص عليها حينئذ ، في الصورة التالية : **ما الآلية التي تنتج بها حركـة المعرفة التي تجري بكاملها في الفكر ، التملك المعرفي لموضوعها الواقعي ، الموجود خارج الفكر ، في العالم الواقعي ؟** أو ننص عليها أيضا في الصورة

التالية : **ما الآلية التي تنتج بها حركة انتاج موضوع المعرفة ، التملك المعرفي للموضوع الواقعي** ، الموجود خارج الفكر ، **في العالم الواقعي ؟** ان مجرد احلال السؤال عن **آلية** التملك المعرفي للموضوع الواقعي ، بواسطة موضوع المعرفة ، محل السؤال الايديولوجي عن **ضمانات** امكان المعرفة ، يتضمن في ذاته تغييرا للاشكالية ، يخلصنا من مجال الايديولوجيا المغلق ، ويفتح أمامنا المجال المفتوح ، الذي تقول به النظرية الفلسفية التي نبحث عنها ٠

(١٧)

وقبل أن نصل من هذا الى سؤالنا ، لنحرق مراحل اساءات الفهم الكلاسيكية ، التي توقعنا بالضبط في الدور الفاسد للايديولوجيا ٠

ان بعضهم يقدم لنا بالفعل الاجابة عن سؤالنا حارة تماما ، بقولهم لنا في أناقة لغة « البداهة » التي تتكلمها الذرائعية : ما الآلية التي ينتج بها انتاج موضوع المعرفة ، التملك المعرفي للموضوع الواقعي ؟٠٠٠ انما هي الممارسة ! انما هي لعبة مقاييس الممارسة ! واذا كان هذا الطبق من الطعام يقينا على جوعنا ، كان مما يسرنا أن نبذل أصناف الطعام ، أو ان نطلب ان يقدم لنا منه ، بالقدر الواجب لاشباعنا ٠ قد يقال لنا : ان الممارسة هي المحك ، أي ممارسة التجريب العلمي ! الممارسة الاقتصادية ، والسياسية ، والتقنية ! اي الممارسة الشخصية ! أو قد يقال لنا أيضا ، لاقناعنا بالصفة « الماركسية » للاجابة : انها الممارسة **الاجتماعية** ! أو قد يقول بعضهم ، من أجل « منح قولهم وزناً » : انها الممارسة الاجتماعية ، التي قامت بها البشرية ، وكررت القيام بها ، مليارات مليارات المرات ، خلال آلاف السنين! أو قد يقدم لنا أيضاً « النقانق » التعس الذي كان يقدم لانغلز ، الذي كان لابد لمنشستر ان تفتح عينيه ، على هذه الحجة الغذائية : « **البرهان على وجود « النقانق » انه يؤكل** » !

وسألاحظ بادىء ذي بدء ، ان هذا النوع من الاجابة ، يمكن ان يكون ناجعا ؛ ويجب بالتالي ان يستخدم ، حينما يكون الامر متعلقا بمقارعة الايديولوجيا في ساحة الايديولوجيا ؛ أي حينما يكون الامر متعلقا بالصراع الايديولوجي بالمعنى الحصري للكلمة ؛ لأنها اجابة ايديولوجية موقعها بالضبط في ساحة الخصم الايديولوجية . لقد حدث للمرء في ظروف تاريخية طويلة ، ويمكن ان يحدث له ايضا ، ان يجد نفسه مضطرا او ملزما ، أن يحارب في ساحة خصمه الايديولوجي ، حينما يكون عاجزاً عن أن يجذبه الى ساحته الخاصة ، او حينما لا يكون ناضجاً نضجا يجعله ينصب خيمته فيها ، أو حينما يكون لابد له من النزول الى ساحته . بيد ان هذه الممارسة ، ونمط الحجج الايديولوجية المعدة لهذا الصراع ، لا بد لها من ان تصبح موضوع **نظرية** ، لكيلا يكون الصراع الايديولوجي في مجال الايديولوجيا ، صراعا خاضعا لقوانين الخصم وارادته ؛ ولكيلا يحولنا الى اتباع خلّص للايديولوجيا التي تجب علينا محاربتها . بيد أنني سأضيف في الوقت ذاته ، أنه ليس مما يثير الدهشة ، أن يتركنا هذا النوع من الاجابة الذرائعية في جوع من سؤالنا النظري . ان بامكاننا ان نبرهن على ذلك ، بحجة عامة ، وبحجج خاصة ، تعتمد جميعاً على المبدأ نفسه .

والحقيقة ، ان الذرائعية في جوهرها تسقط سؤالنا في الايديولوجيا ، بتقديمها اجابة ايديولوجية له ، فالذرائعية تقتصر على الانطلاق في البحث عن **ضمان** ما ، تماما كما تمضي ايديولوجية « نظرية المعرفة » المثالية . أما الفارق الوحيد فهو أن المثالية الكلاسيكية لا ترضى بضمان من حيث الواقع، بل تريد ضمانا من حيث المبدأ (نعلم ان هذا الضمان هو زي حقوقي مستعار لوضع هو من مستوى الوقائع ، وهذا شأنها ، ـ في حين ان الذرائعية تمضي باحثة عن ضمان من حيث الواقع ، وهو النجوع عملا ، نجوع يؤلف في أغلب الاحيان كل ما يمكن تعيينه على انه « مقياس العمل » . وفي الاحوال جميعا ،

فانهم يقدمون لنا **ضمانا** هو العلامة التي لا تدحض للاجابة والسؤال **الايديولوجيين** ؛ في حين اننا نبحث عن **آلية** ما ! يالها من حجة تلك التي يكون فيها البرهان على النقانق ، هو انه يؤكل ! ان ما يهمنا هو **الآلية** التي تؤكد لنا ، حينما نعتقد أننا نأكل نقانقنا الصباحي ، أن ما نأكله هو نقانق بالتأكيد ، وليس لونا من الملفوف المسلوق ! ياله من برهان ذلك الذي يقوم على التكرار خلال مئات أو ألوف من سنوات الممارسة الاجتماعية للبشرية (انها ليلة تبدو فيها الممارسات كلها سوداء) ! خلال مئات أو ألوف من السنوات ، ولّد هذا « التكرار » مثلا « حقائق » ، مثل بعث « المسيح » ، وبتولة مريم ، و « حقائق » الدين جميعا ، **والأعراف التي** أطلقتها «العفوية» الانسانية جميعاً ، اي « البداهات » الايديولوجية الأكثر أو الأقل جدارة بالاحترام ! ولا حاجة للكلام عن الشرك المتبادل ، الذي تنصبه المثالية والذرائعية كل منهما للأخرى ، في تآمرهما ضمن اللعب الذي يخضع **للقواعد ذاتها** • تقول المثالية للذرائعية : بأي **حق** تقولين أن الممارسة هي التي تقيم المبدأ ؟ وتجيبها الذرائعية : ان مبدأك ليس الا واقعة مقنّعة • ها نحن اولاء مأخوذون في دوامة الدائرة المغلقة للسؤال الايديولوجي • وفي الأحوال كلها ، تكون القاعدة المشتركة التي تتيح هذا اللعب ، هي فعلا السؤال عن **ضمان** توافق المعرفة (او « الذات ») وموضوعها الواقعي (أو «الموضوع») ، أعني السؤال الايديولوجي بذاته •

ولكن لنترك هذه الحجة العامة في سبيل الانصراف الى الحجج الخاصة ، التي ستضعنا قبالة **موضوعنا** • لانه يكفينا أن نلحظ كلمة **ممارسة** ، التي ليست اذا اخذناها في معناها الايديولوجي (المثالي أو الاختباري) الا الصورة المنعكسة في المرآة ، أي المفهوم المضاد **للنظرية** (الزوج المؤلف من «الضدين» الممارسة والنظرية ، اللذين يؤلفان حدي مجال مرآوي) ، حتى نكشف عن لعب الالفاظ الذي هو مقترحها • ولا بد لنا من أن نعترف ، بأنه ما من

ممارسة بعامة هناك ، بل **ممارسات متمايزة** ليست ذات علاقة مانوية بنظرية لا بد لها من أن تكون متعارضة معها كلياً ، وغريبة عنها . لأنه لا يمكننا ان نضع ـ في جانب ـ نظرية هي رؤية عقلية خالصة ، لا جسم لها وليس لها وجود مادي ـ وفي جانب آخر ـ ممارسة مادية خالصة ، بها ننغمس في المادة كما تنغمس اليد في العجين » . هذه القسمة الثنائية ليست الا اسطورة ايديولوجية ، حيث تعكس «نظرية ما في المعرفة» ، مصالح ، اخرى كثيرة غير مصالح العقل؛ أعني مصالح التقسيم الاجتماعي للعمل ؛ وعلى وجه شديد الدقة ، تقسيماً يفرّق بين السلطة (السياسية ، والدينية ، والايديولوجية) من جهة ، والقسر من جهة أخرى (حيث المنفذون هم أيضا موضوع التنفيذ) . وحتى حينما تكون هذه القسمة الثنائية في خدمة نظرة ثورية ، تعلي من شأن قضية العمال وعملهم ومشاقهم وصراعهم وتجربتهم ، في اعلان غير متمايز عن اولية الممارسة ، فانها تبقى بعد' ايديولوجية ؛ تماماً كما أن الشيوعية ذات نزعة المساواة ، هي بعد' تصور ايديولوجي ، لهدف الحركة العمالية . وبالمعنى الدقيق للكلمة ، فان **نظرية ذات نزعة مساواة في الممارسة** هي بالنسبة الى المادية الجدلية ، مثلما الشيوعية ذات نزعة المساواة بالنسبة الى الشيوعية العلمية ؛ انها نظرية ينبغي نقدها وتجاوزها ؛ لكي نقيم مكانها نظرية علمية في الممارسة . أقول ذلك ، وانا احمل في نفسي الاحترام العميق الذي ينبغي لكل ماركسي أن يحمله للتجربة والتضحيات الناس الذين يغذّي عملهم وآلامهم وصراعاتهم ، كل حاضرنا ومستقبلنا ، وكل دواعي عيشنا وأملنا ؛ وتقيمها على دعائم وطيدة .

بيد أنه ما من نظرية علمية في الممارسة ، من دون تمييز صحيح بين الممارسات المتمايزة ، ومن دون نظرية جديدة في علاقات النظر والممارسة . اننا نؤكد نظرياً **اولية الممارسة** ، باظهارنا أن مستويات الوجود الاجتماعي جميعاً هي مواضع للممارسات المتمايزة ؛ أعني : الممارسة

الاقتصادية ، والممارسة السياسية ، والممارسة الايديولوجية ، والممارسة التقنية ، والممارسة العلمية (أو النظرية)· اننا نفكر في مضمون هذه الممارسات المختلفة ، حينما نفكر في بناها الخاصة ، التي هي في هذه الاحوال جميعاً ، بنى انتاج ؛ وحينما نفكر في ما يميز هذه البنى المختلفة فيما بينها ، أي الطبيعة المختلفة للموضوعات التي تنطبق عليهـا ، ووسائلها في الانتـاج والعلاقات التي تنتج ضمنها (هذه العناصر المختلفة ، وامتزاجاتها تتغير دون شـك ، حينما ننتقل من الممارسة الاقتصادية ، الى الممارسة السياسية ، وبعدئذ الى الممارسة العلمية ، والى الممارسة النظرية الفلسفية) · اننا نفكر في علاقات التأسيس والتمفصل التي تؤثر هذه الممارسات المختلفة بها بعضها في بعض ، حينما نفكر في درجة استقلالها ، ونموذج سيرها الذاتي النسبي ، اللـذين يحددهما نموذج ارتباطهما في نظر الممارسة ، الحاسمة في نهايـة الأمر » ، أعني الممارسة الاقتصادية · بيد اننا نمضي أبعد · اننا لا نكتفي بحذف الاسطورة ذات نزعة المساواة في الممارسة ؛ بل نتصور عـلى أسس جديدة تماماً علاقة النظر بالممارسة ، التي هي علاقة قد زيفت في النظرية المثالية والاختبارية · اننا نرى ، أن عنصراً من عناصر « المعرفة » ، عـلى الرغم من أنه مشبع بالايديولوجيا اشباعا عميقا ، حتى على صور بدائية أشد البداءة ، يظل دائما حاضرا سلفا في الدرجات الاولى من درجات الممارسة ، التي بامكاننا ان نلاحظها انطلاقا من الممارسات التي تستخدمها المجتمعات « البدائية » اكثر ما تكون البداءة لضمان بقائها · ونرى في الطرف الآخر من تاريخ الممارسات ، أن ما يدعى بعامة نظرية في صورها الاكثر « نقاء » ، أي صورها التي يبدو أنها لا تلجأ الا الى قوى التفكير وحده (مثل الرياضيات أو الفلسفة) ، خارج كل علاقـة مباشرة بـ « الممارسة المشخصة » ، معناه الحصري ممارسة ، ممارسة علمية أو نظرية ، يمكن قسمتها هي ذاتها الى فروع متعددة (العلوم المختلفة ، والرياضيات ، والفلسفة) · هذه الممارسة هي ممارسة نظرية ؛ وهذا يعني أنها متمايزة من الممارسات الاخرى غير

النظرية ، **بنموذج** الموضوع (المادة الاولى) التي تحوّله ؛ وبوسائل الانتاج التي تعمل بها ؛ وبالعلاقات الاجتماعية التاريخية التي تنتج ضمنها ؛ وأخيراً بنموذج الموضوع الذي تنتجه (المعارف) ٠

وبهذا فان الكلام عن معيار للممارسة في ما يتعلق بالنظر ، يتلقى معناه الكامل ، شأنه شأن كل ممارسة أخرى : لان **الممارسة النظرية هي** لذاتها معيارها الخاص ، وتتضمن في ذاتها مواثيق محددة تسوغ نوع انتاجها ، أي المعايير العلمية لما تنتجـــه الممارسة العلمية ٠ والامر لا يختلف عن ذلك في الممارسة الواقعية للعلوم ؛ وهذا يعني ، ان العلوم حينما تقوم وتنمو بحق ، لا تكون بحاجة مطلقاً للتحقق من الممارسات **الخارجية** ، لتعلن عـن المعارف التي انتجتها ، أنها « صحيحة » ، أي أنها **معارف** ٠ انه ما من عالم رياضيات في العالم ، ينتظر من الفيزياء ، حيث تطبق اجزاء كاملة من الرياضيات ، ان **تبيّن له صدق** نظرية ما ، ليعلن أنه قد برهن عليها ؛ اذ إن «صحة» نظريته تاتيه مئة بالمئة ، من المعايير **الداخلية** الخالصة ، القائمة في ممارسة البرهان الرياضي ؛ وبالتالي تاتيه من **معيار الممارسة** الرياضية ، أي من الصور التي تتطلبها العلمية الرياضية القائمة ٠ ويمكننا ان نقول هذا القول عن نتائج كل علم ؛ اذ إنالعلوم الاكثر نمواً ، تقدمهي ذاتها على الأقل ، فيمجالاتالمعرفة التي تسيطر عليها سيطرة كافية ، معيار صدق معارفها ، ـ هذا المعيار الذي يختلط كل الاختلاط بالصور الدقيقة للتمرن على الممارسة العلمية المنظـور اليها ٠ ويجب علينا أن نقول هذا القول عن العلم الذي يهمنا في أعلى درجة ، اعني المادية التاريخية ٠ فلأن نظرية ماركس كانت « صحيحـة » ، امكن تطبيقها بنجاح ؛ وليس لانها طبقت بنجاح ، كانت صحيحة ٠ ان المعيـــار الذرائعي يمكن له دون شك ، أن يلائم تقنية ما ، ليس لها من افق آخـر غير مجال عملها ـ ولكنه لا يلائم المعارف العلمية ٠ انه ينبغي لنا بكل دقة ، أن نمضي أبعد ، وان نرفض ان نماثل في قليل او كثير مماثلة غير مباشرة ، النظرية الماركسية في التاريخ ، بالنموذج الاختباري لـ « فرض » جزائي كان

لا بد لنا من ان **ننتظر التحقق من صحته** ، في الممارسة السياسية للتاريخ ، لكي يكون بمقدورنا ان نثبت « الحقيقة » • ليست الممارسة التاريخية اللاحقة هي التي بامكانها ان تهب **المعرفة** التي انتجها ماركس ، المؤهلات التي تجعل منها معرفة ؛ اذ إن معيار « صحة » المعارف ، التي انتجتها ممارسة ماركس النظرية ، قد قدِّم في ممارسته النظرية ذاتها ، اي قدَّمته القيمة البرهانية ، ومؤهلات علمية **الصور** التي ضمنت انتاج هذه المعارف • ان ممارسة ماركس النظرية هي معيار « صحة » المعارف التي انتجها ماركس ؛ وهذا يعني ، ان هذه المعارف قد أعطت النتائج المعروفة ؛ لأن الأمر كان يتعلق تماماً بالمعرفة ، لا بالفروض الجزافية ؛ حيث لا يؤلف النجاح وحده ، بل الاخفاق ، « تجارب » ملائمة تمكن النظرية من ان ترتد فكراً الى ذاتها ، وأن تنمو من الداخل •

ولكيلا يسيء القارىء معنى ما قلته منذ قليل ، فقد بينت في مكان آخر ، بما فيه الكفاية ، ان هذا التضمن الجذري لمعيار الممارسة في الممارسة العلمية ، لا ينفي اطلاقاً في العلوم – حيث يكون لهذا المعيار قيمة لا حصر لها – وجود علاقات عضوية ، مع ممارسة أخرى ، تقدم لهذه العلوم قسماً صالحاً من مادتها الاولى ، وتمضي احياناً الى استثارة بعض التنقيحات العميقة ، ان كثيراً وان قليلا ، في البنية النظرية لهذه العلوم • وقد أشرت في كلمات لا لبس فيها ، الى أن تأثير الممارسات الاخرى في العلوم التي هي في طريق النشوء ، ومن باب أولى في المناطق التي ما زالت خاضعة لـ « معرفة » ما ايديولوجية ، غالبا ما يقوم بدور نقدي حاسم ، بامكانه ان يكون ثورياً أيضا • وهنا ايضا لا نستطيع ان ننطلق من نظرية تسوي بين أنواع الممارسات ، فنغرق فيها نمط تأثير نوعي لممارسة معينة ، في مجال ممارسة نظرية ما تزال في طريقها الى العلمية – أو ان نغرق فيها الدور الدقيق لهذا التأثير ، او على الأخص **الصورة** (النظرية) التي يجري فيها هذا التأثير • ونحن نعرف جيداً – بالرجوع الى ماركس – أن تجارب العملية الاكثر حدة ، والمطبوعة بشخصيته أكبر انطباع (تجربته في منازعاته القلمية « مدفوعاً

الى قول كلمته في المسائل العملية ، في **الجريدة الرينانية** ؛ وتجربته المباشرة في التنظيمات الأولى لصراع البروليتاريا الباريسية ؛ وتجربته الثورية في سنوات ٤٨) **قد أثرت في** ممارسته النظرية ، **وفي الانقلاب** الذي جعله ينتقل من الممارسة النظرية الايديولوجية ، الى الممارسة النظرية العلمية ؛ بيد أنها قد أثرت في ممارسته النظرية ، **في صورة موضوعات تفكير** ، أي في صورة **موضوعات فكرية** جديدة في « فكرٍ » ، ثم في مفهومات اسهم بروزها بامتزاجها مع نتائج مفهومية أخرى (صادرة عن الفلسفة الالمانية والاقتصاد السياسي الانكليزي) في قلب القاعدة النظرية ، التي كانت ما تزال ايديولوجية ، والتي كان قد عاش عليها (اي فكر فيها) ، حتى ذلك التاريخ .

(١٨)

لن اعتذر عن هذا الاستطراد الطويل ؛ فهو ليس الاستطراد الوحيد . كان يجب علينا أن نزيح عائق الاجابات الايديولوجية من وجه سؤالنا ؛ ولكي نفعل ذلك ، كان يجب علينا أن نستوضح ايديولوجية ما عن الممارسة ، لم تنجُ الماركسية ذاتها منها دائماً ؛ وهي نظرية يعترف كل منا ، بأنها تهيمن وستبقى دون شك ، مهيمنة مــن علٍ ، مدة طويلــة أيضا ، على الفلسفة المعاصرة ، وعلى **ممثليها الاكثر نزاهــة وسماحة ، مثــل سارتر . وعندما** تجنبنا منعطف الممارسة المسوية هنا ، او منعطف « العمل » ـ البراكسيس ـ كما هــو محبب اليهم ان يقولوا في الفلسفة ؛ ربحنا بذلك الاعتراف بأنه لم يبق أمامنا الا سبيل واحد ؛ ضيق دون شك ، ولكنه مفتوح ، أو يجب فتحه على الاقل . فلنعد اذن الى سؤالنا : بأية **آلية** ينتج انتــاج **موضوع المعرفة** التملك المعرفي **للموضوع الواقعي** ، الذي يوجد خارج الفكر ، في العالم الواقعي ؟ اننا نتكلم يقينا عن آلية ما ، عن آلية لا بد من أن تقــدم لنا تفسيراً لواقعة نوعيه ؛ أعني نمط امتــلاك العالم بالممارسة الخاصــة للمعرفة التي تتملق كاملة **بموضوعها** (موضوع المعرفة) المتمايز من **الموضوع**

الواقعي الذي هي معرفــة له • ان اكبر الاخطار تهددنا هنا • ويمكننا ان نفهم ، أنه ليس بمقدوري ان أدعي ، أنني اقدم ، في احتياط أشد ما يكون وضــوحاً ، الا الحجج الأولى لايضاح محكم للسؤال المطروح ، لا الاجابــة عنـــــه •

ولكي نصوغ هذه الايضاحات المحكمة ، لا بد لنا من أن نبدأ بتمييز على جانب كبير من الأهمية • اننا حينما نطرح السؤال عن **الآلية** التي ينتج بها **موضوع** المعرفة التملك المعرفي **للموضوع الواقعي** ، انما نطرح سؤالا مخالفاً كل المخالفة للسؤال المطروح عن شروط **انتاج** المعارف • ان هذا السؤال الاخير يتعلق بنظرية ما في تاريخ الممارسة النظرية ، امكانها ـ كما رأينا ـ مرتبط بفضل المفهومات التي تمكننا من أن نفكر في بنية هذه الممارسة ، وتاريخ تحولات المفهومات • ان السؤال الذي نطرحــه هو سؤال جديد أغفلناه في السؤال الآخر • فنظرية تاريخ المعرفة ، او نظرية تاريخ الممارسة النظرية ، تجعلنا نفهم **كيف** نتجت المعارف الانسانية ، في تاريخ تتابع انماط انتاجها المختلفة ، أولا في صورتها الايديولوجية ، وبعدئذ في صورتها العلمية • انها تجعلنا نشاهد ظهور المعارف وتطورها وتنوعها ، والوان القطيعة والانقلابات النظرية التي هي في داخل الاشكالية التي تهيمن على انتاجها ، والانقسام التدريجي الذي ينشأ في مجالها ، بين المعارف الايديولوجية والمعارف العلمية الخ • • • ان هذا التاريخ يتقبل المعارف ، في كل لحظة من تاريخها ، **على ما هي عليه** ، سواء أصرحت انها معارف أم لم تصرح ، وسواء أكانت ايديولوجية أم علمية ، الخ • • • أعني أنه يتقبلها على أنها **معارف** • انه يراها على الخصوص وكأنها **منتجات** ، وكأنها نواتج • ان هذا التاريخ يقدم لنا بالتأكيد فهماً لآلية انتاج المعارف ؛ ولكنه لايوفر لنا بالنسبة الى معرفة قائمة في برهة معينة من برهات حركة تاريخ انتاجها ، فهم الآلية التي تستخدمها هذه المعرفة ،

فتحقق بالنسبة الى الذي يعالجها على أنهـا معرفة ، وظيفته في التملك المعرفي للموضوع الواقعي ، بموضوعه الفكري • ان هذه **الآلية هي** مايهمنا بالضبط •

هل يجب علينا أن نحدد سؤالنا أيضا ؟ ان نظرية في تاريخ انتاج **المعارف لا توفر لنا إلا تقرير لمر واقع** ، وهو تلك الآلية التي أنتجت بها المعارف • بيد أن هذا التقرير للواقع يتقبل المعرفة **على أنها واقعة** تدرس **تحولاتها وتغيراتها** ، وكأنهـا عـدد من نواتج بنية الممارسة النظرية التي تنتجها ، وكأنها عـدد من المنتجات التـي هي معارف ، ـ دون أن يجعل من هذه الواقعة **امرا فكريا هو أن هذه المنتجات ليست اية منتجات كانت ، بل هي معارف بالضبط** • ان نظرية في تاريخ انتاج المعارف لا تدخـل في حسابها اذن ، ما اقترح تسميته بـ « **مفعول المعرفة** » الذي هو من خاصية هذه المنتجات الخاصة ، التي هي المعـارف • أما سؤالنا الجديد فيتعلق بالضبط **بمفعول المعرفة** هذا (هذا الذي يدعوه ماركس « **نمط** تملك العالم بالمعرفة ») • والآلية التي نقترح توضيحها هي الآليـة التي تنتج **مفعول المعرفة** هذا في هذه المنتجات الخاصة تماما ، التي ندعوها **معارف** •

هنا أيضا نجد انفسنا امام ضلالات ينبغي عزلها وتهديمها (لأننا لن ننجو مطلقا من المصير الذي يفرض علينا دائما أن نبعد التصورات الخاطئة ، في سبيل استخلاص الطريق الذي يفتح لنا أفق بحثنا) • انه من الممكن أن يستهوينا في الواقع ، رد الآلية التي نحاول النفاذ اليها ، الى أصولها : وان نقـول : ان مفعول معرفـة ما يمارس من أجلنا وظيفته في الصـور الخاصة بعلم ما حقيق ، قـد تأتي الينا من الواقع ذاتـه ، بسلسلة غـير متناهية من الوساطات • كان يستهوينا في الرياضيات ، بأن نفكر في مفعول معرفة هذا الدستور الممعن في التجريد ، أو ذاك ، على أنه الصدى المصفى والمصاغ صياغة بلغت الحدود القصوى في التجريد ، لهذا الواقع أو ذاك ،

سواء أكان الأمر أمر المكان المشخص أم أمر الممارسة الانسانية في معالجتها وفي عملياتها الاولى المشخصة • فما يسلم به هو ان هناك فاصلا زمنيا يفصل بين ممارسة المساحين المشخصة والتجريد الفيثاغوري أو الاقليدي : هذا الفاصل الزمني تفاوت ، ولكنه تفاوت يفكر فيه على انه انسلاخ ، ونسخة لاشكال ممارسة علمية سابقة ولحركاتها المشخصة ، على مستوى « العنصر المثالي » • بيد أن المفهومات التي يلجؤون اليها لشرح المسافة الشاسعة التي تفصل الحاسب الكلداني والمسّاح المصري عن بورباكي ، لن تكون أبداً الا مفهومات يحاولون بواسطتها أن يقيموا وراء الفوارق الاكيدة ، والتي يجب أن نفكر بها بعمق ، استمراراً في المعنى يصل في مبدئه **مفعول معرفة** الموجودات الرياضية الحديثة ، بمفعول معنى أصلي متحد بموضوع واقعي أصلي ، وبممارسة مشخصة ، وحركات مشخصة أصلية • وعلى هذا النحو ، يجب أن يكون لمفعول المعرفة « أرض ميلاد » أو « تربة أصلية » واحدة : سواء أكانت هذه الموضوع الواقعي ذاته الذي قالت الاختبارية عنه ان المعرفة تقتصر على استخراج جزء من أجزائه ، أي الماهية ؛ أم كانت عالم « الحياة » « السابق على التفكير » ، الذي قال به هسرل ، أي التأليف السالب السابق على العبارة الحملية ؛ أم كانت أخيراً مشخص السلوك والحركات الأولية ، حيث تجد سيكولوجية الطفل — التكوينية وغيرها — أساس « نظريتها في المعرفة » ، تجده ترفاً بابخس الأثمان • وعلى كل فهناك أصل ، واقعي ، مشخص وحي ، يلقون عليه مرة والى الأبد تبعة مفعول المعرفة كاملة • وعندئذ تقتصر العلوم خلال تاريخها كله ، وفي أيامنا هذه أيضاً ، على التعليق على هذا التراث ، أي على ارث تنوء بعبئه كاملا • وكما ان الانسانية عاشت في هذه « الخطيئة الاصلية » مقتصرة عليها ، شأنها شأن اللاهوت المسيحي ، كذلك كان يجب أن يكون ثمة مفعول معرفة ، فينبثق من الواقع ، من الحياة ، من الممارسة في أكثر صورها تشخصياً : مفعول متحد معها وضائع فيها ، مفعول أصيل ، ما تزال موضوعات المعرفة الاكثر « تجريداً » حتى الآن ،

تحمل طابعه الذي لا يمحى ، ومصيرها مرتبط بمصيره ، كأنما حكم عليها بأن تكون معرفة . فهل يجب علينا أن نضع مكان هذا المفعول ، الاشكالية التي يفترضها هـذا « النموذج » ؟ نلمح الجواب في أسطورة الاصل التي تسعفه ؛ وهي أسطورة عن وحدة لا انقسام فيها بين **الذات** و **الموضوع** بين الواقع ومعرفته (سواء أكانا ولادة واحدة ، أم كانت المعرفة ولادة مع الواقع ، كما كان يقول انسان متمكن من مفعولات المسرح وحسب) ؟ اسطورة عن نشوء قويم لكل **التجريدات** ، وخصوصاً ، **للوساطات** التي لا غنى عنها . وبهذا نكون قد تعرفنا فيما تعرفناه ، المجموعة من المفهومات النموذجية التي نشرتها فلسفة القرن الثامن عشر في العالم ، وازدهرت بعض الازدهار في كل مكان ، بما في ذلك مؤلفات الاختصاصيين الماركسيين ، ــ بيد اننا يمكننا أن نؤكد بصددها ، بما لا يدع مجالا للشك ، بأنها غير ذات علاقة بماركس ، مهما أتى تفصيلها على قياس الوظائف الايديولوجية المنتظرة منها .

وبما اننا وصلنا الى هذا الحد ، لنقل بوضوح ، ليس سبيل الاختبارية هذا هو الذي تبدى فيه الماركسية مادية ، أو تتصعّد ، فتصبح مثالية « الحكم السابق على التعبير » ، أي مثالية « التربة الأصلية » ، مثالية « الهراكسيس » ــ انه لا يمكن للماركسية هنا أن تجد ذاتها أو أن تستعيد ذاتها ، ولو للحظة واحدة ، فهذا سبيل المثالية ، وسبيل المفهومات التي اصطنعتها المثالية لتؤلف أشخاص مسرحيتها . ان مفهومات الأصل و « التربة الاصلية » والتكوين والوساطة هي مفهومات ينبغي أن تعتبر موضوع شبهة قبلياً ؛ ليس فقط لأنها دائماً كثيراً أو قليلا هي المدخل الى الايديولوجيا التي انتجتها ؛ بل لأنها انتجت بخاصة من اجل استعمال هذه الايديولوجيا ، فهي تلازمها في حلها وترحالها كما يفعل الرحّل . وليس من قبيل الصدفة اذا قام سارتر ، وجميع من كانوا بحاجة الى أن يملأوا الفراغ القائم بين المقولات « المجرّدة » و « المشخص » ــ من دون أن يكون لهم نبوغه ــ باساءة

استعمالهم لمفهومات « الاصل » و « التكوين » و « الوساطات » • فوظيفة مفهوم الأصل كوظيفة الخطيئة الاصلية ، تنحصر في ان يضطلع المرء في ان لا يفكر في مايجب أن لا يفكر فيه ، ليتمكن من التفكير في مايريد التفكير فيه • فمفهوم التكوين يتبنى الانتاج والتحول ليحجبهما ، لأن تعرفهما يهدد المخطط العام الاختباري للتاريخ ، في استمراره وفي حياته • ومفهوم الوساطة قد تقلد مهمة أخيرة ؛ أعني أن يضمن بسحر ساحر ، الربط في الفراغ بين المبادىء النظرية و « المشخص » ؛ كما يفعل البناءون ، حينما يجعلون من ذواتهم سلسلة ، في سبيل تداول قطع الآجر فيما بينهم • ففي كل الاحوال ، يكون الأمر أمر وظائف تقنيع وغش نظري ـ بامكانها دون شك ، أن تشهد في وقت واحد ، على ارتباك واردة طيبة واقعيين ، وعلى رغبة في أن لا تفقد المراقبة النظرية على الحوادث ؛ ولكنها ليست في أحسن الحالات أقل من أوهام نظرية خطرة • ان هذه المفهومات ، اذا طبقناها على سؤالنا ، ضمنت لنا في كل مرة حلا سهلا ؛ انها تتوسط بين مفعول المعرفة الاصلية ومفعولات المعرفة الحاضرة ، ـ مقدمة لنا مجرد طرح المسألة ، او بالاحرى عدم طرحها ، على أنه هو الحل •

(١٩)

لنحاول الآن أن نتقدم بعض الخطوات أيضا ، في المجال الذي استخلصناه منذ قليل •

وكما كنا قد رأينا بهذه الطريقة ذاتها ، أن اللجوء الى موضوع واقعي أولي لا يمكن له أن يعفينا من التفكير في الفرق القائم بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ، الذي يقدم لنا موضوعه الاول المعرفة ؛ فقد رأينا منذ قليل ، بالطريقة نفسها ، انه ليس بامكاننا أن نلقي التبعة على مفعول « معرفة » أصلي ، فنتحلل من تبعة التفكير لحسابنا ، في آلية هذا المفعول ،

ضمن وضعه الراهن • وفي الحقيقة ، أننا نعرف ان هاتين المسألتين ليستا الا مسألة واحـدة ؛ لأن واقـع مفعول المعرفة الفعلية بالذات ، هو الـذي بامكانه ان يقدم لنا الاجابة التي نبحث عنها ، لا اسطورة مفعول اصلي ما • اننا نقف من هذه الناحية ، موقف ماركس بالذات ؛ وهو الذي يقول لنا في كلمات محددة ، ان معرفة انضواء المجتمع الراهن أي معرفة التاليف المنظم والمرتب والمتمفصل له ، هي ما يجب توضيحه ؛ لكي يمكن الوصول الى فهم الصور السابقة ، وبالتالي الصور الاكثر بداءة • ان العبارة الشهيرة عن أن « تشريح الانسان هو مفتاح تشريح القرد » لا تعني خلاف ذلك ؛ ومفهوم أنها تشكل كلا واحداً هي وهذه العبارة الأخرى الواردة في « المقدمة » ، وهي : ليس تكوين المقولات التاريخي ، ولا امتزاجها في صور سابقة ، ما يقدم لنا فهماً لها ، بل أن منظومة امتزاجها في المجتمع الراهن ، هي التي تفتح امامنا أيضاً أبواب فهم التشكلات الماضية ، عندما تقدم لنا مفهوم تقي هـذا الامتزاج • وبالطريقة نفسها ، يكون توضيح آلية مفعول المعرفة الراهن ، هو وحده الذي بامكانه أن يقدم لنا الانـوار الكاشفة لمفعولاتها السابقة • واذن ، فرفض اللجوء الى الأصل هو مساوق لضرورة نظريـة عميقة الى حد بعيد ، تجعل من تفسير الصور الاكثر بداءة ، شيئاً متعلقاً بنمط الامتزاج التنظيمي الراهن للمقولات ، التي لها وجود جزئي في الصور السابقة •

ينبغي لنا ، أن نعدّ هذه الضرورة وكأنها قوام نظرية ماركس ، في مجال نظريـة التاريخ بالذات • فلافسر ما أعنيه • حينما درس ماركس المجتمع البرجوازي الحديث ، تبنى موقفاً غريباً فقد تصور أولا ، هـذا المجتمع القائم وكأنه نتاج لتاريخ ، وبالتالي كأنه نتاج ولّده تاريخ ما • وبدا طبيعياً تماماً ، أنه جعلنا ننخرط حينذاك في نظريـة هيغلية ، حيث تتصور النتيجة وكأنها نتيجة لا يمكن لها ان تنفصل عن تكوينها ، لدرجة يجب ان نتصورها معها وكأنها « نتيجة لصيرورتها » • والحقيقـة ، ان

ماركس كان يشق له في الوقت ذاته طريقاً مخالفاً مخالفة كلية ! يقول : « **ان الأمر لا يتعلق بالعلاقة القائمة تاريخيا بين النسب الاقتصادية الموزعة على تتابع صور المجتمع المختلفة • انـه يتعلق اقل من ذلـك ايضا بنظام تتابعها « في الفكرة » (برودون ، نظرية ضبابية لحركة التاريخ) • ان الأمر يتعلق بامتزاجها المتمفصـل (بانضوائها) في اطار المجتمـع البرجوازي الحديث** » (**المقدمـة ، ص ١٧١**) • وقـد عبَّر كتاب « بؤس الفلسفة » سابقاً تعبيراً دقيقاً عن الفكرة ذاتها ، يقول : « **كيف يمكن للدستور المنطقي الوحيد عن الحركة والتتابع والزمن الا يفسر لنا جسم المجتمع ، الذي توجد فيه كل العلاقات معا في آن واحد ، ويعتمد بعضها على بعض ؟** » الطبعات الاجتماعية ص ١٢٠)• ان موضوع دراسةماركس هو اذن المجتمعالبرجوازي الراهن ، الذي عُدَّ وكأنه **نتيجة** تاريخية ؛ بيد أن فهم هذا المجتمع ، وهو بعيد عن نظرية تكوين هذه النتيجة في سيره ، انما يمرُّ خلافاً لذلك ، بنظرية « الجسم » دون غيرها ، أي نظرية **بنية المجتمع الراهنة** ، من دون أن يتدخل تكوينه في ذلك ، من أجل أي شيء مهما كان • ان هذا الموقف الغريبالذي اتخذه ماركس ، والذي اثبته في كلمات قاطعة ، على أنه شرط الامكان المطلق لنظريته في التاريخ ، يبرز بوضوح وجود **مسألتين** متمايزتين ،في وحـدة انفصالهما • هنالك يقيناً مسألة نظرية ينبغي طرحها وحلها ، لكي نفسر الآليـة التي انتج بها التاريخ نمط الانتاج الرأسمالي الراهن ، وكـأنه نتيجة ما • ولكن هناك في الوقت نفسه ، مسألة نظرية أخرى مختلفة إختلافاً مطلقاً ، ينبغي طرحها وحلها ، لكي نفهم ان هذه النتيجة هي يقينـاً نمط **اجتماعي** للانتاج ، وان هذه النتيجة هي بالضبط صورة من صور الوجود **الاجتماعي** ، لا الوجود الذي أتى أولا ؛ ان هذه المسألة الثانية هي موضـوع نظرية **رأس المال** ، ـ دون أن نخلطها لحظة واحدة بالمسألة الاولى •

بامكاننا أن نعبِّر عن هذا التمييز الأساسي اطلاقاً في فهم ماركس ،

بقولنا : ان ماركس يعدُّ المجتمع الراهن (وكل صورة أخرى من المجتمع الماضي) كانه **نتيجة** وكانه **مجتمع** في وقت واحد · ان نظرية آلية التحول من نمط من الانتاج الى آخر ، أي نظرية صور الانتقال من نمط من الانتاج الى النمط الذي يليه ، هي النظرية التي ينبغي لها أن تطرح وتحل مسألة **النتيجة** ، اي مسالة الانتاج التاريخي لهذا النمط من الانتاج ، وهذا التشكيل الاجتماعي · بيد أن المجتمع الراهن ليس مجرد نتيجة أو مجرد انتاج : انه **هذه** النتيجة و **هذا** الانتاج الخاصان ، اللذان يعملان بوصفهما **مجتمعاً** ، خلافاً لنتائج اخرى ولمنتجات أخرى تعمل عملا مغايراً بالكلية · عن هذا السؤال الثاني تجيب نظرية بنية نمط الانتاج ، اي نظرية **راس المال** · ان المجتمع يؤخذ فيها عندئذ ، على انه اي « جسم » كان ، بل على انه **هذا الجسم الذي يعمل بوصفه مجتمعا** · ان هذه النظرية تصرف نظرها صرفاً كاملا عن المجتمع بوصفه نتيجة ، ـ ولهذا يؤكد ماركس ، أن كل تفسير بالحركة والتتابع والزمان والتكوين لا يمكنه شرعاً ، أن يلائم هذه المسالة ، التي هي مسالة مغايرة تماماً · ولكي أعبر عن الأمر نفسه بلغة اكثر سداداً ، اقترح المصطلحات التالية : ان ما درسه ماركس في **راس المال** ، هو الآلية التي تجعل من حصيلة انتاج تاريخ ما ، الوجود الذي هو وجود المجتمع ،واذن ، فالآلية هي التي تعطي لهذا الناتج التاريخي ، الذي هو بالضبط الناتج ـ المجتمع الذي ندرسه ، خاصة انتاج « هذا المجتمع » وهو الذي يوجد هذه الحصيلة **بوصفها مجتمعا** ، بوصفها كومة من الرمل ، أو قرية من النمل ، أو مخزناً للأدوات ، أو مجرد تجمع بشري ·وحينما يقول ماركس لنا اذن ، اننا اذا فسرنا المجتمع بتكوينه ، فان «جسمه» هو الذي يفوتنا ، مع انه هو الذي نحن مطالبون به ، وحينما يقول ماركس ذلك ، فهو بتفسيره بالضبط · يحدد لانتباهه النظري ، المهمة التي تستهدف الآلية ، تلك التي تعمل بها تلك الحصيلة ، كما يعمل المجتمع تماماً ، اي الآلية التي تنتج **المفعول الاجتماعي** الخاص بنمط الانتاج الرأسمالي · ان آلية انتاج هذا « المفعول الاجتماعي » تبلغ

مرحلة التمام ، حينما نكون قد بحثنا كل مفعولات هذه الآلية ، فأدركنا النقطة التي تبدو فيها صورة مفعولات تؤلف العلاقة المشخصة الواعية أو غير الواعية ، علاقة الافراد بالمجتمع من حيث هو مجتمع ؛ أي أدركنا المفعولات الصنمية للايديولوجيا ذاتها (أو « صور الوجدان **الاجتماعي** ـ « تمهيد » كتاب « الاسهام » ـ) ، التي يعيش الناس فيها بوعي أو دون وعي ، افكارهم ومشروعاتهم وأعمالهم وضروب سلوكهم ووظائفهم على أنها اجتماعية • من هذه الزاوية ، ينبغي **لرأس المال** أن 'يعد' كأنه نظرية في آلية انتاج **مفعول المجتمع** ، في نمط الانتاج الرأسمالي • ولئن كان **مفعول المجتمع هذا** يختلف باختلاف أنماط الانتاج ؛ فاننا قد بدأنا بتلمسه على الاقل في مؤلفات الاتنولوجيا والتاريخ المعاصرة • ولئن كانت آلية انتاج مفعولات المجتمع المختلفة هذه ، مختلفة باختلاف انماط الانتاج المتنوعة ؛ فالمجال مفتوح بكليته أمامنا ، للاعتقاد بذلك ، اذا تكلمنا من الناحية النظرية • ولئن فتح لنا الوعي الصحيح للمسألة الدقيقة المتضمنة في نظرية **رأس المال** ، آفاقاً جديدة ، يطرحه علينا بعض المسائل الجديدة ؛ فهذا ما بدأنا بالتشوف اليه • بيد أننا نفهم في الوقت ذاته ، المدى الحاسم المطلق لهذه لعبارات الواضحة من كتاب « **بؤس الفلسفة** » و « **مقدمة عام ٥٧** » ، التي ينبهنا فيها ماركس ، على أنه يبحث عن شيء مخالف كلية لفهم آلية تكوين المجتمع **على انه نتيجة** للتاريخ ؛ أعني فهم آلية انتاج **مفعول المجتمع** بهذه النتيجة التي هي بالفعل **مجتمع** واقعي له وجود •

حينما حدّد ماركس موضوعه هذا التحديد في تمييز حاسم ، قدّم لنا ما **نطرح** به المسألة التي تشغلنا ؛ ونعني بها مسألة التملك المعرفي للموضوع الواقعي بموضوع المعرفة ، الذي هو حالة خاصة من تملك العالم الواقعي بممارسات مختلفة ، من نظرية وبديعية ودينية وأخلاقية وتقنية

الخ ·· ان كلا من أنماط التملك هذه ، يطرح مسألة آلية انتاج « **مفعوله** » **الخاص** : المفعول المعرفي للممارسة النظرية ، والمفعول البديعي للممارسة البديعية والمفعول الأخلاقي للممارسة الاخلاقية ، الخ ··· ولا يتعلق الأمر في أي من هذه الحالات ، بأن نضع كلمة مكان كلمة أخرى ، كما توضع الخاصية المنوّمة مكان الأفيون · فالبحث عن كل من هـذه « المفعولات » النوعية يقتضي توضيح **الآلية** التي تنتجه ، لا تبطين كلمة بسحر كلمةأخرى· ودون أن نحكم أحكاماً مسبقة على النتائج التي يمكن أن تقودنا اليها هذه المفعولات المختلفة ، لنكتف ببعض الاشارات الى المفعول الذي يهمنا هنا ، اي **مفعول المعرفة** ، الذي هو من صنع وجود هـذا الموضوع النظري تنتجه معرفة ما · ان تعبير **مفعول المعرفة** هذا ، يؤلفموضوعاً نوعياً يشمل موضوعين فرعيين على الاقل : أي مفعول المعرفة **الايديولوجية** ، ومفعول المعرفة العلمية(١) · فمفعول المعرفة الايديولوجية يتميز بخصائصه (انه مفعول علاقة مرآوية هي علاقة التعرف بعدم التعرف) من مفعول المعرفة العلمية ؛ ولكن ، بالقدر الذي يمتلكفيها تماما المفعول الايديولوجي ، مفعول معرفة خاصة ما ـ وهو قدر يتعلق بوظائف اجتماعية أخرى تهيمن عليه ـ فانه يقع من هذه الناحية ، في نطاق المقولة العامة ، التي تشغلنا · ان هذا التنبيه واجب علي ، لأتجنب كل اساءة فهم بصدد بداية التحليل الذي سيأتي ، والذي يدور على الخصوص ، حول مفعول معرفة المعرفة العلمية ·

كيف نفسر آليةمفعولالمعرفة هذا ؟ بامكاننا الآن ، أننتناول منجديد مكتسباً اكتسبناه حديثاً : وهو كون « مقياس الممارسة » متضمناً الممارسة العلمية المبحوثة ، ـ وأن نقدّم أن سؤالنا الحاضر ، هـو في علاقة بهـذا التضمن · لقد بيّنّا أن الذي يضمن لقضية علميـة مشروعيتها المعرفية ، في ممارسة علمية معينة ، هو حركة **الصور** الخاصة ، تلك التي توفر لها

---

(١) انني أؤجل مسألة المعرفة « التقنية » ·

حضوراً علمياً في انتاج المعرفة ؛ وبتعبير آخر ، **الصور** النوعية ، التي تضفي على معرفة ما ، خاصتها المعرفية « حقيقـة » • انني اتكلم هنا عن صـور العلمية ، ـ ولكنني افكر أيضاً ، بالمقابـل ، بالصور التي تقوم بالدور ذاته (ضمان المفعول المخالف والمطابق مع ذلك) ، في « المعرفة » الايديولوجية ؛ بل التقل في انماط العلم كلها • ان حركة التاريخ هي التي تميز هذه الصور عن تلك التي كان انتاج المعرفة حصيلتها ؛ انها تتعلق ـ اذكّر بذلـك ـ بمعرفة قد انتهى هذا التاريخ سلفا الى انها معرفة • وبتعبير آخر ، اننـا ننظر الى النتيجة **دون صيرورتها** ؛ وان أدّى الأمر الى اتهامنا بانتهاك حرمة الهيغلية او التكوينية ؛ فان هـو الا انتهاك حميد يعتقنا من ايديولوجيـا التاريخ الاختبارية • لقد طرحنا السؤال عن آليـة انتاج مفعول المعرفة ، للوصول الى هذه النتيجة ، ـ وقد طرحناه طرحاً مشابهاً في كل نقاطـه ، للطرح الذي يسائل بـه ماركس مجتمعاً معينا ، معدوداً على أنه نتيجة ؛ لكي يطرح عليـه السؤال عن « مفعوله بما هو مجتمع » او السؤال عـن **الآلية** التي تنتج وجوده **بما هو مجتمع** •

ان هذه الصور النوعية نراها تقوم بدورها في قول البرهان العلمي ؛ اعني في هـذه الظاهرة التي تفرض عـلى المقولات المفكرة (أو المفهومات) **نظاماً مرتباً في الظهور والخفاء** • وعندئذ ، يمكننا أن نقول : ان آلية انتاج مفعول المعرفة تتعلق بالآلية التي تدعم حركة صور الترتيب في القول العلمي للبرهان • نقول يقيناً انها تتعلق بالآلية التي **تدعم** ، لا التي **تنظم** فقط ، حركـة هذه الصور ، للسبب التالي : ان صور الترتيب هـذه لا **تظهر** في الحقيقة على أنها صور ترتيب ظهور المفهومات في القول العلمي ، الا بالاضافة الى صور أخرى ، هي مع ذلك المبدأ الغائب لهذه الصور الأخيرة من دون ان تكون هي ذاتها صـور ترتيب • ولكي نتكلم لغة قد طرقت من قبل ، نقول : ان صور الترتيب (صور البرهان في القول العلمي) هي « الزمان

المنفصل » أو « زمان منضم » أساسي ·اننا نفهم **هاتين الكلمتين بالمعنى** الذي سنحدده لهما (المجلد الثاني ، الفصل الاول) ،على انهما مفهومان لصورتي وجود موضوع المعرفة ؛ وبالتالي ، على انهما صورتان متضمنتان تضمناً كاملا في المعرفة ·فالزمان المنضم يمثل بنية تنظيم المفهومات في الكلية فكراً ، أو **المنظومة** (أو « التاليف » كما يقول ماركس) ؛ في حين يمثل « الزمان المنفصل » حركة تتابع المفهومات في القول البرهاني المرتب · أما صور الترتيب في قول البرهان ، فليست الا تطور « الانضواء » ، أي تطور الامتزاج المتدرج رتبة للمفهومات في **المنظومة** ذاتها · وحينما نقول : أن « الزمان المنضم » ـ مفهوماً هذا الفهم ـ هو الأول والموجه لما تبقى ؛ فاننا نريد أن نقول شيئين :

أولا ـ ان منظومة التدرج الرتبي للمفهومات في امتزاجها تحدد تعريف كل مفهوم ، بالاضافة الى مكانه ووظيفته في المنظومة · ان هذا التعريف لمكان المفهوم والوظيفته في كلية المنظومة ، هو الذي ينعكس في **المعنى** المتضمن في هذا المفهوم ، حينما نضعه في مطابقة مزدوجة ضمن الخط الواحد مع مقولته الحقيقية ·

ثانياً ـ ان منظومة تدرج رتب المفهومات تحدد ترتيب « الزمان المنفصل » الذي يخضع له ظهورها في قول البرهان ·ان ماركس يتكلم بهذا المعنى عن «**تطور صور**» (مفهوم) القيمة ، وفضل القيمة ، الخ···ان «تطور الصور» هنا ، هو ظهور **الارتباط** التنظيمي ، في قول البرهان العلمي ، ظهوراً يربط المفهومات فيما بينها ، في منظومة الكلية فكراً ·

ان مفعول المعرفة الناتج في مستوى صور ترتيب قول البرهان ، وبعدئذ في مستوى هذا المفهوم المعزول ، هو ممكن اذن ، بشرط **الصفة التنظيمية للمنظومة** ، التي هي في أساس المفهومات وترتيب ظهورها في القول العلمي· ان لعبة مفعول المعرفة تتم في ازدواجيتها أو في **وجود المنظومة** وجوداً ذا

وجهين ، فهو يقال من جهة على « معنى النمو » في القول العلمي ، ويقال ايضاً عنه من وجهة أخرى انه وجود في نظام صور القول ، ويقال ضبطاً في « اللعبة » (بالمعنى الآلي للكلمة) التي تؤلف وحدة التفاوت بين المنظومة والقول • فمفعول المعرفة ينتج على أنه مفعول علمي لا يوجد الا بما هو قول عن المنظومة ، اي عن الموضوع المأخوذ في بنية تركيبه المعقد • فاذا كان لهذا التحليل معنى ، فهو ينتهي بنا الى الوقوف على وصيد السؤال الجديد التالي : ما الفصل النوعي للقول العلمي بما هو قول ؟ بمَ يتميز القول العلمي من صور القول الاخرى ؟ بمَ تنتج الاقوال الأخرى مفعولات مخالفة للمفعول البديعي ، والمفعول الايديولوجي ، الخ •••) لمفعول المعرفة ، الذي ينتجه القول العلمي ؟

(٢٠)

سأترك السؤال معلقاً على هذا النحو ، وفي هذه الصورة الأخيرة ، مكتفياً فقط بالتذكير بحدوده • اننا لا نسعى ، كما تسعى « نظرية المعرفة » في الفلسفة الايديولوجية ، الى أن ننص على ضمان من حيث المبدأ (او من حيث الواقع) يضمن لنا ، أن نعرف معرفة أكيدة ما نعرفه ، وان يكون بامكاننا أن نرد هذا التوافق الى علاقة معينة بين « الذات » و « الموضوع » ، بين « الشعور » و « العالم » • اننا نسعى الى توضيح الآلية التي تفسر لنا ، كيف أن نتيجة واقعية ، انتجها تاريخ المعرفة – وأقصد بها معرفة ما محدودة – تعمل عمل المعرفة ، لا عمل هذه النتيجة الأخرى (سواء أكانت مطرقة أم سنفونية أم موعظة أم شعاراً سياسياً الخ•••) • اننا نسعى اذن الى تحديد مفعولها النوعي : اعني مفعول المعرفة ، بفهم آليته • فاذا طرح هذا السؤال طرحاً حسناً ، بمعزل عن جميع ضروب الايديولوجيا التي ما تزال تسحقنا بثقلها أيضاً ، وبالتالي خارج مجال المفهومات الايديولوجية ، التي نطرح بها عامة « مسألة المعرفة » ؛ فانه يقودنا الى السؤال عن الآلية التي تنتج بها

صور الترتيب المحددة بمنظومة موضوع المعرفة الموجود ، بفصل علاقتها بهذه المنظومة ، مفعول المعرفة الذي هو موضوع النظر . ان هذا السؤال الاخير يضعنا نهائياً في وجه الطبيعة **الفرقية للقول** العلمي ، أي الطبيعة النوعية لقول لا يمكن أن "يعدّ" قولا ، الا بالرجوع الى ما هو حاضر حضور غياب ، في كل لحظة من ترتيبه ؛ أعني المنظومة المقوِّمة لموضوعه ، التي تتطلب لتوجد على أنها منظومة ، الحضور الغائب للقول العلمي الذي « يبرزها » .

اذا توقفنا هنا ، كما لو كنا امام وصيد ينبغي اجتيازه مع ذلك ، فليسمح لنا بان نذكر ، بان خاصية القول العلمي ، هي ان يكون **مكتوبا** ؛ وان يطرح علينا اذن ، السؤال عن صورة **كتابته** . وربما تذكرنا – والحالة هذه – اننا كنا قد انطلقنا من **قراءته** .

واذن ، فنحن لم نخرج من دائرة سؤال واحد ووحيد ؛ فاذا استطعنا الا ندور في دائرة ، دون الخروج منها ؛ فهذا لأن هذه الدائرة ليست دائرة مقفلة للايديولوجيا ، بل الدائرة المفتوحة ابداً ، بانغلاقاتها ذاتها ، أعني دائرة معرفة مؤسسة .

حزيران ١٩٦٥



جاك رانسيير

مفهوم النّقد ونقد الاقتصاد السّياسي

من « مخطوطات » عام ١٨٤٤ الى « رأس المال »

يجد هذا البحث تسويغه في عنوان **راس المال** الفرعي : نقد الاقتصاد السياسي ·

ان هذا العنوان الفرعي يتطلب ايضاحين :

١ ـ ان مفهوم النقد مفهوم تجده ماثلاً في مؤلفات ماركس كلها · وقد استعمله ماركس في لحظات تطور تفكيره كلها ، للدلالة على فعاليته النوعية ·

ومن ناحية أخرى ، اذا كان هذا المفهوم ما ثلا دائما لدى ماركس ، فاننا نعرف أنه قد أصبح قضية أساسية صريحة في منطوقها عند ماركس ، في فترة محدودة من تاريخه ؛ نعني خلال السنوات الواقعة من ١٨٤٢ الى ١٨٤٥ · فقد كان خلال هذه الفترة كلها المفهوم الذي يحتل المركز من تفكيره · ومن هنا كان السؤال : ما العلاقة القائمة بين العنوان الفرعي ومفهوم النقد الذي نجده في مؤلفات الشباب ، وقد تحول بعدئذ الى قضية اساسية ؟

٢ ـ فلنحدد نوعية المسالة · لقد صاغ ماركس مشروع نقد الاقتصاد السياسي لأول مرة عام ١٨٨٤ · انه ذاته الذي وجّه منذ هذا الحين عمل ماركس كله ، حتى نهاية حياته·وقد ادى هذا المشروع بالتدريج الى ولادة ،

ـ **مخطوطات عام ١٨٨٤** التي بدت بصراحة على انها نقد" موجّه الى الاقتصاد السياسي ؛

ـ **اسهام في نقد الاقتصاد السياسي** ، الصادر عام ١٨٥٩ ؛

ـ **راس المال** ٠

ومن هنا كانت المسالة : ما العلاقة القائمة بين **راس المال** والمشروع الذي كان عام ١٨٤٤ مشروع ماركس ؟

انني لن أنشىء طبعاً تاريخ تطور هـذا المشروع كلـه ، ولا تاريـخ الصياغات المتتابعة التي افسح امامها المجال ٠ بل ساكتفي بالتقريب بين نصين : **راس المال** من ناحية ، **ومخطوطات عام ١٨٤٤** من ناحية اخرى وهي النقد الأول للاقتصاد السياسي ، المتعلق تعلقاً دقيقاً **بنظرية** ماركس الشاب في النقـد ٠

ساحاول في القسم الاول ، أن أحدد الصورة الاجمالية لهذه النظرية النقدية العاملة في **المخطوطات** ٠ وساحدد وأنا افعل ذلك عـدداً معينا من نقاط الاستناد (مثلا ، مسالة الحامل للفعل الاقتصادي) ٠ وساتناول في القسم الثاني ـ حيث لا يمكن أن تثار مسالة رسم هذه الصورة الاجمالية ـ مسالتين او ثلاثاً من **راس المال** ، محاولا التعلق بنقاط الارساء المثبتـة في القسم الأول ، وتبيان حركـة انتقال المفهومات وعلاقاتها ، التي هي قوام الانتقال الى العلمية الماركسية ، اي الانتقال من القول الايديولوجي لدى ماركس الشاب ، الى القول العلمي في **راس المال** ٠

وساعتمد في هذه الدراسة على حصيلة نظرية انشاتها أعمال لويس التوسر (راجع : من أجـل ماركس ، باريس ١٩٦٥) ٠ والمفهومات التي حددها وصاغها ج ٠ أ ٠ ميلر بمناسبة بحوث (غير منشورة) القيت خلال سـنة ١٩٦٤ ، وخصصت لنظريـة ج ٠ لاكان ولنقد علـم النفس عند ج٠ بوليترز ٠ فقد بيّن ٠ أ ٠ ميلر الصفة الحاسمة لهذه المفهومات ، من أجل قراءة **راس المال** في نصه : « وظيفة التكون النظري » (الدفاتر الماركسية اللينية ، العدد الاول) ٠

نقد الاقتصاد السياسي
في مخطوطات عام ١٨٤٨

توطئـــة

ان النقد الذي يحرك **المخطوطات** من الداخل هو الصورة الاكثر تنظيماً للنقد الانطروبولوجي ، الذي وجهـه ماركس في نصوص فترة ١٨٤٣ — ١٨٤٤ ، انطلاقا من الأساس الذي وضعته انطروبولوجيا فويرباخ (بديهي ان مسألة علاقة ماركس بفويرباخ تخرج من نطاق دراستنا ، ما دام هدفنا لايتعدى هنا رسم صورة هذا النقد التامة) .

فلنحاول تحديد هذا النقد بالاجابة عن ثلاثة أسئلة :

ما موضوع هذا النقد ؟

وما ذاته ، أي من يقوم بالنقد ؟

وما منهجه ؟

وتقـدم لنا الاجابة الفقرة' الأخيرة من الرسالة الموجهة الى روج ، في ايلول عام ١٩٤٣ :

«ويمكننا ان ندرك نزعة مجلتنا(١) في صيغة وحيدة ، وهي : التفسير الذاتي لعصرنا في صراعاته وتطلعاته . انه مهمة العالم ومهمتنا . انه لا يمكن له أن يكون الا عمل قوى متحدة : فالأمر أمر اعتراف ولا شيء آخر . فلكي تصفح الانسانية عن أخطائها ، ما عليها الا أن تعلنها كما هي » .

ان النقد كله يتعلق بالصورة التي ترتبط بها هنا ، الحدود الثلاثة التي اشرت اليها : الذات والموضوع والمنهج .

لنتكلم أولا عن الموضوع : فيمَ يتعلق الأمر ؟ انه يتعلق **بتجربة** الذاتُ الحاملة لها هي الانسانية . لقد قامت الانسانية بهذه التجربة منذ وقت طويل جداً ، عشوائياً ؛ بيد أننا أصبحنا منها الآن ، في نقطة غدا من الممكن لها أن تفهم ذاتها بذاتها .

قال « نحن » يمثل الشعور النقدي . وهذا الشعور هو أول من يعي أن الأوان قد آن ، لتصل هذه التجربة الى غايتها ؛ وهي : معرفة الذات . انه الشعور المتميز الذي تصبح فيه هذه التجربة واضحة لذاتها ؛ أو بتعبير أدق ، انه الكلام الذي تفصح به اللغة عن نفسها ؛ اللغة التي تعرف هذه التجربة الانسانية فيها حقيقتها ، في نهاية الأمر .

ان المنهج كله متضمن في هذا الايضاح ؛ وهو يعني **التصريح** و **التفسير** معاً . وهذا يعني ، ان عرض الوقائع **كما هي عليه** ، اي عرض التجربة الانسانية كما تقدم ذاتها ، هو تفسير هذه الوقائع سلفاً . ويكفي أن نتملك الكلام الذي يصوغ هذه الوقائع (ما يدعوه ماركس **أخطاء** الانسانية) . فصياغة هذه الوقائع هي معرفتها سلفاً ؛ ومعرفتها تلغيها بما هي أخطاء ؛ اذ إن ما كان يقيمها بما هي أخطاء ، كان قائماً في كونها مجهولة بالضبط ؛ أي في كونها وليدة تجربة عمياء .

---

(١) المقصود « الحوليات الفرنسية الالمانية » .

وما قيل على أنه رئيسي في هذا الايضاح ، هو أن التفسير يمت أساساً الى نظام آخر غير نظام ماهو ملاحظ .

ويمكننا أن نعبر عن هذا بصورة مجازية أخرى : فنقول : ان النقد قراءة . فالنص الذي يجب ان يقرأ هو هذه التجربة ، تجربة انسانية هي الذات الحاملة لها : فما الذي يقيم هذا النص ، أي هذا المنطوق؟ ان هذا المنطوق هو نسيج التناقضات . فالصورة التي تقدم فيها التجربة الانسانية معرفة تطورها ، هي صورة التناقض . فكل دائرة من دوائر التجربة الانسانية (السياسية ، والدينية ، والاخلاقية ، والاقتصادية ، الخ ..) تقدم عدداً معيناً من التناقضات . وهذه التناقضات يشعر الأفراد بها ، في ما يدعوه ماركس « صراعات عصرنا وتطلعاته » .

ان وظيفة « النقد » هي في قول التناقض أو قراءته ــ وفقاً للصورة المجازية المختارة ــ وفي التصريح عنه كما هو عليه . فما الذي يقيم بين مرآة التناقض والمنطوق العادي ، فرقاً يمكن المنطوق من أن يصبح نقداً ؟

ذلك انه يرى وراء التناقض تناقضاً أعمق هو الذي يعبر عنه مفهوم الضياع .

اننا نعرف الوصف المبتذل المقدم عنه : فالذات ، أي الانسان ، تعبّر عن المحمولات التي هي قوام ماهيتها ، في موضوع خارج عنها . ففي مرحلة الضياع ، يصبح هذا الموضوع غريبا عنها . وماهية الانسان تكون قد انتقلت الى كائن غريب عنه . هذا الكائن الغريب ــ الذي قوامه ماهية الانسان المضاعفة ــ يضع نفسه بدوره ، على أنه ذات حقيقية ، ويضع الانسان على أنه موضوعه .

في الضياع يوجد كيان الانسان الخاص على صورة كيانه الغريب : وما هو انساني يوجد على صورة ما هو غير انساني ، والعقل على صورة غير العقل .

ان هذا التوحيد بين ماهية الانسان وكونه مضاعاً ، هـو الذي يحدد موقف التناقض • وهذا يعني ، ان التناقض يقوم على أساس من انشقاق الذات على نفسـها • واذا كان التناقض **انشقاقاً** ، فهذا رئيسي لتتبـع القول النقدي في كل مفاصله •

ومع ذلك ، فبنية التناقض ليست معطاة في التجربة كمـا هي ؛ بل لقـد 'عبّر عنها في صورة جزئية • والحقيقة ، ان انفصال الانسان عـن ماهيته ، نتيجته الانقسام • فالدوائر المختلفة لظهور التجربة الانسانية ــ وهي دوائر تتفق والمحمولات المختلفة للماهية الانسانية ــ تتمتع كل منها بحقيقة مستقلة في ذاتها • واستناداً الى هذه الحقيقة ، يبدو التناقض دائماً وكأنه تناقض في داخل دائرة جزئية • ويصبح كل منطوق على التناقض الذي يتعلق بهذه الصورة الجزئية ، **منطوقاً وحيد الاتجاه** » وجزئياً•فعمل النقد هو في رفع التناقض الجزئي الى **صورته العامة** •

وتعبّر مفهومات مختلفة عن هذا التغير في المستوى•فماركس يتكلمعن **صورة عامة** ، وعن **ارتفاع المبادىء** ، وعن **دلالة صحيحة** • وهذه الحـدود 'يلخّصها المفهوم العام الذي يدل على العملية المستخدمة ، عملية الأنسنة (وتعني حرفياً : جعل الشيء انسانياً) • فاعطاء التناقض صورته العامة ، هو اعطاؤه دلالته الانسانية ؛ أعني الفصل بين الانسان وماهيته • ان هذا المعنى الانساني الذي يكون **تجليه** في التناقض الجزئي ، يجده النقد مـن جديد ، حينما يستخلص الصورة العامة للتناقض ؛ أعني العلاقة القائمـة بين الحدين اللذين يوضع انشقاقهما في التناقض •

لنضرب مثالا على ذلك • في **المسالة اليهودية** ، ينقد ماركس الطريقة التي طرح بها بَوَر مسالة تحرير اليهود • فالمسالة في نظر بَوَر ترتد الى العلاقة القائمة بين « الدولة » المسيحية والدين اليهودي • وعلى هذا النحو ، فهو لا ينظر الى « الدولة » في صورتها العامة ، بل يتخذ دولة جزئية نموذجاً

له•ومن ناحية أخرى ، فهو لا يواجه اليهودية الا في دلالتها الدينية ؛ بدلا من أن يخلع عليهادلالتها الانسانية العامة •

أما ماركس ذاتــه ، فيقوم بهذا الانتقال الى الصورة العــامة • فمن التناقض الجزئي بين « الدولة » والدين ، ينتقل الى التناقض بين « الدولة » والملكية الخاصة •

في هذا المستوى يبدو التناقض العميق : وهو حقيقة وجود ماهيــة الانسان خارج الانسان ، في « الدولة » •

بناء على هذا المثال ، نرى أن القول النقدي ينحصر في :

– تبيان المعنى العميق للتناقض ؛

– الكشف مجدداً عن الوحدة الأصلية •

ان هذه الوحدة الأصلية هي وحدة الذات وماهيتها ؛ انها هذه الوحدة القائمة بين الذات **انسانا** وماهيتها التي تحدّد مفهوم **الحقيقة** ، في النقــد الفويرباخي •

ان مفهوم الحقيقة هذا يتيح لنا ان نضع القول المقابل للقول النقدي ، اي القول النظري • هذا القول يتصف بانه قول مجرد • فمفهوم **التجريد** في النقد الانطروبولوجي يتضمن التباساً أساسياً ؛ أعني انه يدل في وقت واحد ، على عملية تحدث في الواقع ، وعلى سير خاص بنموذج معين من القول•

ان كلمــة « مجرد » مستعملــة هنا في الحقيقــة ، بمعنى **المفصول** • فالتجريد (الفصل) يحدث حينما "تفصل الماهية الانسانية من الانسان ، وتثبت محمولاتها في كائن غريب عنه • ان الانشاء النظري ينطلق من هذا التجريد ، أي من هذه الوحدة الاصلية بوصفها مفصولة • في هذه الحالة ، يوجد المحمول مفصولا عن الذات• بيد ان هذا الانشقاق في الوحدة الأصلية،

هو في الوقت ذاته اقامة وحدة جديدة ، لصالح هذا الكائن الغريب ، الذي نفيت اليه ماهية الذات ، وهذا ما يسمح بوضع المحمول وكأنه الذات الحقيقية • فعلى هذا النحو ، جعل علماء اللاهوت من الله ذاتاً حقيقة ، حينما انطلقوا من الانقسام بين الانسان وماهيته المنفية في الله • كذلك انطلقت الفلسفة النظرية ـ الفلسفة الهيغلية ـ من الفكر مفصولاً عن ذاته ، اي الانسان ، لتجعل منه « المعنى » المجرد الذي هو الحامل الذاتي للتجربة •

وعلى هذا النحو ، تقرأ في **فلسفة المستقبل** لفويرباخ (بيانات فلسفية ص ١٦١) ما يلي :

« ان ماهية الله ليست لدى هيغل شيئاً آخر غير ماهية الفكر ، او الفكر **المفصول بالتجريد عن الأنا المفكرة** • لقد جعلت الفلسفة الهيغلية من الفكر ـ اي من الكائن الذاتي ولكن المفكر فيه من دون الذات ، والمتصور بالتالي وكأنه كائن متميز منها ـ كائناً إلهياً ومطلقاً »•

وما هو هام هنا ، هو ان التجريد ـ بما هو أداة تفكير ـ قد فقد مزاياه • فكل تفكير يريد ان يصل بالتجريد العلمي (بالمعنى الذي سيفهمه ماركس في **المقدمة العامة** لعام ١٨٥٧) متهم بالحفاظ على فصل اللحظات التجريدية للتجربة الانسانية •

وعلى هذا النحو ، يصف فويرباخ التجريد على أنه ضياع ، في قضايا **مؤقتة لاصلاح الفلسفة** ، فيقول :

« ان التجريد هو وضع ماهية الطبيعة **خارج** الطبيعة ، وماهية التفكير خارج **فعل التفكير**• فحينما أقامت فلسفة هيغل منظومتها كلها على أفعال التجريد هذه ؛ نفت **الانسان عن ذاته** • لقد وحدت توحيداً تاماً بين ما فصله ؛ ولكن وفقاً لنمط يتضمن بدوره هو ذاته الفصل والوساطة » • القضية المشرون •

واذا استبقنا الأمور ، أمكننا ان نقول : ان ما هو مختلط في نظرية

التجريد هذه ، هما العمليتان اللتان سيميّز ماركس بينهما في « المقدمة العامة » لعام ١٨٥٧ ؛ وهما : حركة الفكر ، وحركة الواقع .

والكي نلخص هذه الاعتبارات الاولية عن مفهوم النقد ، سنستخلص نماذج القول الممكنة الثلاثة ، في نظر النقد :

ــ قول يقتصر على مستوى **الظواهر** ؛ وهو قول وحيد الاتجاه ، لا يدرك الا مظهراً جزئياً من التناقض .

ــ قولان يقومان في مستوى الماهية الحقيقية ؛ وهما : القول النقدي أو تطور الماهية الحقيقية ؛ والقول النظري أو تطور الماهية الكاذبة .

ويمكننا الآن ان نقارب دراسة النقد في **المخطوطات** .

١ ــ مستوى الاقتصاد السياسي

اننا لن نبسط القول في كل اشكالية **المخطوطات** ؛ بل سنتناول النص بالأحرى جانبياً ، طارحين السؤال التالي : **ما مكان الاقتصاد السياسي في المخطوطات ؟**

ان تمهيد ماركس لا يحدد لنا مفهوم الاقتصاد السياسي . فالاقتصاد السياسي يبدو فيه وكانه عنصر من العناصر في فهرسة للموضوعات . ويصرح ماركس ، بأنه سيقدم لنا نقداً **لمواد** مختلفة (الحق ، والاخلاق ، والسياسة ، الخ ...) ، سيبين فيما بعد تسلسلها ؛ وسيبين اخيراً كيف استخدمت الفلسفة النظرية هذه المواد ، لكي تقيم انشاءاتها . انه ما من **مكان محدد** هنا للاقتصاد السياسي . والحقيقة ، كان لا بد من تحديد مكان لشيئين اثنين : **الواقع الاقتصادي والقول الاقتصادي** .

آ ــ انه ما من مكان محدّد للواقع الاقتصادي .

ان الاقتصاد لا يبــدو هنا في موقعه الأساسي ، أو في موقع السلطة الأخيرة • فليس لدينا هنا وضع توضع فيه البنية الاقتصادية في موقعهـا من المجتمــع : بالمعنى الـذي سيفهمه ماركس ، ابتـداء من **الايديولوجية الالمانيــة** •

انه لا يبدو اطلاقاً ، على انه ضياع اساسي ، 'حصل عليه برد' ضروب الضياع الاخرى اليه (انني ارجع هنا الى رسم كالفيز التخطيطي) •فضروب الضياع ، تبدو قبل كل شيء ، وكأنها على مستوى واحد •

يمكننا اذنفي تخطيطاول للمواقع ، ان نحدد الاقتصاد السياسي ،والحق والاخلاق ، والسياسة ، على انها دوائر مختلفة للتجربة الانسانية • (لنلح هنا على أهمية هذا المفهوم الهيغلي الخاص بالتجربة • فهذا المفهوم الذي لم يصغه ماركس في قضية ، هو ما يمكننا من صياغته في قضية• ذلك انه لم يرفع الى مستوى النقد في المخطوط الثالث ، مخطوط المصارحة النقدية مع هيغل• فشرط امكان قيام القول النقدي لدى ماركس الشاب ، وشرط امتناع القول العلمي هو ان هذا المفهوم حاضر ضمنياً ، لم يُتَعَرَّف ولم ينتقد بعد) • ان الواقع الاقتصادي لا يبدو اذن الا على أنه دائرة من الدوائر التي تعبر كل منها بطريقتها الخاصة عن تطور الماهية الانسانية وضياعها •

ومع ذلك ، فهذا التحديد الاول للموقع يناقضه تحديد ثان له • وفي المخطوط الثالث (ص ٨٨) يصرح ماركس ، أن الضياع الاقتصادي هو ضياع الحياة الواقعيـة (في مقابـل الضياع الديني الذي لا يحدث الا في **الشعور**) • ونتيجة ذلك ، أن الغاء الضياع الاقتصادي يؤدي الى الغــاء ضروب الضياع الاخرى كلها •

كيف أمكن هذا الانزلاق ؟ هذا لأن لدينا تضخماً في مفهوم الاقتصاد ، حتى إنه قد أصبح معه شاملا علاقات الانسان بالطبيعة كلها (في مفهومي الانتاج والاستهلاك) ، وعلاقات الناس فيما بينهم كلها (في مفهوم التبادل) •

وعندئذ ، فهو يغطي مجال التجربة الانسانية كله ؛ فهو ليس الا الصورة التي يتخذها مفهوم التجربة • وهكذا فتحديد موقع الواقع الاقتصادي ، يخطىء المرمى عـلى شكلين ، في الأول يقصر عنـه وفي الثاني يتجاوزه • والنتيجة في الحالين واحـدة ، وهي أن ماركس لم يوفق الى انشاء مجال للاقتصاد السياسي •

ب ــ انه ما من مكان محدد للقول الاقتصادي •

ان هنـاك حقيقة جديرة بالانتبـاه في **المخطوطات** ، وهي أن مسـألة الاقتصاد السياسي بما هـو قول ذو ادعاء علمي ، ليست مطروحة طرحاً حقيقياً • لا شك أن ماركس يتكلم في المخطوط الثاني عـن تقدم الاقتصاد السياسي • بيد أن الامر يتعلق بتقدم في الوقاحة ؛ اذ إن علماء الاقتصاد يعترفون بصراحة متزايدة بعدم انسانية الاقتصاد السياسي •

والحقيقة ، فنظام القول في نظر ماركس لا يصبح نظاماً مميزاً ، الا حينما يبلغ الماهية (سواء بما هـو قول نظري يوسم الماهية الكاذبة ، أم بما هو قول نقدي يوسم الماهية الحقيقية) • وفي المستوى الذي نحن فيه ، لا يؤخذ قول عالم الاقتصاد ، الا بما هو انعكاس فكري للوقائع • انه ما من تفاوت بين الوقائع الاقتصادية والعلم والاقتصادي • ان غياب التفاوت هذا قد عبّر عنه ماركس ، حينما تكلم عن **مستوى الاقتصاد السياسي**. وتعبير **مستوى الاقتصاد السياسي** يحدد من ناحية ، مرحلة معينة من تطور الانسانية، مرحلة تطور تتجلى في بعض الظواهر ، مثل المضاربة والفقر ، الـخ ••• والكنه يدل أيضاً على المسـتوى التصويري الذي يقف عنده قـول العالم الاقتصادي • فهذا النظام من الظواهر يتفق معه شعور انعكاسي خاص • وبتعبير آخر ، يصبح مسوغاً هنا هذا الادراك للظواهر ، المنعكس فكرياً ، الذي سيصفه ماركس في **رأس المال** بانه « مجرد تعبير واع عن الحركة الظاهرية » ؛ ويبدو أن مفهومات الاقتصاد الكلاسيكي تقتصر على التعبير عن هذا الادراك •

لننظر مثـلا الى ما يسميه ماركس **قوانين علم الاقتصاد** في المخطوط الأول . ان هذه القوانين تعبر عن حالة واقعية تتفق مـع مرحلة الاقتصاد السياسي ، أي مع مرحلة معينة من تطور الانسانية .

وقد نهج انغلز نهجاً مخالفاً ، في بحثه **خطوط في نقد الاقتصاد القومي**، الذي كتبه قبل ذلك ببضعة شهور ؛ فقد كان يحاول القيام بنقد مفهومات الاقتصاد السياسي (مثلا ، نقد مفهوم القيمة) . لقد جعل من التناقض الداخلي في هذه المفهومات ، دلالة على تناقض أعمق مرتبط بالملكية الخاصة. وخلافاً لذلك ، لم ينقد في **المخطوطات** اي مفهوم اقتصادي بما هو كذلك . فهذه المفهومات كلها صحيحة في **مستوى الاقتصاد السياسي** ؛ فهي تعبر عن الوقائع تعبيراً ملائماً . لكنها فقط **لا تحتويها** .

وعلى هذا النحو ، يبدو الاقتصاد السياسي وكأنه المرآة التي تنعكس فيها الوقائع الاقتصادية . ان مفهوم المرآة هذا قد جعل منه ماركس قضية صريحة في **نقد فلسفة الحق عند هيغـل** ؛ اذ إن « الدولة » هي المرآة التي تنعكس فيها ، تناقضات المجتمع المدني ، في دلالاتها الحقيقية . هذا الموضوع كان أيضاً في الرسالة الى روج ؛ في هذه الرسالة يشرح ماركس ، أن نقطة انطلاق النقد اذا كانت حيادية ، فهناك مـع ذلك مجالات مميزة تنعكس التناقضات فيها ؛ اي « الدولة » والدين . انه الاقتصاد السياسي الـذي يقوم بدور المرآة هنا .

يمكننا الآن أن نفهم هذه الجملة من جمل تمهيد**المخطوطات** وهي :

« ان نتائجي وليدة تحليل اختباري تماماً ، تحليل يقوم على أساس من دراسة نقدية ، واعية للاقتصاد السياسي » .

ان قراءة علماء الاقتصاد يمكن أن تغدو تحليلا اختبارياً ، وتصبح نقداً لتناقضات الواقع الاقتصادي ؛ لأن قول الاقتصاد السياسي هو مرآة.

٢ ـ الاعـــداد النقدي

ان النقد لا يقع في مستوى حدود الاقتصاد السياسي • والحقيقة ، انــه يتناول من جديد مفهوماتــه كلها ، دون نقدها ، ولا سيما مفهومات آدم سميث ، ليدل على الظواهر الاقتصادية •

وهذا لأن النقد هو نقد للنقص في جملته من ناحية اكثر ما تكــون أساسية • ويكفي ان يصاغ مرة واحدة نص القول الاقتصادي ، حتى يتدخل النقد • وسوف نرتفع فوق مستوى الاقتصاد السياسي ، ونعطي التناقض المنصوص عليه في قول عالم الاقتصاد ، في صورته العامة •

ان هذا التغير في المستوى جعله ماركس صريحاً في بداية النص الــذي يدور حول العمل المضاع (الطبعات الاجتماعية ، ص ٥٥) بتعبير طابعه المتميز هو التقابل بين التعبير والفهم • يقول النص :

« ينطلق الاقتصاد السياسي من واقعة الملكية الخاصة • انه لا يفسرها لنا ؛ فهو يعبّر عن الحركة المادية ، التي ترسمها في الواقع الملكية الخاصة ، في صيغ عامة ومجردة ، وهذه بدورها تتخذ بعدئذ في نظره قيمة القوانين • انــه لا يفهم هذه القوانين ؛ أي لا يبين كيف تنتج عن ماهية الملكية الخاصة » •

ان الاقتصـــاد السياسي يدرك القوانين التي تظهر حركــة الملكيــة الخاصة • انه لا يفهم هذه القوانين في تسلسلها الداخلي ، ولا يفهمها بما هي تعبير عن حركة ماهية الملكية الخاصة •

هذا الفهم هو المهمة الخاصة بالنقد • فكيف ستعمل ؟ هنا تطرح مسألة نقطة البدء ؛ ونقطة البدء هذه لا يمكن ان تكون تجريداً ؛ بل يجب ان تكون من نظام الظواهر • ومن ناحيــة أخرى ، فهذه الظاهرة حياديــة مبدئياً • ونقطة البدء هذه ستكون ما يدعوه ماركس « واقعــة اقتصادية راهنة » • وسيعرض ماركس هذه الواقعة ؛ وسيصوغ مفهومها • يقول :

« اننا ننطلق من واقعة اقتصادية راهنة • فالعامل يصبح أكثر فقراً ، كلما انتج مزيداً من الثروة ، وكلما ازداد انتاجه قوة وحجماً • والعامل يصبح سلعة أكثر حقارة ، كلما صنع مزيداً من السلع • ان بخس قيمة عالم البشر يتزايد تزايداً مباشراً برفع قيمة عالم الاشياء • فالعمل لاينتج غير السلع ؛ انه ينتج ذاته هو ذاته ، وينتج العامل بما هو سلعة ؛ وهذا ضمن الحد الذي ينتج فيه سلعاً على العموم •

« هذه الواقعة لا تعبر عن شيء غير هذا ؛ اذ إن الشيء الذي ينتجه العمل ، أي ماهو انتاج له ، يجابهه مجابهة كائن غريب عنه ، مجابهة قوة مستقلة عن منتجها • ان ماينتجه العمل هو العمل الذي تثبّت ، أي الذي اصبح متجسداً في موضوع ما ؛ انه تحويل العمل الى موضوع • فتحقيق العمل هو تحويله الى موضوع • ويبدو هذا التحقيق للعمل ، في مرحلة الاقتصاد السياسي ، وكأنه فقد يفتقد به العامل حقيقته ؛ ويبدو تحويل الشيء الى موضوع وكأنه فقد للموضوع ووقوع في أسره ؛ ويبدو التملك وكأنه ضياع وكأنه تخل » •

ان الواقعة الاقتصادية التي ينطلق ماركس منها هي الافقار ؛ فالعامل يصبح أكثر فقراً ، كلما انتج مزيداً من الثروات • ويبني ماركس على هذه الواقعة تحليله للماهية • فهذه الواقعة تعبّر عن شيء ما ؛ وهذه الظاهرة تعبّر عن ماهية ما • فالافقار يظهر العملية التي يكون الضياع هو صورتها العامة و الانسانية •

ان الواقعة الاقتصادية تخضع على هذا النحو لانشاء يتيح لها أن تكشف عن معناها • فبين الفقرتين نجد نقل بنية الى بنية اخرى ، اذ طرأ انحراف عند التعبير عن الوقائع الاقتصادية ، على نص الاحالة ، نص النقد الانطربولوجي الذييعبر عن حركةالضياع • فالافقار — الاقتصادي — أصبح الضياع الانطربولوجي •

كل هذا يحدث في مستوى نصين اقدمهما في صورة مبسطة :

— الانسان ينتج الله ؛

— العامل ينتج الشيء •

ان الانسان ينتج الله ، يعني أنه يجعل من المحمولات التي هي قوام ماهيته ، موضوعاً هو الله . والآن ، حينما نقول ان العامل ينتج شيئاً ، فاننا ننتقل من مفهوم مبتذل للانتاج ؛ بيد أن الانزلاق يحدث بفضل هذا المفهوم الذي يسمح بالتفكير في العلاقة بين العامل وما ينتجه ، على غرار التفكير في العلاقة بين الله والانسان في الدين . وعلى هذا النحو ، تتوحد الفعالية المنتجة بالفعالية النوعية (فعالية الانسان بقدر ما يثبت بها ماهيته الخاصة) ، ويتوحد الشيء المُنتَج بصيرورة الكائن النوعي للانسان موضوعاً . وعندئذ، تبدو حقيقة تنمية هذا الشيء المنتج لقدرة رأس المال ، وكأنها لحظة الضياع الاخيرة ، اللحظة التي يصبح فيها الانسان موضوعا لموضوعه .

وعلى هذا النحو ، يسقط المرء على العلاقة بين العامل وانتاجه الرسم التخطيطي للضياع الديني . ففي الضياع الديني نجد فعلا تطابقا بين الانسان وانتاجه . فالله ليس مصنوعاً من شيء غير محمولات الانسان ؛ انه اذن موضوع شفاف على الاطلاق ، يمكن للانسان ان يتعرف نفسه فيه ؛ وتبدو نهاية الضياع منطقياً على انها استعادة الانسان لما جعل منه موضوعاً في الله . بيد أن شفوف العلاقة بين الذات والموضوع ، المتخذ أساساً في نقد الدين ، التي تسوّغه طبيعة الموضوع ذاتها ، قد أدخله ماركس هنا ، في علاقة العامل بانتاجه .» فما ينتجه العامل يفرض فيه أن يكون شيئاً معيناً ، لا بدّ للعامل من ان يتعرف ذاته فيه .

لقد أصبح نقل الوضع هذا ممكنا ، لأننا قمنا بلعب بالالفاظ على مفهوم الانتاج ؛ وكذلك على مفهوم **الموضوع** . فقولنا ان العامل ينتج موضوعاً ، يبدو بمظهر البراءة بالتأكيد ؛ بيد أن مفهوم الموضوع غير المحدد هذا ، يدخل فيه الفهم الفويرباخي . وهذا الفهم قد عبّر عنه فويرباخ ، على هذا النحو ، في **ماهية المسيحية** ؛ يقول :

« ليس موضوع الانسان شيئاً آخر غير ماهيته ذاتها منظوراً اليها على انها موضوع » :
بيانات فلسفية ، ص ٧١ .

« ليس الموضوع الذي ترتد اليه الذات بماهيتها وبالضرورة شيئاً آخر غير ماهية هذه الذات الخاصة ، ولكن بعد صيرورتها موضوعاً » - المصدر المذكور - ص ٦١ ·

وعلى هذا النحو ، يبدو الموضوع الذي انتجه العامل ، وكأنه موضوع فويرباخي ، وكأنه صيرورة ماهية الانسان الخاصة موضوعاً ·

فما يجعل العملية النقدية ممكنة ، انما هو انزلاق يطرأ على الحدين **انتاج وموضوع** · ان هذين المفهومين ، حينما ينتقلان من معناهما الاقتصادي (غير المحدود) ، الى معناهما الانطربولوجي ، يميلان بالقول ، من ناحية ماهو قول عن معطى ، الى ناحية ما هو قول عن احالة ·

هذا النهج الذي يسمح للقانون الاقتصادي ، أن يصبح قانوناً انطربولوجيا (صورة عامة للتناقض) ، سوف ندعوه ازدواج القول ·

ازدواج القول وأساسه

ولتكن من جهة بنية الاحالة هي الضياع ·

في الضياع يحدث القلب التالي : تصبح حياة الانسان النوعية وسيلة حياته الضرورية ؛ وتصبح ماهيته وسيلة وجوده·وعلى هذا النحو ، يبين لنا ماركس في **المسألة اليهودية** ، كيف جعل اعلان حقوق الانسان من الحياة السياسية ، التي تمثل حياة الانسان النوعية ، مجرد وسيلة للحفاظ على المصالح الأنانية لدى أعضاء المجتمع البرجوازي ·

وليكن من جهة أخرى مفهوم اقتصادي ، هو مفهوم **وسائل البقاء** · نعرف أن قيمة العمل وفقاً للاقتصاد الكلاسيكي ، تساوي قيمة وسائل البقاء الضرورية للعامل · ونعرف من ناحية أخرى ، أن ماركس سيوجه في

رأس المال ، النقد الى مفهوم قيمة العمل بالذات ، وسيبيّن أنه ليس الا تعبيراً غير عقلي عن قيمة **قوة العمل** • أما في المستوى الذي نحن فيه ، فلسنا بصدد نقد من هذا النوع ؛ وبالمقابل ، يمكننا أن نضع المعادلة التالية:

عمل العامل = فعالية العامل التي تحصل له وسائل البقاء •

بيد أن العمل في انطربولوجية ماركس الشاب هو تجلي حياة الانسان النوعية ؛ لدينا اذن :

عمل العامل = تجلي فعّالية العامل النوعية •

وبالتالي :

تجلي فعالية العامل النوعية = فعالية العمل التي تحصل له وسائل البقاء •

أو

تجلي الحياة النوعية = وسيلة الحفاظ على الوجود الفردي

اننا نجد هنا من جديد قلب الوسيلة الى غاية ، الذي هو صفة مميزة للضياع • فمفهوم وسائل البقاء قد سمح لنا بردّ القانون الاقتصادي الى البنية الانطربولوجية •

لقد قدمنا هنا مثلاً عن عملية لم يتوسع ماركس بها توسعاً صريحاً، ولكنها تضع أساساً لامكان قوله • وبرهنة كهذه يمكن القيام بها على عدد معيّن من المفهومات الاخرى الواردة في **المخطوطات**•وعندئذ ، يصبح بامكاننا أن نقيم لوحة ازدواجيات للقول سنرى فيها كيف يمكن نقل وضع حدود الاقتصاد السياسي ، وسلاسل حدوده (قوانينه) ، نقلاً مباشراً الى القول النقدي (الانطربولوجي) •

لوحة ازدواجيات القول

الاقتصاد	النقد
العامل	الانسان
العمل	الفعالية النوعية
انتاج	موضوع
رأس المال	كائن غريب
وسائل البقاء	وسائل الحياة
قيمة	قيمة = كرامة
تبادل	معشر
تجارة	تعامل
ثروة	ثروة (الطبيعة كما يراها فويرباخ)

لوحة التقابلات المتوافقة

انسان	شيء
وسيلة	غاية

ملاحظات :

آ ـ ان ازدواجية القول الأولى هي ازدواجية القول في العامل/الانسان.

ان الذات الحاملة للحركة الفاعلة هي في نقطة الانطلاق العامل . وبامكاننا اذن أن نعتقد أننا ننطلق هنا من وجهة نظر هي وجهة نظر الصراع الطبقي . والحقيقة ، انه ما من شيء من هذا . ففي الفقرة الثانية من نصنا ، يصبح هذا العامل **منتجا** . وفيما بعد ، يصبح هذا المنتج الانسان بكل بساطة .

فلنقرأ بداية نصنا (ص ٥٧) :

« يصبح العامل أكثر فقراً ، كلما انتج مزيداً من الثروة ، وكلما ازداد انتاجه قدرة وحجماً » .

لنوازن الآن بين هذه الجملة وهذا النص من نصوص المخطوط الثالث (ص ١٠٠) :

« يصبح الانسان أكثر فقراً بما هو انسان ؛ انه يزداد حاجة الى المال ، لكي يصبح سيد الكائن المادي له ، وقدرة ماله تتناسب تناسباً عكسياً مع حجم انتاجه بالضبط ؛ اي أن فاقته تزداد بازدياد قدرة المال » .

لقد أصبح الضياع ضياع الانسان على العموم .

ب ـ ان ازدواجية القول في القيمة بينة في الموازنة بين الكلمتين المتقابلتين في نصنا : رفع القيمة وبخس القيمة . فعلى المفهوم الاقتصادي الكلاسيكي للقيمة قد الصق مفهوم للقيمة يحيلنا في الواقع الى المفهوم (الكنطي) للكرامة .

جـ ـ أما ازدواجية القول في التبادل فهي واضحة خصوصاً في دفاتر القراءة ، التي شرح فيها ماركس علماء الاقتصاد ، الذين قرأهم قبل تحبيره المخطوطات . فالتبادل يفهم من الناحية الانطربولوجية على أنه ذاتية مشتركة . ففي مرحلة الاقتصاد السياسي ، يبدو التبادل وكانه الصورة المضاعة للجماعة الانسانية . أما مفهوم التعامل فقد اضيف اليه ايضاً هذا الاستعمال : رجع الذاتية المشتركة (حتى في الايديولوجية الالمانية سيحتفظ مفهوم صورة التعامل المعدود مساوياً لمفهوم علاقات الانتاج ، بمضمون انطربولوجي) .

د ـ وقد شرحت من قبل ازدواجيات القول الاخرى ، ما عدا ازدواجية القول في الثروة ، التي سنعود اليها .

ويمكننا الآن ، أن نحدد معنى المفهوم الذي هو الصفة المميزة للنقد ٠

انه يقوم في حل قوامــه ابدال حدود المعادلات ، التي هي محل التناقض ٠ أما هذه المعادلات فهي على سبيل المثال :

تقرير قيمة عالم الاشياء = بخس قيمة عالم الناس ٠

أو ، قيمة العمل = قيمة وسائل البقاء ٠

والحل نصل اليــه ، حينما نتوصل الى المعادلة الاساسية ، أي الى التوحيــد :

الماهية الانسانية = الكائن المضاع ٠

تدلنا هذه المعادلة في الواقع على مبدإ التناقض ، أي انفصال الماهية الانسانية عن الذات الانسانية ٠ هذا الفصل يعبّر عنه مفهوم **العمل المضاع في المخطوطات**٠فالعمل المضاع هو أيضا **المفهوم**المطروح ،أي حل المعادلات كلها٠

فكيف سيمكن لنا ، أن نقيم القول النقدي للاقتصــاد السياسي ، ابتداءً من هذا التحديد للمفهوم ؟ يدلنا ماركس على ذلك في الصفحة ٦٨ ؛ يقــول :

« وكما استخلصنا مفهوم **الملكية الخاصة** ، **بالتحليل** ، من مفهوم **العمــل المضاع** ؛ كذلك يمكننا بمعونة هذين العاملين ، أن نعرض **مقولات الاقتصــاد كلها** ؛ ولن نجد في كــل مقولة ، مثل التجارة والتنافس ورأس المال والنقود على سبيل المثال ، **غير تعبير محدد وموسع** عن هذه الأسس الأولى » ٠

وهذا يعني أننــا سنجد بنية الاحالة ذاتها ، في مقولات الاقتصــاد السياسي كلها ٠ وهــذا لا يمكن له أن يثير دهشتنا ؛ اذ إن دراســة نهج ازدواجية القول قد بينت لنا ، أن بامكاننا أن نجد ابتداء من كل مقولة ، تعبيراً عن التناقض الاساسي ؛ أعني الانشقاق بين الماهية والذات ٠

ويمكننا أن نعبّر تعبيراً آخر عما هو هذا المفهوم ، برجوعنا الى صورتنا المجازية اللغوية الأولى ؛ اذ إن المفهوم يقوم على الكشف عن اللغة العميقة **القائمة** وراء النص الاقتصادي • فحركة المفهوم التي تتضمن تسلسل الوقائع ، هي إحكام للغة التي نعبّر بها عن التجربة الانسانية •

أو اذا شئنا القول ، فالنقد ترجمة ، ولوحة ازدواجيات القول التي اقمناها معجم • بيد أن هذا المعجم يستوقف النظر تماماً • اننا نجد فيه تطابقاً بين حدٍ وحدٍ ؛ وليست الحدود وحدها هي التي تتطابق ، بل المنطوقات ذاتها •

وهنا لا يكون ممكناً الا بلقاء متميز ؛ أعني لقاء بين قول انطربولوجي صريح ، وقول انطربولوجي ضمني ، في الاقتصاد الكلاسيكي • والحقيقة ، فالاقتصاد السياسي الذي نحن بصدده هنا ، هو الاقتصاد « السابق على النقد » ، أي الاقتصاد الذي لم يكن خضع بعد للنقد الحاسم الذي سيقوم به ماركس في **رأس المال** • انه اقتصاد يتكلم عن الانتاج عموماً ، من دون أن يكون قادراً على صياغة مفهوم نوعية نمط من الانتاج ، يتصور النمو الاقتصادي انطلاقاً من الذات الحاملة للعمل الاقتصادي (بوصف هذه الذات متعددة) •

فلنأخذ تحديداً من تحديدات لاقتصاد الكلاسيكي ؛ التحديد الذي يعين رأس المال على أنه عمل متراكم • اننا نرى بسهولة الرسم التخطيطي الانطوبولوجي الذي يمكن له أن يتسلل هنا ، ازدواجية القول التي لن تقوم الا حينما يحدد ماركس المال ، في **رأس المال** ، على انه **علاقة انتاج** ، محدثاً على هذا النحو الانقلاب الجذري الذي سينقل القول الاقتصادي من مجال **الانطربولوجيا** الى مجال **العلم** • وثمة نصوص اخرى تبدو معدة لوضع نقد انطربولوجي ، كالنص الشهير لبواغيلبير عن المال ــ المال الذي يجب أن يكون خادماً للانسان ، ولكنه أصبح سيده • وعلى هذا النحو ،

فالاقتصاد السياسي الذي كان ماركس بصدده ، قد استبدت به انطربولوجيا ضمنية كاملة • وهي تبدو عموماً على نحو صريح في كثير أو قليل ، وفقاً للأحوال ، في اطار **نظرية عن المجتمع** • هذه النظرية عن المجتمع تحيلنا الى نظرية عن الذاتية الانسانية (يمكن لها أن تبدو وكأنها نظرية عن الحاجات ، أو نظرية عن المصالح ، أو نظرية عن الاهواء الخ•••)؛ والى نظرية عن الذاتية المشتركة ، وعن العلاقات القائمة بين الذوات الانسانية ؛ والى نظرية عن علاقات الانسان بالطبيعة • والمفهومات التي هي قوام مجالها ، أي **التبادل والصناعة** الخ ••• هي بعيدة عن أن تكون خالصة من كل ملابسة نفسية أو انسانية • بيد أن النظرية الانطربولوجية التي صاغها ماركس الشاب ، تبدو تماماً على انها نظرية عامة عن علاقات الانسان بالطبيعة والانسان • كذلك نجد في الاقتصاد الكلاسيكي نظرية ضمنية في كثير أو قليل عن النظام الطبيعي وفساده (لدينا مثال على ذلك نص بواغيلبير الذي أشرنا اليه سابقاً) والحال ان نظرية الضياع هي الصياغة المنحبية لهذ النظرية عن الفساد • فبهذا يمكن للنقد الانطربولوجي أن يبدو وكأنه ايضاح لمضمون القول الانطربولوجي الذي هو ضمني في الاقتصاد الكلاسيكي ، ومنحبة له •

(انني اقتصر هنا على إثارة هذه المسألة اثارة عامة جداً • انه لابد لنا بالطبع من أن نجعل منها دراسة متعمقة • ربما كان بامكاننا أيضاً ، أن نقاربها مقاربة مختلفة ، حينما نطرح السؤال عن علاقةٍ مزدوجة ؛ أي علاقة مفهومي العمل والضياع الخ ••• في **المخطوطات** ، بصياغة هيغل لهذين المفهومين في نظرية ؛ وعلاقة هيغل بالاقتصاد السياسي) •

فلنحاول الآن أن نحصر حصراً أدق ما يمكننا من استيفاء هذين القولين • ولننظر الى لوحة ازدواجيات القول • فما يجعل الترجمة بالامكان ، أي الانتقال من عمود الى آخر ، انما هو وجود **حامل** مشترك •

وحامل ازدواجية القول هو **الذات** ، أي الذات **انسانا** ·

ولكي نرى كيف يعمل هذا الحامل ، لندرس الجملة التالية :

« لقد انطلقنا من واقعة اقتصادية : هي ضياع العامل وانتاجه · وقد عبرنا عن مفهوم هذه الواقعة بالعمل الذي اصبح غريبا ضائعا » · (ص ٦٥) ·

ان شرط نقل النقد من صعيد الى آخر ، هو في البنية (ذات ـ محمول ـ موضوع) ، عندما تمارس وظيفتها الاجرائية وهذا يصبح ممكنا بادخال صيغة التملك ، ألا وهي نسبة الانتاج الى البنية ، فاذا مافكرنا بالامر قليلا ، وجدنا أن هذه الصيغة بمنتهى البداهة : في حين انها تفقد معناها اذا تعلق الامر بالعامل في الصناعة الكبيرة · بيد أن ادخال هذه الصيغة هو الذي يتيح لمجال الظواهر الاقتصادية ، أن تتركز حول ذات ما · هذه الذات ليست معطاة في شخص **العامل** : بل معطاة في **انتاجه** · وبتعبير آخر ، ان استخلاص المحمول هو الذي يحدد الذات ·

ما الذي يجعل ممكنا ادخال صيغة التملك ، أو علاقة الانتماء (ذات ـ موضوع) هذه ؟ انه مفهوم **الانتاج** ذاته · ذلك لأنه لم يحدد علمياً كما سيحدد في **راس المال** ، اعني لانه لم يحدد له موقع في حركة ، فقد اقتصر على الدلالة على فعل يحدث في دائرة فعالية ذات في علاقة (ذات ـ موضوع) وعلى نحو أعم ، فان مفهومات الاقتصاد الكلاسيكي (مجتمع ، انتاج ، ثروة ، دخل ، الخ ···) هي التي تفسح للذات موضعاً لانها لم تنقد ·

واذا استبقنا الامور ، وقابلنا بين مفهوم **الانتاج** الذي هو موضوع سؤالنا ، ومفهوم **حركة الانتاج** المثارة في **راس المال** ، وجدنا في **راس المال** ، أن مفهوم علاقة الانتاج ، هو الذي سيتيح رفع ازدواجيات القول ، عن طريق القيام بنزع ما هو ذاتي من المقولات الاقتصادية · ان غياب هذا

المفهوم هنا ، هو الذي يحدد (الذات ـ انسان) على أنها الحامل الضروري لهذه المقولات ٠

اننا نرى الآن ، لماذا كان عدم نقد حدود الاقتصاد السياسي ، شرط نقد الاقتصاد السياسي ؛ ولماذا كان عدم تحديد مجال للاقتصاد السياسي ؛ شرط تحديد الظواهر الاقتصادية ؛ بما هي تعبير عن سلسلة أفاعيل أنطربولوجية ٠

وبهذ الصدد ، فليس حياديا تساؤلنا عمن يمثل الاقتصاد السياسي في **المخطوطات** ٠ واذا رجعنا الى النصوص المذكورة في **المخطوط** الاول ، رأينا انها ترتد الى فئتين : بعضها (وهو العدد الاكبر) مقتطف من آدم سميث ، وبعضها الآخر مقتطف من بوريه ومن سيسموندي (ويمثل النقد الانساني لوقاحة ريكاردو) ٠ من هذه النصوص استخرج ماركس **قوانين الاقتصاد السياسي** ، التي نقلها الى النظرية الانطربولوجية ٠ وبالمقابل ، يمكننا أن نلاحظ في هذه المجموعة ذاتها من نصوص المخطوط الاول شيئاً شبيهاً بالغياب ؛ أي شبه غياب ريكاردو ٠ لا شك أن ريكاردو سيشار اليه عدة مرات ، وخاصة في المخطوط الثاني ٠ فهو الذي يعبّر تعبيراً وقحاً عن نتائج الاقتصاد السياسي غير الانسانية كلها ٠ بيد أن ماركس لا يسترجع هنا على الصعيد الفكري العنصر الاصيل لدى ريكاردو ، في قلب الاقتصاد السياسي ٠ فريكاردو هو الذي يعبر عن الفرق بين الماهية والظاهرة في **داخل الاقتصاد السياسي** ٠ بيد أن هذا الفرق يقع في نظر ماركس الشاب خارج القول الاقتصادي ٠ فهو يحدد تماما الفرق بين القول الاقتصادي والقول النقدي ، الذي هو **معناه** ٠

وسيدرك ماركس في **رأس المال** أصالة ريكاردو هذه ، وسيحدد اختلافه في هذا المستوى عن مفهوم ريكاردو ، من حيث انه يمثل أعمق ما في الاقتصاد الكلاسيكي ٠ ففي مستوى **المخطوطات** ، يبدو ريكاردو رجل

التجريد : الرجل الذي رفض الظواهر الاقتصادية الظاهرة ، حينما حدد التنافس على أنه شيء عرضي ما ، من أجل أن يفرض تجريداته (وهذا ما يأخذه ماركس عليه في ملاحظاته على قراءاته) •

وفضلاً عن ذلك ، فريكاردو هو الذي قلص من أهمية العوامل الذاتية في الاقتصاد • في حين ان ماركس الشاب لم يفكر في هذا التقليص الا على انه تعبير عن عدم انسانية قوانين الاقتصاد السياسي •

واذا لم يدرك ماركس أهمية ريكاردو في مستواها الحقيقي ، فهذا لان ما يوجهنا في **المخطوطات** يتعلق بنقد **مبادىء الاقتصاد السياسي** ، اقل مما يتعلق **بنظرية** حقيقية **في الثروة** (سنرى فيما بعد مايجب علينا ان نفهمه بذلك) •

ملاحظة :

لقد أثبت الى جانب لوحة ازدواجيات القول ما دعوته **لوحة التقابلات المتوافقة** ، وهي الشخص / الشيء والوسيلة / الغاية • ان هذه التقابلات هي التي تخلع معناها على القول الانطربولوجي • وفي الوقت ذاته ، فقد رُددنا بذلك ، الى المجال الذي حددت فيه توافقات هذه التقابلات أيمجال الاخلاق الكنطية •

ولا أريد هنا شيئاً غير أن ألفت الانتباه الى مسألة ما ، وهي : اذا كان بعضهم قد أكثر من جعل مسألة علاقة ماركس بهيغل موضوعاً للبحث؛ فانه لم يفكر في علاقة ربما كانت حاسمة من أجل التفكير في القطيعة بين نقد ماركس الشاب ونقد ماركس في سن النضج ، وهي علاقة ماركس بكنط•

ويمكننا أن نتساءل عما اذا كانت الارض التي يقف عليها ماركس لم ترسمها التقابلات الكنطية (استقلال الذات / عدم استقلال الذات ؛ الشخص / الشيء ؛ الوسيلة / الغاية) • ولابد أن يكون مناسباً حينئذ ،

أن ندرس في **رأس المال** انتقال هذه التقابلات ، وعلى سبيل المثال ، انتقال التقابل شخص/شيء الى مفهومي **العامل والتشخص** • ولابد لنا كذلك من أن نتساءل : الى أي حد يعمل مفهوما الوسائل والغايات في نمط الانتاج الراسمالي ، في نزع الجانب الذاتي من التقابل وسائل/غايات •

هذه الملاحظات القليلة ، بامكانها أن تسمح لنا ، بأن نشرح لماذا كان التجاوز الحاصل في المخطوط الثالث للاشكالية المطروحة في المخطوط الاول تجاوزاً هيغيلياً •

٤ ـ نمو التناقض :

التاريخ والذاتية او المحركات والبواعث

لقد أتاح الانشاء النقدي تحديد التناقض الاساسي ، وهو ضياع الانسان في موضوعه ، أو انفصاله عن ذاته ، أو ضياع الماهية الانسانية في حركة الملكية الخاصة •

اننا نعلم كيف تطورت تتمة الاشكالية المطروحة في **المخطوطات** ؛ لقد بدا العمل المضاع قبل كل شيء وكأنه نتيجة الملكية الخاصة ؛ بيد أن التحليل يبين أن الملكية الخاصة هي ، هي ذاتها ، نتيجة العمل المضاع وعندئذ تطرح مسألة **أصل** ضياع العمل : فاما يكون الضياع عرضاً ، وعندئذ نجد أنفسنا محالين الى اشكالية أصل التاريخ الرديء ، الشبيه بالتاريخ الذي كتبته فلسفة التنوير ؛ أو يكون الضياع عملية ضرورية داخلة في صميم تطور الانسانية • هذا الحل الثاني هو الذي سيختاره ماركس في المخطوط الثالث ، حيث يبدو ضياع الماهية الانسانية ، وكأنه شرط تحقيق عالم انساني •

هنا أيضاً لن نضع أنفسنا في مركز اشكالية ماركس الصريحة •

فقصدنا هو الاجابة عن السؤال التالي : ماذا عن العلاقة بين فعالية الحياة الاقتصادية في عواملها الذاتية ، والنمو التاريخي للملكية الخاصة ، هذا النمو الذي يسمح باقامة مجال الاقتصاد السياسي .

اننا نطرح هذه المسألة ، متبعين مغامرات شخصية مختارة ، سنتكلم عنها من جديد ونحن بصدد رأس المال : ونعني بها الرأسمالي .

سننطلق من عبارة لسميث استشهد بها ماركس (ص ٢٧) :

« ان الناظم لاجراءات العمل الاكثر اهمية هو مخططات مستخدمي رؤوس الاموال ومضارباتهم » .

هذا التحديد لذاتية الرأسمالي على أنها محرك النمو الاقتصادي ، هو ما نرى ماركس يستعيده ، لحسابه ، في أمكنة متعددة ، معلناً أن سير الاقتصاد ينظمه تعسف الرأسمالي .وهناك مفهومان يعبران عن وظيفة ذاتية الرأسمالي هذه ، وهما مفهوما المزاج والحساب . وتتضح هذه النظريةعن الذاتية والحساب خصوصاً في نص « المخطوط » الثالث المعنون : دلالة الحاجات الانسانية في نظام الملكية الخاصة وفي ظل الاشتراكية . انها تؤدي الى تحديد آخر للاقتصاد السياسي : فيبدو الاقتصاد السياسي وكأنه علم الحساب . ومثال ذلك ، أن قانون قيمة العمل يظهر حقيقة أن الاقتصاد السياسي يضع في حسابه أضيق حياة ممكنة للعامل . ان الاقتصاد السياسي يفكر فيه هنا على أنه التعبير المباشر لذاتية الرأسمالي ـ وتلك كانت هي الحالة من قبل في نص انغلز . وعندئذٍ ، تبدو قوانين الاقتصاد السياسي ، وكأنها أوامر تعبر عن ارادة الرأسمالي . فهذه القوانين تعبر عن الظواهر الاقتصادية ، ضمن الحد الذي تكون فيه هي التي تحدد نمو الملكية الخاصة .

ومن هنا كانت في هذا النص تعابير مثل « اطاعة قوانين الاقتصاد » ،

و « التوافق مع تعاليم الاقتصاد » • وعلى هذا النحو ، يطيع العامل قوانين الاقتصاد ، حينما يطيع اوامر الحساب الراسمالي ، الذي يتكلم عالم الاقتصاد بلسانه • ولكن ، هل ينبغي للذاتية الراسمالي هذه بالذات ـ التي رأينا الدور الذي تقوم به منذ قليل ـ أن تضيع في حركة الملكية الخاصة ، وفي تطور مرحلة الاقتصاد السياسي ؟ انه ليس عديم الاهمية أن نرى كيف يتحقق هذا الضياع •

ان نموذجاً أول يعرض لماركس للتفكير فيه ؛ وهو النموذج السميثي **للتنافس** التنافس الذي يوازن بين أعمال الذاتيات ، ويقيم الاتساق في المجتمع بما هو محصلة المصالح الانانية • هذا النموذج يذكرنا به ماركس (ص ٢٧ ـ ٢٨) • ويمكننا بصدد هذا الموضوع أن نبدي ملاحظة ما ، وهي : ان الأهمية المعلقة في **المخطوطات** ـ وأكثر بكثير أيضاً في نص انغلز ـ على التنافس ، تشير اشارة قوية الى طابع نقدها للاقتصاد السياسي ـ الذي ما زال ايديولوجياً ، والى الخلط بين ما سيميزه ماركس في **رأس المال** على أنه حركة واقعية وحركة ظاهرية • ومع ذلك ، ليس النموذج السميثي ما يحتفظ به هنا ماركس ، الذي ينقد نظرية سميث في انخفاض الربح بالمنافسة •

كذلك سيستخدم ماركس نموذجاً آخر ، يمكننا أن نراه يعمل في النص الذي يدور على **دلالة الحاجات الانسانية** (ص ١٠٠ ـ ١١٨) • في هذا النص ، يتوسع ماركس بنظرية الانتقال من الثروة المسرفة الى الثروة الصناعية • فاللحظة الاولى من هذا الجدل هي لحظة الثروة المسرفة ، لحظة الرأسمالي الذي يبغي المتعة • هذه اللحظة الاولى مدعوة لكي تضيع في اللحظة الثانية ، لحظة **الحساب** • فرأسمالي الحساب هو رأسمالي الصناعة • انه يعمل على اخضاع المتعة للحساب ، الذي سينتهي الى اخضاع الحساب للثروة • ولحظة رأسمالي الحساب هي اللحظة الاخيرة في تطور الملكية الخاصة •

« واذن ، فالمتعة تخضع لرأس المال ؛ والفرد الذي يمتع نفسه يخضع للفرد الذي يشيء رأس المال ؛ في حين أن الأمر كان على خلاف ذلك فيما مضى • واذن ، ليس تناقص العائدة عرضاً من أعراض الغاء رأس المال ، الا ضمن الحد الذي يصبح فيه عرضاً من أعراض التحكم فيه وهو في سبيل الانجاز ، اي في سبيل الضياع ، الذي ينتهي الى الغائه ويسرع به اليه » (ص ١١٠) •

فلماذا كانت لحظة راسمالية لحساب هذه ، اللحظة التي تسبق الغاء الراسمالي ؟ هذا لأن الذاتية الراسمالية (الحساب) قد خلقت الموضوعية التي ستضيع فيها ، الموضوعية التي ستفسح المجال امام غاية الضياع أعني **الثروة** •

لنستوضح هنا ازدوجيات القول المطروحة في عاليه • فالثروة التي هي نتيجة الحساب هي الثروة التي تنشرها قوى الانسان • انها تمثل تأنيس العالم الحي ، الذي أصبح ممكناً بالضياع ، تمثل نهاية الحركة ، التي تصبح بها موضوعات العالم الطبيعية ، موضوعات طبيعية انسانية ، هي قوام عالم يمكن للانسان فيه ، ان يجد نفسه من جديد ، وأن يتعرف ما هيته الخاصة ، هذه الماهية المضاعة ، التي كونت الثروة ، في صورة عمل مضاع •

وتقوم ازدواجية القول على هذا : ما يشمله مفهوم الثروة (الاقتصادي)، هو مفهوم **الحساسية** • ف « الحساسية هي في نظر فويرباخ ، التخارج الحسي الذي يتعرف فيه الانسان نفسه • وفي نظر ماركس ، لايمكن لهذا التعرف ، هذا التوحيد بين «الحساسية» (الواقع الحسي) **وما هو انساني**، الا أن يكون نتيجة ؛ انه نتيجة عمل مضاع خالق للثروة •

« ان الماهية الانسانية ثروة تشيئها موضوعياً هذه الماهية ، وبفضلها تنمو أو تحدث ملكة الحس الذاتية لدى الانسان وتصبح الأذن موسيقية ؛ وتدرك العين جمال الصورة ؛ وبالاختصار ، تصبح **الحواس** قادرة على المتعة الانسانية ، وتصبح حواس' تؤكد ذاتها على أنها قوى جوهرية للانسان » (ص ٩٣) •

اننا نرى هنا ما يعنيه هذا الضياع **للذات الاقتصادية** ، في تطور الملكية الخاصة • ففي اختفائها تبدو الذات الحقيقية للحركة ؛ وهي الانسانية • ومن خلال **بواعث** الراسمالية ، شق مفهوم الماهية الانسانية لنفسه طريقة ؛ وقام بدور المحرّك •

ان ما نجده هنا ، هو النموذج الهيغلي للتمهيد ، في **دروس حول فلسفة التاريخ** • فالذات الحقيقية للتاريخ تستفيد من بعض الذاتيات الوهمية ؛ لكي تفرض قانونها • والمحرّك الحقيقي للتاريخ هو الماهية الانسانية • ولحظة الثروة هي التي ستتمكن فيها الانسانية من استعادة هذه الثروة ، بتعرفها ذاتها في العالم الحي •

ويمكننا الآن ، أن نحدد ماهو **مستوى الاقتصاد السياسي** • فمرحلة الاقتصاد السياسي ، هي المرحلة التي تبدو فيها الماهية الذاتية للثروة ، أعني العمل • ان قول الاقتصاد السياسي يتعرف ما هية الانسان ، على أنها ما هية الثروة ؛ ولكنه لا يعرف ضياع هذه الماهية ؛ انه لا يتعرّف أن **العمل المضاع** هو العمل ينبوع الثروة • فما يعرفه الاقتصاد السياسي ، على انه ماهية الانسان ، انما هو ماهيته الضاعة •

وفي الوقت ذاته ، فاننا نفهم اساس هذه الصعوبة التي كنا اشرنا اليها في القسم الاول ــ وهي غياب التفاوت بين **الواقع الاقتصادي والقول الاقتصادي** ؛ هذا الغياب الذي عبّرنا عنه في مفهوم **مستوى** الاقتصاد السياسي • هذا المفهوم يعبر عن لحظة معينة من تطور هذه **التجربة الانسانية** ، التي تكلمنا عنها عندما ابتدأنا • انه يعبر عن **وعي ذاتي** معين تعي به الانسانية ذاتها • بيد ان هذا الوعي الذاتي للانسانية هو **وعي ذاتي** غير مباشر ؛ اذ إن الانسانية لاتعرف ماهيتها الا في صورة الضياع ، أو ــ وهذا يعبر عن الموقف ذاته ــ انها لا تعرفها الا في تحديد من تحديداتها (يقول ماركس : ان الاقتصاد السياسي لا يعرف الانسان الا بما هو

راسمالي او عامل ؛ وهو لا يعرف العمل الا بما هو فعالية غايتها الربح ، الخ ···) · وحينما جعل ماركس من الاقتصاد تاريخاً انسانيا لعلاقــات الانسان بالطبيعة وبالانسان ؛ ولم يعرف بالتالي الموضوعية الاقتصاديــة الا في صــورة **الذاتية المشتركة** وصــورة **العصامية** ، فقــد جعل ممكناً المسمى الذي يلاشي هذه الموضوعية ، في جــدل التجربة الانسانية ، التي ليست في نهاية الأمر الا جدل **وعي الذات** ·

٥ ـ القول النقدي والقول العلمي

اذا تناولنا عناصر القول النقدي كلها ، رأينا انهــا ترسم لنا صورة معينة هي صورة **الشروط التي تجعل** القول العلمي مستحيلا ·

ونقطة انطلاق القول النقدي هي رفض **التجريد** · فما هو موضوع البحث ، هو في الواقع **تاريخ موضــوع اي ذات حاملة** · ولما كان التجريد فكراً هو والفصل بين عناصر الواقع أمراً واحداً ؛ فالتجريد لايمكنه ان ينظر الا الى لحظة منفصلة من تاريخ هذه الذات الحاملة · انه لا يسمح بالتوصل الى فهم هذا التاريخ ·

بيد أن النقد ـ في نظريته عن المشخص ـ يلزم القول بأن لا يكون الا **ازدواجاً** · اذ انه اعادة لنقطة انطلاقه ؛ أي اعادة لما تقدمه له التجربــة العادية والأقوال التي سبق انشاؤها ·

ولكي نحاول تبيان ذلك ، نحيل الى المخطط الذي قدمه لنا التوسر ، لكي نفكر في مفهوم الممارسة النظرية(١) ·

ان الممارسة النظريــة ـ كما نعلم ـ عملية تحويــل تنتج موضوعاً خاصاً ، هو المعرفة · فبواسطة مفهومات « نظرية » ما ، أو تعميم من الدرجة

---

(١) حول الجدل المادي (الفكر ، العدد ١١٠ ، آب ١٩٦٣) ·

الثانية ، يحوّل المعطى ، أي التعميم الذي انتج من قبل بالممارسة النظرية السابقة (تعميم من الدرجة الاولى) ، تنتج على هذا النحو ، مفهومات جديدة أي معرفة جديدة (تعميم من الدرجة الثالثة) .

ان تعميم الدرجة الاولى تمثله هنا المفهومات الاقتصادية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي (انتاج ، عمل ، رأس مال ، دخل ، ثروة ..) . اما تعميم الدرجة الثانية فهو النظرية الانطروبولوجية ، وعملها نشير اليه بكلمات من نوع توضيح وتأنيس ، وتصور ، وهو ينتج المفهومات **الانطربولوجية**، مفهومات الانتاج والعمل والثروة والوجود الغريب عن ذاته الخ .. ويمكننا أن نحدد خصائص هذا التحويل بطريقتين اثنتين :

ـ من وجهة نظر العلاقة بين تعميم الدرجة الاولى وتعميم الدرجة الثالثة : فالمفهومات الانطربولوجية هي ـ كما رأينا ـ **ترجمة** للمفهومات الاقتصادية . لهذه الترجمة يرتد التحويل كله . ولا يتولد اي مفهوم **اقتصادي** جديد .

ـ من وجهة نظر العلاقة بين تعميم الدرجة الثانية وتعميم الدرجة الثالثة : فمفهومات «النظرية» (تعميم الدرجة الثانية) ، أي مفهومات الماهية والضياع والفعالية النوعية الخ ... تقتصر على انتاج ذاتها ، وتزدوج في المفهومات الانطروبولوجية لتعميم الدرجة الثالثة .

وعلى هذا النحو ، ليست عملية تحول «النقد» الا صورة كاريكاتورية، أي صورة خالية من الفهم ، من صور الممارسة النظرية . في هذه البنية الخاصة كل الخصوصية من عملية التحويل التي لا تحول شيئا ، يتبدى لنا **القول الايديولوجي** لماركس الشاب .

اننا نرى كل ما تتضمنه نظرية التجريد ، التي هي نظرية ماركس الشاب . فليس من باب الصدفة ، اذا كانت نظرية التجريد هي ، حجر

الاساس ، في « المدخل العام لنقد الاقتصاد السياسي » ، الذي يؤدي الى التمييز بين العلم والايديولوجيا · وليس من باب الصدفة على الاطلاق ، اذا كانت غالبية التشويهات الطارئة على النظرية الماركسية تشترك في أنها تقوم على أساس من ايديولوجيا معينة للشخص ·

ويمكننا أن نرى ايضاً ، كيف يكون هذا الزوج : (نظرية التجريد / نظرية الفئات) حاملاً يحول دون طرح مسألة اقامة مجال الاقتصاد السياسي ، على أنه مجال **الموضوعية** ·

والحقيقة :

١ ــ ان انشاء الموضوعية قد رُدّ بالواقع الى تطور تاريخ ذات هي حامل ·

ان مفهوم التجربة الضمني يلغي امكان انشاء **مجال** للعلم ·

٢ ــ ومن ناحية أخرى ، اذا لم يكن عملنا الا بصدد تاريخ الماهية الانسانية ، لم يكن ممكناً لنا أن ننشىء **موضوعات نوعية** تفسح المجال امام **أقوال علمية نوعية** · والحقيقة ، اذ التاريخ ذاته دائماً ، الذي يجب علينا أن نتعرفه في كل مكان · ففي كل مكان يكون التعبير تعبيراً عن الماهية الانسانية ·

وهذا ما يعبر عنه فويرباخ في **قضايا مؤقتة** (العدد ٦٢) ·

« وفقاً للغة ، ان اسم الانسان هو اسم خاص بالتأكيد ؛ ولكنه وفقاً للحقيقة اسم الأسماء جميعاً · يحق للانسان ان تحمل عليه محمولات متعددة · فمهما سمّي او عبّر ، فهو لا يعبر ابداً الا عن ماهيته الخاصة » · **بيانات فلسفية** ، ص ١٢٢ ·

وكما ان **اسم الانسان** هو الذي ينبغي لنا أن نجده في كل موضوع :

كذلك **فنظرية الانسان** هي التي نجدها في كل قضية من القضايا التي تعبر فيها نظرية النقد لماركس الشاب عن نفسها ٠

ويمكننا هنا أن نبين ذلك باقامة لائحة :

نظرية النقد — قضية عن حياد نقطة الانطلاق
— قضية عن المرآة ٠
— قضية عدم التجريد ٠

نظرية التناقض — تصور التناقض على انه انفصام الذات عن ماهيتها ، وعكس لفعل الذات ٠

« نظرية الموضوعية » — الموضوعية ينشئها تطور تاريخ ذات ٠
انه ما من مجالات لموضوعية نوعية ٠

ان هذه القضايا التي ترسم صورة النظرية النقدية ، تنعكس كلها ، بعضها في بعض ؛ وتعبر كلها عن نظرية الانسان ذاتها ٠

وتبلغ هذه النظرية حدها الاقصى في **المخطوطات** ٠ انها تجد انجازها في نص المخطوط الثالث عن الشيوعية ٠

وفي النص الذي يتوسع فيه ماركس بالجدل الهيغلي بمعنى ما للكلمة، والذي تعرف الشيوعية فيه ، في الحدود التي عرف بها هيغل **العلم المطلق** ، نجد أنفسنا بصدد قول دقته كاملة ، ولكنه واهن القوام (واهن في اطار نظرية تستهدف عملاً ثورياً فعلياً) ٠

وبهذا فهو لا يستتبع أية نتيجة ٠ فالموضوع الجديد الذي يصادفه « النقد » ، أي الاقتصاد السياسي ، يبدو هنا وقد امتصه « النقد » بتمامه٠ وبالواقع ، انه هو الذي سيفرض تفجر النموذج النقدي ، واعادة بناء الاشكالية الماركسية كلها ٠

النّقد والعلم في رأس المال

توطئـــة

هذا البحث يستهدف الكشف ، بالاستناد الى بعض المشكلات ، عن طريقة ماركس في اعـادة تنظيم المفهومات ، بحيث تصبح مجالاً مركزاً في مفاصله ، يشـكل الانتقال من القول الايديولوجي لماركس الشاب ، الى القول العلمي لماركس . ولا يمكن في الواقع ، أن تثار المسألة هنا عن عرض تنظيمي لابد له من أن يفترض أن المرء قد أدرك ادراكاً تاماً مفهوم العلمية الماركسية ، وان بامكانه ان يعرضه في قول موحد . وفضلاً عن ذلك ، فان منهجي يقوم على الانطلاق من نقاط مختلفة ، ومن مواقع مختلفة ، محاولاً أن يحصر بتقريبات متتابعة ، هذه النوعية التي يتميز بها قول ماركس في رأس المال .

هذه النوعية يدعوها ماركس عموماً باسم **العلم** لا باسم النقد اطلاقاً . وهناك رسالة مشهورة موجهة الى كوغلمان تضـع **رأس المال** في مصاف « المباحث العلمية المكتوبة بغاية ادخال الثورة الى علم ما » . هذا المشروع للثورة في مجال علمي قائم ، يختلف اختلافاً كلياً عن مشروع قراءة قـول فرعي متضمن في قول كان يميز النقد الانطربولوجي . ومع ذلك ، فماركس يستخدم أيضاً ، للدلالة على هـذا المشروع الخاص الجديد كلمـة النقد :

والعنوان الفرعي لراس المال نجده هناك للشهادة بذلك • وعلى هذا النحو، فقد كتب في رسالة موجهة الى لاسال بتاريخ ٢٢ شباط ١٨٥٨ ، ما يلي :

« ان العمل الذي نحن بصدده قبل كل شيء ، هو نقد المقولات الاقتصادية ، او اذا شئت منظومة الاقتصاد البرجوازي المقدمة في صورة نقدية • انه ازمة المنظومة ونقد هــذه المنظومة بالعرض ذاته ، في وقت واحد » •

وحينما أقارب المسائل المثارة بهذا المشروع للثورة في علم ما ، فانا افترض عدداً معيناً من النقط معروفاً ؛ هذه النقط هي جوهرياً :

– تحديد موقــع لما دعوتــه **الواقع الاقتصادي في** « بنية المجتمــع الاقتصادية » ، التي حددها ماركس في « التمهيد الى الاسهام » لعام ١٨٥٩ • وهذا يعني ، أنني سأفترض أن مفهومات المادية التاريخية معروفة •

– اشكالية المنهج التي عرضت في « المقدمة العامة » لعام ١٨٥٧ • والأسئلة التي سأحاول طرحها ، ستكون عندئذ هي التالية :

اذا كان ماركس قد أخضع علماً ما للثورة ، وأقام مجالاً علمياً جديداً، فما هيئة هذا المجال ؟ كيف تتحدد موضوعاته والعلاقات بين موضوعاته ؟

اذا أقام ماركس هذا العلم الجديد بنقده المقولات الاقتصادية ، فما الذي يقيم الفرق الجوهري بينه وبين الاقتصاد الكلاسيكي ؟ ومن ناحيــة أخرى ، ما الــذي في نظريته سيسمح لنا بفهم الاقــوال الاقتصادية التي يدحضها ، قول الاقتصاد الكلاسيكي وقول الاقتصاد العامي ؟

وسأتمسك في الوقت ذاته – كما أعلنت – بسؤال آخر : ما هو في **راس المال** مصــير الاشكالية الانطربولوجية المثارة في **مخطوطات** ١٨٤٤ ؟

بامكاننا أن نطرح هذا السؤال الاخير ، باتخاذنا مرجعاً لنا تأويلاً معيناً لماركس ، وهــو التأويل الذي توسعت به مدرسة دلافولبه • وفقاً

لهذا التأويل ، كان لابد لماركس من أن يستخدم في **رأس المال** نموذج النقد الذي أنشأه في **مخطوطات** عــام ١٨٤٣ ، والمعنون « نقد فلسفة الحق عند هيغل » ، كما يتمكن من نقد الاقتصاد السياسي ٠

ولكي يقوم ماركس بنقد فلسفة الحق عند هيغل ، فقد استخدم في هذا النص ، النموذج النقدي الذي استخدمه فويرباخ ؛ أي نموذج قلب علاقة الموضوع/المحمول ٠ لقد كان الامر يتعلق ببيان أن هيغل كان يجعل من المحمــول الذي مُنح استقلاله ، الموضوع الحقيقي ، في كل مكان (أي الموضوع بوصفه ذاتاً حاملة) ٠

ويتخذ ماركس مفهوم السيادة مثلاً لــه ٠ يقول : ليست السيادة سوى روح رعايا الدولة وقد تجلى في كل منهم بوصفه ذاتاً ٠ انهــا اذن **محمول** ذات جوهرية (يحدد ماركس هذه الذات على أنها حامل ، أي على أنها جوهر) ٠ في الضياع ، ينفصل هذا المحمول ، روح رعايا الدولة ، عن حامله ، فيبدو وكأنه ماهية الدولة ٠ إن وجود الحامل هــذا مفصولا عن محموله ، هو الذي مكن هيغل من أن يصل بعمليته التأملية الخالصة ، الى مرحلة التمام ، إذ إنه فصل فصلاً جديداً ، السيادة عن الدولة الواقعية ، فجعل منها معنى ، أو موجوداً له استقلاله الذاتي ٠

هذا الموجود ذو الاستقلال الذاتي لابد له من **حامل** ٠ وقد وجد هذا الحامل في « المعنى » الهيغلي ، أي ما يدعوه ماركس « المعنى الصوفي » ٠ فالسيادة تصبح تحديداً لهذا « المعنى الصوفي » ٠

وعندما انجز هيغل حركة التجريد هذه ، وجد أن عليه أن يقوم بالحركة المعاكسة ، وهي الهبوط من جديد نحو المشخص ٠ والرابطة بين المعنى المجرد والواقع الاختباري المشخص لم يمكن لها أن تحدث الا على صورة صوفية **بتجسد ما** ٠ بهذا التجســد يمكن للتحديد المجرد أن يوجــد في

المشخص ف « المعنى الصوفي » يتجسد في فرد خاص ، وهو الملك • ان هذا يبدو عندئذ على انه لدى هيغل الوجود المباشر للسيادة •

فلنلخص هذه الحركة في الرسم التخطيطي التالي :

(الحامل) ذات/محمول

اتباع «الدولة»/روح اتباع «الدولة» ـ انفصال ⟵ سيادة

موضعة (ماهية «الدولة»)

↓

انفصال

إنشاء الاستقلال الذاتي

↓

« المعنى »

(الموجود ذو الاستقلال الذاتي)

↓

الحامل « المعنى الصوفي »

↓

طفرة

↓

تجسد أو تشخص الملك

هذه الحركة يدعوها ماركس **القنمة** • وهي تقوم على فصل محمول عن حامله ، وجعله أقنوماً(١) ، من أجل جعله مقولة مجردة ، تتجسد من بعد في وجود اختباري معين • ويقول ماركس أيضاً ، اننا بصدد قلب يحل فيه عالم التجربة محل عالم النظر (التجريد وانشاء الاستقلال الذاتي) ، وقلب عالم النظر الى عالم التجربة (تجسد) • ويسود هنا

---

(١) الاقنوم ويقصد به هنا الوجود المجرد أو تصعيد الواقع ووضعه في مجال تجريدي خالص (المترجم) •

النموذج النقدي زوجان من التقابلات : ذات/موضـــوع وعالم التجربـــة/ عالم النظر ٠

ووفقاً لما يراه دلافولبه ، فهذا هو النموذج الذي لابـد لماركس من استخدامه ، من أجل نقد الاقتصاد السياسـي **الكلاسيكي في راس المال** ٠ فالاقتصاد السياسي الكلاسيكي يفصل المقولات الاقتصاديـة عن حاملها الذاتي الذي هو مجتمع محدد ؛ ويجعل منها اقانيم ، حينما يجعل منهـا شروطاً عامة ، وقوانين للانتاج ٠ وبعدئذٍ ، ينتقل من عالم النظر الى عالم التجربة حينما يجعل من المقولات الاقتصادية المحددةوالتاريخية لنمط الانتاج الرأسمالي ، مجرد تجسيد للمقولات العامة ، التي هي مقولات كل انتاج ٠

اننا نجد مثالا واضحاً وضوحاً خاصاً ، عن استخدام هـذا الرسم التخطيطي في النقد الذي يوجهه ماركس الى استيوارت ميل في « المقدمة العامة » لعام ١٨٥٧ ٠ وعلىهذا النحو ، تبدو الملكيةالخاصةلدى استيوارت ميل وكأنها وجود اختباري لمقولة التملك المجردة ٠ ويلاحظ ميل ، انــه ما من نتاج دون **تملك** الانسان للطبيعة ٠ واذن ، **فالملكية** هي شرط عــام لكل انتاج ٠ وعندئذٍ ، تكون هــذه المقولة المجردة مجسدة في نموذج من الملكية الخاصة جداً ، وهو نموذج الملكية الخاصة الرأسمالية ٠

وعلى هـــذا النحو ، يلخص دلافولبه العمـــل النقدي الذي قام بــه ماركس ، ابتـــداء من نصوص شبيهة بهذا النص ، وابتـــداء من صفحات « المقدمة العامة » عن « التجريد المحدد » ؛ فماركس كان لابد له أن يعارض الاقتصاد الكلاسيكي ، محلاً في كل مكان التجريدات المحددة (التاريخية) محل تجريدات عامة غير محددة ، أو اقانيم ٠

ان تاويلاً كهـــذا يبدو انــه يهمل مسالة جوهرية ؛ وهي مســالة **الشروط النظرية** الضرورية ليمكن لنموذج **مخطوط** عام ١٨٤٣ أن يمارس

وظيفته • ويجب لذلك ، أن يصبح التقابلان ذات/موضوع وعالم تجربة/ عالم نظر ، تقابلين محكمين في داخل مجال **راس المال** النظري •

فيجب بادىء ذي بدء أن يدور الامر حول الذات الحاملة • ولكي يكون بامكان النموذج أن يعمل ، ينبغي للمجتمع أن يقوم بدور الذات ، التي كانت تقوم به الانسانية في القول الانطربولوجي • والحقيقة ، أن نصين من نصوص « المقدمة العامة » يتكلمان على المجتمع وكانهما يتكلمان على ذات حاملة • بيد أن هذا التحديد للمجتمع على أنه ذات ، نجده في مكان آخر متهماً من ماركس•وسنرى أنه لا يتفق مع المفهومات التي يجعل منها المحرك في **راس المال** •

ومن ناحية أخرى ، فان تطبيق نموذج التجربة / عالم النظر يفترض نموذجاً معيناً من العلاقة بين الواقع الاقتصادي والقول الاقتصادي • فاذا لم تعد هذه العلاقة موجودة في **راس المال** ، فان هذا الزوج يفقد وظيفته الاجرائيـــة •

اننا على أساس هذه الاشكالية ، سنحاول تحديد نوعية « نقدالاقتصاد السياسي » ، الذي يقيمه **راس المال** • وستكون لدينا في هذا دلالة ، تسمح لنا بتحديد ما اذا كنا يقيناً ، بصدد تغير في المجال النظري •

١ ـ مسالة نقطة البدء والسؤال النقدي

آ ـ القيمة وصورة القيمة

اننا نعرف الاهميـــة التي علقها ماركس في « المقدمة العامـــة » لعام ١٨٥٧ ، على مسالة **نقطة البدء** في العلم • والصفة الاساسية لهذا السؤال نجد تاكيداً لها في **راس المال • وعلى** هذا النحو مثلاً ، حينما ينقد ماركس صميث في الكتاب الثاني ، فانه يعلن ان متبع أخطائه وتناقضاته ينبغي أن

يبحث عنه في « نقاط بدئه العلمية » • واذن ، فعلى هذا المستوى يجب أن نحدد موقع الفارق بين الاقتصاد الكلاسيكي وماركس •

فما الذي يحدد في نظر ماركس الصفة العلمية للاقتصاد الكلاسيكي ؟

« يسعى الاقتصاد الكلاسيكي الى أن يرد بالتحليل صور الثروة المختلفة الثابتة منها والغريب بعضها عن بعض ، الى وحدتها الداخلية ؛ ويسعى الى تحريرها من الشكل الذي يقوم فيه بعضها الى جانب بعض ، على نحو حيادي •

« انه يريد أن يفهم الترابط الداخلي ، بفصله عن مختلف صور ظهوره » •

(نظريات عن فضل القيمة ؛ نص وارد في ترجمة موليتور المنشورة بعنوان : تاريخ المذاهب الاقتصادية المجلد الثامن ، ص ١٨٤) •

يستخدم ماركس في رأس المال (الطبعات الاجتماعية ، المجلد الثامن ، ص ٢٠٨)(١) فعل ذوب ، للدلالة على ما صنعه الاقتصاد الكلاسيكي • • فالاقتصاد الكلاسيكي يذوّب صور الثروة الثابتة ؛ وهذه عملية يصفها ماركس في النص ذاته ، بأنها عملية نقد • فهذا التذويب هو عود الى الوحدة الداخلية ؛ أعني تحديد القيمة بزمن العمل •

واذن ، فالاقتصاد السياسي الكلاسيكي ينشيء نفسه على أنه علم ، باقامته فارقاً بين تعدد صور الظواهر والوحدة الداخلية للماهية • بيد انه لا يعكس فكراً مفهوم هذا الفارق •

فلننظر الى تطبيقه عند ريكاردو •

« ان نقطة بدء ريكاردو ، هي تحديد قيم السلع النسبية ، أو قيم تبادلها ، بكم العمل الضروري لانتاجها •• ومادتها هي عمل • من أجل هذا ، كانت ذات قيمة ؛ وهي تختلف في مقدارها وفقاً لما تتضمنه من كثير أو قليل من هذه المادة » • تاريخ المذاهب الاقتصادية ، المجلد الثالث ، ص ١ •

---

(١) اننا سنتخذ مرجعاً لنا على العموم ، الترجمة الفرنسية التي نشرتها الـ Editions Sociales ، تماما ونحن محتفظون لانفسنا حق تعديلها عند الحاجة •

ان ريكاردو يحدد شيئين : مادة القيمة التي هي عمل ، ومقدار القيمة الذي يقاس بزمن العمل • ولكنه يهمل حداً ثالثاً :

« ان ريكاردو لا يعنى بصورة هـذا العمل ، ولا بخصائصه ؛ وصورته تحديد خاص للعمل الذي يخلق قيمة التبادل ، او الذي يبدو بوصفه قيمة التبادل » •

ان هناك اذن حداً غائباً في تحليل القيمة ، الذي هو نقطة بدء ريكاردو العلمية • وقد أعاد ماركس هذا الحد الغائب ، في الفصل الاول من فصول رأس المال :

« لقد تحدثت الآن مادة القيمة ومقدارها • وبقي علينا ان نحلل صورة القيمة »

رأس المال ، المجلد الاول ، ص ٦٢

هذا العمل هـو الذي لم يقم بـه ريكاردو • لقد اكتفى بالعودة الى الوحدة • فتذويب صور الثروة الثابتة هـو في نظره حل لمسألة القيمة • وخلافاً لذلك ، يقوم خط سير ماركس ــ كما يشير اليه انغلز في التمهيد للكتاب الثاني ــ على ان يرى في هذا الحل مشكلة • فماركس يطرح السؤال الذي يمكننا أن ندعوه سؤالاً نقدياً ، وهو : لماذا كان مضمون القيمة يتخذ له صورة القيمة ؟

« لقد حلل الاقتصاد السياسي ــ والحق يقال ــ تحليلا حسناً القيمة ومقدار القيمة ، وان يكن ذلك بصورة ناقصة جداً ؛ وقد كشف عن المضمون الذي كان مختفياً وراء هذه الصور • بيد انه لم يطرح على نفسه قط السؤال التالي : لماذا يتخذ هذا المضمون هذه الصورة ؟ ولماذا يتبدى العمل نفسه في القيمة ، ويتبدى مقياس العمل نفسه بمدته ، في مقدار قيمة الاشياء المنتجة ؟ » •

ان السؤال النقدي هو في جعل علاقة المضمون بالصورة إشكالية •

ففي نظر ريكاردو ، القيمة **هي العمل** • وقلما تهم الصورة التي تتبدى فيها هذه المادة • أما في نظر ماركس ، فالعمل **يتبدى** في القيمة : انــه **يرتدي صورة** قيمة السلع •

لتكن المعادلة التالية : س سـلع أ = ع سـلع ب • ان ريكاردو يحلها ببساطة بقوله ، ان مادة قيمة أ تساوي مادة قيمة ب • وماركس ذاته يبين ، ان هذه المعادلة قد طرحت في حدود خاصـة كل الخصوصية • فأحد الحدين لا يتبدى الا بما هو **قيمة استعمال** ، والآخر الا بما هو قيمة تبادل ، أو بما هو **صورة القيمة** •

يجب علينا اذن أن نطرح ما يلي :

صورة قيمة أ = الصورة الطبيعية لـ ب •

ان ب تعير جسمها ، أي صورتها الطبيعية للتعبير عن قيمة أ • وعلى هـذا النحو ، ينبغي للقيمة أن تحصل عـلى صـورة وجودها في الصورة الطبيعية لـ ب •

واذن ، فليس بامكاننـا أن نكتفي باثبـات الوحـدة بين مضمون أ ومضمون ب • وهذا ما يمكننا أن نراه ابتداء من النقد الذي يوجهه ماركس الى بيلي في « نظريات فضل القيمة » • فالقيمة في رأي بيلي ليست الا علاقة بين موضوعين ، تماماً كما أن المسافة علاقة بين موضوعين في المكان •

« لا يمكن لموضوع ما ان تكون له قيمة ، ان لم يكن هذا بالنسبة الى موضوع آخر ، كما لا يمكن له أن يكون على مبعدة الا بالنسبة الى موضوع آخر » • استشهد به ماركس ـ تاريخ المذاهب الاقتصادية ، المجلد السادس ص ٢١٨ •

وهاكم الكيفية التي يدحض بها ماركس هذه الحجة :

« حينما يكون موضوع ما على مبعدة من موضوع آخر ، تكون المسافة يقيناً علاقة بينه

الاثنين ! بيد ان المسافة متمايزة من هذه العلاقة • إنه بعد مكاني ، أي طول محدد ، هذا الذي يمكن أن ينطبق على المسافة القائمة بين موضوعين مهما كانا • بيد أن هذا ليس كل شيء • فحينما نتكلم عن المسافة على أنها علاقة بين شيئين ، فاننا نفترض شيئاً ما خاصاً ؛ نفترض خاصية للأشياء تمكنها من ان يكون احدهما على مبعدة من الآخر • فما المسافة القائمة بين الحرف او طاولة ما ؟ ان السؤال محال • فحينما نتكلم عن مسافة موضوعين ، يكون الامر متعلقاً بمسافة ما في المكان • اننا نفترضهما كليهما محتويين في المكان ، وكأنهما نقطتان في هذا المكان • اننا نقيمهما متساويين بما هما موجودان في المكان ؛ ولا نميزهما بما هما نقطتان مختلفتان من المكان الا فيما بعد • ان وحدتهما قوامها انهما يشكلان جزءاً من المكان » • ص ٢١٨ ــ ٢١٩ •

هذا النص يبدو لي قابلاً لقراءة مزدوجة • ففي المستوى الاول ، يدافع ماركس عن ريكاردو ، ضد نقد بيلي ، باستخلاصه وجود مادة ما للقيمة • ان وجود هذه المادة المشتركة بين حدي العلاقة ، يعني أننا لسنا بصدد علاقة ما من نموذج : أ = طاولة • فهذه العلاقة الاخيرة علاقة محالة وغير عقلية • فحينما يستخلص ريكاردو مادة القيمة ، يزيح غير العقلي عن هذا المستوى • ولكنه ما دام لا يستخلص صورة القيمة ، فانه يحكم على نفسه بالوقوع بدوره في التناقض وعدم المعقولية ؛ حينما يكون الأمر متعلقاً بصور أكثر تعقيداً ، وأكثر تطوراً ، من صورة السلعة •

فما يحذفه ريكاردو ، هو السؤال النقدي • سؤال اشارة المساواة • هذه الاشارة تثير أشكالاً كما رأينا ، بما تقيمه من علاقة بين حدين يبدوان في صور متباينة تبايناً مطلقاً • فمن ناحية لدينا شيء خالص ، ومن الاخرى لدينا تجسد خالص للقيمة •

« ان فحصاً واعياً للتعبير عن قيمة أ ب ، قد بيّن لنا ، أن الصورة الطبيعية للسلعة أ لا تبدو في هذه العلاقة ، الا على أنها صورة قيمة الاستعمال ؛ وأن الصورةالطبيعية للسلعة ب لا تبدو فيها الا على أنها صورة القيمة » • رأس المال ، المجلد الاول ، ص ٧٤ •

واذن ، فالصورة المعبّر عنها باشارة المساواة ، تخفي الفارق الاكثر جذرية : فهي وحدة أضداد •

« ان الصورة النسبية وصورة المساواة هما وجهان متساوقان ، لا ينفصل أحدهما عن الآخر ؛ ولكنهما في الوقت ذاته، **طرفان متقابلان** ينفي أحدهما الآخر » (ص ٦٣) •

ليست وحدة الاضداد هذه ممكنة ، الا لأن صورة ما (الصورة الطبيعية لـ ب) أصبحت هي ذاتها **صورة تجلي** ضدها ، أعني القيمة •

اننا نرى اذن ــ وهذا ما يمكننا أن نقرأه ضمنياً ، في نص يبلي ، على مستوى ثان ــ أن السلع لاتتساوى الا في آلية التبدي الخاصة الى حد بعيد• انها لا تتساوى بما هي مجرد أشياء ، ولا حتى بما هي نماذج مادةواحدة ؛ بل تتساوى في الشروط ، الصورة المحددة ، التي تفرضها البنية ، والتي تتحقق فيها هذه العلاقة •

يمكننا أن نجعل هذه الاحالة الى المكان ، تقول أكثر بقليل مما قاله ماركس عنها صراحة • فالصور التي وضعت بها الموضوعات في علاقة بعضها مع بعض ، ببعد القيمة ، هي صور محددة ببنية مكان معين • والخصائص التي تتخذهـا في المعادلة يجب أن تكون محددة بخصائص المكان ، حيث يتحقق تبدلها • ان اقامة هذا المكان بحيث تصبح العلاقة الممتنعة ممكنة ، هو ما يعبر عنه عدد معين من العمليات الصورية : مثل : التبدي ،والتعبير، واتخاذ الصورة ، والظهور بهذه الصورة او تلك ، الخ •••

فلننظر في احدى هذه العمليات ، وهي : « تتخذ القيمة صورة شيء ما » • ان هذا الفحص سيتيح لنا ، أن نحدد بدقة معنى علاقة الصورة بالمضمون ؛ اذ ان الامر امر العلاقة بين التحديد الداخلي **ونمط الوجود** ، أي **صورة ظهور** هذا التحديد •

والحقيقة ، ان التعبير يعني ، أن للقيمة نمط وجودها ، وصورة ظهورها (أو تجليها) في الصورة الطبيعية للسلعة المساوية • وتقوم المفارقة في انه لا يمكن للقيمة أن تبدو ولا أن توجد • وبقدر ما تبدو في الصورة الطبيعية لسلعة ما ، تختفي بما هي قيمة ، وتتخذ لها صورة شيء ما •

واذن ، فليس للقيمة صورة تتجلى بها في علاقة التبادل ، الا بقدر عدم تجليها فيها • اننا بصدد نموذج من نماذج السببية ، جديد كل الجدة بالنسبة الى **المخطوطات** • ففي **المخطوطات** كانت المعادلات التي تعبر عن التناقض (مثال ذلك : رفع قيمة عالم الاشياء = بخس قيمة عالم الناس أو قيمة العمل = قيمة وسائل العيش) تحيلنا كلها الى المعادلة التالية : ماهية الانسان = كون الانسان غريباً عن ذاته ؛ يعني انها تحيلنا الى الانفصام بين الذات الانسانية وماهيتها ، وكأنها تحيلنا الى سببهما • لقد كان حل المعادلة في أحد طرفيها • ففي ماهية الانسان المفصولة عن الذات الانسانية قدّم سبب التناقض وحل المعادلة • فقد أرجع السبب الى فعل الذاتية إذ تنفصل عن ذاتها •

ففي المعادلة أو التناقض (والامران واحد) : س سلع أ = ع سلع ب ، لا نجد السبب في المعادلة • فالمعادلة تمثل علاقة بين الاشياء ، تمثل ترابط النتائج المحددة بغياب السبب•فهذا السبب يوجد في توحّد العمل النافع ، خالق قيم الاستعمال ، مع العمل خالق قيم التبادل ؛ أي في توحد العمل المشخص مع العمل المجرد • اننا نعرف أن ماركس ، يصرح في رسالة وجهها الى انغلز في الثامن من كانون الثاني ١٨٦٨ ، ان « اكتشاف الطبيعة المزدوجة للعمل (عمل مشخص وعمل مجرد) هو « سر النظريّة النقدية كلة » • هذا التمييز هو في الواقع ما يسمح لنا بأن نجعل من **وحدة** هذين التحديدين اشكالية • فالاقتصاد

الكلاسيكي يتناول مفهوم العمل من دون أن يقوم بهذا التمييز • انه لن يتمكن اذن من فهم الصفة الخاصة لوحدة العمل المجرد والعمل المشخص ؛ وسيقع في صعوبات لا يمكن حلها • واذا كان ماركس قد فكّر في التمييز ، كان بمقدوره أن يفكر في الوحدة • فهذه نتيجة عملية **اجتماعية** • والسبب الغائب الذي أحلنا اليه ، هو **علاقات الانتاج الاجتماعية** •

وعلى هذا النحو ، تبدي العمليات الصورية التي تميز المكان ، الذي توضع فيه الموضوعات الاقتصادية في علاقــة ما ، العمليات الاجتماعية ، باخفائها • اننا لم نعد بصدد سببية انطربولوجية تحيل الى فعل ذاتية ما ، بل بصدد سببية جديدة كل الجدة ، يمكننا أن ندعوها سببية مُكَثّاة ، مستعيرين هذا التصور من جاك الان ميلر ، الذي صاغه في البيان الذي خصصه لنقد ج • بوليتزر • ويمكننا أن ننص عليه هنا ، على النحوالتالي: ان ما يحدد ترابط النتائج (العلاقات بين السلع) ، هو السبب (علاقات الانتاج الاجتماعية) ، بقدر ما هو غائب • هذا السبب الغائب ليس العمل بما هو ذات حاملة ، بل توحد العمل المجرد والعمل المشخص ، من حيث أن تعميمه يعبر عــن بنية نمط معين مــن الانتــاج ؛ ونعني نمط الانتــاج الرأسمالي(١) •

وبتعبير آخر ، فالمعادلة : س سلع أ = ع سلع ب ، هي كما رأينا ، معادلة ممتنعة • وما سيفعله ماركس ، وما يميزه تمييزاً جذرياً عن الاقتصاد الكلاسيكي ، هو نظريته في امكان هذه المعادلة الممتنعة • فمن دون هــذه النظرية ، لا يمكن للاقتصاد الكلاسيكي أن يتصور المنظومة التي يترابط فيها الانتاج الراسمالي • انه حينما لم يتعرف هذا السبب الغائب ، لم يتعرف الصورة سلعة على أنها « الصورة **الاكثر بساطة والاكثر عمومية** » **لنمط معين من الانتــاج** ؛ ونعني به نمط الانتاج الرأسمالي • وحتى اذا

---

(١) راجع الملحق بصدد المسائل التي تثيرها هذه النقطة •

تعرف في تحليل السلعة المادة عملاً ، فانه يحكم على نفسه بعدم فهم الصور الاكثر تطوراً ، من عملية الانتاج الرأسمالي ٠

وقد استخلص ماركس ، في نقد نقطة بدء الاقتصاد الكلاسيكي ، مسألة هي مسألة نمط تجلي بنية معينة ، في قلب مكان ليس متسقاً معها ٠ هذه المسألة هي التي يتعلق الامر الآن بتحديد حدودها بدقة ٠

ب ـ مسألة الاشياء الاقتصادية بوصفها موضوعات :

ليكن الموضوع سلعة ٠ ان ثلاثة نصوص لماركس تسمح لنا بتحديد صفتها بما هي موضوع ٠

١ ـ « تتخذ منتجات العمل صورة السلعة » ٠

هنا نرى ، انه ليس هناك بالمعنى الخالص للكلمة ، موضوع هو سلعة، بل صورة هي سلعة ٠

٢ ـ « تتحول منتجات العمل الى سلع ، أي الى اشياء حسية ـ تتجاوز الحس ، أو أشياء اجتماعية (ص ٨٥) ٠

٣ ـ « ليس للسلع موضوعية في قيمتها الا بقدر ما هي تعبيرات عن الوحدة الاجتماعية ذاتها ، أي عن العمل الانساني » (ص ٦٥) ٠

ان الأمر يتعلق بتحديد موضوعية السلع ، أي بتحديد واقعها بما هي موضوع(١) ٠ ان واقعها بما هي موضوع هو امر خاص كل الخصوصية لشيئية السلع هي شيئية اجتماعية ؛ وموضوعيتها هي موضوعية قيمة ٠ وسيقول ماركس في مكان آخر ، ان موضوعيتها **موضوعية شبحية** ٠ هذه الموضوعية لا وجود لها الا بما هي تعبير عن وحدة اجتماعية ما ، اعني العمل الانساني ٠

---

(١) ان السؤال يدور حول معرفة نموذج الموضوع الذي نحن بصدده ، وما هو أساس طبيعته بما هو موضوع ٠

واذن ، لم يعد بامكاننا قط أن نعثر عـلى زوج ذات/موضوع شبيه بالذي نجده في **المخطوطات** • فقد استخدم كلمة الموضوع في هذا النص ، بمعنى حسي ؛ وهنا لم يعد غير شبح ، أي تجلي صفة من صفات البنية • فما يتخذ صورة شيء ما ، ليس العمل بما هـو فعالية ذات ، بل **الصفة الاجتماعية للعمل • والعمل الانساني** الذي نحن بصدده هنا ، ليس عمل أية ذاتية مكوِّنة ؛ فهو يحمل طابع بنية اجتماعية محددة :

« ان عصـرا محدودا تاريخيا ، يبدي العمل المنفق في انتاج شيء نافـع ، عـلى انـه خاصة « موضـوعة » لهذا الشيء ، أي على أنه قيمة : هذا العصر هو وحده الذي يحول نتاج العمل الى سلعة »(١) •

واذن ، فهو « عصر محدد تاريخياً » ، أي **نمط انتاج** محدد ، يحقق تبدي العمل ، في الموضوعية الشبحية للسلعة

ان نظام هذه الموضوعية قد حدد بدقة أيضا ، حينما تكلم ماركس عن ضلال الموضوعية •

« ان الكشف العلمي ••• عـن أن منتجات العمـل بما هي قيم تعبير خالص وبسيط عن العمل الانسـاني المنفق في انتاجها ، هذا الكشف هو بداية عصر في تاريخ تطور الانسـانية : ومع ذلك فهو يبدد أبدا الوهم الذي فيـه تتبدى الصفة الاجتماعية للعمل ، عـلى أنها طابع الاشياء ، أي طابع المنتجات ذاتها » • المجلد الاول ، ص ٨٦ •

---

(١) اننا نترجم هنا وفقا للنص الالماني (ديتس ، ص ٧٦) • أما الترجمة الفرنسية فتتضمن النص التالي :

« هناك عصر واحد محدد في تطور المجتمع التاريخي ، يحول عموما نتـاج العمـل الى سلعة ؛ انه العصر الذي يتخذ فيه العمل المنفق في انتاج أشياء نافعة ، طابع صفة ملازمة لهذه الاشياء ، أي طابع قيمتها » • الطبعات الاجتماعية ، ص ٧٥ •

لنشر الى اضافة ماركس للظرف « **عموما** » ، في الطبعة الفرنسية • هذه الاضافة ليست يقينا غير ذات علاقة بالصعوبة التي نلح عليها في ملحقنا •

ان طابع هذه الموضوعية أدى الى انها لم تعرف الا على ماهي عليه ، — أي على انها تجل كتائي للبنية — الا في العلم ففي الادراك الحسي العادي، تؤخذ على أنها خاصية الشيء بما هو شيء • ويبدو الطابع الاجتماعي لمنتجات العمل ، على أنه خاصية طبيعية لهذه المنتجات بما هي مجرد أشياء •

هذه النظرية عن الموضوع الحسي الذي يتجاوز الحس تتيح لنا ان تشير الى الفارق بين اشكالية **راس المال** واشكالية **المخطوطات** • ففي **المخطوطات** عولجت الموضوعات الاقتصادية معالجة القول فيها ازدواجي : لأن نظرية الثروة قد حجبتها نظرية فويرباخ عن المحسوس • ان طابع **المحسوس** لموضوعات العمل ، كان يحيلنا الى طابعها **الانساني** ، اي الى نظامها بما هي موضوعات الذاتية مكونة • أما هنا فلم تعد الموضوعات مأخوذة على أنها شيء انساني — حسي ؛ انها **حسية تتجاوز الحس** • هذا التناقض في نمط ظهورها يحيلنا الى نموذج من الموضوعية هي من نظامه • ان طابعها الحسي الذي يتجاوز الحس هو الصورة التي تبدو فيها على أنها تجليات ذات طابع اجتماعي

ان احلال العلاقة : حسي/مايتجاوز الحس ← اجتماعي محل العلاقة: انساني/حسي ، هو امر جوهري لفهم ما يدعوه ماركس صنمية السلعة •

فلنفحص لتبيان ذلك ، بداية نص الفصل الاول : الطابع الصنمي للسلعة وسره •

« تبدو السلعة منذ النظرة الاولى شيئاً ما مبتذلا يفهم بذاته • وقد بيّن تحليلنا خلافا لذلك ، انها شيء معقد جدا ، مليء بالحذاقات الميتافيزيقية ، والتمحكات اللاهوتية » • الجزء الاول ، ص ٨٣ •

يبدو لنا ، انه ربما كان مفيدا ، ان نفهم هذه الجملة الاخيرة بدقة حرفيتها، وعندئذ فهي تعني أن السلعة لاهوتية ، بحسب ما يعنيه مفهوم اللاهوت هذا في انطروبولوجيا فويرباخ وماركس الشاب •

فلنتابع هذا الخيط الموجه ، في تحليل السلعة .

« لقد انفقت قوة انسانية بالواقع ، في انتاج الثوب ، على صورة خاصة . واذن ، فقد تراكم فيه شيء من العمل الانساني . من وجهة النظر هنه ، يكون الثوب حامل قيمة ، على الرغم من انه لا يدع هذه الصفة تنفذ من خلال شفوف الخيوط ، مهما كان باليا » الجزء الاول ، ص ٦٦ .

لم يعد هناك شفوف في الموضوع . لقد سقطت نظريـة المحسوس والموضوع المردودين الى الذات الانسانية ، كلها . ان الثوب يحمل صفة لا تأتيه من فعل ذات ما ، وهي صفة علويـة . انه **حامل** شيء ما لا صلة لـه بـه .

اننا نجد هنا من جديد مفهوم الحامل ، الذي وضعناه في مخطط النقد الانطروبولوجي للنظر الخالص ؛ واننا لنجده من جديد ، بوظيفة تطابق في المخطط ذاته ، وظيفة **التجسد** . لقد أصبح الشيء الاختباري (الثوب) حامل التجريد العلوي : **قيمة** ، على النحو ذاته ، الذي أصبح به الوجود الاختباري للملك ، تجسيدا لمقولة **السيادة** المجردة ، لدى هيغل .

« ليس بامكان الثوب ، ان يمثل القيمة في علاقاته الخارجية اطلاقا ، ما لم تتخذ القيمة مظهر الثوب ، في الوقت ذاته . وعلى هذا النحو ، لا يمكن للجزئي ا ، ان يمثل في نظر ب ، صورة أ مباشرة » .

اننا لم نستطع تأكيد التناسب ، بين بنية تجلي القيمة وبنية التجسد ـ الذي كان يؤلف في نص ١٨٤٣ عنصراً من بنية التأمل العامة ـ وذلـك لأننا هنا بصدد صاحب جلالة فقط ؛ وفي مخطوطات عـام ١٨٤٣ بصـدد سيادة . فالقيمة تتجسد في وجود الثوب الاختباري ؛ كما يتجسد صاحب الجلالة في وجود أ الاختباري ؛ وكما تتجسد السيادة في الملك الهيغلي .

اننا نرى اذن ، ظهور شكل مماثل للشكل الوارد في مخطوطة عـام

١٨٤٣ ٠ ولكن ، دون أن تكون له الوظيفة النقدية ، التي كانت له في النقد الانطروبولوجي للنظر الخالص ؛ ولا الوظيفة التـي كان لا بـد لمدرسـة دلافوليه ، أن تجعله يقوم بها ، على أنها نقد للعملية النظرية التي مارسها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ٠ ان اتحاد الحسي وما يتجاوز الحس يعبر هنا عن **صورة ظهور القيمة ذاتها** ، لا عن ترجمتها النظرية ٠ ففي مخطوطة ١٨٤٣ كان هذا الاتحاد قد قدم على أنه عملية من عمليات النظر ٠ كان هيغل قد حول الحسي (عالم التجربة) الذي كان قد وجده في نقطة البدء ، لكي يجعل منه تجريدا يتجاوز الحس ، الذي ما لبث أن جسده فيما بعـد ، في وجود حسي كان بمثابة جسد لهذا التجريد ٠

وهذا يعني ، أن الشكل الذي كان يدل في النقد الانطروبولوجي ، على **نهج** النظر ، أصبح يدل هنا على **العملية** التي تجري في مجال الواقع بالذات ٠ فبمفهوم الواقع هذا ، يجب علينا ان نفهم بدقة المجال الـذي تتجلى فيـه تحديدات البنية (مجال الموضوعية الشبحية) * انه يجب علينا أن نميز بعناية بين هذا الواقع الذي هو واقعي في نظر الادراك الحسي ، والحركة الواقعية التي هي قوام ما هو واقعي في نظر العلم ٠

واننا نرى ، ان الخصائص التي تحدد الواقع ، ومجال ظهور تحديدات البنية الاقتصادية ، هما اللذان كانا يحددان عمليات الفلسفة النظرية ، في نظر ماركس الشاب ٠ ان السلعة لاهوتية ، أي ان الواقع هو نظري بذاته ، وانه يتبدى هو ذاته في صورة السر ٠

ويمكننا أن نجد مثالا آخر عن هذا التغير في وظيفة بنية التجسـد ، في النص المعنون : **صورة القيمة** (المخطوطة الاولى للفصل الاول من **رأس المال**) ٠

* ان ما يميز تعبير القيمة ، هو هذه الحركة التي يصلح بها فقط ، ما هو حسي مشخص ، ليكون صورة لتجلي ما هو مجرد عام ، لا التي يصلح بها ما هو مجرد عام ، ليكون خلافا

لذلك خاصة لما هو مشخص • وهذه الحركة هي التي تجعل في الوقت ذاته فهم ذلك عسيرا • فاذا قلت : ان التشريع الروماني والتشريع الالماني كلاهما تشريع ؟ فهذا يفهم بذاته • ولكن اذا قلت خلافا لذلك : ان التشريع هذا الشيء المجرد ، يتحقق في التشريع الروماني والتشريع الالماني ، هذين التشريعين الشخصين : كان الترابط عندئذ ترابطا صوفيا » • المؤلفات الاقتصادية الصغرى ، ص ٢٧١ •

ان الحركة التي تميز هنا نمط وجود القيمة ، هي الحركة التي كانت تميز عملية النظر الهيغلي ، في رأي ماركس ، كما كان قد شرحها في الأسرة المقدسة ، بجعل الثمرةالمجردة ، حينما تتحقق في الاجاص واللوزالمشخصين•

اذا كانالواقع نظريا ، نتجت عن ذلك نتيجة على قدركبير من الأهمية: اذ أن كل قراءة نقدية تدعي انها تقول او تقرأ الاشياء **كما هي** ، متبعة بذلك نموذج الرسالة الموجهة الى زوج ، هي قراءة باطلة • ان طموح الرسالة الموجهة الى زوج قد دحضته هذه الجملةالقصيرة ، التي تقول لنا « ان القيمة لا تحمل ما هي عليه ، مكتوبا على جبينها » •

اننا لم نعد بصدد **نص** يتطلب قراءة تؤدي معناه الكامن ، بل بصدد **كتابة هيروغليفية** يجب علينا فك رموزها • وفك الرموز هذا من عمل العلم • ان هذا العلم لن يكتفي ــ كما كان يفعل ريكاردو ذلك ــ بوضع العمل على أنه مادة القيمة ، هازئا من صنمية التجاريين ، الذين يعتقدون أن القيمة مرتبطة بجسم سلعة خاصة • انه يدخل في حسابه الصنمية ، متشئا نظرية البنية ، التي هي أساس صورة الشيء ، المطبوعة بالطابع الاجتماعي للعمل •

ملاحظات اولى :

ان نظرة نلقيها على المفهومات التي تعمل في اشكالية الموضوعات الاقتصادية هذه ، تبين لنا ، أن ما نحن بصدده هنا ، هو السؤال النقدي

للجدل المتعالي عند كنط . اننا نجد فيه من جديد في الواقع ، اشكالية الموضوع وزوجي ظاهرة / مظهر وحسي/مايتجاوز الحس . ان خط توزيع مرجعه **ملكات ذاتية ما** ، يفصل عند كنط بين مجالين :

موضوع

حسي	ما يتجاوز الحس
ظاهرة	مظهر

أما عند ماركس ، فنجد بنية مخالفة كل المخالفة :

موضوع = صورة الظاهرة

حسي ـ ما يتجاوز الحس ← اجتماعي

↓

مظهر (أو ضلال)

ان السلعة هي موضوع بما هي صورة ظهور القيمة . هذا الموضوع موضوع حسي يتجاوز الحس ، من حيث ان خصائصه ليست الا صورة تجلي العلاقات الاجتماعية . وجهل طابعه الحسي الذي يتجاوز الحس ، أي جهل طابع تجلي عمله في بنية اجتماعية محدودة ، هو الذي يقوم في أساس **المظهر** .

نجد لدى ماركس ، ولا سيما في هذا « الفصل الاول » ، علاقة **تحليل** وعلاقة جدل ؛ بيد أن هذه العلاقة تفترض توزيعا للعناصر جديدا كل الجدة أي اعادة لتنظيم المجال النظري لهذه المفهومات . ان اعادة التنظيم هذه ، هي ما يمكننا أن ندعوه ثورة ماركس المضادة للكوبرنيكية (« الكوبرنكية المضادة تعني الكوبرنيكية بمعناها الحصري ، بلغة كنط) . فالظواهر لم تعد تتركز حول ذات مكونة . ففي مسالة **تكوين** الظواهر ، لا يتدخل مفهوم الذات . فما هو بالمقابل موضوع جدي لدى ماركس ، هو علاقة الظاهرة

بالموضوع المتعالي = س · فالظواهر ، اي الموضوعات ، هي صور ظهور هذه الـ س الغائبة ، التي هي ايضا المجهول الذي يحل المعادلات · بيد أن هذه الـ س ليست موضوعاً ، بل ما يدعوه ماركس علاقة اجتماعية ·وحقيقة ان هذه العلاقة الاجتماعية ينبغي لهـا ان تتبدى في شيء ما غريب عنهـا جذريا ، أي في شيء من الاشياء ، هي التي تطبع هذا الشيء بطابعه الحسي المتجاوز للحس ·

فما يميز **المظهر** هو أن هذا الشيء محسوس وحسب ، تظهر خصائصه على انها خصائص طبيعية ·

وعلى هذا النحو ، لا يخص تكوين' الموضوعات ذاتية ما · فما يخص الذاتية ، هو الادراك الحسي · فالانحراف الحاصل بين شروط تكـوين الموضوعات ، وشروط ادراكها الحسي ، هو الذي يحدد المظهر ·

الملاحظات الثانية :

ان ما يفرق جذرياً بين ماركس والاقتصاد الكلاسيكي ، هـو تحليل صورة قيمة السلعة (او نتاج العمل يتخذ صورة سلعة) · هنا يبرز الفرق بين النظرية الكلاسيكية للتجريد والتحليـل ، والنظرية الماركسية · ان نظرية الصورة تضع حل المسائل التي يثيرها تصور التجريد المحدد(١) ، في « المقدمة العامة » على مستوى الممارسة النظرية الخاصة **برأس المال** ·

ان التأويل ذا النزعة التاريخية ، لهذه النظرية ، عن التجريد المحدد، كما نجده خصوصا في مدرسة دلافولبه ، يقوم على علاقة غير ملائمة ؛ أي

---

(١) يبدو أن **تحليل الصورة** هذا ، يحدد في نظر ماركس صورة العلمية · فمما يثير الاهتمام ، أن نقرأ تقديره لأرسطو ، في هذا الموضوع ؛ فأرسطو قد وصف بأنه « المفكر الكبير الذي كان أول من حلل لصورة التي هي قيمة ، كما حلل كثيرا من الصور الأخرى ؛ سواء أكانت صورا للفكر ، أم صورا للمجتمع ، أم صورا للطبيعة » ·**رأس المال** ، المجلد الاول ، ص ٧٢ ·

على علاقة ما هو مجرد فكري بما هو مشخص واقعي • وعندئذ ، يبدو التجريد المحدد ، على انه التجريد الذي يحافظ حفاظاً متيناً على غنى ما هو مشخص واقعي •

أما ماركس ذاته فيهتم هنا بالصورة التي هي قيمة في السلعة (صورة سلعة لانتاج العمل) ، على انها نقطة بدء علمية ، في داخل عملية الفكر • من وجهة النظر هذه ، تتميز هذه الصورة بأنها اعم الصور ، وأبسطها ، واكثرها تجريدا ، واقلها تطورا • اننا لن نتكلم هنا ، عن التحديد الاول ، الذي يطرح مع ذلك مسائل تأويل صعبة • فالبسيط والمجرد قد وضعا في التقابلين مجرد/مشخص وبسيط/معقد «اللذين يحددان مجال الفكر في «المقدمة العامة » • بيد أن هذين التقابلين يجدان معنييهما اللذين حددهما بدقة مفهوم النمو • هذه الصورة هي اقل الصور تطويرا ؛ وعمل العلم ، وهو عمل لم يُقم به قط قبل ماركس ، هو تطوير هذه الصورة البسيطة :

« ان الامر يتعلق الآن ، بأن نقوم بما لم يحاول الاقتصاد البرجوازي القيام به ؛ انه يتعلق بتقديم تكوين صورة النقد ؛ اي بتطوير تعبير القيمة المتضمن في علاقة قيمة السلع ، منذ صورتها الاكثر بساطة والاقل ظهورا ، حتى هذه الصورة التي هي نقد ، والتي تبرز جلية للجميع » • المجلد الاول ، ص ٦٣ •

هذا التطور لايقدر ريكاردو على القيام به ؛ انه لا يقدر على استنتاج صورة المال من نظريته في القيمة • وهذا لأنه لم يدرك مفهوم تعبير القيمة ، أي مفهوم الصورة •

فما هو مفتقد على هذا النحو،انما هو محرك تطور المقولات الاقتصادية؛ وهو التطور الذي يتيح اقامة منظومة الاقتصاد السياسي • أما هذا المحرك فهو التناقض •

وهنا تطرح مسألة تحديد موقع مفهوم التناقض ، وتحديد صحته النظرية •

فعلى أي شيء يقوم ما يدعوه ماركس تارة تناقضاً وتارة مجرد تضاد ، في الفصول الأولى من **رأس المال** ؟

اننا لن نكون هنا بصدد السؤال عن ايجاد حل نهائي لهذه المسألة ، بل بصدد بعض المعطيات والاشارة الى الاتجاه الممكن في البحث فقط ٠

لنطرح العلاقة : س سلع أ = ع سلع ب ٠ يمكننا ان نقول عنها انها متناقضة ، لأن أحد حديها لا يتبدى الا على أنه قيمة استعمال ، والآخر الا على أنه قيمة تبادل ٠ هذا التناقض يحيلنا الى التناقض الداخلي في السلعة ، أي الى ازدواجها في قيمة استعمال وقيمة تبادل ؛ الذي يحيلنا الى توحد الضدين ، الذي يميز العمل الممثل في صورة قيمة السلعة ؛ وهو توحد العمل المشخص والعمل المجرد ٠

ويمكننا ان ندلي هنا بثلاث ملاحظات :

١ ــ ان التناقض المطروح هنا ، لا يمكن أن يرد الى مستوى المظهر والايديولوجيا ، وهو ما كان حال التناقض الكاذب بعينه المتضمن عند بيلي في مفهوم قيمة تبادلية صميمية في سلعة ما ٠ وعلى خلاف ذلك ، لايبدو هذا التناقض الا في القول العلمي ٠ انه لا تدركه الذوات الحاملة للتبادل ، التي تبدو لها العلاقة س أ = ع ب طبيعية تماماً ٠

٢ ــ انه ليس انفصاماً ٠ كان التناقض يرتد في المعادلات التي كانت تعبر عن التناقض في **مخطوطات** ١٨٤٤ ، الى انفصال يحدث في وحدة أصلية٠ لقد كان التناقض قائماً في الوجود المنفصل للحدود المتكاملة ٠ أما هنا ، فهو يقوم خلافاً لذلك ، في اتحاد حدين ينافي أحدهما الآخر ٠

ان وحدة الضدين هذه ، تعلن عن بطلان وجود حد ثالث مختلف ، يدعم وحدتهما ٠ وهذا يصدق على الحد **اجتماعي** الذي يدعم تناقض الحسي وما يتجاوز الحس ٠

٣ ـ ان التناقض لا يقوم اطلاقاً ، في أن العمل المشخص ينقلب الى عمل مجرد ، على الطريقة التي ينقلب بها الوجود ، عند هيغل ، الى عدم ، أو التي ينقلب بها ال « هنا » المشخص الى كلي مجرد ٠

ان الاتحاد المتناقض للعمل المشخص والعمل المجرد ، لا يحدده جدل قد يكون ملازماً لأحد الحدين ٠ انه يعبر عن الصورة الخاصة التي تتخذها مميزات العمل العامة ، في نمط محدد من الانتاج ٠

ويبين ماركس في الواقع ، كيف يتحدد كل انتاج بالضرورة ، بزمن العمل الاجتماعي الذي يمكن التصرف به ؛ وبتوزيع العمل الاجتماعي ، تبعاً للحاجات المختلفة(١) ٠ هذا التنظيم يجب أن يحدث على نحو أو على آخر ، في صور الانتاج جميعاً ٠ بيد أنه يتخذ في كل من هذه الصور صفات مختلفة ٠ وعلى هذا النحو ، يبين لنا ماركس في نص الفصل الاول عن الصنمية كيف يعمل هذا القانون الطبيعي ، في حالة عدة صور انتاج مختلفة (صورة انتاج روبنسون والقرون الوسطى والصناعة الريفية والابوية والمجتمع الشيوعي أخيراً) ، وفقاً لصور خاصة ، يحددها كل من هذه البنى ٠ ففي داخل نمط الانتاج الرأسمالي ، حيث الانتاج السلعي هو صورة الانتاج السائدة ، يتخذ القانون التنظيمي لزمن العمل وتوزيعه ، وجهاً خاصاً كل الخصوصية ، هو وجه التوحد المتناقض للعمل المشخص والعمل المجرد ، الذي نجده ممثلا في التناقضات الملازمة لتبادل السلع ٠

وعلى هذا النحو ، يمكن « للتناقض » بالتأكيد ، أن لا يدل على شيء آخر غير نمط النجوع الخاص بالبنية ٠ لقد رأينا سابقاً ، ان مجال تبدي البنية كان مجال التناقض ، حيث لم تكن الموضوعات موضوعات ، وحيث كانت العلاقات تربط بين أشياء لا علاقة بينها ، الخ ٠٠٠ وعلى هذا النحو ،

(١) راجع بخاصة الرسالة الموجهة الى انغلز في ٨ كانون الثاني ١٨٦٨ ، والرسالة الموجهة الى كوغلمان في ١١ تموز ١٨٦٨ ٠

كان وجود التناقض يبنى على أنه وجود البنية ذاته • وبهذا السبيل ، ربما كان واجبنا ، أن نعطي مفهوم التناقض – كما يستخدمه ماركس في القسم الاول من **راس المال** – قيمة **دلالية** خالصة ؛ اذ ان ماركس كان لا بد له أن يفكر ، في المفهومين الهيغليين عن التناقض وتطور التناقض ، بشيء ما جديد جدة جذرية ، لم يكن بوسعه ان يصوغ مفهومه ؛ ونعني به نمط عمل البنية من حيث هو نمط عمل علاقات الانتاج التي تسودها •

وعلى هذا النحو ، لا بد لتعرف التناقض من أن يكون تعرف البنية التي تعمل في داخلها الموضوعات الاقتصادية وعلاقاتها ؛ اي بنية نمط محدد من الانتاج • فحينما حلل ماركس السلعة صورة ، اكتشف التناقض أي اكتشف أن الموضوعات الاقتصادية قد حددت على انها تجليات بنية خاصة• وعلى هذا النحو ، سيكون تطور الصور تطوراً للتناقض • وحل التناقض يتحقق في ما يدعوه ماركس صور حركته • فالصور الاكثر تعقيدا والاكثر تطورا ، هي الصور التي يمكن لتناقضات الصور الاكثر بساطة أن تتطور اليها وأن تجد حلها فيها • ان الامر هو كذلك بالنسبة الى صور التبادل ، في علاقاتها بالتناقضات الملازمة للسلعة صورة ؛ وبالنسبة الى صور الانتاج الراسمالي في علاقتها بصورة الانتاج السلعي فحسب •

« لا يمكن التبادل السلع كما راينا ، أن يتحقق الا حينما يقوم بشروط متناقضة ، ينفي بعضها بعضا • فتطوره الذي اظهر السلعة بمظهر شيء له وجهان ، اي قيمة الاستعمال وقيمة التبادل ، لم يخف هذه التناقضات ؛ وانما خلق صورة يمكنها أن تتحرك فيها • ومن ناحية اخرى ، فهذه هي الطريقة الوحيدة لحل التناقضات الواقعية • وعلى سبيل المثال ، فهذا تناقض جسم يسقط باستمرار على جسم آخر ، ويبتعد عنه باستمرار • ان القطع الناقص هو صورة من صور الحركة التي يتحقق بها هذا التناقض وينحل في وقت واحد • المجلد الاول ، ص ١١٣ •

« ان التناقضات التي تكشف السلعة عنها ، من قيمة استعمالية وقيمة تبادلية ؛ ومن

عمل خاص ينبغي له ان يبدو في الوقت نفسه على انه عمل اجتماعي ؛ ومن عمل مشخص ليس له قيمة الا بما هو عمل مجرد : هذه التناقضات المتضمنة في السلعة ، تكتسب في تداولها ، صور حركتها » ، ص ١٢٢ .

ان تطور صور الانتاج البرجوازي ــ الذي هو قوام موضوع رأس المال الخاص ــ قد ُفكّر به على هذا النحو ، على انه تطور صور الحركة في نظر التناقض البدائي ، أي تقابل العمل المجرد والعمل المشخص . هنا يمكننا أيضاً ، ان نتساءل عما اذا كانت المفهومات التي استخدمها ماركس (التناقض ، والتطور ، وحل التناقض) تعبّر تعبيراً مطابقاً لما هـو مفكر به فيهـا .

لنترك هذه المسالة معلقة ؛ ولنشر الى العنصرين الجوهريين اللذين بامكاننا أن نستخلصهما من تحليل القيمة صورة .

١ ــ ان هذا التحليل ونظرية الصورة المتضمنة فيه ، تسمح لنا بأن تبرز البنية التي هي قوام علاقات الانتاج ، ونمط عمله ، في مستوى الواقع .

٢ ــ انه يتيح لنا أن نتوصل الى المعرفة المنظومية لترابط صور نمط الانتاج الرأسمالي وتجمعها . لم يكن بمقدور الاقتصاد الكلاسيكي ، أن يوجه تطور الصور هذا توجيهاً حسناً (لم يتوصل ريكاردو مثلا ، الى أن يستخلص المال من تحليل السلعة ، أو ان يبين الترابط بين فضل القيمـة ونسبة الربح الوسطي) .

وسنرى أن هذين العنصرين سيتحددان بدقة ، حينما ننتقل الى دراسة سلعة خاصة ؛ أعني العمل المأجور .

ج ــ العمل المأجور ونظرية غير المعقول :

نعرف ان مقولة العمل المأجور تطرح على الاقتصاد الكلاسيكي مسألة

لا يمكن حلها . فما الذي يحدث بالفعل ، في التبادل الحاصل بين الراسمالي والعامـل ؟

ان الراسمالي يشتري كماً معينا من العمل ، اي يومية عمل العامل ، باجر يمثل كماً اقل من العمل الاجتماعي . واذن ، فنحن نرى سلعتـين تمثلان زمني عمل اجتماعي غير متساويين ، تتبادلان على أنهما متساويتان؛ وهنا يقلب قانون قيمة العمل .

وفي الوقت ذاته ، فاننا نجد انفسنا امام دور . فالاجر يبدو على أنه قيمة العمل . ولكن العمل قد افترض على انه خالق القيمة . فكيف نحدد القيمة لما يخلق القيمة ؟

ان حل هذا القلب وهذا الدور يكون بادخال مقولة جديدة ، غائبة عن الاقتصاد السياسي ؛ وهي مقولة قوة العمل .

فالأجر يمثل قيمة **قوة العمل** . فهذه القيمة تمثل ـ كما نعلم ـ طبقاً لقانون القيمة ، قيمة وسائل العيش الضرورية لاعادة توليد قوة العمل . هذا التحديد لقيمة قوة العمل قد صاغه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي صياغة حسنة ؛ ولكنه صاغه على أنه **قيمة العمل** . واذن فقد وقع في **التبـاس** .

لقد وقع ماركس كذلك ، في **مخطوطات** عام ١٨٤٤ ، في هذا الالتباس ، المرتبط بعدم نقد مفهوم قيمة العمل ، وبعدم نقد مفهوم العمل ذاته . أما هنا ، فقد توجه ماركس ـ خلافا لذلك ـ الى المفهوم ذاته ، وأخضعه بمعونة مفهومي **الصورة والعلاقة** ، لعمل أظهر مفهوماً جديداً وهو مفهوم قوة العمل واتاح فهم مفهوم قيمة العمل ، في عدم تطابقه .

وقد ادرك ماركس الفارق بين قيمة تبادل قوة العمل (كم العمـل

الاجتماعي الضروري لاعادة انتاجه مثلا في الأجر) وقيمة استعماله الخاص، التي تخلق القيمة ٠

ويمكننا أن نضع حدود المسألة في النصين التاليين :

١ ــ ان **لقوة العمل** قيمة تبادلية ، تقاس بزمن العمل الضروري لاعادة توليدها ؛ وقيمة استعمال **خالقة للقيمة** ، تولد قيمة تبادلية أعلى من قيمتها الذاتية (وهذا ليس حال أية سلعة أخرى) ٠

٢ ــ ان العمل يخلق القيمة ؛ **وليس له قيمة** ٠

يمكننا أن نقرأ في هذين النصين امكان فصل القيمة ٠ ويمكننا ذلك بفضل تحليل الطابع المزدوج للعمل ، بتمييز العمل النافع والعمل خالق القيمة ، الذي يسمح لنا ان ننفذ الى مظاهر نمط الانتاج الرأسمالي ٠

« وفقا للمظاهر كلها ، فما يدفع الرأسمالي ثمنه ، هو قيمة النفع الذي يقدمه العامل اليه ، أي قيمة العمل ، لا قيمة قوة العمل ، التي لا يبدو أن العامل قد تخلى عنها ٠ فتجربة الحياة العملية وحدها لا تستخرج النفع المزدوج للعمل ، أي خاصية ارضاء حاجة يشترك فيها مع السلع كلها ، وخاصية خلق القيمة التي تميزه من السلع الاخرى كلها ، وتستبعده بما هو عنصر مكون للقيمة ، من امكان ان تكون له اية قيمة » ٠ المجلد الثاني ، ص ٢١١ ٠

اننا نجد انفسنا أمام التناقض التالي : يبدو العمل على أنه سلعة ، في حين أنه لا يمكن له اطلاقا أن يكون سلعة ٠ وهذا يعني ، اننا بصدد بنية كنا قد أبرزناها من قبل ؛ أي وجود شيء ما في **الواقع هو مستحيل** ٠ ان امكان الاستحالة هذا يحيلنا الى سبب غائب ، الى علاقات الانتـاج ٠ فبعد « التراكم » البدائي الذي فصل المنتجين المباشرين عن وسائـل انتاجهم ؛ أصبح هؤلاء مضطرين الى بيع قوة عملهم بيـع السلعة ٠ وأصبح عملهم عملا مأجوراً ؛ وتولد المظهر الذي غدا بحسبه ، ان ما يدفعه الرأسمالي هو عملهم ذاته ، لا قوة عملهم ٠

ان ابراز بداهة مقولة **قيمة قوة العمل** ، المختفية وراء مقولة **قيمة العمل** ؛ هي ابراز بداهة الطابع المحدد لعلاقات الانتاج الراسمالية •

وحينما عجز ريكاردو عن صياغة اشكالية المقولة قيمة العمل ، على انها **صورة ظهور** قيمة قوة العمل ؛ عجز عن اظهار ما يدعم الآلية كلها ، أعني علاقات الانتاج التي هي **راس المال** و **العمل المأجور** •

« فبدلا من أن يتكلم عن العمل ، كان ينبغي له أن يتكلم عن قوة العمل ؛ ولكن ، كان لا بد لراس المال حينئذ ، من أن يظهر على انه في مقابل العامل ، تعبير عن شروط العمل المادية ، اي على انه علاقة اجتماعية محددة • انه ليس في نظر ريكاردو غير عمل متراكم ، تمييزا له عن العمل الحاضر ؛ انه ليس الا عنصرا في عملية العمل ؛ وليس بامكاننا أن نستنتج منه علاقة راس المال بالعمل ، او علاقة الاجر بالربح » • **تاريخ المذاهب الاقتصادية** ، المجلد الثالث ، ص ١٤٦ •

أما ماركس نفسه ، فانه يصوغ اشكالية مقولة قيمة العمل • هذا التعبير تعبير **غير عقلي** • فمقولة غير المعقول تدل عنده ماركس على وضع علاقة ممتنعة ، تخفي العلاقة المحدّدة حقاً •

هناك طريقة ساذجة في التفكير في عدم معقولية هذا التعبير ؛ وهي أن ننظر اليه على أنه مجرد خرق لغوي • وعلى هذا النحو ، فقد اعلن برودون :

« يقال عن العمل انه **ذو قيمة** ، لا من حيث انه هو ذاته سلعة ، بل بالنظر الى القيم التي نفترضها متضمنة فيه بالقوة • ان قيمة العمل تعبير مجازي ، الخ ••• » • استشهد به ماركس ؛ المجلد الثاني ، ص ٢٠٨ •

وعلى هذا النحو ، لا بد لعالم الانتاج الرأسمالي كله ، من أن يكون ــ وفقاً لراي برودون ــ قائماً على اساس « تعبير مجازي » ما ، على أساس مجرد جواز شعري • اننا نجد هنا نموذج تفسير متميز الى حد بعيد ؛ ففي مقابل بعض التعابير التي تدل على سر الانتاج الرأسمالي ، أي على

تحديده البنيوي الأساسي ؛ يعلن بعضهم انه ما من شيء هناك سوى تعبير مجازي ، أو تمييز ذاتي · وقد بيّن ماركس مرات متعددة ، في **راس المال** ، هذا النموذج من التفسير بما هو جزافي وذاتي · (وعلى هذا النحو ، يعلن ريكاردو ، أن التمييز بين رأس المال الثابت وراس المال المتحول ، هو تمييز ذاتي تماماً) ·

وخلافاً لذلك ، فالتعابير غير العقلية ليس فيها شيء جزافي ، في راي ماركس · انها تعبر عن ضرورة صارمة ؛ وهي ضرورة نمط عمل علاقات الانتـــاج :

« في تعبير **قيمة العمل** ، لـم يختف مفهوم القيمة اختفاء تاما فقط ؛ بل لقد انقلب الى ضده · انه تعبير غير عقلي ، شانه شان **قيمة الارض** ، مثلا · ومع ذلك ، فهذه التعابير غير العقليةتصدر عن علاقات الانتاج ذاتها·انها مقولات تعبر عن صور ظهور العلاقاتالجوهرية» المجلد الثاني ، ص ٢٠٨ ·

اننا نرى هنا نظرية الصورة وتطور الصور تتحدد بدقــة · فتعبير قيمة العمل يفترض تغيراً في الصورة ؛ اذ إن قيمة قوة العمل تبـــدو ، أي تتجلى في صورة تجلٍ هي قيمة العمل · ومن هنا ، كانت صورة تجلي قوة العمل ، اي قيمة العمل ، هي صورة تجلي **علاقة الانتاج** الجوهرية لنمط الانتاج الرأسمالي ، الذي هو العمل المأجور · فآلية تحويل الصور تحددها على هذا النحو ، علاقات الانتاج ، التي تتجلى في صور التجلي وهي تختفي · ان هذا النجوع الخاص ، أي هذا التجلي / الاختفاء لعلاقات الانتاج ، هو ما يدل عليه عدم المعقولية ·

« اننا نفهم الآن الأهمية الحاسمة لتحول قيمة قوة العمل وسعره ، الى صـــورة أجر العمل ، أو الى قيمـــة العمل ذاته وسعره · فعلى صورة التجلي هـــذه ، التي تخفي العلاقة الواقعية ، وتبدي بالذات ما هو ضدها ، تقوم تصورات العامل والرأسمالي الحقوقية كلها ،

وتزييفات نمط الانتاج الراسمالي كلها ، والضلالات الليبرالية كلها ، وضروب اللغو الدفاعية للاقتصاد العامي كلها » • المجلد الثاني ، ص ٢١١ •

د ـ مفهوم حركة النمو :

لقد استوعبنا بنية معينة ، من دراسة الموضوعية الشبحية للسلع ، ومن دراسة التعبير غير العقلي : **قيمة العمل** • واننا نرى ، أن صور الواقع هي صور تجلي علاقات الانتاج الاجتماعية ، التي لا تبدو كذلك في حقل الواقع هذا ؛ ولكنها تقيم بنية العلاقات المعطاة فيه • واننا نرى في الوقت ذاته ، ان صور التجلي هذه هي صور اختفاء كذلك تماماً • هذه البنية هي ما يجهله الاقتصاد الكلاسيكي • فلفقدانه نظرية الصورة ، جهل موضوعه ذاته • انه لم يتعرف الموضوعية النوعية التي هي من شأن العلم ، الا وهي موضوعية حركة نمو انتاج معين • ان وعي مفهوم حركة النمو هذه ، يقتضي أن نذكر بتعريف ماركس له :

« ان كلمة (**حركة النمو**) تعبر عن تطور ينظر اليه في جملة شروطه « الواقعية » • **راس المال** ، المجلد الاول ، ص ١٨١ •

لنكمل هذا التحديد ، بالاشارة الى الميزتين الجوهريتين لحركة نمو ما ، وهما :

١ ـ ان تطورها يؤدي الى اعادة توليد نقطة بدئها باستمرار •

٢ ـ ان العناصر لا تحدد فيها **بطبيعتها** ، وانما **بالمكان** الذي تحتله ، **والوظيفة** التي تقوم بها •

هاتان الميزتان كانت لهما قيمة من قبل ، في حركة النمو الاكثر بساطة ، التي درسها ماركس ؛ أي حركة العمل بعامة • وقد بيّن ماركس كيف أن العنصر المادي ذاته ، يمكن ان يقوم فيها اما بدور النتاج ، أو دور المادة الاولى ، أو وسيلة العمل •

« يتبين أن خاصة النتاج أو المادة الاولى أو وسيلة العمل لا تتعلق بقيمة الاستعمال ، الا بحسب الوضع المحدد الذي تحتله في حركة نمو العمل ، والا تبعا للمكان الذي تقوم فيه ؛ وتغير مكانها يغير من تحديدها » المجلد الاول ، ص ١٨٥ .

في هذا المستوى ، يصبح ممكناً سلفاً ، هذا الخلط ، الذي يعتبر التحديد الوظيفي لعناصر الانتاج ، خاصة مادية لها . ولكننا نعرف بالواقع، أن حركة نمو الانتاج لها مكانها الدائم في الصور الاجتماعية المحددة ؛ وانها دائماً حركة نمو محددة للانتاج . وهذا يعني أن الامكنة والصور والوظائف التي تحددها ، ينبغي لها هي ذاتها ، أن تكون حوامل للامكنة والصور والوظائف ، التي تحددها علاقات الانتاج ، التي يتميز بها هذا النمط من الانتاج أو ذاك . ان علاقات الانتاج هذه ، تحدد في الواقع امكنة ووظائف جديدة ، تخلع على عناصر حركة نمو العمل ، صوراً نوعية . وتبدو هذه الصور في الواقع ، على أنها خصائص العناصر المادية التي تحملها ؛ في حين أنها صور المحرك الخفي للتطور ، وانماط وجوده . وهذا ما يحدث للسلعة الصورة المفصولة في الضلال الصنمي عن العلاقات الاجتماعية القائمة في أساسها ؛ أو ما يحدث « لقيمة العمل » صورة ، تلك التي تخفي وراءها قيمة قوة العمل ، أي علاقات الانتاج الرأسمالية .

وتتضمن بنية حركة النمو هذه بما هي موضوع العلم ، الخاصة النوعية لمفهومات العلم ، الذي يشرحها . وهذا ما يعبر عنه ماركس في تقابل يحدد الصورة الحقيقية للعلمية من جهة ، ومبدأ أخطاء الاقتصاد الكلاسيكي من جهة أخرى .

« ان الامر لا يتعلق هنا بتعريفات لا بد من ان تنضوي فيها الاشياء بل يتعلق بوظائف محددة تعبر عن نفسها في مقولات محددة » . المجلد الرابع ، ص ٢٠٨ .

أشياء	وظائف
انضواء	تعبير
تعريفات	مقولات

وحينما اعتقد الاقتصاد الكلاسيكي ، انه بصدد علاقات طبيعية بين الاشياء الثابتة ؛ جهل البنية النوعيـة لحركة نمو الانتـاج الراسمالي · والواقع ، ان الانتاج الرأسمالي قوامه استرداد حركة نمو الانتاج بعامة ، وصور الانتاج السلعي ، والصور الخاصة بحركة النمو الراسمالية ، التي تتطور هي ذاتها وفق مستويات مختلفة (انتاج ، اعادة الانتاج ، حركةنمو اجمالية) · فالاقتصاد الكلاسيكي الـذي خفض هذه البنيـة الى مستوى واحد ، وجد نفسه مأخوذاً في سلسلة كاملة من الخلط بين الأمور ؛ فهناك خلط بين التحديدات المادية لعناصر الانتاجوتحديدات صورتها الرأسمالية؛ وخلط بين صور الانتاج السلعي البسيط والصور الراسمالية ؛ وخلط بين صور راس المال في حركة نمو الانتاج وفي حركة نمو التداول ؛ الخ ··· واننا نجد تلخيصاً مركزاً لضروب الخلط هذه كلها ، في نظرية سميث عن رأس المالالثابت ورأس المالالمتحول ، التيانتقدها ماركس في الكتاب الثاني · وقد انتهىسميث منها ، الىرد تحديدات رأس المالالثابت ورأسالمال المتحول – وهي تحديدات لصورة رأس المال المنخرط في حركة نمو التداول – الى حركية عناصر رأس المال المادية ، أو عدم حركيتها ·

وعلى هذا النحو ، فاننا نرى كيف قادتنا دراسة نقطة البدء في رأس المال ، الى تعرف الموضوعية النوعية ، التي هي من شأن العلم ؛ والى فهم أساس أخطاء الاقتصاد الكلاسكي ·

تعليقات ملحقـة :

العلاقات التجارية والعلاقات الراسمالية :

لقد أثار تحليلنا للصورة القيمة ، الاعتراض التالي : وهو اننا أقحمنا علائق الانتاج الرأسـمالي ، لكي نشرح الوحدة ، وحدة العمل المجرد/العمل المشخص ، التي تحدد الصورة القيمة للسلع· ولكن ، من البديهي أنالصورة

السلعة الها بالتأكيد وجود سابق على نمط الانتاج الراسمالي • ويبدو ان تحليل السلعة ، الذي أجري في القسم الاول من **رأس المال** ، لم يدخل الا صفات الانتاج السلعي عموماً ، مستقلة عن الدور الذي يمكن **لصورة الانتاج** هذه ، ان تقوم به ، في **انماط انتاج** مختلفة •

لنحدد أولا مدى الاعتراض : انه لايناقض اطلاقاً ما يبدو لنا أنه النقطة الاساسية : وهي ان ظواهر الواقع الاقتصادي لا تفهم الا فيما تتكشف عنه عبر طريق ملتوية ، من مردود ناجم في علائق الانتاج • ومع ذلك فما نحن بصدده الآن ، هو المعنى المحكم الوظيفة نقطة البدء ، التي يقوم تحليل السلعة بها ، في نظرية حركة نمو الانتاج الراسمالي •

ويبدو في الواقع قبل كل شيء ، ان المسألة لم تكن في القسم الاول من **راس المال** ، الا مسألة الانتاج السلعي عموماً من حيث انه افتراض مسبق وضروري ، عن نمط الانتاج الراسمالي •

وعلى هذا النحو ، فاننا نهتم بالسلعة عموماً ، لا بالسلعة من حيث هي عنصر رأس مال سلعي • ان توحد العمل النافع والعمل **خالق القيمة** يحدد الانتاج السلعي ببساطة ، أي الانتاج الراسمالي محدداً بتوحد العمل النافع والعمل **خالق فضل القيمة** •

انه لا بد لنا اذن ، أن نجد انفسنا في هذا القسم الأول ، في مرحلة سابقة (نظريا وتاريخيا) ، للتحديدات الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالي • ابتداء من هذا ، اصبح من الممكن القيام بقراءة ذات نزعة تاريخية ، ترى في القسم الاول ، عرضاً تكوينياً ينطلق من صور التبادل البدائية ، الى صوره البرجوازية ، ماراً بهذه الجزائر الصغيرة التجارية ، التي تنمو ــ وفقاً لرأي ماركس ــ في فترات المجتمعات السابقة على نمط الانتاج الراسمالي •

بيد ان ماركس يقول لنا في الوقت ذاته ، ان « الصورة القيمة لنتاج

العمل ، هي الصورة الاكثر تجريدا والاكثر عمومية ، من نمط الانتاج الراهن ، الانتاج الذي يكتسب لهذا طابعاً تاريخياً • » (المجلد الاول،ص٨٣) : ويؤكد في احدى رسائله الى انغلز في ٢٢ حزيران ١٨٦٧ ، أن صورة السلعة الاكثر بساطة « تتضمن **سر الصورة/المال كله** «وتتضمن بذلك تضمن النواة ، سر **صورة نتاج العمل البرجوازية كلها** » • ان مجاز **النواة** ، وكذلك مجاز **الخلية** في « مقدمة » الطبعة الأولى ، يدلان على أن التحديدات الخاصة بنمط الانتاج الراسمالي ، لاتنضاف ببساطة الى تحديدي السلعة وتبادل السلع البسيطين ؛ وانما ينبغي لها أن تكون ماثلة فيهما سلفاً على نحو معين • ومنذئذ ، فانه لا يمكن لنا ، ان نكون في الفصل الاول من **راس المال** ، بصدد تحليل الخصائص العامة لكل سلعة على الاطلاق ؛ بل بصدد تحليل الصورة السلعة بما هي الصورة الاكثر بساطة لنمط انتاج معين ، اي لنمط الانتاج الراسمالي •

ان دقة هذا التأويل ، يثبتها التقريظ الذي وجهه ماركس الى ستيورات في الفصل الاول من **الاسهام** ، اثباتاً هو اكثر الاثباتات وضوحاً :

« كان ستيورات يعرف معرفة حسنة جداً بالطبع ، ان النتاج كان يتخذ في العصور السابقة على البرجوازية ، صورة السلعة ؛ وكانت السلعة تتخذ صورة المال • ولكنه برهن بتفاصيل كثيرة ، ان السلعة بما هي صورة الثروة الاساسية ، والضياع بما هو صورة التملك السائدة مسبقا ، لا يخصان الا فترة الانتاج البرجوازي ؛ وان صفة العمل خالق قيمة التبادل هي نوعيا ، بالتالي ، برجوازية » • **اسهام في نقد الاقتصاد السياسي** ، ص ٣٥ •

ومع ذلك ، ينبغي لنا ، أن نتجنب الوقوع في شرك قراءة هيغلية **لراس المال** ، ترى أن الصورة السلعة تتضمن في ذاتها بذور تناقضات نمط الانتاج الراسمالي كلها • عندئذ يكون **راس المال** توسيعاً لهذه التناقضات ؛ مع

هذه اللازمة التي لا يمكن تجنبها في قول من النموذج الهيغلي : وهي أن نقطة البدء تستلزم وسيطاً لها نقطة الوصول : وان السلعة تفترض مسبقاً ، تطور حركة نمو الانتاج الراسمالي كله ·

ولنلاحظ ، أن ماركس يدلي بحجج تدعم هذا التاويل الهيغلي ، على الاقل ، بقدر الحجج التي يدلي بها لدعم التاويل ذي النزعة التاريخية : ولنشر الى السبيل الذي يبدو ، ان المسالة يمكن أن تطرح فيه طرحاً صحيحاً · ويمكننا من أجل ذلك ، أن نستفيد من الاشارات التي يقدمها لنا ماركس في الفصل الوارد في الكتاب الثالث ، تحت عنوان : **علاقات الانتاج وعلاقات التوزيع** ·

« ان نمط الانتاج الراسمالي ، ينتج منتجاته بما هي سلع · وليس واقع انتاجه السلع هو الذي يميزه من انماط الانتاج الاخرى : بل واقع كونه سلعة ، هي قوام الصفة السائدة لانتاجه ، والمحددة له · وهذا يتضمن اولا ، ان العامل ذاته يدخل المسرح فقط ، على أنه بائع سلع ، وبالتالي على أنه مأجور حر : وان العمل يدخله عموما على انه عمل مأجور » · المجلد الثامن ، ص ٢٥٤ ·

« كنا قد وجدنا من قبل ، ان تشيىء تحديدات الانتاج الاجتماعية ، ورد أسسها المادية الى الذات ، الذي هو الصفة المميزة لنمط الانتاج الراسمالي كله : هما أمران متضمنان في السلعة : بل أكثر من ذلك ، في السلعة من حيث هي نتاج رأس المال » · ص ٢٥٥ ·

« ان الصورة المحددة التي يفرض زمن العمل الاجتماعي فيها نفسه ، ويحدد قيمة السلع ، هي صورة مرتبطة ـ والحق يقال ـ بصورة العمل ، بما هو عمل مأجور : وبصورة وسائل الانتاج المطابقة لها ، من حيث هي رأس مال : بمعنى أن الانتاج السلعي انما يصبح الصورة العامة للانتاج ، على هذا الاساس فقط » · ٢٥٦ ·

فعلى أساس من علاقات الانتاج الراسمالية فقط ، تصبح صورة الانتاج السلعي صورة الانتاج السائدة : وتبدو الصورة سلعة عموماً ،

وبتحديداتها القابلة لها كلها ، على انها صورة نتاج العمل • او اذا اردنا ، فتوحد العمل النافع والعمل خالق القيمة ، لا يحدد جملة الانتاج الاجتماعي، الا على أساس من توحد العمل النافع والعمل خالق فضل القيمة •

بهذا يتأكد الطابع المحدِّد لعلاقات الانتاج الرأسمالي •

فابتداء من الفصل بين منتجين مباشرين ووسائل انتاج ، ومن تحويل وسائل الانتاج الى رأس مال ، فصلا وتحويلا يحدثان في حركة النمو التكوينية لنمط الانتاج الرأسمالي (التراكم البدائي) ، لا يمكن لعمل العامل النافع ، أي المنتج المباشر ، أن يتجلى الا على أنه عمل خالق للقيمة • ومن هنا يكون قد خُلق الشرط الذي يتيح لتوحد العمل النافع والعمل خالق القيمة ، ان يصبح قانوناً عاماً للانتاج • فعلى هذا النحو ، يمكن للصفات المميزة لنمط الانتاج الرأسمالي ، ان تصبح متضمنة سلفاً في مجرد الصورة ـ السلعة لنتاج العمل •

٢ ـ بنية حركة النمو وادراكها

آ ـ تطور الصور وحركة الانعكاس :

لقد ثبتنا مفهوماً أول يعبر عن علاقة التحديد الداخلي لحركة النمو بصور ظهورها (أو تجليها) ، اي مفهوم **التواري** • وحينما فعلنا ذلك ، تركنا المفهوم الثاني الذي يحدد هذه العلاقة ، في الظل مؤقتاً ؛ ونعني به مفهوم **الانعكاس** •

وقد أعلن ماركس ، وهو يدرس تغير الصورة ، التي يحول قيمة قوة العمل الى قيمة عمل ، ما يلي :

« ان صورة التجلي هذه تجعل العلاقة الواقعية غير مرئية ؛ وتبين ماهو ضدها أيضا » • المجلد الثاني ، ص ٢١١ •

في التعبير « قيمة العمل » ، الم يتوار مفهوم القيمة فقط ؛ بل انعكس الى ضده » . ص ٢٠٨ .

فما قوام هذا الانعكاس ؟ ان ما يبدو في صورة الأجر ، هو أن العامل ينال أجره عن يوم عمله كله ، دون تمييز ؛ في حين أن الاجر يطابق في الواقع قيمة قوة العمل ؛ وبالتالي القسم من يوم العمل الذي يعيد العامل فيه انتاج قيمة قوة عمله الخاصة . ففي صورة الأجر ، ينقلب على هذا النحو ، أساس فهم فضل القيمة (تقسيم يوم العمل) .

ومن النقاط الجوهرية المثورة التي قام بها ماركس ، في الاقتصاد السياسي ؛ نقطة قوامها أن تبرز في مجاله الى النور ، علاقة الانعكاس القائمة بين التحديد العلمي والصورة الظاهرية ، التي هي بالاضافة اليه قانون العلمية العام .

« واذا بدا الشيء منعكسا على الغالب في الظاهرة ؛ فهذا معروف تماما في العلوم كلها ، ما عدا الاقتصاد السياسي » . المجلد الثاني ، ص ٢٠٨ .

وعلى هذا النحو ، يبدو انعكاس التحديدات البنيوية الداخلية ، التي تشهد على الصفة المقومة العلاقات الانتاج في صور تجليها ، على انه صفة حركة النمو المميزة الأساسية . ان هذا القانون هو الذي يحدد تطور صورها .

ولدينا مثال موضح نأخذه من مستوى تداول النقد وحده . والواقع ، ان النقد هو صورة وجود قيمة السلع ؛ وان تداول النقد هو صورة حركة تناقضات السلع . ولكننا اذا فحصنا عن حركة التداول ، كما تقدمها لنا التجربة المادية ، بدت لنا الاشياء على نحو مخالف :

« ان تداول النقد هو اعادة الحركة ذاتها اعادة مستمرة ورتيبة . فالسلعة هي دائماً من جانب البائع ؛ والمال هو دائما من جانب المشتري على انه وسيلة الشراء . فوظيفة من هذا القبيل ، تقوم على تحقيق سعر السلع . وحينما تحقق أسعارها ، فانها تجعلها تنتقل من

البائع الى المشتري ؛ في الحين الذي تنتقل هي ذاتها فيه ، من المشتري الى البائع ؛ لكي تبدأ السير ذاته من جديد ، مع سلعة اخرى ٠

وللنظرة الاولى ، لا يبدو ان حركة النقد الوحيدة الاتجاه هذه ، تتأتى عن حركة السلعة المزدوجة الاتجاه ٠ فالتداول ذاته يولد المظهر المضاد ٠٠

ان النقد هو الذي يبدو انه يؤدي الى تداول السلع الثابتة بذاتها ، وينقلها من اليد التي ليست فيها قيم استعمال ، الى اليد التي تصبح فيها قيم استعمال ؛ في اتجاه معاكس دائما لاتجاهها الخاص ٠ انه يبعد السلع باستمرار من دائرة التداول ، بحلوله باستمرار محلها ، وبتركه محله هو ذاته ٠ وعلى الرغم من أن حركة النقد ليست الا تعبيراً عن تداول السلع ، فان تداول السلع يبدو خلافاً لذلك ، على أنه لا ينتج الا من حركة النقد » ٠ المجلد الاول ، ص ١٢٢ ٠

ويميز ماركس هنا بين حركتين ؛ حركة **واقعية** هي حركة القيمة ؛ وهي حركة تختفي في تكرار عملية التداول ؛ وحركة **ظاهرية** ، وهي حركة تدعمها التجربة اليومية ؛ وتمثل الجانب المعاكس للحركة الواقعية ٠

ونرى علاقة الانعكاس هذه تتوطد ، كلما انتقلنا من الصور الاكثر تجريدا ، والاقل تطورا ، في العملية الرأسمالية ؛ الى صورها الاكثر تطوراً والاكثر تشخيصا ٠ وقوام موضوع الكتاب الثالث من **رأس المال** ، هو تطور هذه الصورة المشخصة ، التي تولدها حركة رأس المال المنظور اليها على أنها كل »(١) ، وهي صور تحددها وحدة عملية الانتاج ، ووحدة عملية التداول ، في العملية الاجمالية لرأس المال - هذا التطور حدده الصور التي تتجلى على سطح الانتاج الرأسمالي ، الصور التي تتجابه عندها رؤوس الأموال المختلفة في المنافسة ، والتي يدركها القائمون على شؤون الاقتصاد في تجربتهم العادية ، بوصفهم يشكلون الحامل للحركة الاقتصادية ٠ وقد أطلق عليهم ماركس اسم **صانعي الانتاج** ٠

---

(١) المجلد الرابع ، ص ٤٧ ٠

وعلى هذا النحو ، يخضع تطور صور حركة النمو لقانون الانعكاس ؛ اذ إن الصور التي تعرض حركة الانتاج الراسمالي فيها ذاتها ، او تتبدى عليها ، هي صور منعكسة انعكاساً دقيقاً ، بالنسبة الى تحديدها الداخلي . انها تمثل **ترابطاً بين الاشياء** ، معاكساً **للترابط الداخلي** ، **وحركة ظاهرية** معاكسة **للحركة الواقعية** للانتاج الراسمالي . ان صورة الحركة الظاهرية هذه ، او صورة ترابط الاشياء ، هي التي تتبدى لادراك صانعي الانتاج(١) .

وسندرس هذا القانون مطبقاً على مثال محدد بدقة ؛ وهو نظرية « مسوّغات التعويض » ، التي عرضها ماركس في الكتاب الثالث (المجلد الرابع ، ص ٢٢٢ وما يليها) . وفي هذه الاثناء ، يصبح ضرورياً ، قبل أن نصل من ذلك الى دراسة هذا النص ، أن ندلي بملاحظتين تمهيديتين .

١ ـ ان تحليل مسوّغات التعويض ، يقدم تطبيقاً للنص التالي ، من « الكتاب الاول » .

---

(١) في المقال « وظيفة الشكل النظري » ، المنشور في العدد الاول من « الدفاتر الماركسية اللينينية » ، يبرز ج . أ . ميلر بداهة قانون الانعكاس هذا ، الذي يحدد ادراك الذات للبنية:

« في المنظومة البنيوية ، التي يستمد منها الانتاج نمط وجوده ومفاصله ، يبدو مجال تنقلات الذات وهماً ـ فيما اذا اقتصرت رؤية هذه التنقلات على الامور الراهنة ، حيث المنظومة هي التي تمنحها امكان هذه الرؤية (اي امكان رؤية حركتها الظاهرة) ؛ وبذلك تحجب عنها حركة المنظومة .

« ويستمر هذا الوهم في صورة **الايديولوجيا** ، بقدر ما تمكسه الذات فكرا وبقدر ما تدل عليه ؛ وبكلمة واحدة ، بقدر ما تكون وجهه الثاني .

« فالوهم والايديولوجيا ، اذا فكرنا فيهما من حيث استمرارهما من « الرؤية » الى « القول » ، وجدنا انهما يؤلفان العنصر الطبيعي لذات ما ، تتصف اتصافا دقيقا بأنها مندمجة في بنية تكون اجتماعي ما .

« وبما ان الاقتصاد هو المرجع الاخير ، وبما ان علينا ان نرى فيه موقعاً تحال اليه كل تجليات الممارسة الاجتماعية ، بالضبط ؛ كان عمله مغايرا جذريا لابعاد الامور الراهنة ؛ فهو يتبدى لذلك في نتائجه .

« ان غياب السبب كاف لانجاز انعكاس التحديدات البنوية في مستوى الشعور الفردي .

« ان الانعكاس وهم بما هو ادراك : وايديولوجيا بما هو قول » .

« لابد من تمييز نزعات راس المال العامة والضرورية ، من الصورة التي تتبدى فيها •

« اننا لسنا بصدد الفحص هنا ، عن الكيفية التي تنعكس بها النزعات المتضمنة للانتاج الراسمالي ، في حركة رؤوس الاموال الفردية ؛ وتفرض ذاتها قوانين قسرية للمنافسة فتفرض بذلك بالذات نفسها على الراسماليين ، على انها القوى المحركة لعملياتهم •

« ان التحليل العلمي للمنافسة ، يفترض في الواقع ، سبق تحليل الطبيعة الداخلية لراس المال • وعلى هذا النحو ، لا يفهم الحركة الظاهرية للاجرام السماوية ، الا من ادرك حركتها الواقعية • » المجلد الثاني ، ص ٩ •

وفي العلاقة القائمة بين هذه الحدود الثلاثة : النزعات المتضمنة في الانتاج الراسمالي (الحركة الواقعية) ، وحركات رؤوس الاموال الفردية (الحركه الظاهرية) ، والبواعث المحركة للراسماليين ؛ نرى نظرية عن المحركات والدوافع تختلف اختلافاً كلياً عن النظرية الواردة في **المخطوطات** • فليست البواعث المحركة للراسمالي هي التي ترتد ضده ، في صورة الموضوعية ؛ بل النزعات الخاصة **براس المال** ، والقوانين البنيوية لنمط الانتاج الراسمالي ، هي التي يحولها الراسماليون الى قوى محركة داخلية ، من خلال ظواهر المنافسة •

لم يكن من الممكن طرح هذه المسالة ، في الكتاب الاول ، الا عرضا • وعلى خلاف ذلك ، انتهى تحليل الطبيعة الداخلية **لراس المال** ، في الكتاب الثالث ، الى النقطة التي يمكن لماركس فيها ، من دون تحليل المنافسة في ذاتها ، ان يضع اساسه ؛ وهو تحديد العلاقة بين الحركة الواقعية والحركة الظاهرية •

٢ ــ ان تحليل مسوّغات التعويض يشكل جزءاً من دراسة مساواة معدّل الربح بالمنافسة - وفهم ذلك يتطلب منا ان نذكر بالانتقال من فضل القيمة الى الربح ، في خطوطه الكبرى ؛ واقامة معدّل ربح متوسط •

آ ــ فضل القيمة والربح :

لننطلق من الدستور : ث (راس المـال الثابت) + م (رأس المـال المتحول) + فض (فضل القيمة) ؛ الذي يعبر عن قيمة السلع . اننـا نستخلص منـه معدّل فضل القيمة مساوياً لـ **فض / م** . هذا الدستور **فض / م** يعبر عما يدعوه ماركس **العلاقة المفهوميـة** . وهي تعبّر في الواقـع ، عن أصل فضل القيمة ، على انه علاقة العمل غير المأجور بالعمل المأجور .

وفضل القيمة لا يبـدو في مستوى الظواهر المشخصة لعمليـة **راس المال** الاجمالية . ان ما يبدو هو **صورة ظهور** فضل القيمة ؛ اعني الربح . والربح هو صورة توار في الوقت ذاته ، شأنه شأن كل صور الظهور . واننا لا ننظر فيه في الواقـع الى العلاقة المفهومية ، التي هي علاقة فضل القيمة برأس المـال المتحول ؛ وانما الى علاقته غير المفهومية بمجمل رأس المال ؛ هذه العلاقة التي يتوارى فيها الفارق بـين العناصر المركبة ، والتي يمحـي فيها بالتالي ، أصل فضل القيمة وسر وجوده ، وفقاً لرأي ماركس .

ويُعبّر عن مُعدّل الربح بالدستور التالي :

ر (ربح)
─────────
سع (سعر الكلفة أو نفقة الانتاج)

الذي يمثل في الواقع **فض / م** ، باعتبار ان **جملة** الربح تساوي جمـلة فضل القيمة ؛ وباعتبار ان الحاصل ث + م يحدد نفقة الانتاج .

ب ــ تقرير مُعدّل الربح المتوسط .

ان معدّل الربح تحدده تغيرات رأس المال الثابت ، خلافاً لمعدّل فضل القيمة . انه يتغير مستقلا عن معدل فضل القيمة ، وعن **جملة الربح** ، تبعا لأهمية رأس المال الثابت المتزايدة او المتناقصة ، بالنسبة الى رأس المال المتحول (الذي ينتج وحده فضل القيمة) .

فاذا كان الرأس مال ما تركيب عضوي أدنى من التركيب المتوسط ؛ أي اذا كانت حصة رأس المال الثابت أدنى فيه من المتوسط ؛ فان معدل الربح سيزداد ؛ وعلى العكس ٠

ففي موقف منافسة طليق ، ستتدفق رؤوس الاموال نحو الدوائر التي يكون معدل الربح فيها أعلى من المتوسط ٠ ان تدفق رؤوس الاموال هـذا ، سيحدث في هـذه الدوائر تضخما في العرض بالنسبة الى الطلب ؛ ويكون الامر على عكس ذلك في الدوائر التي سحبت منها رؤوس الاموال ٠ وعلى هذا النحو ، سيقوم توازن ما :

« يستثير رأس المال علاقة بين العرض والطلب ، بهذه الحركة الدائبة من الكر والفر ، وبالطريقة التي يتوزع بها بين الدوائر المختلفة ، تبعاً لانخفاض معدّل الربح هنا ، وزيادته هناك ؛ على نحو يؤدي فيـه الى تساوي الربح المتوسط ، في دوائر الانتاج المختلفة ؛ الأمر الذي ينتهي الى تحويل القيم الى أسعار انتاج »(١) ٠ المجلد الرابع ، ص ٢١٠ ٠

ونتيجة لذلك ، فرؤوس الاموال ذات الحجوم الواحدة ، تعطي ارباحا متساوية ، بصرف النظر عن تراكيبها العضوية ٠ وعلى هذا النحو ، ينقلب قانون القيمة ؛ بل على الاصح ،يتحقق في صورة مضادة ٠ بيد أن هذا التحديد بقانون القيمة ، لا يعرفه غير العلم ٠ فصور المنافسة التي تتحقق فيها ، هي التي تخفيها ٠ وهذا ما يبينه ماركس في نصه عن مسوّغات التعويض ٠

---

(١) يساوي سعر انتاج السلعة نفقة انتاجها مضافة اليها نسبة مئوية من الربح ، محسوبة طبقاً لمعدل الربح العام ٠ ومعدل الربح العام هـذا يمثل نسبة الجملة الكلية لفضل القيمة ، التي اغتصبتها الطبقة الرأسمالية ، على رأس المال الكلي الذي قدمته ٠ وينبغي لنا في الواقع ، ان نعدّ فضل القيمة منتجاً من أجل الطبقة الرأسمالية بمجملها ٠ فحركات المنافسة التي توازن معدّل الربح في الدوائر المختلفة ، غايتها تحقيق هذه « الشيوعية الرأسمالية » ٠

« ان هذا تبينه المنافسة ، هو تحديد القيمة التي تسود حركة الانتاج : فالقيم هي التي تختفي خلف أسعار الانتاج ، وتحددها في نهاية الأمر » • المجلد الرابع ، ص ٢٢٢ •

وبالمقابل ، تبيّن المنافسة ثلاث ظواهر تمضي في وجهة معاكسة القانون القيمة :

١ ـ وجود أرباح متوسطة مستقلة عن التركيب العضوي لرأس المال ، في دوائر الانتاج المختلفة : وبالتالي مستقلة عن كتلة العمل الحي التي يُستولى عليها في دائرة محددة •

٢ ـ ارتفاع أسعار الانتاج الناتجة عن تعديل ما في الاجور ، وانخفاضها •

٣ ـ دوران اسعار السوق ، حول سعر انتاج سوق يختلف عن قيمة السوق •

« ان هذه الظواهر كلها ، تبدو مناقضة لتحديد القيمة بزمن العمل ، التي قوامها عمل اضافي غير مأجور • والآن ، فكل شيء يبدو في المنافسة على خلاف ما هو عليه • ان الصورة المنجزة للعلاقات الاقتصادية ، كما تبدو على السطح ، في وجودها الواقعي ؛ وكما تبدو بالتالي أيضاً ، في التصورات التي يحاول فيها حاملو هذه العلاقات وصانعوها ، أن يفسروها لأنفسهم : هي صورة مختلفة عن صورتها النووية الداخلية الجوهرية الخفية ؛ وهي أيضاً معاكسة ومعارضة لها في الواقع ، ومعاكسة ومعارضة للمفهوم الذي يطابقها » • ص ٢٢٣ •

نجد في هذا النص عناصر نظرية :

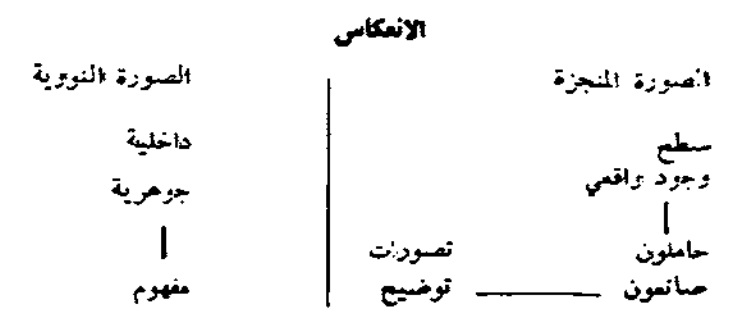
ـ عن بنية حركة النمو ؛

ـ عن مكان الذات في هذه البنية ؛

ـ عن امكان القول الايديولوجي ؛

ـ وعن اختلافه عن العلم •

فلنضع في لوحة عامة الحدود الماثلة فيه :



ويمكننا ان نكمل هذه اللوحة بعدد معين من الحدود المعادلة . فمستوى الصورة المنجزة هو ايضا مستوى ارتباط الاشياء ، مستوى الحركة الظاهرية ، ومستوى الواقع . في حين أن مستوى الصورة النووية هو مستوى الارتباط الداخلي ، ومستوى الحركة الواقعية .

ان هذه اللوحة تسمح لنا أولا ، بأن نحدد بدقة مفهوم **العلم** . من أجل ذلك ، لنتذكر النص الذي يحدد الاقتصاد الكلاسيكي على انه علم .

« يسعى الاقتصاد الكلاسيكي بالتحليل ، الى رد صور الثروة المختلفة ، أي الصورة الثابتة والغريب بعضها عن بعض ؛ الى وحدتها الداخلية ؛ والى تجريدها من الشكل الذي يقوم فيه بعضها الى جانب بعض ، قياماً لا تمايز فيه .

« انه يريد أن يفهم الترابط الداخلي ، بفصله اياه عن تعدد صور الظهور .

لقد أشرنا الى أن البعد المميز للعلم قد دشن في مشروع الاقتصاد الكلاسيكي هنا ، باقامة فارق مفهومي لم يرق الى مستوى الفكر . فلنحاول أن نرى عن كثب ، لماذا لم يرقَ الى مستوى الفكر ؛ بتحليلنا لمنظومة الحدود، التي تعرّف في نصنا عملية الفهم وشكل المفهوم .

الردّ	التعدد
الوحدة	صور الظهور

ان الأمر يتعلق برد تعدد صور الظهور ، الى الوحدة ؛ وهنا يحدد مشروعا ذا أسلوب كنطي • وحينما استخدم ماركس المفردات اللغوية الكنطية ، دل على نموذج معين من علاقة العلم بموضوع بحثه ، سيحدد خصائصه المميزة في « نظريات فضل القيمة » ، على أنه تجريد صوري ، وتجريد زائف ، وتجريد غير كاف •

ان هذا النموذج من التجريد ، بتشبثه بعلاقة خارجية بين الوحدة الداخلية وتعدد صور الظهور ، يعوزه نمو في الصورة يتيح للصورة النووية، ان تتحقق في الصورة المنجزة ، التي تناقضها ، والتي تجعل من الحركة الظاهرية تابعا للحركة الواقعية • وهذا مرتبط بأن شروط امكان هذه **الوحدة** لم ترق الى مستوى الفكر ؛ وبأن محرك المنظومة لم يكتشف • وحينما فكر ماركس في شروط الامكان هذه ، استطاع ان يصوغ مفهوم الفارق المقوّم للعلم ، وأن يحدد وظيفة العلم الصحيحة • فاذا توارت الماهية الداخلية ، اي الصورة النووية في تطور صور حركة النمو،متوارية ومنعكسة في صورها المتطورة ؛ واصبحت **العنصر غير المرئي** (وهذا شأن فضل القيمة في صورة الربح) ؛ فان العلم يصبح قائماً بما هو علم غير المرئي هنا ؛ وهنا رد للحركة المرئية الى الحركة غير المرئيه • وعندئذ ، يصبح ممكنا احلال هذا التحديد الجديد للعلم ، محل التحديد الاول ؛ والتحديد الجديد ربما بدا قبل كل شيء مقتصرا على خطوطه العامة الى حد ما ؛ ولكننا نستطيع ان نعرضه عرضا دقيقا :

« اننا نقوم بعمل علمي ، حينما نرد الحركة المرئية ، اي الحركة التي هي مجرد حركة ظاهرية ، الى الحركة الواقعية الداخلية » • المجلد السادس ص ٣٢٢ •

ان هذا الرد الى الحركة الظاهرية ، ليس في الواقع شيئاً آخر غير عرض الحركة الواقعية • من أجل ذلك ، كان الحد الذي يدل على الفعالية

العلمية ، هو حد **المفهوم** ، في نصنا • فالأمر يتعلق بادراك الحركة التي يبدو بها التحديد الداخلي لحركة النمو •

فمن المجدي أن نعين بالنسبة الى المخطوطات ، موقع هذين المفهومين : المفهوم ذاته وعملية الفهم • ان عملية الفهم كانت تشير في المخطوطات ، الى ترجمة احالتها قول انطروبولوجي • ابتداء من هنا ، كان يمكن ايجاد مقولات الاقتصاد السياسي كلها ، على انها تعابير عن مفهوم واحد هو مفهوم (العمل المضاع) • فكل مقولة منها لم تكن الا « تعبيراً محدداً وموسعاً عن « الاسس الاولى » ، التي قوامها العمل المضاع والملكية الخاصة ، في نظر ماركس • وقد قدّم مثالا على هذه المقولات ، التي بامكاننا أن نطورها على هذا النحو ، وهي : المقايضة ، والمنافسة ، وراس المال ، والمال •

اننا نجد في هذا « التعبير المحدد والموسع » ، صياغة غريبة قريبة جداً من صياغات **راس المال** • بيد ان ما يدل عليه في الواقع ، هو نسبة بسيطة بين الماهية (الانطروبولوجية) والظاهرة التي هي تعبيرها المخصص • ان **الفهم** يقرر مجرد فارق في المستوى ، بين ماهية ما ، وظواهر هي كلها ذاتها ، في المستوى ذاته ، تعابير عن الماهية ، لها الصفة ذاتها •فماليس في تعداد المقولات (المقايضة والمنافسة ، وراس المال ، والمال) موسعاً ولا محدداً ، هو بالضبط فارق المستوى بين المال وراس المال ، بين حركة راس المال وحركة المنافسة ؛ وهو ارتباط هذه المقولات في منظومة الانتاج الراسمالي •

ففي **راس المال** ، يقوم ، **الفهم** خلافاً لذلك ،في وضع كل من هذه المقولات في مكانها ، وفي ادراك حركة الصور ، التي تتحقق فيها حركة نمو الانتاج الراسمالي • فالعمل على مستوى المفهوم يدرك ترابط الصور في مفاصلها ، بقدر ادراكه لما يحدد هذا الترابط ، اي العلاقات الاجتماعية • وعلى هذا

النحو ، تتيح العلاقة المفهومية لمثل فضل القيمة ، فهم العلاقة الاجتماعية ، التي تخفيها العلاقة المفهومية لمثل الربح .

ان العلم يستطيع بوعي هـذه المفهومات ، ان يدرك ترابط البنية في مفاصلها . وعندئذ يصبح بوسعه في الوقت ذاته ان يوفر لنا شروط امكان القول ، القول الذي يستطيع ان يستند الى هذه الشروط ، اذ يحدد الموقع الذي ينطلق منه ، وهو الموقع الذي تمارس فيه الذات تصوراتها .

ب ـ وظيفة الذاتية :

لقد حددت الذات ، أي صانع الانتـاج ، هنا وفي نصـوص متعددة أخرى ، على أنها **حامل** .

ان هذا المفهوم رئيسي . وقد رأينا ماركس من قبـل يستخدمه ، لتحديد الموضوعات الاقتصادية . واذا ادى هذا المفهوم الى تحديد الذات والموضوع في وقت واحد ؛ فهذا يبينه بياناً حسناً انتقال المفهومات الـذي جرى . كان الزوج الاساسي في **المخطوطات** ، هـو زوج الذات/الموضـوع (أو الشخص/الشيء) . وكانت العلاقات التي تحدد الواقع الاقتصادي تقوم في دائرة محددة ، بهذا الزوج ذات/موضوع ؛ وهي فصـل الذات في الموضوع ، وقلب العلاقة ذات/موضوع ، وتعرف الذات في الموضوع . أما في **رأس المال** ، فالذي يحدد موقع الذات والموضوع فهو تباعد علائق الانتاج عن مراكزها . فلم يعد زوج الذات/الموضوع الرحم المحدِّد لتكوين مجال الواقع الاقتصادي ؛ والذات ليست الا حامل علاقات الانتاج التي هي قوام الموضوعية الاقتصادية .

اننا بصدد سلسلة التحولات التالية :

ذات ←— صانع الانتاج (حامل)

فعل ←— حركة نمو

موضوع ←— شيء حسي يتجاوز الحس (حامل)

في الشكل الاول ، الذات هي المحركة ؛ وفي الثاني علاقـات الانتاج هي المحركة .

ويمكننا أن نقيس المسافة بين نظرية الذاتية في **راس المال** ، ونظرية الذاتية لماركس الشاب ، برجوعنا الى الرسم التخطيطي **لمخطوط** عام١٨٤٣ (راجع القسم التمهيدي الحادي عشر) ، فنرى البعد كله الذي يفصل في هذا الرسم التخطيطي الذات الواقعية الجوهريـة ، التي يحددها ماركس على أنها **حامل** ؛ عن الذات الصوفية ، أي عن **حامل** المعنى المستقل هـذا ، الذي هو المعنى الصوفي . هنـا تأتي الذات الجوهرية مكان **الحامل** . وهنا يؤدي مفهوم الحامل ــ الذي كان يدل على أحـد حدود العملية النظرية ، التي كانت تدعم الفصل بين الذات وماهيتها ــ الى تحديد موقع الذات في العملية الواقعية . وبحركة مزدوجة ، يغلق ماركس بنية النظر ، وهـو ينشر بنيته العملية ، التي تجد الذات فيها موقعها .

فمن ناحية ، تفقد الذات كثافتها الجوهرية ، التي كانت تجعلها المبدأ المقوّم لكل موضـوعيـة ، وكل جوهرية ؛ لكي لا تحتفظ الا بواقـع رقيق لحامل ما . ومن ناحيـة اخرى ، اذا كان النظر والتزييف يميزان ــ كما بيّنا ــ النمط الذي **تبدو** بحسبه بالذات ، بنية العملية في الواقع ؛ وهما بعيدان عن أن يكونا نتيجة تحويل يجريه ابتداء من الواقع قول معين ؛ فان المضمون الجوهري لعمل الذات انما يقوم في الوجود المزيف .

ويمكننا أن نلاحظ تحويلاً من النوع ذاته ، اذا واجهنا المفهوم الثاني ، الذي يحدد وظيفة الذات هذه ؛ انه مفهوم التشخيص ، الذي يجد هـو أيضاً جوابه في نموذج **مخطوط** عام ١٨٤٣ . فالرأسمـالي والعامل يجدان أنهما حددا على أنهما تشخيص العلاقات الانتـاج ، التي هي رأس المـال والعمل المأجور . وعلى هذا النحو ، كتب ماركس في نص يزداد أهميـة بقدر مانجد فيه إشكالية **المتعة والحساب** القائمة على أساس جديد :

« ليس للرأسمالي أية قيمة تاريخية ، ولا اي حق تاريخي بالحياة ، ولا أي مسوّغ اجتماعي في الوجود ، الا بقدر ما يمارس وظيفة رأس مال مشخص • فالضرورة الانتقالية لوجوده الذاتي ، ليست متضمنة الا بهذه الصفة ، في الضرورة الانتقالية لنمط الانتاج الرأسمالي • واذن ، فليس الهدف الذي يحدد فعاليته قيمة الاستعمال ولا المتعة ؛ وانما قيمة التبادل وتزايدها المستمر •

« ويتطلب تطور الانتاج الرأسمالي ، تنمية مستمرة لرأس المال الموضوع في مشروع ما ؛ وتفرض المنافسة القوانين المتضمنة في الانتاج الرأسمالي ، على انها قوانين قسرية خارجية ، تضغط على كل رأسمالي فردي » • المجلد الثالث ، ص ٣٢ •

وعلى هذا النحو ، يتحدد مانح الانتاج ، على أنــه تشخيص لعلاقات الانتاج ، أو حامل لها • انه يتدخل هنا ، لا على أنه ذات مكوّنة ، وانما على أنه ذات مدركة تحاول أن تفسر لنفسها العلاقات الاقتصادية التي تدركها • وفعل وضْع الذي كان يعبّر عنه ماركس الشاب ، عن الفعاليه النقدية ؛ أصبح يدلّ هنا على الكيفية الزائفة بالضرورة ، التي تحاول بهــا الذات الرأسمالية ، أن تشرح البنية التي غدت هي من ضمنها • ان تصوراتها ليست في الواقع ــ وفقا لرأي ماركس ــ الا « التعبير الواعي عن الحركة الظاهرية » • والذوات معرفتها هي الحدس والتجربة بخاصة ، المرتبطة بانتظام الحركــة الظاهرية ، وبالصور الثابتــة للصورة المنجــزة • وتعلمنا التجربة بعض العلاقات المنتظمة ؛ وعلى سبيل المثال ، العلاقة بين الاجور وأسعار السلع • مما يجعلنا نستخلص النتيجة القائلة ان ارتفاع الاجور يرفع الاسعار •

فلننظر كيف ستعمل هذه المنظومة في حالة مسوّغات التعويض •

« منذ أن يبلغ الانتاج الرأسمالي درجة معينة من التطور ؛ لا تتحقق اطلاقاً المساواة بين معدلات الربح المختلفة في الدوائر الفردية ، ولا اقامة معدّل متوسط للربح ناتجة عن ذلك ، بمجرد عمل الجذب والدفع ، الذي تجذب أسعار السوق في مجراه رأس المال ، أو تدفعه • فبعد أن تتثبت الاسعار المتوسطة وأسعار السوق المطابقة لها ، خلال زمن معين ؛ يبدو لوعي الرأسماليين الفرديين ، أن بعض الفوارق قد عوّض بعضها بعضاً ، أثناء عملية التسوية

حده ؛ ولا يتأخرون عن تضمينها حساباتهم المتقابلة،فهذه الفوارق توجد في تصور الراسماليين؛ وهم يدخلونها في حسابهم ، بصفتها مسوّغات تعويض .

« والفكرة الأساسية المتولدة عن ذلك ، هي الربح المتوسط ذاته ؛ اي الفكرة القائلة ان رؤوس الأموال ذات الحجوم الواحدة ، يجب أن تغل بالضرورة أرباحاً متساوية ، في خلال أزمنة واحدة » . ص ۲۲۲ .

ويمكن أن نحلّ وهم الفئات الرأسمالية الى عنصرين :

١ ـ انهـا تحوّل ظواهر الحركة الظاهريـة ، التي يتحقق قانـون الحركة الواقعية الذي تجهله من خلالها ، الى قوى داخلية محركة لافعالها. وعلى هذا النحو ، ليستمسوّغات التعويض الا ظواهر مساواة معدّل الربح بالمنافسة ، التي يحولها الرأسمالي الى قوة محركة داخلية ، تحدد حسابه.

« على هذا التصور ، يعتمد حساب الرأسمالي ، الذي ينسب كذلك الى نفسه تماماً ، الربح الذي يفقده في الواقع ؛ بتعويضه خسارته برفع ما للسعر ؛ كان يحقق مثلاً رأس مال ما دورته تحقيقاً أبطأ ؛ اما لأن السلعة قد تأخرت في حركة الانتاج ؛ او لانـه يجب أن تباع في أسواق بعيدة » . ص ۲۲۳ .

٢ ـ انطلاقاً من هذا ، تتخيل الرأسمالية ، ان مسوّغات التعويض ، هي التي تحدّد وجود الربح؛في حين ليست هذه المسوّغات الا ترجمة لتوزيع جملة الربح الذي يكونه اجمالي العمل الاضافي المستغَل في مجمل الدوائر، تبعاً لاهمية رؤوس الاموال الفردية .

« ينسى الرأسمالي فقط ؛ أو لا يرى بالاحرى ، لأن المنافسة لا تظهر له ذلك ، ان كل مسوغات التعويض ، التي يعلق الرأسماليون اهمية عليها ، أثناء حساب المقابلة بين أسعار السلع ، في فروع الانتاج المختلفة ؛ انما ترتد مجرد ارتداد الى المسوغ التالي ؛ وهو أنهم جميعاً لهم حق متساو ، بالنسبة الى رؤوس أموالهم ، في الغنيمة المشتركة ، التي هي فضل القيمة . وبما أن الربح المختزَن يختلف عن فضل القيمة الذي اغتصبوه ؛ فانـه

يبلغ لهم بالأحرى ، ان مسوّغات التعويض لا تؤدي الى مساواة اسهامهم في جملة فضل القيمة ، وانما تخلق الربح ذاته ؛ لأنهم يرون ان الربح يأتي بكل بساطة من زيادة نفقة انتاج السلعة ، كائناً ما كان الباعث » • ص ٢٢٤ •

ويمكننا أن نستخلص من هذا التحليل ثلاثة عناصر مهمة :

١ ــ اننا نرى ، أن في مستوى وعي صانع الانتاج ، ادراكاً للحركة الظاهرية ، وتأكيداً للانعكاس الذي هو قوامها •

ففي الحركة الواقعية ، يقوم الربح على فضل القيمة ، أي على العمل غير المأجور • فكتلة العمل الاضافي المستغل هي التي تحدد كتلة فضل القيمة ، التي ترسم بالتالي الحدود التي يمكن أن يوزع الربح في داخلها • وعلى هذا النحو ، يقوم قانون القيمة التي هي عمل ، بدور القانون المنظّم لمجموع الانتاج • فمقولة الربح لا تتعلق **بانتاج** فضل القيمة ، وانما **بتوزيعها** • فالحركة الظاهرية تظهر حركة توزيع فضل القيمة هذه ، على انها حركة مكونة لفضل القيمة • فالذاتية الرأسمالية التي تحول هذه الظواهر الى أشياء داخلية لها صفة مسوّغات التعويض ؛ يمكنها عندئذ أن تعدّ قواعد الحركة مكونة لها •

٢ ــ اننا نرى في الوقت ذاته ، ما تمثله تصورات صانع الانتاج • انها مقولات ممارسته • فالرأسمالي ليست له أية فائدة من اهتمامه ببنية التقدم الداخلية • والمقولات التي هو بحاجة اليها ، هي التي تعبّر عن صور الحركة الظاهرية ، التي يعيش فيها ممارسته ، ويجري حسابه • فالمقولات المكونة للعملية ، هي بالنسبة اليه ، على نحو معين ، عناوين دفتر حساباته •

وفضلاً عن ذلك ، تعبّر منظومة الاوهام الرأسمالية عن نفسها ، في نظرية عن المقادير • فتحديد قيمة السلع بزمن العمل ، هو شيء ما يجري

من وراء ظهر الرأسمالي ؛ وفضل القيمة لا يدخل في دفتر حساباته • انه بحاجة من أجل اجراء حسابه ، الى مقادير منظّمة معيّنة • وهو يجدها في المقادير التي تحدد توزيع القيمة المنتجة ، اي في الأجر والربح والريع ، فعلى سطح الانتاج الرأسمالي ، وبالتالي في تجربة الرأسمالي ، تبدو هذه المقادير على انها العناصر **المكونة** لقيمة السلع•وفضلاً عن ذلك ،فالرأسمالي يدخلها في حسابه ، على أنها مقادير مكونة للقيمة •

« تظهر التجربة على المستوى النظري ، **والحساب الفرض** على مستوى الممارسة : ان أسعار السلع يحدّدها الأجر والفائدة والريع أي سعر العمل ، وسعر رأس المال ، وسعر الأرض ؛ وان عناصر السعر هذه تقرر الاسعار المنظّمة بالفعل » • المجلد الثامن • ص ٢٤٩ •

٣ ـ واخيراً ، يمكننا أن نحدّد بصدد مفهوم **الحساب** ، تحول الموقع الذي حدث بالنسبة الى **المخطوطات**•ففي **المخطوطات** • كانت نظرية الحساب دليلاً على الانقلاب ، الذي كان لابدّ للقرار الذي اتخذته الذاتية الرأسمالية، من أن يجعله يرتدّ ضدها • فالرأسمالي ، باجرائه الحساب من أجل صالحه ، لم يقدّم وكيل أعمال للفكر الكلي الهيغلي • وانما قدّمه لتطور الماهية الانسانية • هنا • يقوم حساب الرأسمالي ، في مستوى حركة البنية الظاهرية • انه يعتقد ، أن حسابه يحدّد حركة القيمة ؛ في حين انه محدّد بهذه الحركة • ان نظرية الحساب الرأسمالي ، هي نظرية الوهم الضروري للرأسمالي ، لكي يحتل مكانه بما هو صانع الانتاج ، وبما هو حامل العلاقة الرأسمالية •

اننا نجد هنا من جديد ، آلية **الظهر** بما هي تفاوت بين تكوين الصور **وادراكها** • فالذات الرأسمالية ، ، تعي بما هي ذات مدركة ، بعض العلاقات التي تقوم بها الحركة الظاهرية•وحينما تجعل منها القوى المحركة لفعلها ، تعتقد أنها ذات مكونة • انها تعتقد أنها ستجد في الظواهر من جديد ، نتائج فعاليتها المكونة • في هذه الكيفية التي تطرح بها نفسها على أنها

مكونة ، نرى التزييف الذي قلنا انه قوام وجودها ، يبلغ تمامه •

وسيقدم لنا خفض معدّل الربح مثالاً آخر عن ذلك ، اذا ما عددناه بالظاهر ، عملية تحددها الارادة الرأسمالية .

« انها ظاهرة ناتجة عن طبيعة نمط الانتاج الرأسمالي ، وهي : حينما تزداد الناجية العمل ، ينقص سعر كل سلعة على حدة ، أو سعر كمية معينة من السلع ؛ ويزداد عدد السلع . وتنقص كتلة الربح بالسلعة ، ومعدّل الربح بالنسبة الى مجموع السلع ؛ في حين تزداد كتلة الربح المحسوبة على مجموع السلع الكلي • هذه الظواهر تتجلى على السطح فقط، على النحو التالي : خفض كتلة الربح بالسلعة الفردية ؛ خفض سعر هذه السلعة ؛ ازدياد كتلة الربح المحسوبة على العدد الكلي ، بازدياد السلع التي ينتجها رأس المال الكلي للمجتمع ، او ينتجها الرأسمالي الفردي أيضاً • وعندئذ ، يمكننا أن نستنتج من هذه الوقائع هذه الفكرة ؛ وهي : أن الرأسمالي يقلل من نصيبه من الربح بالسلعة الفردية ؛ ولكنه يعوض خسارته بانتاجه عدداً أكبر من السلع ؛ لأن هذا ما يحلو له » • المجلد السابع ، ص٢٤٣ •

هنا نرى أيضاً بجلاء ، علاقـات الحدود الثلاثة التاليـة : النزعات المتضمنة في رأس المال ، والحركة الظاهرية ، ووعي الرأسمالي •

« يبدو نقص معدّل الربح هنا ، نتيجة لزيادة رأس المال ، وحساب الرأسماليين ، الذي هو لازمة هذه الزيادة • بحسب هذه الحساب ، لابدّ لكتلة الربح الذي سيحتلونه الجيوبهم، من أن يصبح ، بمعدّل ربح أقل ، أكثر ارتفاعاً » • ص ٢٣٨ •

وعلى هذا النحو ، يحدّد مكانُ صانعي الانتـاج ، في حركة النمو ، التصورات الضرورية لممارستها ، بما هي مجرد تعابير عن الحركة الظاهرية لرأس المـال ، وبالتالي بما هي منعكسة انعكاساً كليـاً بالنسبة لحركتـه الواقعية • وهذا ، يُفسّر و يؤسس مفهوم الانعكاس ، الذي استُخدم منذ الايديولوجية الالمانيـة ، لتحديد الايديولوجيا ؛ بيد أنه بقي حينئذٍ دون تأسيس ؛ لأن ماركس لم يقرر الفارق بين الصـورة النووية والصـورة

المنجزة • وهنا لأن ماركس بقي في **الايديولوجية الالمانيــة** ، أسـير مفهوم إيديولوجي للواقع • لقد كان العلم في رأيــه ، يقوم في مستوى الواقع • كان يقول : كان الامر يتعلق بدراسة الواقع بنظرة الانسان العادي • وبما أنه لم يكن يفكر في الفارق بين **الواقع** والحركة الواقعية ؛ فقد بدا له الانعكاس على أنه مجرد وظيفة ذاتية ما ـ وقد قدّم التفسير بوصف هذه الذاتية ، بانها برجوازية صغيرة • لقد كان اشترنر أو بَوَر برجوازيين صغيرين ؛ وكانت ماهية الذاتية البرجوازية الصغيرة هي كونها عاجزة عن ان ترى الواقع وان تعكسه في وجهه الآخر •

هنا نجد العكس قائماً على أساس من بنية حركة النمو ذاتها • كذلك نجد الفارق بين هـــذا المفهوم ومفهوم الانعكاس قائماً ؛ وقــد كــان مفهوم الانعكاس يميز العملية النظرية عند ماركس الشاب •

ان مكان صانعي الانتاج الذي حُدِّد هنا التحديد ، يعين في الوقت ذاتــه المكان الذي انطلق منــه قــول معيَّن عــن الاقتصاد ؛ أي قـــول **الاقتصاد العامي**

« ان الاقتصاد العامي يقتصر في الواقع ، على ترجمة تصورات صانعي الانتاج ، مأخوذة في علاقات الانتاج البرجوازي ، على مستوى مذهبي ؛ وان يصبها في منظومة ؛ وان يدافع عنها» المجلد الثامن ، ص ١٩٦ •

في **المخطوط** الثالث ، كان الاقتصاد السياسي يبدو على أنــه قول الذاتية الراسمالية • وقد كانت هذه الوظيفة من شأن قول خاص ؛ وهــو قول الاقتصاد العامي • أما الاقتصاد الكلاسيكي فقد وُجد هو ذاته قائماً على أرض العلم ؛ وعلى هذه الأرض يتقرر الفارق بينه وبين قول ماركس العلمي •

ج ـ قيمة الانتاج وسعره ـ عود الى مسألة التجريد :

لقد أصبح لدينا الآن وسائل تحديد هـذا الفارق تحديداً دقيقاً •

وسنقوم بذلك ، بصدد مسألة اتاحة الفرصة لمناقشة واسعة ، عن علاقة قيمة الانتاج بسعره ·

فلنتذكر تحديد سعر الانتاج :

« يساوي سعر انتاج السلعة ، نفقة انتاجها ، مضافاً اليها نسبة مئوية من الربح ، محسوبة طبقاً لمعدل الربح العام · انه بتعبير آخر يساوي نفقة انتاجه ، مضافاً اليها الربح المتوسط » · المجلد الرابع ، ص ١٧٤ ·

في سعر الانتاج ، نجد هذا الانقلاب الذي فحصنا عنه من قبل ، متحققاً ؛ وهو : ان رؤوس الاموال المتساوية تعطي معدلات ربح متساوية ، مستقلة عن التركيب العضوي لراس المال ؛ الأمر الذي يبدو أنه يقلب نظرية القيمة ·

ان تحويل قيم سعر الانتاج يبدو انه يهدم اساس المنظومة ذاته : أي تحديد قيمة السلع بزمن العمل الذي انفق فيها » · تاريخ المذاهب الاقتصادية ، المجلد الثامن ، ص١٦٤ ·

لقد أفسح هذا التناقض المجال ، منذ نشر الكتاب الثالث ، أمام مناقشات نجد صداها في الملحق المتمم للكتاب الثالث ، الذي كتبه انغلز · وفي زمن أقرب عهداً ، نجد هذا التناقض يتحول الى اشكالية في مقالة كتبها أحد علماء الاقتصاد الايطاليين ، ويدعى بيترانيرا ، وعنوانه : **بنية راس المال المنطقية**(١) · ويحاول بيترانيرا أن يقدم تفسيراً قائماً على أساس من المفهومات التي قدمها دلافولبه ، لتحديد علمية الماركسية ·

انه ينقد أولاً نموذج التفسير الذي يقوم على أساس من مماثلة الماركسية بالفيزياء · بحسب هذا التفسير ، يصبح قانون القيمة التي هي عمل ، قانوناً نظرياً صالحاً لمجال فارغ · بيد أننا نكون بصدد مجال ممتلىء ، حينما نكون بصدد واقع الظواهر الاقتصادية · ومن هذه الواقعة،

(١) مجلة « المجتمع » سنة ١٩٥٥ ·

ينتج عند معيش من الظواهر المرضية المثيرة للاضطراب ، التي تماثل ظواهر الاحتكاك • وعلى هذا النحو ، الابد للفارق بين قيمة الانتاج وسعره ، من أن يعبّر عن الفارق بين قانون يعمل في الفراغ ، وقانون يعمل في الملاء •

هذا التقابل فراغ/ملاء يرجع في نظر بيترانيرا الى نظرية في التجريد ليست ماركسية • وهو سيضع في مقابلها نظرية في «التجريد المحدد ، اي في التجريد الذي يمثل **مرحلة من مراحل التطور التاريخي المحدد** •

وهو يدعم تأويله بالوثائق التالية •

١ ـ نص من الكتاب الثالث (المجلد الرابع ، ص ١٩٣) :

« ان مبادلة السلع بقيمتها او بما يقارب قيمتها ، يتطلب درجة من التطور اقل مما تتطلبه مبادلتها باسعار الانتاج ، التي تفترض مستوى محدداً من التطور الراسمالي » •

٢ ـ الملحق المتمم للكتاب الثالث ، الذي كتبه انغلز للاجابة عن الاعتراضات والتأويلات المختلفة ، التي تثيرها مسألتنا • في هذا النص ، يريد انغلز أن يدحض الرأي القائل بأن قانون القيمة لا يمكن أن يكون الا « وهماً نظرياً » ، أو تجريداً ، لا يطابق شيئاً من الواقع • وقد قاده هذا الى كتابة ما يلي :

« ان قانون القيمة الذي وضعه ماركس يصح على العموم ، بقدر ما يمكن ان تصح القوانين الاقتصادية : وهذا يصدق على كل فترة الانتاج البسيط للسلع ؛ ويظل صادقاً بالتالي ، على اللحظة التي خضع فيها الانتاج لتعديل ما ، احدثه قيام نمط الانتاج الراسمالي•

« ••• ان قانون القيمة الذي وضعه ماركس ، يصح إذن عموماً من الناحية الاقتصادية : بالنسبة الى فترة بدايتها بداية التبادل الذي حوّل المنتجات الى سلع ، ونهايتها القرن الخامس عشر من التاريخ الميلادي » • المجلد السادس ص ٣٥ •

اذا كان تعليق انغلز صحيحاً ، فاننا نصل الى هذه النتيجة المفاجئة تماماً : وهي ، أن قانون القيمة التي هي عمل ، كان صحيحاً قبل الراسمالية، ولكنه كف عن أن يكون كذلك ، بتطور نمط الانتاج الراسمالي • ففي قلب الراسمالية المتطورة ، لا يمكن للمقولة السائدة أن تكون اطلاقاً هي القيمة، وانما سعر الانتاج •

ان بيترانيا يتخذ تأويل انغلز هذا ، أساساً له • فالقيمة في رأيه ، هي تجريد محدد يطابق مرحلة من مراحل التطور السابقة • أما سعر الانتاج هو ذاته ، فيفترض معدّل الربح المتوسط سابقاً عليه ؛ انه يفترض سابقاً عليه ، وجود فروع مختلفة من الصناعة ، تتميز بتركيبها التقني المختلف لرؤوس أموالها ؛ وتتميز بالتالي بتركيبات عضوية ومعدّلات ربح مختلفة • وعلى هذا النحو ، فهو تجريد محدد يصور مرحلة التطور ، التي هي مرحلة الراسمالية ، في القرن التاسع عشر •

انطلاقاً من هذا ، سيستخدم بيترانيا نظرية من نظريات دلافوليه الجوهرية ؛ التي تتميز بحسبها علمية الماركسية ، باقامتها نظاماً منطقياً للمقولات ، معاكساً للنظام الزمني لظهورها • هذه النظرية تعتمد على فقرة شهيرة من « المقدمة العاطلة » ، التي يصرح فيها ماركس قائلاً :

« انه لابد ان يكون مستحيلا وخاطئا ، وضع المقولات الاقتصادية في الترتيب الذي كانت محددة فيه تاريخيا • ان ترتيبها تحدده خلافا لذلك ، العلاقات القائمة فيما بينها ، في المجتمع البرجوازي الحديث ؛ وهو بالضبط معاكس لما يبدو انـه ترتيبها الطبيعي ، او لما يطابق ترتيب تتابعها ، في مجرى التطور التاريخي » • اسهام ••• ص ١٧١ •

هذا النص يحيلنا الى نظرية **الصورة الأساسية** وهو يتضح بالفقرة السابقة التي يصرح فيها ماركس خصوصاً بقوله :

« في صور المجتمع كلها ، يحدّد انتاج محدّد ، والعلاقات التي يولدها ، مكانة ضروب الانتاج الاخرى كلها ، وعلاقاتها المتولدة عنه ؛ واهميتها » • ص ١٧٠ •

في نمط الانتاج الراسمالي ، تكون صورة رأس المال الصناعي ، هي الصورة الاساسية • ان صورة رأس المال الصناعي هي الاخيرة في ترتيب ظهورها • أما صور رأس المال التجاري ، وصور رأس المال المالي ، فهي أكثر تقدماً • انها هي التي أتاحت ميلاد رأس المـال الصناعي • بيد ان رأس المال الصناعي ، عندما اصبـح **الصـورة الاساسية** لنمط الانتـاج الراسمالي ، أخضع هذه الصورة التي سبقت وجوده ، وجعل منها صوراً خاصة بحركة النمو

وعلى هذا النحو ، فرأس المال الصناعي ، له ــ كما يقول ماركس ــ أسلوب خاص بـه ، في اخضاع رأس المال الذي ينطوي على فائدة • فنظام الاعتماد هو صورة خاصة به ومن خلقه • في صورة الاعتماد ، يبدو رأس المال الذي ينطوي على فائدة ، وكأنه مجرد صورة خاصة ، خاضعة لرأس المال الصناعي •

هذا الرسم التخطيطي هـو الذي سيستخدمه بيترانيرا للتعبير عن العلاقة (قيمة/سعر) في الانتـاج ، من دون أن يحسب حساباً للمستوى الذي تقوم فيه هذه المقولات • انه سيقيم بين قيمة الانتاج وسعره ، العلاقة ذاتها ، التي كان ماركس اقامها بين رأس المال المنطوي على الفائدة ، ورأس المال الصناعي •

لتكن في الواقع المتوالية الزمنية :

سعر السوق ــ القيمة ــ سعر الانتاج ــ (سعر الاحتكار) •

او ؛ وهذا أسلوب آخر في التعبير عنها :

الفائض ــ فضـل القيمة ــ الربح ــ (دخل الاحتكار) •

اذا عكسنا هذه المتوالية (ترتيب ظهور المقولات تاريخياً) ، حصلنا على الترتيب النظري لتبعية بعضــها لبعض في المجتمع الراسمالي • ان

كل مقولة تخضـــع لها تاريخيا المقولة السابقة ، وتسمح بفهمها نظريا • في الزمن الذي كتب فيه ماركس ، كانت المقولة السائدة هي مقولة **سعر الانتاج**• أما مقولة القيمة ، وهي المقولة السائدة في المراحل لسابقة ، فقد أصبحت الآن ملحقة بـــه ، نظريا وتاريخيا • هنا أيضـــا ، نصل الى نتيجة مفاجئة جداً ، ويصعب التوفيق بينها وبين نظرية **صور التجلي** •

فلماذا كان تطبيق نص « المقدمة العامة » ، الذي حدث هنا ، غـــير مشروع ؟ لأننا كنا في الحالة الاولى بصدد **علاقة بين صور وجود القيمة** • فرأس المال الصناعي ، وهو صورة وجود القيمة الأساسي في نمط الانتاج الرأسمالي ، يجعل من رأس المال التجاري ومن رأس المال الذي ينطوي على فائدة ، صور القيمة الملحقة به • أما في الحالة الثانية (علاقة قيمة الانتاج بسعره) ، فاننا بصدد **علاقة بين القيمة وصور وجودها** ؛ بصدد علاقـــة الصورة النووية ، أي بنية حركة النمو النووية ، وصورها الاكثر تطوراً ، والاكثر تشخصاً • فالربح لا يمثل صورة أثير فيها الاضطراب ، بالنسبة الى فضل القيمة ؛ وهو لا يمثل فضلاً عن ذلك ، الصـــورة السائدة التي لابدّ لها من أن تلي فضل القيمة ؛ بل هو يمثل الصورة التي تتجلى فيها•

ان القيمة وفضل القيمة همـــا محركا المنظومة • ولكنهما بما همـــا كذلك ، هما العنصران الخفيان فيها •

« ان فضل القيمة ومعدّل فضل القيمة ، هما نسبيا العنصر غير المرئي والنقطة الجوهرية، اللذان يجب توضيحهما ؛ في حين ان معدّل الربح ، وبالتالي فضل القيمة في صورة الربح ، هما ظاهرتان تظهران على السطح » • المجلد السادس ، ص ٦١ •

وسيقول ماركس كذلك عن سعر الانتاج ، انه « صورة قيمة السلعة وقد غدت خارجية تماماً ، وبدت للنظرة الاولى غير مفهومية » •

حينما ننتقل من فضـــل القيمة الى الربح ، ومن قيمة الانتـــاج الى

سعره ؛ لا ننتقل من مرحلة تاريخية أكثر تقدماً ، وانما ننتقل الى **مستوى آخر لحركة النمو** • اننا في مستوى ظواهر الصورة المنجزة ، ولسنا على الاطلاق في مستوى الماهية ، أي الصورة النووية • بيد ان قانون الماهية يتحقق في عكس الظواهر ؛ فقانون القيمة هو الذي يحدد انتاج فضل القيمة لمجموع الطبقة الرأسمالية • فالربح وسعر الانتاج هما المقولتان اللتان لا تخصان الا توزيع فضل القيمة ، على أعضاء الطبقة الرأسمالية • انهما الصورتان اللتان يتخذهما فضل القيمة في مستوى حركة النمو الاجمالية •

وعلى هذا النحو ، فما يعوز بترانيا ، هو الفارق الجذري الذي أتاح لماركس ، أن يفسر ما بقي دون تفسير ، في الاقتصاد الكلاسيكي ، بسبب نظرية في التجريد غير كافية ؛ وهي نظرية علاقة فضل القيمة والقيمة بصورهما المعدّلة • لقد وجد علماء الاقتصاد الكلاسيكيون أنفسهم أمام المسألة التالية : كيف توفق بين قانون القيمة التي هي عمل ، وظواهر الانتاج البرجوازي التي تنفيه ؟ هاكم خصوصاً الكيفية التي طرحت بها المسألة على آدم سميث ، وفقاً لرأي ماركس :

« لا شك ان آدم قد حدّد قيمة السلعة ، بزمن العمل المتضمن فيها ؛ ولكنه فعل ذلك ليجعل من واقعية تحديده امراً حاصلاً في زمن سابق عليه هو • وبتعبير آخر ، فما بدا له صحيحاً بالنظر الى السلعة وحدها ، أصبح لديه غامضاً ، منذ أن حلت محلها صور رأس المال، والعمل المأجور ، والدخل العقاري ، الخ ••• الاكثر رقياً ، والاكثر تعقيداً • وهذا مايعبر عنه بقوله : ان قيمة السلع كانت تقاس بزمن العمل المتضمن فيها ، في الفردوس المفقود للبرجوازية ، حيث كان الناس لا يتجابهون تجابه الرأسماليين والاجراء والملاك العقاريين والمرابين الخ ••• بل تجابه مجرد منتجي سلع ، ومجرد متبادلي سلع فقط » • اسهام ••• ص ٣٥ ـ ٣٦ •

فلنتذكر الآن ما قاله لنا انغلز ، من أن قانون القيمة الذي وضعه

ماركس ، كان صحيحاً « بالنسبة الى كل فترة الانتاج البسيط للسلع » ، قبل التعديل الذي أتى به مجيء نمط الانتاج الرأسمالي . بيد أن نظرية كهذه هي ما يؤاخذ ماركس عليه سميث.وبالاجمال ، يريد انغلز وبيترانيرا أن يبرّئا ماركس من خطيئة ريكاردو في التجريد : بالقاء عبء نظريةسميث على عاتقه . أما ماركس هــو ذاته ، فلا يترك لنا أي شك بصدد نظريته الخاصــة .

« يفترض قانون القيمة ، من أجل اكتمال تطوره ، مجتمع الانتاج الصناعي الكبير ، والمنافسة الحرة ، أي المجتمع البرجوازي الحديث » . اسهام ... ص ٣٧ .

فحقيقة تبادل السلع فردياً بقيمتها شيء ؛ وقانون القيمة شيء آخر. فنظرية حركة نمو الصور وتطورها ، تتيح لنا ان نفهم ، ان قانون القيمة يتحقق في ضمنه ، أثناء اكتمال تطوره ؛ وهو مبادلة السلع بأسعار انتاجها .

كان انغلز قد طرح المسألة طرحاً صحيحاً في مقدمة الكتاب الثاني ، فخطأ التفسير عنده يصبح عسير الفهم ، هذا اذا لـم ننسبه الى رد فعل واقعي استدعته الظروف الراهنة آنــذاك . ولكننا نرى مقابل ذلك ، بما فيه الكفاية ، ما يدعم تأويل بيترانيرا . فقد صــرح بيترانيرا ، ان قيمة الانتاج وسعره ، كانا يطابقان **مستويي تجريد** مختلفين ـ يجب أن لانخلط بينهما وبين نماذج التجريد ، كما يقول لنا . فالأمر يتعلق يقيناً بمستويات تجريد مختلفة ؛ بيد أنهذه المستويات منالتجريد لم يفكر بيترانيرا فيها ، الا بما هي تعبير عن **مراحل** مختلفة من التطور التاريخي . فالتجريد لايُفكر فيه هنا ، الا على أنه **لحظة منفصلة عن تاريخ يجري على خط واحد** .

بهذا يضع بترانيرا نفسه على أرض هي أرض **مخطوطات** عام ١٨٤٤ ، التي تمثل نظرية التوحيد بين بنية حركة النمو بما هي موضوع العلم ، وتطور تاريخ .

واذا وحّد بيترانيرا بين صـورة تطور حركة النمو ومرحلة التطـور التاريخي ، فهذا لأنـه يقف مثل دلاڤولبه عـلى أرض تاريخية ونظرية في التجريد فصلاً ؛ أي على أرض اختبارية مرسومة بفروض **مخطوطات** عـام ١٨٤٤ المسبقة ، كما رأينا • انه في صراعه ضد الجدل المجرد ، لا يستطيع أن يتصور تكوين موضوعية لا تتفق مع تطور تاريخ ما •

اننا هنا بصدد جهل البنية ، باسم تحيز للتاريخية ؛ في حين أن تحليل تحديـدات البنية ، يسمح وحـده بالضبط ، بادراك تاريخية الصـور والمقولات الاقتصادية ، ادراكاً غير مباشر • والأمر هـو على هـذا النحو ، بالنسبة الى تحليل السلعة بما هي موضوع حسي يتجاوز الحس ، الذي سمح بوضعها على أنها تعبير عن بعض العلاقات الاجتماعية ، وبالتالي عن مرحلة معينة من التطور التاريخي •

واذا تابعنا دراسة هذه النقطة ، وجدنا من جديد النقطة التي انطلقنا منها ؛ وهي جهل ريكاردو للصورة التي هي قيمة • لقد وضع ريكاردو العمل على أنه جوهر القيمة ، من دون أن يشغل نفسه بالصفة الخاصة بهذا العمل ، ومن دون أن يدخل في حسابه حقيقة أن هذا العمل **كان يظهر** في صورة خاصة تماماً • لقد اكتفى بتأكيد قانون القيمة • بيد أننا نعلم ، ان الظواهر المدركة تناقض هذا القانون :

وعندئذٍ يعرض امكانان : فاما أن نتخلى عن قانون القيمة ، أي نتخلى في رأي ماركس ، عن « أساس الاتجاه العلمي وأرضه » ؛ وهـذا هو حل الاقتصاد العامي ؛ وهو أيضاً حل آدم سميث الظاهري ، الذي حدد قيمة السلع بنظرية المنابع الثلاثة (الأجر ، والربح ، والريـع) ، حينما ردّ قانون القيمة الى الأزمنة السابقة عليه (آدم سميث) • واما أن نتمسك بالقانون مثل ريكاردو ؛ ولكن لابدّ من قوة قسرية لاقحام بعض الوقائع

في قانون القيمة ، تكون متناقضة له ، مثل معدّل الربح المتوسط • وهـذا الاقحام يجريه ريكاردو بنفي مزدوج :

ـ نفي الفارق بين فضل القيمة والربح • ففي نظره ، ليس الربح الا تعبيراً مخالفاً لتعبير فضل القيمة ؛ وسعر الانتاج ـ الذي يدعوه ريكاردو سعراً طبيعياً ـ هو التعبير عن القيمة بالمال •

ـ نفي الانعكاس • وعلى هذا النحو ، فالربح المتوسط الذي يبـدو وكأنه نقيض قانون القيمة ، هو عند ريكاردو اثبات لـه • وعلى نحو أعم تبدو الحركة الظاهرية عند ريكاردو كأنها اثبات للحركة الواقعية •

في هذه العملية المزدوجة ، يتجلى منهج ريكاردو نموذجاً للتجريد ، نموذجاً كان اليه لجوؤه :

« حينما تبيّن ريكاردو صورة المنافسة ، رفض مظهر المنافسة ، لكي يدرس القوانين بما هي كذلك • وبامكاننا ان نؤاخذه من ناحية ، على انه لم يذهب بعيداً بما فيه الكفاية ؛ ومن ناحية اخرى ، على انه اخذ الصورة الخارجية مباشرة ، على أنها تمثل وتثبت القانون العام ، بدلاً من أن تطوره • بالمعنى الاول ، يظل تجريده ناقصاً ؛ وبالمعنى الثاني ، يظل صورياً خالصاً وخاطئاً في ذاته » • **تاريخ المذاهب الاقتصادية** ، المجلد الثالث ، ص ٨٩ •

بصدد النقطة الاولى ، يتخذ ماركس الموقف المضاد للنقد الاعتيادي لريكاردو ، الذي كان أيضاً نقد ماركس الشاب • فريكاردو ليس مغالياً في تجريده ، وليس مجرداً بما فيه الكفاية •

« لابد لنا من أن نطرح ، اذا آخذناه على غلوه في التجريد • فالعكس هو الصحيح ؛ فهو حينما نظر الى قيمة السلع ، لـم يتعلم ان ينسى الارباح التي تكشفها له المنافسة » • المصدر نفسه ، ص ٤٧ •

والحقيقة ، ان ريكاردو يدخـل ـ كما يقول لنا ماركس ـ مقولات

مثل الاجر ، ورأس المال ، والربح ، ومعدل الربح العام ، الخ ٠٠٠ في فصله الأول ، الذي كان ينبغي له ، أن لا يعالج الا قيمة السلع ، محددة بزمن العمل ٠ وخلافاً لمبدئه (**انحلال** صور الثروة الثابتة) ، يتخذ ريكاردو **الصورة الخاصة** بفضل القيمة ، التي لا يميزها من الصورة الخالصة ، على أنها معطيات ٠ وعلى هذا النحو ، فهو يفترض مسبقاً منذ الفصل الاول ، معدل الربح العام ٠ أما ماركس هو ذاته ، فينطلق من عملية اذابة جذرية ٠ وهاكم كيف يحدد عنصرا من « العناصر الثلاثة ذات الجذة العميقة » ، في **رأس المال** ، في رسالة موجهة الى انغلز في الثامن من كانون الثاني ١٨٦٨ :

« حينما عارضت الاقتصاد السالف كله ، الذي يرى بادىء ذي بدء ، في الاشكال الخاصة والمتفرقة لفضل القيمة معطى هو واحد مع الصور الثابتة للربح والريع والفائدة ؛ وهو يعالجها بما هي كذلك ، عالجت الصورة العامة لفضل القيمة حيث ما يزال كل هذا مختلطاً كما تختلط العناصر في المحلول الواحد ان صح القول » ٠

فاذا لم يميز ريكاردو بين **صورة عامة** و **صورة خاصة** ؛ فهذا يرجع أساساً الى جهله **بتحديدات الصورة** ٠

وهنا نلامس النقطة الثانية ، وهي أن تجريد ريكاردو صوري وخاطىء في ذاته ٠ وسيعارض ماركس في مكان آخر بينه وبين التجريد الحقيقي ، ويميزه على أنه تجريد قسري ٠ وأساس هذا التجريد الخاطىء قد حلله ماركس ، في بداية دراسته عن ريكاردو : « نظريات عن فضل القيمة » :

« هاكم ما يقوم عليه منهج ريكاردو ٠ انه ينطلق من تحديد مقادير قيمة السلع بزمن العمل ، ويبحث بعدئذ عما اذا كانت العلاقات الاقتصادية الاخرى ، أي المقولات ، تناقض تحديد القيمة هذا ، كما يبحث عن الاتجاه الذي تنحرف به اليه » **تاريخ المذاهب الاقتصادية** ، المجلد الثالث ، ص ٦ ٠

ان تجريد ريكاردو لا يكوّن العنصر البسيط ، الذي يسمح تطوره

باعادة بناء حركة النمو المشخصة • وريكاردو يتناول المقولات الاقتصادية تناولا متفرقاً ، ويحاول ان يجد في كل واحدة منها من جديد ، تحديد القيمة التي هي عمل • فالماهية المجردة ينبغي أن توجد ــ في نظره ــ في الظواهر من جديد • ويكفي لذلك حذف العناصر المثيرة للاضطراب • وهذا يفترض أن الظاهرة قوامها من :

ــ ماهية ما ؛

ــ أعراض غير جوهرية متعددة •

ان كل ما يناقض القانون في الظاهر فهو عرض ، ومن نطاق ما ليس جوهرياً • لقد أقيم الثابت ، وهو القيمة ؛ فكل مالا يعيد انتاج هذا الثابت هو من نطاق غير الجوهري •

ان ريكاردو يبقى بذلك في حدود نظرية كلاسيكية في التجريد ؛ قد تكون هي ذاتها مسؤولة عن نظرية الاحتكاك ، التي قد يريد بعضهم الصاقها بماركس • فحينما لم يدرس ريكاردو فضل القيمة في صورته الخالصة ؛ لم يتمكن من أن يتعرف أن الاضطرابات الظاهرية لفضل القيمة ، هي في الواقع أنماط وجود فضل القيمة ؛ اي انماط تحقيق فضل القيمة ، في صورة ما هو مضاد لها • لقد كان اذن مجبراً على ازاحة هذه الاضطرابات ، وعلى اثبات الوحدة حيثما كان التناقض ؛ وبالعكس ، كان مجبرا على وضع الحركة الظاهرية ، على أنها اثبات مباشر للحركة الواقعية ، وهي نقيضها • ويلخص ماركس خطيئة ريكاردو بقوله : انه اراد « أن يقدم العلم ، قبل العلم » (من رسالة الى كوغلمان ، في ١١ تموز ١٨٦٨) • ولهذا كان لدى ريكاردو من ناحية ، التحديد العلمي (قانون القيمة) ، ومن ناحية اخرى صور الثروة الثابتة ، وهي صور ظهور القيمة المتخذة على انها معطيات • وقد وجد هذا التحديد وهذه الصور متجاورين ، من دون أن يترابطا في منظومة •

واذا عملنا بالنصيحة القاضية بالبحث عن أخطاء علماء الاقتصاد ، في نقطة البدء التي انطلقوا منها ؛ لا حظنا أن الموقف الذي كان فيه ريكاردو، يقوم على هذا الجهل ، الذي اشار اليه ماركس ، في مستوى نقطة البدء ؛ فريكاردو لم يفهم العلاقة الحقيقية بين الربح وفضل القيمة ، للسبب نفسه الذي منعه من فهم العلاقة بين الصورة التي هي قيمة بسيطة ، والسلعة وقد أخذت صورة المال • فهو بعد أن وضع الجوهر (العمل) على أنه الثابت ، أسقط الصورة قيمة في ما هو غير جوهري • لقد اتخذ هذه الصورة قيمة على أنها شيء ما 'يفهم بذاته • لقد كان يجب طرح اشكالية هذه الصورة ، وطرح السؤال النقدي ، وعلى هذا النحو اظهار « سر النظرية النقدية كله » ؛ أي صفة العمل المزدوجة ، التي تمثلها قيمة السلعة •

انطلاقاً من هذا ، يمكن فهم تطور صور الانتاج الرأسمالي • لقد اشار ماركس الى ذلك ، في حاشية على الفصل الاول ، قائلا : ان صورة القيمة ــ صورة نتاج العمل ــ هي الصورة الاكثر تجريداً من صور نمط الانتاج الراسمالي • إن تحليله يسمح لنا بفهم التطور اللاحق لهذه الصور (صورة المال ، وصورة راس المال ، الخ •••) •وفي مقابل ذلك ، اذا سقط هذا التحليل ، ولم 'يطرح السؤال النقدي عن الصورة ، لم يعد بالامكان طرح مسألة العلاقة بين الصورة النووية والصور الشخصية • فنُحال الى الموازنة بين المقولات الموجودة والمقولة التي تعبّر عن التحديد الداخلي • ونحصل على تجريد خاطىء لا يمكن أن يتطور •

واذا تذكرنا النص المستشهد به سابقاً ، حيث حدّد منهج الاقتصاد الكلاسيكي ، بحقيقة ردّ صور الثروة المختلفة الى الوحدة ؛ أمكننا ان ندرك فارق منهج ماركس في النص التالي :

« ان الاقتصاد الكلاسيكي يتناقض مع ذاته بمناسبة هذا التحليل ؛ انه يسعى غالباً الى القيام مباشرة بعملية الرد ، من دون الاستعانة بالاطراف الوسطى ؛ والى تبيان وحدة المنبع

الذي تصدر عنه الصور المختلفة · وهنا يتوقف بالضرورة على منهجه التحليلي ، الذي ينبغي أن يبدأ منه النقد والفهم · ومنهجه لا يهتم بتطوير الصور المختلفة تطويرا تكوينيا ؛ وانما يهتم فقط بردها الى الوحدة بالتحليل ، لأنه ينطلق منها وكأنها فروض مسبقة معينة · بيد أن التحليل هو الشرط الضروري اللازم التكويني ، أي الفهم حركة النمو الحقيقية لتكوين الصور ، في أطوارها المختلفة » - تاريخ المذاهب الاقتصادية ، المجلد الثامن ، ص ١٨٥ ·

فاذا اقتصرنا على حرفية ماركس ، كان الاقتصاد الكلاسيكي اقتصاداً ناقصاً فقط ؛ ولم ينجز الا المهمة الاولى من مهمتي العلم ، وهي التحليل **والرد الى الوحدة** ؛ وأهمل المهمة الثانية ، وهي **التطور التكويني** للصور · والواقع ، أن ماركس ينفصل عن ريكاردو ـ كما رأينا ـ في التحليل ذاته ، وبأسلوبه في البحث عن الوحدة ، وتحديد نمط وجودها · ان **تحليل الصور** الذي يجريه ماركس ، هو وحده الذي يسمح باللحظة الثانية ، لحظة التطور التكويني ·

ابتداء من هنا ، يسمح التطور التكويني بالخروج من التجاور والموازنةوالتكرار ، التي تميز علاقات المقولاتالاقتصادية في نظريةريكاردو؛ أعني أنه يسمح هو وحده باقامة **منظومة** اللااقتصاد السياسي · بيد أن هذه الاقامة لا تصبح ممكنة ، الا اذا رفضنا أن نفهم هذا التطور التكويني ، على أنه اعادة انتاج عملية تاريخية حقيقية في كلا وجهيها ·

وينبغي لنا هنا أيضا ، أن نتحاشى تأويلا تاريخيا · فتجريد ماركس ـ وفقاً لتأويل كهذا ـ هو تجريد **يمكن تطويره** ؛ **لأنه تاريخي** ، ويتلقى حركته على هذا النحو من التاريخ · فما يميز تجريد ماركس في الواقع ، هو أنه يدرك الخصائص الصورية لمجال ما ، وتكوين نطاق ما للموضوعية · ان هذا ما يسمح له بتطوير المقولات المعقدة ، ابتداء من مقولات بسيطة ·

ليس الفارق بين ماركس وريكاردو فارقاً بين منظومة وضعت على أنها أبدية ، ومنظومة تاريخية يمكن أن يشار فيها الى المقولات باشارة +

(اشارة تاريخيتها) • لقد توصل ماركس وحده الى اقامة **منظومة** بالمعنى الكنطي للكلمة • فليست هناك الا طريقة واحدة ، لكي يصبح الاقتصاد السياسي منظوميا ؛ وهي الوصول الى هذا النموذج من الموضوعية الجديدة جذريا ؛ وهذه الطريقة هي التي حدّدها ماركس ، منذ الفصل الاول من **راس المال** •

واذن ، ليس قوام ثورة ماركس في ردّ مقولات الاقتصاد السياسي الى التاريخ • ن قوامها في أن تنشيء منظومة من هذه المقولات ؛ ونحن نعلم أن نقد المنظومة قد أجري بنقده العلمي ؛ أعني أن هذه المنظومة أظهرت بنية لا يمكن فهمها ، الا في نظرية تطور التشكلات الاجتماعية •

لقد بدت « منظومة » ريكاردو قبلا ، على أنها ذات قوة قسرية • فريكاردو اراد ان يثبت العلم في داخل ما ليس علماً ؛ ب «كجريده القسري» الذي ينبغي ادخال جميع الظواهر التي تناقض قانون القيمة ، قسراً في هذا القانون ؛ بدلا من تطوير القانون ، لتبيان كيف أن هذه الظواهر تكون انماط وجوده (في صورة التواري وصورة الانعكاس) • واذن ، فهو لم يبلغ غاية مشروعه الرامي الى أن يستخلص من ثبات هذه الظواهر وعدم تمايزها المتبادل ، الصورة المقنعة عن الثروة ؛ وأن يربطها بما هيتها الداخلية • والهنا يبقى امكان الوقوع في الصنمية قائماً دائماً ، لدى ريكاردو ، الذي يمثل الاقتصاد الكلاسيكي في صرامته الكبرى • لقد أزاح ريكاردو الصنمية بالقوة ؛ غير ان هذه الصنمية لم ترق الى مستوى الفهم •

٣ ـ التخارج وتكوين الصنمية

تمهيـــد :

يطرح مفهوم الصنمية في **راس المال** مسالة يمكننا ان نصوغها بادىء ذي بدء في الصورة الساذجة التالية : بماذا يتعلق الأمر ؟

إننا نعلم أن هذا هو المفهوم الذي يمثل النقطة التي يتعلق بها هؤلاء الذين يؤولون **رأس المال**، ابتـداء من انطروبولوجيـة ماركس الشاب • ان الصنمية في نظر هؤلاء، ليست الا الاسم الجديد للضياع • ففي الصنمية تصبح العلاقات بين الناس، علاقات بين الأشياء • وعلى هذا النحو، ينتقل عمل الانسان الى كائن غريب؛ ويصبح تحديداً للاشياء؛ ويصبح الناس وقد سيطرت عليهم هذه العلاقات القائمة بين الاشياء • وبالتالي، تصبح الصنمية **عملية انطروبولوجية**، مماثلة لعملية الضياع •

وهناك تأويل معاكس قوامه نفي كـل صفة الحركة الواقعية، عـن الصنمية، والقول بأنها ليست الا نظريـة في العـلاقات الاقتصادية، أي **ايديولوجيا** •

وانذا لن نفهم الصنمية في الواقع، الا اذا فكرنا فيها، في استمرارية ما قلناه عن بنية حركة النمو وعن تطور صورها •

وقد رأينا، أننا كلما انتقلنا الى صور اكثر تشخيصا من صور عملية الانتاج الرأسمالي؛ اختفى التحديد الداخلي الذي يوجه حركتها؛ واختفت الصورة النووية في الصورة المنجزة • ان هذه الحركة هي قوام الصنمية • فعلى سطح لعملية، يبدو **ارتباط** معين، يمكننا أن ندعوه البنية الصنمية • والقول الصنمي هو إحكام ارتباط الصور المشخصة هذا، الذي يبدو على سطح العملية الراسمالية، وينعكس في شعور صانعي الانتاج •

هذا القول الصنمي، يلخصه ماركس في ما يدعوه **الدستورالثلاثي**• هذا الدستور قوامه ثلاثة أزواج :

- رأس المال / الربح؛
- الأرض / الريع •
- العمل / الاجر •

تبدو العناصر الثلاثة هنا : رأس المال والأرض والعمل ، على أنها ثلاثة منابع ينتج كل منها دخلا • فرأس المال ينتج الربح طبعاً ؛ والعمل ينتج الأجر ، والأرض تنتج الريع • يمثل هذا الثالوث تنظيما لما يدركه صانعو الانتاج ، وآخر للصور التي يتسجل ضمنها عملهم •

ملاحظـــة :

ويلاحظ ماركس ، انه قد يكون من الاحسن • ان نضع مكان الزوج الاول (رأس المال / الربح) ، ما يغطيه في الواقـــع ، نعني الزوج رأس المـــال / الفائدة • والحقيقة ، أن الربح هو صورة ظهور ـ أي صورة تواري ـ فضل القيمة • بيد أنه ليس بعد الصورة الاكثر تشخيصاً والاكثر توسطاً مـــن فضل القيمة • انه ما زال في علاقـــة بدائرة الانتاج • فالفائـــدة التي هي ـ هي ذاتها ـ صورة ظهور / توار للربح ـ وبالتالي صورة ظهور / توار لفضل القيمة ؛ تبـــدو خارج دائرة الانتاج بالذات • وآليتها هي التالية : ان مبلغاً من المـــال آ يوضـــع في مصرف ما ، ويعود الى مالكه في صـــورة آ َ (أ + جـ أ) ، بموجب عقد ما • اننا لسنا هنا بصدد أية عمليةانتاج؛ وانما بصدد عقد بين شخصين وقدرة غامضة للمال على النمو بذاته •

في هذه الصورة ، يبدو رأس المال على سطح العملية الرأسمالية • وفضلا عن ذلك ، فالدستور رأس المال / فائدة هو حقاً قوام الزوج الأول من الدستور الثلاثي •

ولكي أدرس تكوين الصنمية سأفحص عن شروط امكان زوج واحـــد من الازواج الثلاثة ، وهو زوج رأس المال/الربح ؛ أعني رأس المال/الفائدة• ان شروط الامكان هنا ، هو ما يدعوه ماركس ، تخارج العلاقة الرأسمالية• ولكيلا نستبق الأمر في توضيح معنى هذا المفهوم ، فسنترجمه' ببساطـــة بكلمة خروج •

ان مسألة تخارج العلاقة الرأسمالية ـ التي يجب ان نفهم رأس المال بها من حيث هو علاقة انتاج ـ قد حولها ماركس الى قضية نظرية ، في الفصل الرابع والعشرين من الكتاب الثالث (المجلد السابع ، ص ٣٥) على الخصوص ٠ انه **العلاقةالرأسمالية في خروجها وهي تتخذ صورة رأس المال الجالب للفائدة ٠**

في هذا النص ، تتميز صورة رأس المال جالب الفائدة ، بأنها الصورة الاكثر خروجية من صور العلاقة الرأسمالية ٠ ويمكننا ابتداء من هذا النص ، ومن نصوص أخرى من الكتابين الثالث والرابع ، أن نعطي تفصيل التفصيل هذا ، عددا معينا من المرادفات ٠ ـ لقد حدد رأس المال جالب الفائدة ، في هذه النصوص ، على أنه الصورة الاكثر **تشخصاً** ، والاكثر **توسطاً** ، والاكثر **اتصافا بالصنمية** ، والاكثر **ضياعا** ٠ وعلى هذا النحو ، نصل الى ملاحظتين هامتين: فمن ناحية ، تبدو حركة صبغ الامور بالصنمية، واحدة هي وحركة الخروج ؛ ومن ناحية أخرى ، نرى المفهوم المفتاح في النقد الانطربولوجي ، وهو مفهوم الضياع ، يبدو معادلا لمفهوم التخارج ٠ اننا بصدد زوج الضياع/التخارج ، في الكتابين الثالث والرابع الذي يذكرنا تذكراً غريباً بزوج الضياع/الاخراج السائد في **المخطوطات** ٠ ومن هنا كانت ضرورة حصر معنى الزوج الذي نحن بصدده هنا ، لنرى ما اذا كان يغطي بالذات ما يغطيه في **المخطوطات** ٠

فما قوام التخارج اذن ؟ لكي نحدد بنية هذه الحركة ، التي تتيح لنا انشاء مفهوم الصنمية ، لنضع المفهومات التي نستطيع بها ان نعرض بنية حركة النمو ٠

وهذه المفهومات هي التالية :

ـ **العلاقة** ـ التي ينبغي لنا ان نفهم منها علاقة الانتاج ـ من حيث ان هذه العلاقات هي دعامة حركة النمو كلها ؛

ـ **الصورة** ، من حيث ان الصورة هي ما تتجلى فيها العلاقة ، وبها تتمثل في الواقع ·

ـ **اصل حركة النمو وحدها ؛**

ـ **حركة** الصور او **تطورها** ؛

ـ **النتيجة** ·

اننا نضع نصب اعيننا ، دراسة تحولات هذه العناصر ، التي تجعل صورة حركة النمو الصنمية ممكنة ·

آ ـ فقدان المفهوم في الصورة

ويعتمد تخارج العلاقة الرأسمالية اولا ، على أن صورة رأس المال جالب الفائدة ، هي صورة فاقدة للمفهوم ، صورة دون مفهوم ، أو اذا شئنا قلنا : مسلوبة المفهوم · ان الأمر يتعلق بالصورة ا ـ اَ ، حيث اَ = ا + ء (أو ا + جـ ا) · في هذه الصيغة تتوارى الحركة التي تجعل قيام المفهوم ممكنا وبها يحصل فقدان المفهوم ·

والحقيقة ، ان الحركة ا ـ اَ الموضوعة هنا على انها حركة تلقائية لـ ا ، ليست ممكنة الا اذا دخل رأس المال المالي ا ، في حركة انتاج يستثمر فيها · ان هذا الاستثمار في داخل حركة اعادة انتاج رأس المال الصناعي ، هو الذي يتيح الزيادة جـ ا ·

ولكي نحصل على الدورة الحقيقية ، وقد أنجزتها هذه الـ ا ؛ يجب أن نضع بين المسافة الواقعة بين ا و اَ ، دورة رأس المال المالي كلها ، وهي دورة من ثلاث دورات ، وصورة وظيفية من صور رأس المال الصناعي الثلاث ، التي درسها ماركس في بداية الكتاب الثاني ·

وعندئذ نحصل على :

أ ـ أ ـ س ع ... د ..... سَ ـ أَ ـ أَ .
و ن
(س + ـــ) (أ + ه)

هذه العملية وحدهـا تتيح الانتقال من قيمة أ بدئيـة ، الى قيمة أَ تساوي أ + جـ أ (١) .

والسؤال الذي يثير اهتمامنا ، هو معرفة العلاقات بين أ و أَ في هذه الدورة ماهي . فلنتساءل اولا ، ما صورة أ النوعية ، في مرحلة أ ـ س ع.
و ن

هاكم اجابة ماركس :

« في هذه المرحلة الاولى ، تتداول أ على أنها مال . واذا عملت عمل رأس المال المالي، فهذا ببساطة لأن حالة المال ضرورية لها ، لكي تتمكن من أداء وظيفة النقد ، وتتحول الى عنصري د ، ونعني بهما ع ، و ن اللذين يجابهانها مجابهة سلعتين . في فعل التداول هذا ، انها لا تعمل الا بوصفها مالا » . المجلد الرابع ، ص ٤٧ .

وهذا يعني ، أن أ ليست رأس مال في ذاتها . انها لا تتصرف بذاتها باية قدرة على الزيادة . انها لا تقوم الا بوظيفة النقد (وظيفة الشراء) ، ولا تقوم بوظيفة رأس المال (وظيفة وضع القيمة موضع استثمار) . فما يحول وظيفة النقد الخالصة هذه ، الى وظيفة رأس المال ؟ انها طبيعة ارتباطها بمراحل حركة النمو الأخرى .

« بما أن هذا الفعل (١ مكرر) هو المرحلة الاولى من حركة نمو القيمة التي هي رأس المال ، فهو في الوقت ذاته وظيفة رأس المال المالي ، بفضل صورة الاستعمال الخاصة بالسلعتين ع و ن اللتين يشتريهما » . المجلد الرابع ، ص ٤٧ .

---

(١) ان القيمة المال أ تتيح شراء سلع ع (قوة عمل) و ن (وسائل انتاج) . وعندئذ : تنخرط وسائل الانتاج هذه ، في دورة الانتاج (د) ، التي تكون نتيجتها القيمة سلعة المزدادة سَ ، التي تتحول الى أَ .

(١ مكرر) : الفعل أ ـ س .

هذا الطرف الأخير من الجملة يريد ان يقول شيئين :

١ ــ ا ــ م س ع هي تابع المال المالي ، وهي تقوم بدور ما في حركة النمو
و ن
الرأسمالية لاعادة الانتاج ، من حيث انه يجعل المرحلة د التي هي بالضبط مرحلة الوضع موضع الاستثمار ، ممكنة ، بفضل الصفة الخاصة دع و ون.

٢ ــ وعلى نحو أخص ، ما هو حاسم هنا هو طبيعة السلعة ع (قوة العمل) • فعملية الاستثمار قد أصبحت ممكنة ، بحضور هذه السلعة الخاصة اطلاقا ، التي هي قوة العمل ، في السوق • وعلى هذا النحو ، تكشف الصورة لتي نحن بصددها هنا ، عن التعارض بين رأس المال والعمل. مبلغ ا ، ويسحب مبلغاً اَ • أما ما يمكن أن يحدث بين هذين الفعلين ، محرك الدورة •

« كل هذه الدورة تفترض مسبقاً الصفة الرأسمالية لحركة نمو الانتاج ذاتها ؛ والقاعدة التي تقوم عليها ، هي حركة نمو الانتاج هذه بالذات ، مع الحالة الاجتماعية الخاصة التي تقتضيها •

ا ــ س = ا ــ س ع •
و ن

« بيد ان ا ــ ع تفترض الأجر ؛ وتفترض بالتالي وسائل الانتاج ، من حيث انها تشكل جزءاً من رأس المال المنتج ؛ وبالتالي حركة نمو العمل واستثمار حركة الانتاج ، من حيث كونها سلفاً وظيفة رأسمالية » • ص ٥٨ •

لننظر الآن الى اَ • لا يمكننا ان نقول انها نتاج ا ، ولا حتى انها نتاج د (الا في بعض الحالات الخاصة ، مثل انتاج الذهب) • انها صورة محولة عن سَ • ان الرجوع الى الصورة النقدية ليس تابعاً لرأس المال المالي ، وانما لرأس المال السلعي سَ • والفارق • ، وهو الصورة المالية للفارق ــ الناتج في المرحلة د ، لا يمثل حركة قد تكون خاصة بـ ا •

« لا يحقق راس المال المالي ، في داخل دورة راس المال الصناعي ، الا وظائف نقدية : الوظائف النقدية هذه لا تتخذ في الوقت ذاته ، معنى وظائف راسمالية ، الا بعلاقتهاالاجمالية بالمراحل الاخرى لهذه الدورة .

« ان تصور أَ على أنها علاقة « ب أ » ، اي على انها علاقة راسمالية ، هو وظيفة مباشرة لا لراس المال المالي ، وانما لراس المال السلعي سَ ، الذي بدوره يقتصر على أن يعبّر بما هو علاقة ء د ب س ، عن نتيجة حركة نمو الانتاج ، عن الحركة التي جرت فيه وهي حركة وضع القيمة راس المال ، موضع استثمار » . ص ٧٢ .

ينتج عن هذا ، أنه ما من علاقة بين أ و أَ في الدستور أَ = أ + جـ أ الذي يعبر عــن نتيجة الدورة . والمعادلة هي معادلة ممتنعة . وقد عبّر ماركس عن وضع العلاقة الممتنعة هنا ، بمفهوم غير المعقول ، كما نعلم .

ويجد غير المعقول هذا علته طبعاً ، في الدســــتور المفهومي ، الذي يعبّر عن كليةدورة رأس المال المالي ، وارتباطه بالدورات الأخرى . فالدستور غير المعقول وغير المفهومي أَ = أ + جـ أ يشرحه الدستور الكامل التالي : التــالي :

أ ــ س ع ...... د ...... سَ ــ أَ
ون

يعبر هذا الدستور عن العلاقة المفهومية ، أي :

١ ــ إنه يدرك جملة تبديلات الصورة وتغيراتها ، التي هي قوام الدورة ، والتي توحدها مع الدورات الاخرى ، في جملة حركة نمو انتــاج راس المال ؛

٢ ــ إنه يدل على الصفة المحدَّدة لعلاقة الانتاج ، التي هي دعامة حركة نمو الاستثمار .

فالعلاقة الممتنعة بين أَ و أ ، لا تصبح ممكنة ، الا اذا دعمها مايتحكم

بالدورة كلها ؛ أي رأس المال من حيث هو **علاقة انتاج** ، مع متممه : **العمل المأجور** .

وعلى هذا النحو ، فدورة رأس المالي ، هي الدورة التي تعبّر أحسن تعبير ، عن حركة النمو الرأسمالية . وما يميز هذه الحركة ، فعلا ، هو أن مبدأها في وضع القيمة موضع استثمار ؛ الامر الذي تعبر عنه بوضوح ، الدورة التي تمضي من ا الى ا' . بيـد أنها تميل الى التواري **في نتيجتها** ، هذه الصورة المحددة لحركة نمو اعادة انتاج رأس المال ؛ حركة وضع القيمة موضع استثمار ، التي أصبحت ممكنة بالعلاقات القائمة بين انتاج رأس المال والعمل المأجور .

« وعلى هذا النحو ، تبدو ا' حاصل قيمة تمايز داخلية ، مجريـة في ذاتها تمييزاً من النوع الوظيفي (المفهومي) ، أي صورة تعبر عن العلاقة الرأسمالية ».

« بيد ان هذا لا يعبّر عن ذاته الا بما هو نتيجة ، دون توسيط حركة نمو هذه نتيجتها ». المجلد الرابع ، ص ٤٦ .

واذن ، تتميز هذه الدورة ، بتواري حركة النمو في نتيجتها . وعلى هذا النحو ، فهي تنصرف الى تجاهل حركة نمو الرأسمالية ؛ اذا ما استقلت وتميزت من غيرها .

ولا يتعرض هذا الاستقلال لخطر الظهور اذا درسنا مجموع حركة اعادة الانتاج ، كما درسها ماركس في الكتاب الثاني . فالاستقلال الذاتي لدورة رأس المال ـ المال ، يتوارى في دورة رأس المال ـ السلعة .

« ان ظاهر الاستقلال ، الذي يمت الى الصورة المال المقيمة ـ رأس المال ، في الشكل الأول من دورته (في دورة رأس المال ـ المال) يتوارى في هذا الشكل الثاني ، الذي هو بالتالي نقد للأول ، يرده الى مجرد شكل خاص » ص ٦٩ .

ان هذا الاستقلال ، هذا الفقد للمفهوم ، عدم المعقولية هذا ، كل ذلك

يتجلى في الواقع فعلا ، بقدر ما نتجه نحو الصور الاكثر تشخصا ، والاكثر توسطا ، من صور حركة النمو الراسمالية .

وفي صورة راس المال جالب الفائدة ، سيجد هذا التطور تمامه . وفي الحقيقة ، ان هذه الصورة هي اكثر تشخصا ، واكثر توسطا ، من صور راس المال . انها لا تفترض فقط تحويل فضل القيمة الى ربح ؛ بل فصل الربح الى ربح مشروع وفائدة . والراسمالي المالي الذي يسلف المال ا ، يبقى خارج حركة الانتاج واعادة الانتاج كلها . انه يقتصر على تسليف مبلغ ا ، ويسحب مبلغاً اً . أما ما يمكن ان يحدث بين هذين الفعلين فلا يهمه .

وعلى هذا النحو ، توارت الحركة الراسمالية كلها ، في الصورة ا ـ اً . وفقدان المفهوم يعبّر عن تواري الحدود الوسطى كلها ، التي يجعل ارتباطها ، العلاقة بين ا و اً ممكنة . بهذا ، فهو يعبّر عن تواري ما هو دعامة هذا الارتباط وجاعله ممكنا ، اي **علاقات الانتاج الراسمالية** . واختفاء علاقات الانتاج هذا ، في فقدان المفهوم من الصورة ، هو ما يقيم أساس التخارج لما يدعوه ماركس العلاقة الراسمالية .

اننا نعلم ، أن هذا التواري قد اصبح ممكنا ، بتطور الصورة ، الذي ادى الى الصورة الاكثر تشخصاً والاكثر توسطا ، وهي صورة راس المال جالب الفائدة . ان تطور الصورة هذا ، وتسلسل التوسطات هنا ، يتواريان هما ذواتهما في الصورة التي تنتج عنهما . وتبدو هذه الصورة ، التي هي أكثر الصور توسطاً في الحركة الراسمالية ، على انها مباشرة خالصة ، وعلاقة خالصة للذات بالذات ، في راس المال ــ المال .

انطلاقاً من هذا ، يمكننا أن ندرك مفهوم التخارج . اننا نعلم في الحقيقة انه يدل على علاقة بين **علاقة الانتاج** و **صورة حركة النمو** . وقد تعرفنا من

قبل ، من ناحية اخرى ، الآلية العامة للرابطة **علاقة / صورة** ، التي ميزناها بانها رابطة سببية كنائية . عن هـذه السببية الكنائية ، ستولد نتائجها الاكثر جذرية ، في الصورة الحديثة المفهوم . وقد فقدت كل الصفات التي أحلتها في محل معيّن ، في تطور صور حركة النمو واتصالاتها .

وقبل ان نواجه تفصيل هذه النتائج ، يمكننا أن نلاحظ سلفاً ، ان حدود المسألة تنفي نموذجاً معيناً من تأويل التخارج (وتأويل الضياع) . والحدود الماثلة ليست هي الذات والمحمول والشيء ، بل العلاقة والصورة. فصيرورة المرء غريبا ، تلك التي نحن بصددها هنا ، لا تدل عـلى تخارج المحمولات عن ذات ما في كائن غريب ؛ وانما تدل على ما يحدث للعلاقـة الراسمالية ، في الصورة الاكثر توسطاً من صور حركة النمو .

ب ـ تخارج العلاقة :

تصاحب مفهوم التخارج مصاحبة تكاد تكون طقسية ، ثلاثة مفهومات اخرى ، وهي : مفهوم العبث ومفهوم التشييء ومفهوم الانقلاب .

نترك جانباً الحد الاول ، الذي لا يتمتع بمعنى مفهومي خاص . اما مفهوم الانقلاب فيطرح هو ذاته علينا مسالة ما . فهو يدل من ناحية عـلى الانعكاس الذي درسناه من قبل ، انعكاس التحديد الداخلي لحركة النمو ، في صورها المنجزة . بيد أنه يتخذ هنا معنى جديداً ، سنفحص عنه فيما بعـــد .

أما مفهوم التشييء فيجب فهمه ابتداء مما قيل من قبل ، عن تكوين الموضوعية وآليـة العرض . فقد رأينا في تحليلنا الصــورة السلعـة ، أن الشيء ، أي الموضوع ، كان حامل العلاقة ، وأن جهل وظيفة الحامل هـذه وجهل الصفة الحسية المتجاوزة الحس ، التي يتصف بها الشيء ، قد حوّل ما كان تعبيراً عن علاقة اجتماعية ، الى **خاصية** طبيعية للشيء .

وعلى نحو أدق ، فكل شيء كان يحدث في وظيفة **الصورة** • وكانت هذه الصورة ، في الوقت ذاته ، صورة كساء للشيء ، وصورة لظهور علاقات الانتـاج •

واننا نجد من جديد آلية العرض ، التي ابرزها ماركس الى النور ، في العلاقة القائمة بين رأس المال بما هو شيء (مبلغ من المال ، او جملة من العناصر المادة : كالمواد الأولية والآلات ، الخ •••) ورأس المـال بما هو علاقة انتاج ، حاملها رأس المال الأول •

« ليس رأس المال شيئاً ، بل علاقة انتاج محددة اجتماعية ، تمت الى تكون اجتماعي تاريخي محدد ، يعرض نفسه في شيء ما ، ويخلع على هذا الشيء صفة اجتماعية نوعية » • **رأس المال** ، المجلد الثامن ، ص ١٩٣ •

اننا نجد **التقابل علاقة – شيء** : وهو تقابل يستمد نمط وجوده من العرض • وجهل العرض يلغي التقابل ، ويحول رأس المال الى مجرد شيء

والحدود الثلاثة هي هنا :

– رأس المال من حيث هو علاقة انتاج ؛

– **صورة رأس المال** ، التي هي هنا الصـورة غير المفهومية لرأس المال جالب الفائدة ؛

– الشيء (عناصر رأس المال المادية) الذي يقوم مقام الحامل بالنسبة الى رأس المال الذي هو علاقة ، باكتسابه صورة رأس المال جالب الفائدة •

بيد أن صورة رأس المال جالب الفائدة ، قد فقدت كل ما يذكر بما كان يجعل منها صورة خاصة ومحددة لرأس المال • بل تحديداتها بما هي صورة ستختلط على هذا النحو ، بالتحديدات المادية للشيء •

فبفعل فقدان المفهوم تكف الصورة عـن ممارسة وظيفتها بما هي

صورة • وعندئذ ، ترقد التحديدات الاجتماعية لعلاقات الانتاج ، على التحديدات المادية للشيء • ومن هنا ، كان الخلط بين ما يدعوه ماركس **الأسس المادية** (الاشياء التي تمارس وظيفة الحامل) والتحديدات الاجتماعية • فتصبح هذه التحديدات الاجتماعية ، **خصائص** طبيعية لعناصر الانتاج المادية • وعلى هذا النحو ، يصبح رأس المال الذي هو علاقة ، **شيئاً** ما •

بيد أن هذا الشيء يتمتع بخصائص خاصة جداً • ويمكن لصفته اللغزية أن تعبّر عن نفسها على نحوين :

ــ اذا عندنا « مبلغا ذا قيمة ، كانت العلاقة أ ــأ َ من صورة ٤ = ٥ العلاقة التي لا يمكن تصورها • اننا هنا بصدد لغز الزيادة •

يمكننا أن نبحث عن حل هذا اللغز ، من جانب قيمة استعمال عناصر الشيء « المادية • وعندئذ ، نحل علاقة غير قابلة للقياس ، محل علاقة غير قابلة للفهم ؛ فالشيء « ينتج فضل القيمة أي علاقة اجتماعية • وسنصوغ هذا اللغز صياغة ملائمة ، باطلاقنا على هذه العلاقة غير القابلة للقياس ، اسمها الحقيقي ؛ فالامر يتعلق بعلاقة **غير عقلية** •

بهذا يمكننا أن نفهم امكان هذا اللغز وحلّه • والحل سيقدم لنا ، بتوضيح مفهوم الانقلاب • ويدل هذا المفهوم على الحركة التالية : ان تحويل العلاقة الاجتماعية الى شيء ، هو بالقدر ذاته تحويل الشيء الى علاقة اجتماعية • فالشيء الذي اختفت فيه العلاقة الاجتماعية ، قد ورث حركة يحددها • وهذه الحركة ماثلة فيه مثول الملكة الطبيعية ، أو الصفة الخفية، في الشيء ، واذن ، فنحن نرى هنا ، اتضاح واكتمال معنى هذا **التواري** ؛ الذي يميّز به ماركس نمط عمل علاقات الانتاج •

ويتجلى فعل نمط الانتاج هذا ، أولا في أن الشيء يبدو بمظهر آلة

متحركة بذاتها ، مزودة بحركة معقدة • فالانتقال من ٤ الى ٥ ممكن ؛ لأن الشيء يمتلك في ذاته علة لازدياده • وهو يمتلك هذه العلة ، لانه ، يصبح كما يقول ماركس ، متضخما بمثول العلاقة الاجتماعية فيه • واذن ، فغير المعقول هو علة ازدياد الشيء(١) • وعلى هذا النحو ، يثبت غير المعقول بمعاني الكلمة كلها ، على انه علة الواقع • فنمط مثول العلاقة الاجتماعية في الشيء ، يسمح بتفسير اللغزين ؛ أعني لغز ازدياد علاقة اجتماعية ما ، بفعل شيء ما ؛ ولغز انتاج علاقة اجتماعية ما ، بفعل شيء ما • وعلى هذا النحو ، يمكن لرأس المال الذي هو شيء ، أن ينتج فائدة (تنتج الارض الريع) انتاجا طبيعيا ومحددا • ويمكننا أن نلخص هذه الحركة ، بقولنا : أن الشيء أصبح ذاتا مستقلة ؛ وهذا ما يعبر ماركس عنه ، بمفهوم التحويل الى ذات •

اننا اذن أمام حركة مزدوجة : تحويل تحديدات الانتاج الاجتماعية الى شيء ؛ وتحويل الاسس المادية لانتاج الاشياء ، الى أمور ذاتية ؛ هذه الأشياء التي تبدو هذه التحديدات الاجتماعية فيها وتختفي • ويشرح ماركس هذه الحركة المزدوجة ، بأنها كانت محسوسة سلفاً ، منذ تحديده نمط الانتاج الرأسمالي أبسط تحديد ؛ أي تحديد صورة السلعة التي هي نتاج العمل •

« لقد وجدنا تشيء تحديدات الانتاج الاجتماعية ، وتحويل أسسه المادية الى أمور ذاتية تحويلاً يميز نمط الانتاج الرأسمالي كله ، متضمنين سلفاً في السلعة ؛ وخصوصاً في السلعة من حيث هي نتاج رأس المال » المجلد السابع ، ص ٢٥٥ •

هذه الحركة المزدوجة هي قوام المعنى الثاني ، الذي ذكرناه فيما تقدم ، عن مفهوم الانقلاب • ونتيجة هذا الانقلاب ، هي « العالم المسحور » أي العالم المقلوب والقائم على رأسه » (المجلد الثامن ، ص ٢٠٧) •

---

(١) سنرى فيما بعد ، البؤس النظري الذي نال بريس ؛ لأنه اتخذ من هذه العلة علة صنمية•

ويبـدو لنا ، أنه من الجوهري التمييز بين هاتين الوظيفتين لمفهوم الانقلاب ؛ لأن الأولى منهما (الانعكاس من حيث هو وظيفة محددة بتطور الصور ، أي بالانتقال من الصورة النووية الى الصورة المنجزة) تقبل وحدها أن تتلقى تحديداً مفهومياً دقيقا • أمـا الوظيفة الثانية التي يقوم بهـا الانقلاب (وهي حركة مزدوجة في تشييء العلاقات الاجتماعية ، وتحويل الحوامل المادية الى أمور ذاتية) ، فهي الوظيفة المحاطة بهالة انسانية كاملة، والمشار اليها بمرجع لم يخضع للتفكير والنقد ، يحيلنا الى مجال مفهومي سابق •

ويجب علينا هنا ، ان نفحص عن كثب ، علاقة شكل الانقلاب هـنا ، من حيث انه يميز تخارج العلاقة الراسمالية ، وتخارج الشكل الكلاسيكي للضياع ، كما يعبّر هذا التخارج عن نفسه في **المخطوطات** • فكل حدود الحركة ، التي يصفها ماركس هنا ، يبدو أنها تجد معادلها في **المخطوطات** • والبنية الماثلة هنـا ، والتي قوامها زوج المترادفين ضياع/تخارج ومفهوم الانقلاب ، تطابقها في **المخطوطات** البنية التي قوامهـا الزوج ضياع/خروج ومفهوم الانقلاب ذاته (يدل هذا الانقلاب في النقد الانطروبولوجي ، عـلى اكتمال حركة الضياع ، التي تصبح الذات بها موضوعاً لموضوعهـا ، وفي الوقت ذاته ، نهج النظر التأملي الذي يؤكد الفصل والانقلاب) • ومـن ناحية اخرى ، فالانقلاب شانه هنا مثل شانه في **المخطوطات** ، يقوم في مجال العلاقة شخص / شيء •

ومن هنا كانت الحاجـة الى توضيح معنى المفهومات المستخدمة هنا • فلننظر أولا الى حركة التشييء •فما ينتقل الى الشيء ليس جوهر ذاتية ما ، بل علاقة ما • وفي التخارج ، ليست ذات ما هي التي تنفصل عن ذاتها ، وتنتقل محمولاتها الى كائن غريب • وانما هي صـورة تصبح غريبة عن العلاقة التي تنمها ؛ وحينما تصبح غريبة ، تصبح شيئاً ، وتسبب تشييء العلاقة • هذا التحديد للتخارج يصدق أيضا على الضياع •

فما يقع في الصنمية ، هو التضمن البنيوي ، الذي يؤسس بعد الشيء عن ذاته ؛ هذا البعد الذي هو المحل الذي تعمل فيه العلاقات الاقتصادية ، بالذات ٠ لقد حذف هذا البعد في الصنمية ؛ ولكن ، بامكاننا أن نقول : انه كان محذوفا بالقدر كله في **مخطوطات** عام ١٨٤٤ ، حيث عُدَّ الشيء مباشرة موضوع ذاتية ما ٠ لقد كان حذف هذا البعد ، هذه المسافة الخاصة بالشيء ، الذي يتجلى فيه ادراك البنية ؛ هو الذي أتاح ازدواجية القول في **الموضوع و النتاج** ٠ واذن ، لا يمكن فهم تشييء العلاقة الرأسمالية ، على أنها جعل محمولات ذات ما موضوعات ، الا اذا حذفنا البعد النوعي ، الذي يحدد فيه رأس المال ، العلاقات الاقتصادية ٠

أما عملية التحويل الى ذات ، فاننا نرى انها ليست فضلا عن ذلك ، قلب محمول ذات جوهرية الى ذات ٠ فما اشار اليه ماركس ، على انه تحويل الشيء الى ذات ، هو اكتساب الشيء **وظيفة محرك** العملية ٠ هذه الوظيفة لا تمت في العملية ، الى ذات او الى عمل متبادل بين ذات وموضوع ؛ وانما تمت الى **علاقات الانتاج** ، التي هي غريبة غربة جذرية ، عن مجال الذات والموضوع ، حيث لا يمكن لها أن تجد الا **حواملها** ٠ فالخصائص التي يتلقاها الشيء ، ليست صفات ذات ما ، وانما القدرة التي تحرك علاقات الانتاج ٠ فبقدر ما يرث الشيء الحركة ، بقدر ما يبدو ذاتاً ٠ فمفهوم الذات يدل على وظيفة لها مكانها في حركة وصية ٠

ونستطيع أن نستنتج من ذلك ، أنه اذا كانت مفهومات التحويل الى الذات ، والتشييء ، والانقلاب ، تعبر في مجال نظري ما ، مثل مجال **المخطوطات** ، تعبيراً مطابقاً عن مضمون مفهومي معين ؛ فهي لا تدل في المجال النظري **لرأس المال** ، الا على مضمون مفهومي مغاير ٠ انها لم تعد فيه في نطاق تطابق مفهومي مع موضوعها ، وانما في نطاق **مماثلة** ما ٠ وعلى هذا النحو ، تحجب حدود التشييء ، والتحويل الى الذات ، والانقلاب ، ما يدور

حوله كل شيء ؛ أي وظيفة محرك العملية ، والنجوع الخاص بعلاقات الانتاج[1] ٠

فلنعبر باختصار عن الفارق بين الحركتين ٠ ففي **المخطوطات** تضع الذات (العامل) ماهيتها في موضع ما ٠ وهذا الموضوع سينمي قدرة الكائن الغريب (رأس المال) ، الذي يضع نفسه في حركة الانقلاب على أنه ذات ، ويحول العامل الى أن يصبح موضوعاً لموضوعه ٠

وفي **رأس المال** ، يقوم التخارج ، على أن العلاقة ، بفقدان المفهوم في الصورة ، ترى تحديداتها تنطبق على خصائص الشيء المادية (التشيي) : والشيء الذي توارت فيه العلاقة ، يبدو عندئذ ، على أنه ذات آلية (التحويل الى ذات) ٠ في هذه الحركة لا يتدخل العامل ولا الرأسمالي ٠ وعلى هذا النحو ، يظهر العامل هنا ، على انه حامل العلاقة : انتاج / عمل مأجور ، لا على أنه ذات أصلية في العملية ٠ فآلية الضياع لا تخصه ٠

واذن ، يمكننا أن نحدد تماماً بنيتين مختلفتين ٠ بيد أن ماركس يجنح دائماً نحو الخلط بينهما ؛ فالضياع في العلاقة الرأسمالية ، يصبح في فكره على غرار نموذج ضياع الـذات الجوهرية ؛ شأنه في ذلك شأن الانقلاب انعكاساً يصبح انقلاباً وحسب ٠

ولا بد لي من أن أضرب مثالا ، عن هذا الانزلاق في الفصل الثاني

---

(١) الى أي حد لا يتطابق استخدام هذا الرسم التخطيطي مع التعبير عن آلية التحويل الى صنم، هذا ما سيبدو لنا بوضوح ، اذا لاحظنا ، أن تشيي الاشخاص ، لا يتطابق على الاطلاق ، مع « تحويل » الاشياء « الى ذات » (تحول العوامل المادية الى استقلالها الذاتي) ٠ فالأمر خلاف ذلك تماماً ؛ فما يطابق شكل الشيء الآلي المتحرك بذاته ، في صورة رأس المال جالب الفائدة ؛ هو شكل العقد المعقود بين شخصين حرّين ؛ أي بين ذاتيتين مكوّنتين ٠ ومن هذا يبدو بداهة ، ان الصنمية لا تخصُّ علاقة ذات ما بموضوع ما ؛ بل علاقة كل من هذه العوامل ، بعلاقات الانتاج التي تحدد هذه العوامل ٠

من الكتاب الثالث • ففيه يثار السؤال عن تحويل فضل القيمة الى ربح • فقد رأينا ، أن الربح كان صورة ظهور / تواري فضل القيمة ، حيث كان يتوارى تحديد القيمة بزمن العمل ، وتحديد فضل القيمة بالعمل الاضافي ؛ وهي صورة تتميز بانعكاس حركة الانتاج الرأسمالي الواقعية • بيد أننا ، سنرى في هذا النص ، هذا الانعكاس "يرد" الى الشكل الانطروبولوجي للانقلاب ؛ وسنرى كذلك النموذج الاول والثاني من الضياع يختلطان في عدم التحديد هنا ، الذي هو الصفة المميزة للقول الانطروبولوجي •

« ان الأسلوب الذي يتحول به فضل القيمة الى ربح ، عبر ممد الربح ، ليس الا تطور تداخل الذات والموضوع ، وانقلاب أحدهما الى الآخر وهذا يحصل مع حصول حركة نمو الانتاج • وقد رأينا منذ تلك اللحظة ، قوى العمل المنتجة الذاتية كلها ، تبدو على أنها قوى منتجة لرأس المال •

« فمن ناحية ، تقمص العمل الماضي ، الذي يسيطر على العمل الحي ، شخصية الرأسمالي؛ ومن ناحية أخرى ، بدا العامل ـ خلافاً لذلك ـ كأنه قوة عمل مادية خالصة ؛ أي كأنه سلعة »• المجلد السادس ، ص ٦٤ •

ها نحن أولاء أمام الحركة التالية :

العمل الميت	العمل الحي
↓	↓
تقمص في شخصية الرأسمالي	قوة عمل مادية خالصة : سلعة

ان الصورة المستخدمة هنا ، هي الرسم التخطيطي الانطربولوجي الكلاسيكي :

الشيء (الموضوع)	الشخص (الذات)
↓	↓
الشخص (الذات)	الشيء (الموضوع)

لابد لتطور صور حركة نمو الانتاج الرأسمالي ، من أن يصبح هو والانعكاس الذي يميزه ، تطوراً لهذا الانقلاب البدئي : ذات / موضوع •

فاذا كان هذا الرسم التخطيطي متماسكا ، أصبح كل ما بيناه معدوما • ولكنه ليس متماسكاً في الواقع والحقيقة ، فما يطابق تحويل العمل الحي الى سلعة ، هو تحويل العمل الماضي الى **رأس مال** ، لا الى رأسمالي •

فتقمص الشخصية ، بالمعنى الحصري الذي يتخذه هذا المفهوم في **رأس المال** ، هو شيء مخالف تماما • انه يدل على وظيفة الذات ، من حيث هي الحامل لعلاقات الانتاج • فعلاقة الانتاج كما رأينا ، تحدد من ناحية وظيفة الذات ، ومن الأخرى وظيفة الموضوع • انها هي ذاتها التي تحقق عرض الموضوع ، بقدر ما تحقق ما سندعوه بكلمة مستعارة من جاك لاكان **الاخراج المسرحي** للذات(١) • اننا نعلم ، اننا ننبذ بهذا ، كون الزوج ذات/موضوع يعمل عمل محرك لحركة النمو ، وكون حركة النمو هي حركة تبادل حديها • فالوظيفة الدقيقة لتقمص الشخصية ـ كما تعمل في **رأس المال** ـ تحرم هذا المفهوم كما يستعمله ماركس ، عن كل قيمته •

فاذا عدنا الآن الى تناول رسمنا التخطيطي ، كان لدينا :

العمل الماضي	العمل الحي
↓	↓
رأس المال	قوة العمل
↓	↓
الرأسمالي (حامل علاقة انتاج **رأس المال**)	العامل (حامل علاقة انتاج **العمل المأجور**)

---

(١) راجع ، جاك لاكان : التحليل النفسي ، المجلد السادس ، ص ١١٢ ـ ١١٣ •

« ومنذئذ ، حين انطلق دانيال لاغاش ، من اختيار اقترحه علينا ، بين بنية ظاهرية على نحو ما (قد تتضمن نقداً لما تحمله الصفة الوصفية من شيء طبيعي) ، وبنية يمكنه ان يصفها بأنها بعيدة عن التجربة (لأن الامر يتعلق بـ « النموذج النظري » ، الذي يعترفه في علم نفس الأعماق التحليلي) ؛ أصل بنقيضته هذه نمط بنية ما ؛ اذا كان ثالثاً ، فهو ليس ثالثاً مرفوعاً ؛ واعني بهذا النمط ، النتائج التي عددها التآلف الخالص والبسيط للشيء ذي المعنى ، في الواقع الذي يتولد فيه • وذلك ، لأننا بصدد البنيوية ، يمكننا أن نتساءل : أهي التي تسمح لنا بطرح تجربتنا ، على أنها المجال الذي يتكلم فيه الـ « هذا » ، أم لا ؟ اذا قلنا نعم ، تلاشى « البعد عن التجربة » ، الذي هو بعد البنية : لانه لا يعمل فيه عمل النموذج النظري ، بل عمل الآلة الأصيلة ، التي تخرج فيها الذات مسرحياً •

ففي مقابل قوة العمل ، نجد « رأس المال » ؛ ولا نجد شخصاً (الرأسمالي) . كذلك نجد مقابل الرأسمالي ، ذاتاً أخرى ، هي العامل ؛ ولا نجد شيئاً ما . ان الانعكاس ذات / موضوع لا مكان له هنا .

وهذا يعني ، انه ما من مكان آخر للانطربولوجيا في **رأس المال** ، الا ذلك الذي شقته انزلاقات قول ماركس . فحيثما يخطىء ماركس في تحديد موقع المفهومات ، تتحرك هذه المفهومات حول نقاط ارتكاز انطروبولوجية . وحيثما تضعف صرامة قوله ، نرى نموذجاً انطروبولوجياً يرتسم . مثل هذه الانزلاقات ضروري ، ضمن الحد الذي لا ينقد فيه ماركس مفرداته اللغوية نقداً صارماً . فالكلمات التي يعبر بها عن المفهومات الجديدة ، التي أتى بها **رأس المال** ؛ هي في حالات كثيرة الكلمات نفسها التي كانت تؤدي معاني المفهومات الانطربولوجية لماركس الشاب .

من الضروري لنا أن نلحّ على هذا التمييز ؛ وهو أننا بصدد مفهومات مخالفة تماماً . وعلى سبيل المثال ، فاننا نجد في **رأس المال** مفهوماً **للانقلاب** وآخر **للضياع** ؛ وهما مفهومان جديدان بالنسبة الى **المخطوطات** ، التي لها مضمون مغاير . بيد أن الكلمات نفسها تؤدي معاني المفهومات الانطربولوجية (التي سأدعوها المفهومات الأولى) ، ومفهومات **رأس المال** (المفهومات الثانية) .

ومما يثير الاهتمام ، أن نشير الى ان مفهومي الانقلاب والضياع ، لهما وظيفة علاقية في الحالتين . انهما يرسمان في وسط مجال نظري معين ، علاقات بين الحدود . ففي المجال النظري الأول ، تكون الحدود التي يربطها مفهوما الانقلاب والضياع بعلاقة ما ، هي الذات والمحمول ، والموضوع والشيء ، والخبرة والنظر التأملي ، الخ ... وفي المجال النظري الثاني ، تصبح هذه الحدود هي الصورة البسيطة والصورة المعقدة ، والعلاقة والصورة ، الخ ...

والمجالين النظريين خصائص مختلفة . وينتج عن ذلك ، ان علاقات النموذج الأول وعلاقات النموذج الثاني ، لا يمكن لها ان تكون متجانسة . واذن ، فالدقة تتطلب ، أن تكون الكلمات التي تعبّر فيها مفهومات العلاقة عن نفسها ، مختلفة كذلك . وبما أن ماركس لا يستجيب لضرورة اللغة هذه ؛ فان الشكل الأول يظل يتعرض لاقتحام المكان الذي لم يعد مكانه . والانزلاق يحدث في زمانين ، وهما : اقامة تجانس بين علاقات النموذج الأول وعلاقات النموذج الثاني ؛ وبالتالي اعادة تكوين المجال النظري الأول ومحاولة ادخال المجال النظري الثاني فيه . بيد أن **التواء** ما يظهر في هذه المحاولة ، دالا على مقاومة المجال الثاني . وهذا الالتواء هو الذي يخلق عدم التماسك مثلا ، في الرسم التخطيطي الذي درسناه منذ قليل .

اننا نجد التواءات من النوع ذاته تقريباً ، كل مرة يستخدم فيها ماركس رسوماً تخطيطية مستعارة من النقد الانطربولوجي . فالنصوص التي تعود الى تناول الرسم التخطيطي القديم ، لنقد الضياع الديني ، ذات دلالة بهذا الصدد ، على الخصوص . ويظهر التحليل ، ان المماثلة ليست دقيقة اطلاقا ، في كل مرة يبرز فيها ماركس بداهة مماثلة ما ، بين العملية التي يدرسها ، وعملية الضياع الديني (في الفصل الاول من **راس المال** ، مثلا) .

وهناك التواء آخر يلفت الانتباه ، يمثله الدستور الذي غالباً ما استخدمه ماركس ، لتمييز الصنمية ؛ وهو : تصبح العلاقات بين الناس علاقات بين الاشياء . انه دستور يتخذ فيه المضاف اليهما مكان اسم أصبح وخبرها .

بقي علينا أن ننظر الى العلة العميقة لهذه الانزلاقات . لقد جعلنا السبب يرتد الى حقيقة أن ماركس لم يشرع بنقد مفرداته اللغوية . ان غياب النقد هنا ، ليس مجرد اهمال . واذا لم يحكم ماركس بضرورة اقامة

فوارق بين المصطلحات ؛ فلأنه لم يفكر قط تفكيراً دقيقا ، في الفرق بين قوله والقول الانطربولوجي لماركس الشاب • واذا استطعنا أن نحدد في ممارسة ماركس النظرية ، الانقطاع الذي لم يفعل ماركس شيئاً غير اثباته ؛ واستطعنا أن نصوغ الفارق الجذري بين الاشكاليتين ؛ فان ماركس ذاته ، لم يدرك ادراكا حقيقيا قط هذا الفارق ، ولم يجعل منه مفهوما •

ج ــ تبدل موقع الاصل وتجاوز الحد :

سنرى اكتمال الشكل المصطبغ بالصنمية في حركة النمو ، حينما نفحص عما يحدث للاصل ، وللحد ولنتيجة هذه الحركة •

والاصل الذي نحن بصدده ، ليس اصلا زمنيا ، بل اصل حركة النمو الرأسمالية ، بما هي كذلك •

واذا كانت حركة نمو الانتاج الراسمالي هي حركة وضع رأس المال موضع استثمار ؛ فالأصل الذي نحن بصدده هو اصل فضل القيمة ؛ أي العمل الاضافي •

هذا الاصل لا يكشف لنا عن نفسه ، في الصور المشخصة لحركة النمو الراسمالية • فما يقدم لنا هو نتائج الحركة ، أي الاقسام التي يتحلل فيها فضل القيمة الكلي ؛ أي الربح ، والفائدة والريع • وقد أظهرت لنا دراسة مسوّغات التعويض ، أن هذه الكسور التي تعبّر عن توزيع فضل القيمة ، تبدو على أنها **عناصره المقومة** •

ان هذا المظهر هو الذي يقوم في أساس الاقتصاد العامي ، الذي يجد أصله التنظيمي ، في نظرية آدم سميث الظاهرية عن المنابع الثلاثة • وتقوم عملية آدم سميث ، على جعل الأجر والربح والريع ، العناصر الناتجة عن

تفكك القيمة ، في فترة محددة ؛ عناصر مقوّمة لهذه القيمة(١) ٠

ويمكن لعملية آدم سمث ، أن تتوزع في فترتين ٠ فقبل كل شيء ، ينفصل الأجر والربح والريع عن أصلها (زمن العمل الاجتماعي الكلي ، الذي يتحقق في القيمة ، التي تمثل هذه كلها تفككها ٠ انها تصبح عندئذ ذات استقلال ذاتي ، وتبدو على أنها صور غير متمايز بعضها عن بعض ٠ ويجب عندئذ ان نجد **أصلا** خاصا لكل من هذه العناصر ، التي فقدت تحديد صورتها ، الذي كان يهبها إياه مكانها في حركة النمو ٠ ان هذا ما تفعله نظرية المنابع الثلاثة ، التي تحدد العمل أصلاً للاجر ، والأرض أصلا للريع، ورأس المال أصلا للربح ٠

وعلى هذا النحو ، تحتل **المنابع** الثلاثة مكان **الأصل** المجهول ٠ والتقابل **أصل / منبع** لا يوجد صدفة لدى ماركس ٠ إنه يدل على الانتقال من حركة نمو انتاج محددة اجتماعياً ، الى حركة نمو طبيعية من نوع ما ٠ والانتقال من الأصل الى المنبع ، متمم للتشييء ، أي لتحويل علاقات الانتاج الاجتماعية ، الى أشياء حددتها الخصائص المادية ٠ انه يتمم تحويل حركة النمو الى طبيعة ٠

ان تواري الأصل هنا ، هو تواري الحد في الوقت ذاته ٠ ونحن نعلم أن هذا الحد يحدده أصل القيمة (زمن العمل) وأصل فضل القيمة (العمل الاضافي) ٠ فالكمية الكلية للعمل الاضافي المستغل ، هي التي تحدد حدود فضل القيمة ٠ على هذا النحو يعمل قانون القيمة ، عمل قانون منظّم ، يدل على الحدود ، التي يمكن أن يحدث فيها ، توزيع فضل القيمة الى ربح

(١) للتذكر ، انه يتوجب على آدم سميث ، لكي يضع نظريته في المنابع الثلاثة ، أن يجهل أن القيمة الناتجة تتفكك في الواقع الى رأس مال من جهة ؛ والى دخول (أجر ، ربح ، ريع) من جهة أخرى ٠ فالقسم المخصص لان يتحول من جديد الى رأس مال ، يختفي من عمليته ٠ وبهذا ، يعبر بعضهم عن الشيء نفسه بقوله : ان الاجر والربح (ربح المشروع + الفائدة) والريع هي قوام القيمة ؛ او ان الربح والريع هما قوام فضل القيمة ٠

وفائدة وربح • وهكذا ، تسقط الاوهام كلها ، التي ولدتها نظرية المنابع الثلاثة ، التي ينتج كل منبع منها طبيعيا ، دخلا ما • فهناك حد كيفي مفهومي ، يحدد الكمية الكلية للقيمة وفضل القيمة المنتجين •

وخلافا لذلك ، اذا أنتج رأس المال الربح انتاجا طبيعيا ؛ وعمل عمل آلة متحركة بذاتها ؛ فان كل حد كيفي يلغى ؛ ويبدو انتاج الربح متبعاً القوانين الخالصة لمتوالية هندسية ما • ومن هنا كان الكشف البارع ، الذي كان بريس يعتقد ، أنه يستطيع به ، ان يحل المسائل كلها لبيوت مال الدول :

« ان المال جالب الفائدة المركبة يتزايد ببطء اولا ، ولكن ، بما ان ايقاع التزايد يتسارع دون انقطاع ؛ فانه يصبح سريعا جدا في خلال زمن معين ، حتى انه يتحدى كل تخيل •••

« فاذا وضعنا شلنا واحدا في مصرف ، عند ولادة ن • س ، بفائدة مركبة قدرها ٦٪ ؛ فانه لا بد ان يبلغ أبعاد كتلة من الذهب ، أكبر قدرا مما يمكن للمجموعة الشمسية كلها ان تحتويه ، اذا تحولت الى كرة قطرها مسار لمسار ساتورن • ونتيجة ذلك ، ينبغي ل « دولة » ما ، ان لا تكون في ضيق ؛ لانها تستطيع با ضأل الادخارات ، ان تدفع ديونا هي من اكثر الديون ارتفاعا ، خلال مدة هي من القصر بقدر ما يمكن ان تتطلبه مصلحتها » • استشهد به ماركس ، في رأس المال ، المجلد السابع ، ص ٥٨ ـ ٥٩ •

هنا نرى اكتمال شكل الآلة الراسمالية المتحركة آليا • فاذا كان وهم الزيادة الهندسية ممكناً ، فلأن الحد الكيفي لوضع رأس المال موضع القيمة، كان مجهولا •

« ان توحد فضل القيمة والعمل الاضافي ، يضع حدا كيفيا لتراكم رأس المال ؛ أي يوم العمل الاجمالي ، والنمو الحاضر للقوى المنتجة وللسكان ، اللذين يحددان عدد أيام العمل التي يمكن استغلالها في آن واحد • وخلافا لذلك ، اذا ادرك فضل القيمة في الصورة غير المفهومية للفائدة ؛ لم يكن الحد الا كميا ، ويتحدى كل تخيل » • المجلد السابع ، ص ٦٢ •

وعلى هذا النحو ، يكمل محو الاصل والحد شكل حركة النمو المصطبغ بالصنمية ؛ وهو الشكل الذي تتبدى فيه العلاقات الاقتصادية ، لادراك صانعي الانتاج :

« في رأس المال جالب الفائدة ، يكتمل تصور الصنمية الراسمالية ، هذا التصور الذي ينسب الى نتاج العمل المتراكم والمجسد في المال فضلا عن ذلك ، قوة انتاج فضل القيمة ، بفضل صفة خفية ، على نحو آلي متحرك بذاته تحركا خالصا ، ووفقا لمتوالية هندسية ما » ، المجلد السابع ، ص ٦٢ ·

٤ ـ العالم المسحور

لقد وصفنا زوجا من الازواج الثلاثة في الدستور الثلاثي · ويمكننا أن نستخلص من هذا التحليل نتيجتين هامتين :

١ ـ تدخل عملية هذا التكوين ، بنية مخالفة مخالفة كلية ، لبنية الذات / المحمول / الموضوع ، في **المخطوطات** ·

٢ ـ ليست الصور التي تقدمها الصنمية ، صورا شوهها النظر التاملي ؛ بل انها الصور بالذات ، التي توجد فيها العملية الراسمالية ، بالنسبة الى صانعي الانتاج ·

« بقدر ما تنفي صورة الربح نواتها الداخلية ، يكتسب رأس المال بازدياد صورة الشيء ؛ وتصبح العلاقة شيئاً بازدياد ؛ ولكنه شيء يحمل في ذاته العلاقة الاجتماعية ، أي كائن حسي يتجاوز الحس ؛ وهو في صورة رأس المال والربح هذه ، يبدو على انه افتراض ثابت مسبق على السطح · هذه الصورة هي صورة واقعه ؛ بل بالاحرى هي صورة وجوده **الواقعي** وهي الصورة التي يحيا فيها في وجدانات حامليه ، اي الراسماليين ؛ والصورة التي ينعكس فيها في تصوراتهم » **تاريخ المذاهب الاقتصادية** ، المجلد الثامن ، ص ١٦٤ ·

اننا نجد هنا من جديد ما انطلقنا منه ؛ وهو أن العلاقات التي تحدد نظام الراسمالي ، لا يمكن لها أن توجد الا في صورة تواريها · فصورة وقعها هي الصورة التي تتوارى فيها حركتها الواقعية ·

ويثبت تحليـل الصنمية ، ان التزييف هو تزييف البنية ، وانـه وجودها بالذات • وعلى هذا النحو ، يصبح « العالم المسحور » للصنمية ، « حيث يرقص السيد راس المال والسيدة الارض رقصة الاطياف ، مـن حيث هما صفتان اجتماعيتان ، ولكن من حيث هما ، في الوقت ذاته مباشرة، مجرد شيئين[1] » ؛ يصبح هذا العالم الصورة الكاملة لارتباط النتائج هذا، الذي يتحقق في القيمة ، التي تمثل هذه كلها تفككها • انها تصبح عندئذ ماركس على انه 'بعـد وحسب • انـه يرتبط باختفاء الوسائط ، وبنيتان التحديدات الداخلية في حركة النمو •

ولكن هذا النسيان هو تكويني أيضا تماما ؛ لاننا لسـنا بصدد تطور وعي مزود بملكة **التذكر** الهيغلية •

لقد أحلنا اذن ، بتجاوز الصور غير المطابقة عن البعد والنسيان ، الى الاساس ؛ أي الى حقيقة ان صور ظهور حركة النمو 'يحددها شيء ما لا يمكن له اطلاقا ان 'يمثل في مجال الواقع ، دون ان يختفي فيه ؛ نعني علاقات الانتاج ، اي العلاقات التي تحمل ـ أي لا تحمل ـ الشهادة على حركة نمو التشكل ، أي حركة نشـوء نمط انتاج محدد ؛ وهـو نمط الانتـاج الراسمالي •

وعلى هذا النحو ، لا تمثل الصنمية تطورا انطربولوجيا ؛ بل التفاوت النوعي الذي تتبدى بحسبه بنية نمط الانتاج الراسمالي ، في مجال الواقع، اي مجال الحياة اليومية ؛ وتبدو لوعي صانعي الانتاج ، اي حاملي علاقات الانتاج الراسمالية ، وعملهم •

ابتداء من هذا ، تصاغ صور الصنمية ، و'تنظم في قول خاص ، هو قول الاقتصاد العامي •

---

(١) راس المال ، المجلد الثامن ، ص ٢٠٨

« لا يفعل الاقتصاد العامي شيئا في الواقع ، غير ترجمة الخطة المذهبية ؛ ونظم تصورات صانعي الانتاج ، مأخوذة في علاقاتها البرجوازية ؛ وايجاد تسويغ لها » • المجلد الثامن ، ص ١٩٦ •

ان الاقتصاد العامي ، يبدأ من صور الواقع وصور الحياة اليومية ؛ فينظمها في أزواج ثلاثة ، وهي صور مضاعة وغير عقلية ، تولد فيها أشياء بسيطة (عناصر رأس المال المادية والارض) ،بعض العلاقات الاجتماعية (فضل القيمة والريع) • ان هذه العلاقات غير القابلة للقياس ، تمثـّـل النواة العقلية في المنظومة ، في نظر الاقتصاد العامي •

« منذ ان وصل الاقتصادي العامي الى هذه العلاقة غير القابلة للقياس ، اعتقد أنه فهم كل شيء ؛ ولم يعد يشعر بالحاجة الى الاستمرار في التفكير ، لانه بلغ بالضبط « النواة العقلية » للتصور البرجوازي » • المجلد الثامن ، ص ١٩٧ •

ويمكننا أن نحاول ، انطلاقا من النقطة التي نحن فيها الآن ، أن نميز نماذج الاقوال التي صادفناها كلها •

ونقطـة البدء التي تعرض للادراك ، هـي « صور الثروة الثابتة » ، وهي صور الواقع التي يعمل فيها صانعو الانتاج •

هذه الصور يجد الاقتصادي العامي متعة في تنظيمها ، وابراز نواتها العقلية ؛ نعني **غير العقلي** بالضبط • ان قوله انعكاس للحركة الظاهرية ، ونفي للجوهر الداخلي لحركة النمو الواقعية •

أما الاقتصاد الكلاسيكي فيستهدف تذويب هـذه الصور الثابتة ، وردها الى وحدتها الجوهرية الداخلية • انه على هذا النحو مثلا ، يرد الريع الى الربح الاضافي • بيد أنه يعجز عن اكمال مشروعه ؛ لأنه لم يفهم هـذه الصور على انها **صور ظهور** جوهر حركة النمو الداخلية • انه يثبت اذن الجوهر الداخلي ، بنفي المظاهر نفياً وثوقياً ؛ ولا يمكنه الا أن يطرد صور الصنمية ، دون فهمها •

واما نظرية ماركس ، فتفهم خلافا لذلك ، هذه الصور المضاعة وغير العقلية ، على انها صور ظهور جوهر حركة النمو الداخلي · وهي تستطيع في الوقت ذاته ، أن تنشىء نظرية حركة النمو ، ونظرية جهلها ·

ويمكننا أن نعود هنا الى قول رابع ؛ وهو قول **مخطوطات** عام ١٨٤٤· يتخذ هذا القول هو أيضاً نقطة بدء له « الصور المضاعة وغير العقلية » ، التي قد فحصنا عنها منذ قليل · **فالمخطوط** الاول ينطلق من المنابع الثلاثة؛ وفيه يرفض ماركس الانحلال الذي قال به ريكاردو ، ناظراً اليه على أنه **مجرد** · وعلى هذا النحو ، كتب في مذكرات قراءته لريكاردو ، ما يلي :

« ينبغي للاقتصاد السياسي ، أن يضع الواقع على انه عرضي ؛ والتجريد على انه واقعي ؛ لكي يخلع على قوانينه تماسكا اكبر ، وتحديدا ادق » ·

واذن ، فقول **المخطوطات** قول ينطلق من الصور المضاعة وغير العقلية؛ وينبغي أن يتوقف عند مستوى الواقع · وهذا يعني ، أن الصور غير العقلية ستكون بالنسبة اليه ، صور الخلو من العقل ، أي صور العقل الذي أصبح غريبا ؛ وصور الانسان الذي أصبح غريبا عن نفسه ·

أو اذا شئنا ؛ تصبح هذه الصور **المضاعة** بالنسبة اليه ــ وقد رأينا المعنى الذي ينبغي أن نعطيه هنا لهذه الكلمة ــ **صور ضياع** بالمعنى الانطربولوجي للكلمة ·

وعلى هذا النحو ، ليس قوام ردّ صور الثروة الى تحديد العمل المضاع نقداً حقيقياً لصور الموضوعية الاقتصادية ؛ بل يقوم في مجرد شكل انقلاب ما ، تأتي فيه تحديدات الذات الانسانية وتحديدات الذاتية المشتركة ، دائما مكان التحديدات المادية ، والعلاقات القائمة بين الاشياء (ولدينا مثال عن ذلك ، من اكثر الامثلة لفتاً للانتباه ، في ازدواجية القول في الثروة ؛ وفي ازدواجية القول في التجارة) ·

واذن ، فهذا القول يبقى أسير أوهام الواقع ، أيضا ·

ملاحظات من أجل خاتمة

لا بد لي من انهاء بحثي ، باثارة مسألة هي مسألة امكان القول في الاقتصاد الكلاسيكي .

هناك في الواقع قول شروط امكانه محددة تحديداً واضحا : وهو قول الاقتصاد العامي . تختلف المسألة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلاسيكي . فالاقتصاد الكلاسيكي لا يتعلق بأساسه بتصورات صانعي الانتاج . انه ليس كذلك الا في نقاط ضعفه (مثلا لدى آدم سميث الظاهري) . فكيف نفسر في وقت واحد ، الاستقلال الذاتي لقول الاقتصاد الكلاسيكي : وهو استقلال يتيح له ان يبدّد مظاهر الصنمية : وتحديده الجوهري ، أي عدم قدرته على الوصول الى فهم الحركة الواقعية للانتاج الرأسمالي ؟

وبعد ان قرظ ماركس عملية التذويب التي قام بها الاقتصاد الكلاسيكي ، أعلن :

« وحتى احسن الناطقين بلسانه ظلو كثيرا او قليلا ، اسرى مظاهر هذا العالم ، الذي شرّحه نقدهم فمن وجهة النظر البرجوازية ، لم يكن بالامكان ان يكون الامر على غير ذلك » . رأس المال ، المجلد الثامن ، ص ٢٠٨ .

فكيف يتجلى هذا الاستعصاء ؟ بامكاننا ان نحاول التفكير في وجود نقطتين ممتازتين ، يتأكد فيهما جهل البنية المتضمنة في قول الاقتصاد الكلاسيكي . فهناك نقطتان لا يراهما الاقتصاد الكلاسيكي .

لقد فحصنا طويلا النقطة الاولى ، التي لها صلة بجهل صورة القيمة . وهاكم كيف يطرح ماركس ضرورة هذا الجهل ، في الاقتصاد الكلاسيكي .

« لم ينجح الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قط ، في ان يستنتج من تحليله للسلعة ، ولا سيما من تحليله لقيمة هذه السلعة : الصورة التي تصبح فيها قيمة استعمال : وهذا

عيب من عيوبه الرئيسية • فاحسن ممثليه بالضبط ، من امثال آدم سميث وريكاردو ، هم الذين عالجوا الصورة / القيمة ، على انها شيء ما لا تمايز فيه ، أو ليست له أية علاقة صميمية ، بطبيعة السلعة ذاتها • وهذا ليس فقط ، لان القيمة بما هي كمية تستغرق انتباههم ؛ فالسبب اعمق من ذلك • فالصورة / القيمة انتاج العمل ، هي الصورة الاكثر تجريدا والاكثر عمومية ، في نمط الانتاج الحالي ، الذي يكتسب بهذا بالذات ، صفة تاريخية ؟ وهي صفة نمط خاص من الانتاج الاجتماعي • فاذا ارتكبنا خطأ اتخاذها على أنها الصورة الطبيعية والابدية لكل انتاج ، في كل مجتمع ، فانه سيغيب عن انظارنا بالضرورة ، الجانب الخاص في الصورة / القيمة ، ثم في الصورة / السلعة ؛ وفي درجة أكثر تطورا ، في الصورة / المال ، والصورة / راس المال الخ ••• » ، رأس المال ، المجلد الاول ، ص ٨٣ •

فما يجهله الاقتصاد الكلاسيكي ، بتركه الصورة / القيمة تقع في ما ليس جوهرياً ، هو إذن الصفة **التاريخية** ، الخاصة بنمط الانتاج الراسمالي •

وسيكون الامر على هذا النحو ، في تحليل النقطة الثانية ، التي لها صلة **باصل فضل القيمة** • فمن الناحية العملية ، تنتهي اخطاء سميث وريكاردو كلها ، والصياغات الخاطئة التي يقسمانها كلها للمسائل المختلفة، الى هذه النتيجة نفسها ، وهي تعمية تكوّن فضل القيمة •

فهناك تمييز **غائب** من قول الاقتصاد الكلاسيكي كله ؛ وهو التمييز بين **راس المال المتحول وراس المال الثابت** • بيد ان اقامة هذا التمييز تبدد لغز فضل القيمة • انها تظهر محرّك سير الانتاج الراسمالي ؟ وهو التعارض بين رأس المال والعمل المأجور • انها تظهر الانتاج الراسمالي بمظهر تحدّده علاقات الانتاج التاريخية المحددة •

وعلى هذا النحو ، تميل ضروب الحذف والتناقض كلها ، في قول الاقتصاد الكلاسيكي ، التي تدور حول هاتين النقطتين ، الى اخفاء هذه الحقيقة ، وهي : ان وجود الانتاج الراسمالي ، هو وجود نمط من الانتاج محدّد تاريخياً •

في لعبة اخفاء المنديل ، التي يلعبها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، نجد نقطة في مكان ما ، ينبغي له (أن يحرق) فيها دائماً • ان هناك شيئاً ما لا يمكنه أن يراه ؛ وهذا الشيء الذي لا يمكنه أن يراه ، هو أيضاً ماينبغي له أن لا يراه •

والحقيقة ، أن مفهوم واجب عدم الرؤية لم يضعه ماركس(١) • فماركس لم يفكر مفهومياً ، في شروط الامكان الخاصة بقول الاقتصاد الكلاسيكي • فطريقته في التفكير في تحديد الاقتصاد الكلاسيكي تحديداً جوهرياً ، هي طريقة المماثلة •

وهذا ما سيبدو لنا في دراسة نص من الكتاب الثالث ، يشرح موقف ريكاردو من مسألة خفض معدّل الربح •

« ان معدل الربح هو الصورة المحركة للانتاج الراسمالي ؛ وهذا لا ينتج فيه ، الا ما يمكن أن ينتج بربح ، وبقدر ما يمكن له أن ينتج بربح • ومن هنا كان ضيق الاقتصاديين الانكليز ، بصدد خفض معدل الربح • واذا كان مجرد امكان هذا الخفض ، بامكانه ان يبعث الرعشة في جسد ريكاردو ؛ فهاكم ما يظهر ، بدقة الفهم العميق لشروط الانتاج الراسمالي ، الذي كان يتمتع به •

« يأخذ عليه بعضهم ، أنه درس الانتاج الراسمالي ، من دون أن يهتم بـ « الناس » وانه لم ينظر الا الى تطور القوى المنتجة ـ مهما كان ثمن ضروب التقدم هذه ، من ضحايا في الرجال وفي قيم رأس المال • وهذا بالضبط ما هو ذو اهمية عنده فتطور القوى المنتجة في العمل الاجتماعي وتسريعه ، هما مهمة رأس المال التاريخية • وبهذا فهو يخلق بالضبط ، دون أن يدري ، الشروط المادية لنمط أعلى من الانتاج • فما يثير قلق ريكاردو ، هو أن معدل الربح ـ وهو حافز الانتاج الراسمالي ، وشرط التراكم ومحركه في الوقت نفسه ـ يهدده تطور الانتاج بالذات • والعلاقة الكمية هي العلاقة الجوهرية هنا • والحقيقة ، أن

---

(١) ان القول بعجز الاقتصاد الكلاسيكي عن رؤية هذه النقاط ، لان الطابع التاريخي لنمط الانتاج الراسمالي ، وبالتالي توقيته الضروري ، يوجدان منقوشين فيهما ؛ وبعجز الراسمالية عن تحمل رؤية الموت مواجهة على هذا النحو ؛ لا يمكن ـ كما هو واضح ـ ان يصلح لصياغة مفهوم هذا المعنى •

هذا كله يقوم على علة أعمق ، لا يملك ريكاردو عنها الا مجرد الحدس • اننا نرى هنا نسبية الانتاج الراسمالي ، في المستوى الاقتصادي الخالص ؛ أي من وجهة النظر البرجوازيــة ؛ وضمن حدود الفهم الراسمالي ؛ ومن وجهة نظر الانتاج الراسمالي ذاته ، وفي حدوده ؛ اننا نرى ، أنه ليس نظام انتاج مطلق ، وانما مجرد نمط تاريخي للانتاج ، يطابق عصرا معينا من تطور القوى المنتجة تطورا محدودا » • (المجلد السادس ، ص ٢٧١ •

لنشر الى المفهومات القائمة هنا • لدينا اولا مفهوم حدس ريكاردو ؛ وهو حدس وبوجوده ليس حياديا ؛ فماركس يستخدمه بالضبط ، في كل مرة يريد أن يشير فيها الى تلمسات ريكاردو وحدوسه ، بصدد الطبيعة الداخلية لنمط الانتاج الراسمالي ؛ هذه التلمسات والحدوس التي تتجاوز « وجهة نظره » المحدودة • ان هذا التحديد الضروري قــد أشير اليه هنا بثلاثة تعابير ؛ وهي : في الطريقة **الاقتصادية** الخالصة ؛ ومن جهة النظر **البرجوازية**؛ وضمن حدود **الفهم الراسمالي** •

ويمكننا أن نقارب هذه التعابير من احد نصوص الكتاب الاول عن الأجر ، الوارد في نهاية الفصل •

« يمس الاقتصــاد السياسي من قريب ، حالة الشيء الحقيقية ، من دون أن يصــوغها صياغة واعية • وسيكون هذا مستحيلا له ما دام لم يتعرّ من جلده البرجوازي القديم » • المجلد الثاني ، ص ٢١٣ •

ان التقريب بين هذين النصــين ، يتيح لنا أن نبرز بداهة نموذج التماثل الذي استخدمه ماركس ، للتفكير في تحديد الاقتصاد الكلاسيكي • اننا هنـــا بصـــدد تعريف **فهم راســمالي** ، لا يختلط بتصورات الذات الراسمالية • ان الفهم الراسمالي هذا ، يفكر فيه ماركس على غرار تفكيره في تطور انماط الانتاج • اننا نعلم أن القوى المنتجة في نمط انتاج محدد تتطور الى حد معيّن ، تعوّق علاقات الانتاج معه تطورها • ان علاقات الانتاج هذه هي قوام **الحد** الخاص بنمط ما للانتاج ؛ وهــو حد يتجلى في ظاهر

اقامة الحواجز في وجـه القوى المنتجة · بيد أن **الفهم الراسمالي** يُفكر فيه بالضبط ، على أنه **نمط انتاج نظري** ، يمكن للقوى المنتجة النظرية ، أن تتطور في داخله ، حتى تبلغ نقطة معينـة فقط ؛ وتبقى خاضعة للحد المطلق الخاص بنمط الانتاج هذا · في هذا النموذج غير الصريح من المماثلة، يفكر ماركس في امكان قول الاقتصاد السياسي وتحديده الجوهريين ؛ هذا الاقتصاد الذي هو سجين « جلده البرجوازي القديم » ؛ كمـا أن القوى المنتجة هي سجينة علاقات الانتاج البرجوازية ·

واذا كان الأمر كذلك ، أمكننا يقينا أن نثبت ، أنماركس لم يقدم لنا **مفهوم** امكان قول الاقتصاد الكلاسيكي·ولكي نتمكن من صياغة هذا المفهوم؛ لابد لنا من أن ندرك المجال **المشترك** ، ونرقى بهالى مستوى الفكر · فهذا المجال هـو الذي يتمايز فيـه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن العلم الماركسي ؛ وهذا يعني ، أنهلابد لنا ، لكي نفهم امكان الاقتصاد الكلاسيكي، من أن نطرح مسألة امكان العلم ذاته ، أي مسألة علاقته بشروط امكانه التاريخية ·

وماركس لا يحل اطلاقاً هذه المسألة ، بلجوئه الى موازاة بين تطور التناقض الملازم لنمط الانتاج الراسمالي ، وتطور النقد الموجّه اليه · انني ألمّح هنا الى هذه النصوص المشهورة ، التي يشرح ماركس فيها ، أن نقد نمط الانتاج الراسمالي نقداً علمياً ممكن ، انطلاقاً من اللحظة ، التي يصبح فيها هذا النظام ، فريسة أزمة هو ذاته ·

ويمكننا أن نتساءل عما اذا كان هـذا الرباط بين **الازمة والنقد** ، ليس مـن رواسب الايديولوجيـا التاريخية ، التي يتميز بهـا كتاب « الايديولوجية الالمانية » · فهذه النظريـة تأتي من ناحيـة أخرى لدى ماركس ، معارضة لنظرية أخرى ، هي نظريـة صفاء العلم · وعندئذٍ ، يرتبط امكان العلـم بنوع من مهلة التاريخ · وعلى هـذا النحو ، يمكن

لريكاردو أن ياتي بقول علمي ؛ لانــه يكتب في فترة سكون ، جعل فيها التاريخ حياديــا بمعنى ما • ومنذ ان تتفاقم ازمــة الراسمالية وصراع الطبقات ؛ لا يعود هذا القول ممكنا ؛ وينزلق اتباع ريكاردو نحو الدفاع والاقتصاد العامي •

وعلى العموم تتعارض النظرية التاريخية ـ وهي نظرية ترافق مفهوم النقد ـ مع نظرية نجدها لدى ماركس ، تقيم العلم على أساس من قطيعة جذرية مع شروط وجود صانعي التاريخ • وعندئذ ، تكون المسألة هــي مسألة التفكير في شروط هــذه القطيعة • فاذا حدّد ماركس في **راس المال** مكان العلم ، وصور الصفة العلمية ؛ امكننا أن نتساءل عما اذا كان يجيب عن السؤال التالي : كيف نصل الى هذا المكان من العلم ؟

فاذا كان الامر متعلقاً بالاقتصــاد العامي ؛ رأينا أن الســؤال يحلّ بتحديد مكان الذات الراسمالية من الواقــع ؛ واذا امكننا أن نصل الى هذا المكان الذي يصدر منه قول الاقتصاد العامي ؛ فهذا لأننا كنا فيه من قبل • وبالمقابل ، لم نتلقّ جواباً عن السؤال بصدد بلوغ القول العلمي • ولا أعتقد أن السؤال قد وجد حلّه بالفقرات المشهورة من « المقدمة العامة لنقد الاقتصاد السياسي » •

انا نعلم ان هذا السؤال قد طرحته مدرسة دالافولبه خصوصاً ، في اشكالية اتخذت صورة « نظرية وتاريخ » • بيد ان الاجابة التي قدّمت ، في نظريــة دائرة المشخص فالمجرد فالمشخص ؛ او نظريــة الانتقال من المتطلبات التاريخية المادية ، الى المتطلبات التاريخية العقلية ؛ فانها تميل الى السقوط فيما هو أدنى من التمييز الجذري ، الذي اقامه ماركس ، بين حركة التفكير وحركة الواقع • فمن ناحيــة ، اختلطت تحديدات المجرد والمشخص ، بتحديدات ما هو فكري وماهو واقعي (تحايل اختباري) • ومن ناحية أخرى ، فان النموذج الابستمولوجي المقترح هنا ، قد اخترقته

من جوانبه كلها ، مقولات الماضي والحاضر والمستقبل الايديولوجية : التي تفرضها حقيقة أن الموضوع الذي قدمناه لأنفسنا (التاريخ) ، قد سُلّم به دون نقد ، في تحديده الايديولوجي العالمي . ان هذا التفكير ، في نصه الابستمولوجي عن الخصائص الايديولوجية للموضوع الايديولوجي ، الذي اتخذه دلافوليـه : يتجلى من ناحيـة في نظرية حركة المشخص فالمجرد فالمشخص ؛ ومن ناحيـة أخرى ، في بنية السوابق والتوالي ، المفروض أنها تحدد صورة العلمية . وعلى هذا النحو ، فقد فكّر في العلاقات القائمة بين المقولاتالاقتصادية ، على غرار التفكير في تتابع من السوابق الىالتوالي، قائم على خط متصل . وقد رأينا على مثال بيترانيرا ، كيف أن هذه النظرية عن العقليـة من حيث هي نظام خط مسـتقيم من التضمنات (تفكير في خصـائص المفهومالايديولوجيللتاريخ) ، تجهل بُعد العلم ، وطبيعة الحركة التي هي موضوعها .

وعلى هذا النحو ، نرى أن الصعوبات النظرية التي أثارتها الاجابة ، تتوقف على الطريقة ذاتها ، التي طرح بها **السؤال** . انه يجب علينا اذن، أن ننجز هنا حركة قدّم لنا ماركس شكلاً نموذجياً عنها ؛ وأن ناتي الى مساءلة حدود السؤال ذاتها ، ولا سيما مفهوم التاريخ . فاذا لم يكن بامكاننا أن نحل المسالة ؛ عرفنا على الاقل ، **المجال** الذي يمكن ان تُحل فيه ؛ وهو مجال مفهوم آخر للتاريخ .



بيير ماشري

بصدد عمليّة العرض في رأس المال

« ما أشبه الوقوف على عتبة العلم ،
بالوقوف عند مدخل الجحيم ! »

مقدمة «اسهام في نقد الاقتصاد السياسي»

ان عملية العرض هي ما ينظم القول وفقاً للحركة الدقيقة التي يقوم بها علم ما ؛ فالحركة التي يصفها بروز العلم ليست حركة ظهور (فماركس كما نعلم يريد أن يكون هناك تمييز بين عملية العرض وعملية البحث) ، بل هذه الحركة المخالفة لها ، حركة صياغة العلم ؛ وهي حركة ينبغي أن لا نوحّد بسهولة بينها وبين الحركة الآلية لتنظيم ما أو لترتيب ما[1] ؛ حركة لهـا استقلالها الذاتي ، وينبغي تنسيقها بما لها من علاقـة ببعض القوانـين الخاصـة .

انه ليس مثـيراً اللاهتمام ، أن نطرح مسألـة عملية العرض ، طرحاً **مجرداً** ، وكأنها غاية في ذاتها ؛ نعني أن نحدّ مثلا عملية العرض بدراسة علاقاتها بعملية الواقع ، وعملية البحث . فهذه الحركـة لاتمكن دراستها الا بحركتها ذاتها ؛ نعني أنه يمكننا ان نرى ــ باعادة صياغـة العرض ــ **ما الشروط** التي يصبح بها هذا العرض ممكناً ؛ وما المبادىء التي يتعلق بها موضوعياً .

ومع ذلك ، فالمسألة تبقى متسعة كثيراً جداً ، اذا طرحت هذا الطرح؛ نعني المسألة الكلاسيكية عن مخطط « **راس المال** » . ان معرفة هذا التنظيم الاجمالي جوهرية ؛ ويبدو أنها تكوّن تمهيداً ضرورياً لقراءة « **راس المال** ». ومع ذلك، فليست هي ذاتها دون تمهيد ؛ اذ إنها تتعلق تعلقاً غريباً بقراءة تجري وفقاً لانماط مختلفة أشد الاختلاف . فقبل أن نعرف كيف ننتقل

---

(١) من أجل ذلك ، سنتحاشى قدر الامكان ، الكلام عن نظام للعرض .

من كتاب الى آخر ، ومن فصل الى آخر ؛ ينبغي لنا أن نعرف كيف ننتقل من كلمة الى أخرى ؛ أي من مفهوم الى آخر (وذلك ، لأن الكلمات في القول العلمي، ينبغي أن تؤخذ على أنها المفهومات • ولا يمكن لهذه القراءة المفصلة في البداية ، أن تتوخى كلية النص ؛ وانما جزءا من أجزائه فقط • فهذه القراءة الجزئية ، التي ينبغي لنا ان ننطلق منها ، لا يمكن لها اطلاقا أن تكون قراءة اي شيء ؛ نعني تدربا على القراءة يجري على نموذج نتناوله اتفاقا • ان هذه القراءة ستكون من الناحية المبدئية **قراءة البداية** •

ان طرح مسالة عملية العرض ، يمكن أن نعبر عنه اذن بعبارة أخرى ، وهي : القيام بقراءة مفصلة لبداية النص الوارد في المقطع الاول ، من الفصل الاول ، من الكتاب الاول)(الصفحات ٥١ ــ ٥٦ ــ من النص الفرنسي الذي نشرته الـ (**Editions Sociales**) .

ان هذا النقل لوضع المسالة ينبغي له أن يجد مسوغاته • فهو يخضع لعدة أسباب جوهرية ؛ فلكي نجتاز بسرعة الطريق الذي تقطعه هـــذه الاسباب ؛ لنقل إن ماركس يعلق أهمية حاسمة على نقطة البدء ؛ وان هذا التمييز يتضمن فهماً معيناً لطبيعة العرض العلمي ؛ وان هذا الفهم يتضمن طريقة في الكتابة ، وأسلوبا علميا أصيلا ؛ وان هذه الكتابــة تتطلب قراءة مطابقة لها ؛ وان هذه القراءة أخيرا ، تتصلم بالضبط عند نقطة البدء •

ان امتياز نقطة البدء هــو صفة مميزة جوهرية في منهــج ماركس • فقبل أن نشرح هذا الامتياز ، وأن ننقده ، يجدر بنا ان نتعرفه مجرد تعرف• فنحن نعلم ، ان ماركس قد أولى الفصل الاول من **رأس المال** عناية خاصة تماماً • اننا نجد آثــار هذا النص في المسوّدات الاولى من « الاسهام » ؛ وسيستعيده ماركس باستمرار ؛ فيتناوله ويصممه ويبقيه قيد الدرس حتى الطبعات الاخيرة ؛ بحيث نستطيع أن نتساءل عما اذا كان قد أنجز حقاً ؛ فكأن ماركس لم يتجاوز صراعه مع البداية قط • ولكن القول العلمي يستمد

قيمته ــ كما سنرى فيما بعد ــ من نقص انجازه الواقعي ، اكثر مما يستمدها من مظهره المنجز ٠

وهذه الصعوبة في انجاز البداية ، لا تتأتى عن أن كل شيء لا بد له من أن يكون معطى في البداية (فيتوالى العرض بعدئذ وكأنه يتوالى ابتداء من بذرة) ؛ اذ إن فهماً عضوياً تاماً للقول ، غريب تماماً عن الفكرة التي كوّنها ماركس عن اقامة العلم ٠ فللبداية قيمة **وضع الشيء في محله** : أي قيمة تنظيم المفهومات ، وقيمة منهج (التحليل) ٠ لهذه البداية قيمة افتتاحية مزدوجة ؛ فهي تقطع أواصر الصلة بما سبق (لأنها تأتي بمفهومات جديدة وبمناهج جديدة) ؛ بيد أنها تختلف كذلك عما يلي ؛ اذ إن مسألة نقطة البدء أصيلة تماماً ؛ فهي تقدم لنا ايضاحات عن بنية القول الاجمالية ؛ بسبب وضعها الممتاز بالضبط ، الذي تطرح بفضله بعض مسائل المنهج ، في اضاءة اكثر مباشرة ٠

ان كل هذا يتضمن فهماً معيناً لطبيعة العرض العلمي ، وفكرة معينة عن العلم ٠ فاختيار تفسير البداية توجهه هو أيضا فكرة معينة عن العلم ؛ اذ إن تفسير المقطع الاول الوارد في الفصل الاول من الكتاب الاول ، سيكون تفسيراً **ابستمولوجيا** ٠ فما ينبغي لنا أن نستخلصه من نقطة البدء ليس تتمة قول ماركس ، كما لو قمنا بها استنتاجاً ؛ بل شيئاً آخر تماماً ؛ فما يسبقه هو شروطه ٠ وعلى هذا النحو ، تبدو المسألة المطروحة في هذه القراءة لمقطع ما ، بسيطة جداً ؛ ففي اي شيء كان قول ماركس قولا علمياً ؟ وهل بامكاننا ان نقرأ **طابعه** في البداية ؟

هذه المسألة صعبة جداً ؛ اذ إنه من غير الممكن في الواقع ، ان نردّ عرض **راس المال** الى فكرة عن العلم معطاة من ناحية أخرى ، ولا بد لها من ان تكون محددة في ذاتها ، على حدة ٠ والحقيقة ، أن فكرة العلم التي تتعلق بها بنية العرض ، تعلن عن نفسها وكأنها فكرة **جديدة** وكأنها بداية ٠

فماركس يتوسع بعرض ما ، ابتداء من فكرة محصلة ؛ فقد أراد أن يكون فكرة معينة عن العلم ، وأن يحقق قولا علميا ، **في وقت معا** ؛ اذ إن أحدهما لا يمكن أن يكون من دون الآخر ؛ وواضح أن الأمر لم يكن بالامكان أن يكون على نحو آخر . من أجل ذلك ، ليس الامر هو دراسة عملية العرض لذاتها ؛ كما أنه ليس من الممكن من ناحية أخرى ، عرض النظرية والبنية الاجماليتين **لرأس المال** ، ونظرية العلم الماركسية ، على حدة ، في جملتهما . فهذه النظريات تمضي مع ممارساتها ؛ ومن الضروري أن ننخرط على طريق هذه الممارسة . بهذا نرى سلفاً بأي شيء يقطع ماركس صلته بفهم معين للعلم ، وعرض كلاسيكي له ؛ اذ إنه ما من قول عن العلم ، قبل قول العلم ؛ بل الاثنان معاً ؛ الأمر الذي لا يعني انهما مختلطان معاً .

وعندئذ ، تجد القيمة المفضلة لنقطة البدء مسوغاتها بسهولة ؛ فعليها يمكن التمييز (لا الفصل) بامتياز ، بين هذين « الشيئين » اللذين يمضيان بالضرورة معاً ؛ وهما نظرية العلم وممارسته .

بيد أن تفسير البداية يفترض منهجاً في القراءة . ومن هنا كان هذا السؤال الجديد : كيف نقرأ قولا علميا ؟ كيف نقرأ العلم في قول ؟

ان كل لغة علمية تتحدد بعلاقتها ببعض معايير الصدق ؛ اذ إن هذه المعايير هي التي تحدد صور قراءة هذه اللغة . وقد قدم ماركس هو ذاته **راس المال** ـ مخالفاً التقنيات والايديولوجيات الاقتصادية كلها ـ وكأنه مشروع نظري ؛ اذ إن السؤال ينحصر في معرفة أي المعايير هي التي تتحدد هذه النظرية بالنسبة اليها على أنها نظرية علمية ؛ وفي استنتاج طريقة أو عدة طرائق ، من هذه المعايير ، للدخول الى النظرية . والحقيقة ، أن عملا علميا يفترض نمطاً من الفهم هو ذاته نظري ؛ اذ إنه لكي يمكن تلقي علم ما ، لا بد من توحيد المسائل التي يجيب هذا العلم عنها ، ومن تحديد شروط هذا العلم ، قبل كل شيء .

ان هذا البرنامج ، الذي لا صلة له ببرنامج نظرية في المعرفة (فهذه النظرية تتعلق بمجال خاص جداً ، هو مسألة الحقيقة) ، ينبغي أن يقوم به في الوقت الحاضر ، بعض الفلاسفة ؛ كما شرح ذلك التوسر من ناحية أخرى . بيد أن هذه المهمة تفترض تحديداً دقيقاً جداً لعمل الفلاسفة ؛ وهو مفهوم « الفلسفة على انها شروط امكان فهم الموضوع ذاته لعلم ما » . وعندئذ ، لا تكون الفلسفة شيئاً آخر غير معرفة تاريخ العلوم . ان الفلاسفة اليوم هم هؤلاء الذين يصنعون تاريخ النظريات ، ونظرية هذا التاريخ ، في **الوقت نفسه** . واذن ، فاشكالية الفلسفة مزدوجة ، ولكنها ليست منقسمة؛ اذ إن التفلسف هو دراسة **الشروط** التي تطرح بعض المسائل العلمية ، **فيها ووفقا لها** .

وبديهي أن لا يقبل بنفسه تحديد كهذا للفلسفة ؛ بل إنه ليبدو أحسن من ذلك بكثير ، متجهاً ضد تيار الارث الفلسفي التقليدي ؛ اذ إن الامر لا يتعلق فقط بمظهر ما ؛ بل بموقف حقيقي يعبر عن ضرورة واجبة . فماذا حملت لنا الفلسفة حتى الآن في الواقع ، لطرح مسالة المسائل العلمية، لا لحلها ؟

لقد طرحت هذه المسألة في حدود المساواة (المثالية) والواقع (الطبيعي) ، في صورتها الكلاسيكية ، أي اجمالاً حتى بداية القرن التاسع عشر ؛ اذ إن كل شيء يتوقف على العلاقة المقررة بين حدي المساواة والواقع، وفقاً للصورة (أو بالاحرى وفقاً للدرجة) التي يتوحد بها أحدهما بالآخر . اذ إن دقة البرهان تتحدد بامتزاج ماهو عقلي وماهو واقعي ، أو باختلاطهما. فمع هذا يتطابق المثال الاعلى لفكر هندسي ما ؛ باقامة **نظام** من القضايا متفق مع **نظام طبيعي ما** ؛ أعني باقامة قضايا « اولية » متفقة مع النظريات المحكمة ؛ اعني من البسيط الى المركب ، فالمفهومات العلمية تتحدد بمعقوليتها وواقعيتها ؛ وانطلاقاً من هذا ، تصاغ فلسفة كاملة عن النظام (نظام

المفهومات) فلسفة تتحدد بعجزها عن تكوين فكرة المنظومة(١) • لا شك أن هـذا العجز يطابق حالة خاصة من حالات العلم ؛ اذ إنــه سيكون من اختصاص الرياضيات في المستقبل ، أن تقيم هـذا المفهوم للمنظومة ؛ اذ بامكاننا أن نحدد الفلسفة الكلاسيكية على أنها جهد يبـذل للارتقاء بغياب هــذا المفهوم الى مستوى الفكر(٢) • ومن هنــا كانت الصعوبات المشهورة في نظريــة العلم ، التي هي ثمرة الفلسفة الاكثر دلالة ؛ نعني الاستنتاج ، والتحديد ، ومسألة نقطة البدء التي لا تحل • فابتداء من هــــذا ، برز الموضوع الفلسفي بالذات ؛ وهو مسألة المنهج ، التي ليس لها معنى ، الا اذا نظرنا اليها على أنها مسألة أسيء طرحها(٣) •

---

(١) خلافاً لما بامكاننا أن نعتقده ، لاتتضمن الفكرة العلمية عن المنظومةاطلاقاً ، فكرةنظاممنجز•

(٢) لا شك ان الامر لا يتعلق بانشاء تاريخ ارجاعي ؛ بتجميد لحظة معينة من لحظات الفلسفة. حول الحضور التقريبي المسبق لمفهوم علمي ، لن يبدو بالفعل الا فيما بعد ، عند قيام ثـورة الرياضيات الكبرى ، في القرن التاسـع عشـر • فليس لنا الحق ، أن نقـدم الرياضيات الكلاسيكية ـ بوصفها علماً ناقصاً ـ عـلى أنها الصورة المسبقة للرياضيات التي سوف تتبعها ؛ وذلك لان هـذه الرياضيات الجديدة ، ستشاد بالضبط على انقاض الرياضيات السـابقة ؛ او بالاحرى ، بالقرب من هـذه الانقاض ، على أرض مسـألة مغايرة تماماً • ولكن ، اذا قبلنا بتحديد الفلسفة عـلى انها فهم لنوعيــة العلم (أو ادراك لا يتقوم بارتداد الفكر الى ذاته كما ستكون عليه الحال بالنسبة الى الشعور) لتوحيد المسائل التي يضطر العلم الى طرحها ، قبل السعي الى حلها ؛ أصبح واضحاً عندئذٍ ، أن الفعالية الفلسفية ـ وهي بهذا تتميز تميزاً جوهرياً عن الفعاليــة العلميــة بمعناها الحصري ـ ليست انعكاساً آلياً ومباشراً لحالة العلم ، في لحظة معينة فقط؛ بل انها ليست هذا على الاطلاق • ولكنها تؤلف بالنسبة الى هــــذه الحالة ، استباقاً حقيقياً ، باظهار الصعوبات والحدود التي يواجهها هذا العلم • واذا « حلت » المذاهب الفلسفية هــــذه الصعوبات في الظاهر ؛ فهذا لا يغير شـيئاً من الواقــع الجوهري ؛ اذ بامكاننا أن نرى يقيناً الصفة المميزة الجوهرية فعلاً من حالات العلم ، في هذا الوهم الذي يمكن ان تحل به هذه المسائل ، التي ما زالت بحاجة الى الطرح • فالفلسـفة يمكن النظر اليها ، على انها استباق حقيقي للتطور الفعلي للعلم ؛ اذا ما أخفقت في تقديم حالة معينة من حالات العلم ، على انها نهائية • انها استباق واقعي؛ ولكنه محجب أيضــاً ، ضمن الحد الذي لا يمكن له أن يؤكده مباشرة أي علم ؛ انها استباق مرَضيّ هـو نكوص في الوقت ذاته• سيقال : ليست لها قيمة الا من حيث أنهــا ـ بعيبها الاساسي ـ دلالة على وضع قائم في الواقع •

(٢) ليس هناك بالضبط ، بالنسبة الى ماركس ، مسألة عن المنهج مطروحة على حدة •

بامكاننا أن ننظر الى المنطق الهيغلي ، وكأنه العرض المنجز والاخير لهذا المنطق العلمي : انه منجز لانه يعاود تناول الشرائط في عموميتها كلها، ولأنه يحل المسائل كلها ايضا ، محيلا" هذه الصعوبات الى اجابات • بيد أن الفلسفة النظرية تتخذ لها في هذه الصورة النهائية بالضرورة ، معنى جديداً ؛ فهي تصبح ايديولوجيا علمية خالصة • لقد كان بسكال وديكارت وكوندياك وكنط يحاولون تثبيت الشرائط ، التي يمكن لحالة معينة من حالات العلم ، ان تعد نهائية فيها ؛ فحينما أظهروا بداهـة قصور بعض الشرائط بالضرورة ، افسحوا المجال لكي يستشف المرء ضمنياً ، امكان وجود شرائط مختلفة • فالحل الاجماعي للمنازعات التي أحدثها هيغل ، يجعل من حالة معينة من حالات المعرفة ، خلافا لذلك ، منظومة مطلقة ؛ اذ إن التناقضات قد حلحلت على أساس هذه التناقضات ذاتها(١) • وعندئذ ، أمكن للجدل أن يقدم على انه تجلي التناقض وكأنه يوم آلامه•عندئذ تقتصر وظيفة الفلسفة على انشاء صورة ما هو منجز بذاته ونهائي •

ان الفلسفة النظرية هذه وقد انجزت في جلال الموت ، ليست الا العـلم تزيى في مفارقة غريبـة بزي الايديولوجيا او زي التقنية ؛ بل انهـا بالاحرى تزيي المهارة العملية بزي العلم ، على أساس قلب للمعرفة العلمية الى مهارة عملية•هذا اذا نظرنا الى العلم وكأنه جملة من النتائج والمكتسبات الموضوعية والمنظمة على خط واحد) • انها ايديولوجية العلم ذاتها (فالعلم سيستهويه دوما اعتبار ذاته منجزا) • وقد حلت محل العلم ، واخذت مكانه ، وهو علم من وظيفـة الايديولوجيا أن تحجب غيابه وان تعلنه •

ان هذا القلب الذي يجعل صعوبات المعرفة حلولا" ، والذي يحو"ل الأسئلة الى اجابات ، والذي يقدم النقص على انـه امتلاء ، هو الذي يجعل مسائل المنطق الكلاسيكية كلها ملغاة ، لا محولة :

---

(١) يمكننا ان نقول عموماً ، ان كل مشروع لازالة التزييف هو بطبيعته تزييف •

١) فطبيعة المفهوم المنقسمة تتوحد في انقسامها ذاته وتتوافق : فالعقلي هو واقعي : وانتشار عرض دقيق ما يرافقه انتاج موضوعه • وينتج عن ذلك (وليس في الوقت ذاته) ، أن ماهو واقعي هو عقلي : فاستنتاج المفهوم ليس استنتاج الواقع في الوقت ذاته • ان التناظر خادع في جوهره : اذ يمكننا فقط أن نقول : انه في الوقت ذاته الذي يستنتج فيه من المفهوم بعض المفهومات استنتاجاً أساسياً ، يستنتج الواقع من المفهوم (فالواقع يتدخل دائماً في نمو المفهوم أيضاً ، من حيث هو مثال وايضاح) • فمن معقولية المفهوم ، التي هي واقعه ، تستنتج معقولية الواقع • فبما أن المعقولية والواقع يتوحدان في المفهوم ، فما هو واقعي هو عقلي خارج هذا المفهوم •

٢) لقد ألغيت مسالة نقطة البدء بالمناسبة ذاتها : إذ إن عمليةالواقع وعملية العرض قد اختلطتا معاً • ان بامكاننا أن نمضي دون تحديد ، مما هو أكثر داخلية فيالمفهوم ، ومما هو أكثر خارجية فيه (التجربة الحسية) : فالكفاية والقصور في نقطة البدء هنا شرطان متعادلان للحل : فعلى هذا النحو ، يمكننا أن ننتقل من « المنطق » الى « الفنومنولوجيا » •

وعلى هذا النحو ، تصبح المسألة الكلاسيكية لتطابق التفكير وسداده، قد اتخذت الها صورة الجدل ، كما يقال : فبنجوع منظومة الحل ، يصبح أي نظام طبيعياً •

★

لقد حدث بمجيء ماركس شيء جوهري في تاريخ العلوم وفي نظرية هذا التاريخ • لقد تحققت شرائط اشكالية العلم الجديدة ، بل شرائط الاشكالية الاولى للعلم الجدير بهذا الاسم ، عندما سنحت فرصة ظهور علم جديد ، علم لم يرفض النموذج الرياضي ، وانما حدد له مكاناً جديداً تماماً (شبيهاً بعض الشبه بطريقة سبينوزا الذي لم يستمد التقاليد

الهندسية الا ليخلع عليها معنى أصيلاً) • والحقيقة ، أن رأس المال يفتتح فترة انقلاب فجائي في مستوى دستور العلم ذاته : فقد كان الامر يتطلب بالقياس الى نظرية العلم ، قطيعة ابستمولوجية •

لقد كان لدى ماركس شعور بأنه يدشن في العلم الاقتصادي(١) ، صورة جديدة من صور المرض ، أطلق عليها اسم طريقة التحليل ، في رسالته الى لاشاتر ، في ١٨ آذار ٧٢ (مقدمة ترجمة رأس المال الى اللغة الفرنسية) :

« ان منهج التحليل الذي استخدمته ، والذي لم يطبق بعد على الموضوعات الاقتصادية ، يجعل من قراءة الفصول الاولى ، قراءة شائكة بما فيه الكفاية ••• فما من طريق ملكي للعلم : ومن أسعدهم الحظ بالوصول الى قمته الوضاءة ، ليسوا الا أولئك الذين لا يهابون ان ينالهم تعب ارتقاء شعابه الوعرة » •

واذا كان نص المدخل الى « الاسهام » (١٨٥٧) ، غير المنجز ، لم يقدم لنا المبادىء : فهو قدم لنا برنامج هذا المنهج ، على الاقل • فالدقة العلمية تقوم على حذف كل ما يتيح الخلط بين الواقع والفكر : اذ إن اقامة عرض علمي لا تنحصر في ايجاد مزيج منهما ، ولا في استخلاص أحدهما ابتداء من الآخر ، أو الخلط بينهما بمعنى آخر • فانشاء العلم من الواقع الاقتصادي ، يعني اقامة عرض بواسطة المفهومات : اذ إن نظرية ما ، هي تنظيم بعض المفهومات في قضايا ، وتنظيم بعض القضايا فيسلسلةمن القضايا ، تتخذ لها صورة برهانية • واذن ، فالمسألة الجوهرية لا تنحصر في معرفة ما اذا كنا سنمضي من الواقع ، أو سنصل اليه(٢) • فما يجب القيام به ، هو ايجاد المفهومات وصور الاستدلال ، التي تسمح بصياغة القضايا اليقينية؛

(١) لا على صعيد العلم الاقتصادي ، بل الى جانبه ، ضمن الاطار الجديد لاشكالية نمط الانتاج •

(٢) انه بديهي من ناحية اخرى ، اننا « ننطلق » من الواقع : بيد ان هذا لا يسمح لنا بأن نقول شيئاً كائناً ما يكون عن الصورة التي سيتخذها هذا المنطلق : بيد ان المسألة الجوهرية تكمن هنا •

وهذا هو السؤال الذي تطرحه العلوم جميعاً ، في اللحظة التي تسلك فيها سبيلها الى الدقة • وبالذن ، لم يعد لنا أن نتساءل عما اذا كانت المفهومات واقعية ، أو عما اذا كان الواقع عقلياً • ان المبدأ الهيغلي لم ينقلب ، بل انكسف في هذا المبدأ الآخر :

ان الواقع واقع ؛ المادية الجدلية •

والعقلي عقلي؛ الجدل المادي •

ان هاتين القضيتين لا تلحق احداهما بالأخرى ؛ فهما شيء واحد ، مع فارق ضئيل هو انهما تقومان على صعيدين مختلفين •

فالعلم عملية فكرية ؛ انه يحدد إذن صورة من صور العرض لا تختلط بالعملية الواقعية ، ولا بعملية البحث • والامر لا يتعلق بمجرد قلب ، لأن المسالة المطروحة على هذا النحو ، هي مسألة جديدة جذرياً (حتى لو حلّت في الحقيقة في ممارسة بعض العلوم) ؛ بل يتعلق بايجاد وسائل من أجل التفكير في علاقة معقولية المفهوم بواقعية الواقع •فالمنطق الكلاسيكي كان يبيّن ويعرض الشرائط التي ليس بامكان هذه المسألة ان تطرح فيها ؛ أما الفلسفة الهيغلية فقد صيغت من أجل حذفها • فهذه العلاقات ينبغي أن يفكر فيها ضمن مفهومات جديدة • وكل المسألة تنحصر في معرفة ما اذا كانت هذه المفهومات تظهر بذاتها في **راس المال** •

وللاجابة عن هذا السؤال ، ينبغي لنا أن نتعلم قراءة **راس المال** فنحن في الواقع اعتدنا القراءة الهيغلية ، التي تقوم على تأويل المفهومات تأويلاً مباشراً ، بحدود واقعية • هذه القراءة ليست تعسفية باطلاق الكلمة ؛ ليست تعسفية بنسبة اجابتها ، على نحو معين ، عن المسألة التي طرحها ماركس على نفسه ، لكتابة **راس المال** ؛ فقد كان يتوجب عليه ، خلال زمن طويل جداً ، وفي عام ٥٨ أيضاً (راجع المسودات الاولى لكتاب «الاسهام »)

أن يقاوم اغراء الكتابة بالطريقة الهيغلية ، وهو يستسلم لها • واذا وجد ماركس الوسيلة لتجاوز هذا العائق فعلاً ، أعطانا هذا ، بالمناسبة ذاتها ، مبدأ قراءة جديدة • ان الامر يتطلب ايجاد الشرائط التي تقتضيها كتابة علمية ، في حرفية نص ماركس ؛ ليس فقط بدراسة التصحيحات المتتالية (التي هي مخالفة كلية لضروب الندم ؛ لانها المراحل التي يمر بها البحث الدقيق) ، بل في تنظيم النص النهائي أيضاً •

ان الايديولوجيا الهيغلية متلازمة (وربا للمفارقة) مع قراءة واقعية للنصوص العلمية ؛ فالمضمون يشف من خلال المفهوم • لاننا نقرأ ، وكأن الكلمات ثقوب في صفحة ، يطل منها الواقع ؛ أو كأنها ايضاً ثغرات يسترق النظر منها حركة الواقع فيدرسها • وهذا من ثم يتوافق مع الموقف التلقائي للعلم ، حيث يستمد المفهوم جاذبيته ، من حيث هو بديل عن الشيء •

ولكي نجد طريق المفهوم من جديد ، ينبغي لنا خلافاً لذلك ، أن نلح على ما لايتعرض في اللغة ، الى أن يختلط بواقع ، تنبذه اللغة العلمية بقدر ما تعكسه ، ان لم يكن نبذها له أكثر من عكسها إياه ؛ اذ إنه ينبغي للغة أن تنبذه ، لكي تؤدي عنه الحساب • انه ينبغي اذن ، أن نقرأ ما تتركه جانباً قراءة ساذجة ، على أنه رغوة وزبد ؛ ينبغي عندما يتعلق الامر بتجاوز المختلط لادراك المعقول ، أن نقرأ ما هو أداة المعقولية وحسب ، معلقين الواقعية المباشرة وكل ما يمكن إحلاله محل الواقع • فعوضاً عن الكلمات ، نقرؤها لنتبين الموقع الذي حطت فيه رحالها ، أو الصفحة التي دبجت عليها ، نهتم بالوسائط ، أي بهذه الروابط التي هي محل البرهان ذاته ، أي بالمفهومات التي تحدد صورة الاستدلال • أفلا يمكن لهذه الكلمات ، التي تحمل المعنى ودقة العرض ، أن تؤدي لنا الخدمة التي تؤديها كلمات السر ؟

واذن ، ينبغي علينا أن نتجاوز التفسير والشرح اللذين كانا شغل

الفلسفة التقليدية الشاغل ، أن نتجاوز عما يبدو جوهرياً أول الامر ، أي المضمون ؛ لكي ننتبه انتباهاً كليلاً ، الى تفاصيل الكتابة ذاتها • هذا المنهج ليس أصيلاً الى حد بعيد ؛ بيد أنه ربما لم يطبق بعد ، على قراءة **راس المال** • انه يشبه بما فيه الكفاية المنهج الذي يلجأ اليه بورجيس بخياله ، في حكايته عن بطرس مينار ؛ فنحن نقرأ بعيون غير عيوننا ، نقرأ كما لو كان الامر متعلقاً بنص مخالف تماماً ؛ حيث نجد أن ما يتراءى جلياً ، هو هذا الشيء بالذات الذي يسقط سقوط النفاية أمام نظر القراءة التقليدية ويفلت منها على هذا النحو (في حين أن هذه القراءة التقليدية تعتقد أنها ضمنت السيطرة الفنية عليه) • ان قراءة كهذه تكون دقيقة ، أي ليست تعسفية ؛ ولكنها ليست نهائية اطلاقاً • انها ليست القراءة الممكنة الوحيدة **لراس المال** ، ولا أحسن القراءات ؛ انها ــ اذا أردنا ــ حيلة مؤقتة ، تتيح لنا ان نستخلص من داخل النص ، بعض المسائل التي كان يجب على ماركس حلها ، من أجل **كتابته** • (انهم لاينتبهون بما فيه الكفاية ، الى أن العالم هو في الوقت ذاته كاتب ؛ وان **الاسلوب** صعوبة حقيقية بالنسبة اليه) •

ومن ناحية أخرى ، تتطابق مع نموذجي القراءة (قراءة المضمون وقراءة الصورة) قراءتان متمايزتان ومتواقتتان معاً • فقد كتب ماركس **راس المال** على مستويين معاً : على مستوى العرض الاقتصادي (حيث تكون المفهومات دقيقة ، بقدر ماهي مطابقة لممارسة علمية محددة) ، وعلى مستوى أدوات العرض ، أي وسائل الكتابة ، التي تحدد **مسار** التفكير • ان لهذا المستوى الثاني مفهوماته ايضاً ؛ أي مفهومات العلم التي لايمكن لشيء ان يقرأ او يكتب من دونها ، والتي تطابق نظرية الممارسة العلمية السابقة (تلك التي تحدد المستوى الاول) • ان الامر لا يتطلب منا ان نقول ، ان هذا النوع أو ذاك من المفهومات ، له الأولوية على الآخر (فمثلاً : قد تكون

مفهومات المضمون مادة العرض ، في حين تكون مفهومات المستوى الآخر ذات قيمة « اجرائية » فقط ؛ أعني ذات قيمة اداتية) ؛ بل ينبغي ان نرى انهما يسيران بالضرورة معاً ؛ وأنه ما من صفحة واحدة من **رأس المال** ، كان بامكانها أن توجد ، من دون تعاونهما أو تنازعهما ٠

والحقيقة ، اذا درسنا دراسة واعية التصحيحات التي تمضي من التخطيط الأول « للاسهام » ، الى الوضع الاخير لنص **رأس المال** ، رأينا أن ماركس ، قد قام بعمل كاتب علمي افقه أفق **الصفحة التي يكتبها** ، حينما عاود دون انقطاع ، تناول العرض ، لكي يصوغه صياغة لم تصبح نهائية قط (لأنها تبدو دائماً وكان من الممكن معاودتها) ٠ فسم أفق الصفحة التي يكتبها هنا ، يجب علينا أن نعرف كيف نطابق صفحة ما من القراءة ؛ ففي قطعة من النص ، ينبغي لنا أن نحاول أن نرى ، بعيون واسعة ، كيف تنتظم المستويات المختلفة ، ونماذج المفهومات المختلفة ؛ لا لنقرأ بين السطور ، بل لنقرأ ما ليس من المعتاد قراءته من هذه السطور ذاتها ٠ ومع ذلك ، فليس الأمر متعلقاً بدراسة نص ما اتفاقاً ، من أجل قيمته بما هو شذرة٠ فالفتراضاً ، ينبغي للبداية ، أي لما قدم في الصفحات الاولى ، أن يكون متضمناً لاكبر دلالة ؛ لأن العرض العلمي ربما عرف فيها مغامرته الاكثر قساوة ؛ نعني الدخول الى العلم ٠

ان نص المقطع الاول ، من الفصل الاول ، من الكتاب الاول من من **راس المال** ، الذي ينبغي أن نفسره تفسيراً حرفياً ، كما رأينا ؛ يمكن **أن نحلله الى ثلاثة أقسام ذات أهمية متفاوتة ٠ أما وحدة النص فيمنحه اياها استمرار المنهج الواحد ؛ ويمكن أن نتساءل عما اذا كانت هذه الوحدة** بسيطة أو مركبة ، وعما اذا كان المنهج وحيداً بالوحدة التي يريدها لذاته ؛ بحيث يعبّر تعبيراً حسناً عما يريده ٠ وبالاجمال ، سيقال : ان ماركس يلجأ الى **تحليل** ينطبق على ثلاثة موضوعات بالتتابع ، وهي :

تحليـل الثروة (السطور الاربعة الاولى) ، تحليل السلعة (الى أسفل الصفحة ٥٢ ، في النص الفرنسي الذي نشرته الطبعات الاجتماعية) ، تحليل القيمة • تنبغي دراسة هذه التحليلات الثلاثة كل على حدة ؛ الامر الذي يقودنا بالضرورة الى التساؤل عن كيفية الانتقال من أحدها الى الآخر •

١ ـ نقطة الانطلاق وتحليل الثروة

١ ـ ان نقطة الانطلاق هي أصعب ما هنالك ، من الناحية النظرية : « في العلوم جميعاً تكون البداية شائكة » (المقدمة الاولى) ص ١٧ • من أجل ذلك ضاعف ماركس ذاته التنبيهات ؛ فقراءة الكتاب الاول ، ولاسيما فصله الاول ، هي شاقة على الخصوص ؛ وقد اهتم بهذه الصعوبة خصوصاً من أجل الجمهور الفرنسي ؛ وهذا هو السبب الذي من أجله أصبح هـذا الفصل موضـوع مراجعات لا تنقطع • لقد فعل ماركس كـل شيء ، في سبيل أن يهب هذه الصفحات عرضاً مقبولاً ؛ بيد ان هناك مستوى من الصعوبة لم يكن بالامكان امتصاصه ، باعترافه ذاته • لم يكن بالامكان إرجاء العرض العلمي ليتقدم عليه تمهيد أولي أو تقديم مبسّط (وبالتالي غير دقيق) ، أو مدخل تعليمي للمنهج ؛ واننا نعلم ان المدخل الشهير الى « **الاسهام** » ، الذي ظل ناقصاً له دلالته ، لم يستعد في **راس المال**•وإذن، فما من تمهيد أولي للموضـوع ، ولا من مدخل الى المنهج ؛ وانما مقدمات مشجعة فقط • ينبغي **الدخـول** مباشرة الى العلم ؛ اي البـدء بما يدعوه ماركس « تحليل العناصر » بطريق « تحليل الصغائر » (مقدمة الطبعة الالمانية الاولى) •أن تحليلا كهذا يتعلق بالمفهومات الاعم والاكثر « تجريداً »• ان هذا النص الذي يرتبط في جوهره بنص مدخل « **الاسهام** » ، يعلمنا أن بداية العلم وعرة : « ان التجريد هو القوة الوحيدة التي بامكانها أن تكون أداة له » • ص ١٨ • ففاتحة الكتاب ليست انتقالاً وانما قطيعة ؛ إذ كي يتمكن المرء من القفز ، عليه أن يألف الممارسة النظرية •

وإذا تحددت مبادىء العرض هذه ، بقي علينا ان نعرف كيف نطبقها • فعلم محدد ما ، انما يتعرف بموضوعاته ومناهجه ، التي يحدد بعضها بعضاً بالتبادل • ولكي نتمكن من البدء بما هو أكثر تجريداً ، يجب أن يكون هـذا التحديد معطى منذ البدايـة • وبتعبير آخر : ما المفهومات التي هي موضوع معالجة العلم ؟ ومن أين تأتيه ؟

ينبغي لنقطة الانطلاق أن تكون دقيقة ؛ بيد أنه لا يمكن لها أن تكون لغزاً على الاطلاق • وهذا يعني ، أنه ينبغي لها أن تكون مدخل ذاتهـا الى ذاتها ؛ فهي اما أن تكون غير محتاجة الى تسويغ (وعندئذ نسلك طريقاً ارجاعياً لا نهاية له) ، أو تكون مجرد أمر غير مسوّغ أو لا يمكن تسويغه أو تعسفي • والواقع ، ان نقطة انطلاق عرض ماركس مذهلة تماماً ؛ فالمفهوم الاول ، اعني ذاك الذي « ستشتق » منه كل المفهومات الاخرى ، هو مفهوم « **الثروة** » • وبديهي أن الامر لا يتعلق بتجريد علمي ما ، وانما بمفهوم اختباري ، تشخصه خاطىء ، قريب من المفهومات التي علّمنا « المدخل » على نبذها (راجع على سبيل المثال نقد فكرة « السكان ») • ان الثروة تجريد اختباري ؛ انها فكرة ؛ تشخصها (اختباريتها) خاطىء ، وهي ناقصة في ذاتها (معناها ليس مستقلاً ، وانما هـو مستمد مـن علاقتها بعدد من المفهومات التي تنكرها بدورها) • فالثروة مفهوم ايديولوجي ، **لا يمكننا ان نستخلص منـه شيئاً من النظرة الاولى** • فمن وجهة نظر عمليـة البحث (عمل البحث العلمي) ، هي أسوأ المنطلقات • ويبدو أن الامر ليس كذلك فيما يتصل بعملية العرض ؛ لأن ماركس قدّم ابتداء منها المفهومات الاساسية لنظريته • فماذا ينبغي لنا أن نرى في هذه البداية ؟

هناك عدة ملاحظات تتيح الاجابة عن هذا السؤال :

آ ـ لم يطلب ماركس من هذه الفكرة أكثر مما يمكن لها أن تنتج فعلاً • فهو يطبق على المفهوم الاختباري تحليلاً اختبارياً ؛ **فيحلل** الثروة

الى **عناصرها** ، بالمعنى الميكانيكي للكلمة (السلعة هي « الصورة الاولية » والخلوية للثروة) ؛ والثروة ليست شيئاً آخر الا تراكم السلع • لقد « استغلت » الفكرة في حدودها ذاتها ؛ فلا يتطلب الأمر أن تقول ما ليس بامكانها أن تقوله •

ب ـ ان هذه الفكرة ليست بحاجة الى التسويغ ، ضمن الحدود التي نكتفي على هذا النحو بوصفها ، من دون أن نضيف اليها شيئاً ، ومن دون أن نخلع عليها سراً ، كانت قد حذفته خلافاً لذلك ورعاً ؛ فهي لا تقول أكثر مما يحتويه تصورها • انها إذن نقطة انطلاق ، ان لم تكن مشروعة ، فهي ميسرة على الأقل ؛ فهي الموضوع الاختباري المعطى مباشرة « للعلم الاقتصادي » • وهي من هذه الناحية كانت قد قدمت **اطاراً** مثلاً ، لبحوث آدم سميث • فكل شيء يحدث كما لو كانت تقوم هنا بدور تذكير ما ؛ فنفهم عادة بالاقتصاد السياسي دراسة الثروة ؛ فاذا انطلقنا من فكرة الثروة ، ورأينا أن هذه الفكرة تتحلل ••• بيد أن هذا المفهوم ليس له بداهة من قيمة بذاته ؛ انه **انتقالي** في أعماقه ؛ فهو يستخدم في الانتقال الى شيء آخر ، وخصوصاً الى التذكير برابطة ماضي البحث العلمي وهذه الوظيفة الاسترجاعية تبين تبييناً حسناً ، أن المفهوم ليس مديناً بمكانته الاولى الى دقته ، وانما الى صفته التعسفية ، خلافاً لذلك • فهو يظهر بهشاشته البينة ، ضرورة الكلام عن شيء آخر ، والدخول في هذا الطريق الصعب ، الذي لا يتقدم الا ابتداء من نسيان كل ما سبقه •

ان نقطة الانطلاق الموقتة هذه ، المعبر عنها بكلمة ، في ثلاثة سطور ، تظهر بداهة شرط من الشروط الاساسية للدقة العلمية ؛ إذ إن المفهومات التي هي مادة عمل المعقولية ، ليست متعادلة على مستوى واحد من حيث قابليتها للتعقيل ؛ انها خلافاً لذلك متباينة بالضرورة ؛ انها لا تتجاوب الا بقدر ما تكون في حالة قطيعة ، بعضها بالنسبة الى بعض • وسنجد هذا الشرط ، من جديد ، مراراً متعددة •

ج ــ ويمكــن أن يفهم دور فكرة الثروة بطريق الموازنـة أيضـا ٠ والواقع ، أن نقطة الانطلاق هذه ، ليست جديدة في تأليف ماركس ؛ فقد سبق أن ابتدأ بها التفكير عن الاقتصاد ، في مخطوطات عام ٤٤ ٠ في هـذه الفترة ، استعاد ماركس مفهوم الثروة من علماء الاقتصاد ؛ لأن هذا المفهوم كان يستحق النقد ؛ فهويستمد قيمته من نقده ٠ والحقيقة ، ان تحليلهذا المفهوم (لا التحليل الميكانيكي كما هو الامر في **رأس المال** ، بل التحليـل النقدي) ، كان يبرز بداهة التناقض الذي ينطوي عليه ٠ فالثروة هي فقر في الوقت ذاته ؛ وثروة الامم هي فقرها بالقدر ذاتـه ٠ واذا فض مضمون هذا التناقض بالنقد ، وعرض على الانظار ، امكن عدّ المفهوم **خصباً** ؛ فبحل التناقض ، كان من الممكن انشاء مفهومات جديدة ، اكثر امتلاء بالمعـاني ٠ والواقع ، ان ماركس وصل في « **المخطوطات** » ، بابتدائه من تحليل كهـذا للتناقض المتضمن في فكرة الثروة ، الى جلاء « الواقعة الاقتصادية الراهنة »؛ أي الافقار وما يرافقـه من عمل مضاع معروضين جدلياً على هـذا النحو ٠ لقد وفق ماركس بالسبل الكلاسيكية للتحليل الهيغلي ، (مع انه ــ وهذا أقل مفارقاته ــ كان يفضح بحدة في مواطن أخرى المنهج الهيغلي) وفق الى إنتاج معرفة ما عن مفهوم الثروة (الفارغ) ؛ فوظيفة المفهوم لم تكن ترجع الى ما هو عرضي فيه ، بل الى ما هو جوهري ؛ لان جوهر الظواهر كله ، كان موجوداً فيه ٠

وواضح أن ماركس كان يستخدم نقطة الانطـلاق ذاتها ، في **رأس المال** ، استخداماً مخالفاً الى حد بعيد ؛ فهو لم يعـد يطبق فيه منهج حـل (التناقضات) ؛ لأن هذا الحل هو في جوهره ، بابرازه لواقعية (المظهر) ، اكبر الضلالات ٠ فالحل يظهر فكرة ما على أنها خصبة ، مع انها فارغة لا تحتويعلى الاقل الا ما كانقد وضع فيها٠ف (تناقضات)الثروة لميعد فيها اذن

الآن ما 'تعلمنا اياه · وماركس لم يستخدم الفكرة ، من أجل خصبها المزعوم بل من أجل عقمها ، خلافاً لذلك · انه سيجعلها تقول بالضبط ما كان قد وضع فيها ، لا ببحثه ، ناقداً ، عن مسبقاتها أو عن شروطها ، بل بسؤالها عما تريد أن تقول ، أي عن المعنى الذي وضع فيها · من أجل ذلك ، لم يطبق عليها تحليلا نقدياً من الخارج ؛ بل طبق فقط عليها التحليـــل الميكانيكي الذي يلائمها ، حينما فككها وفقاً لمفاصلها الذاتية · وبهـــذا ألغي الوهم المتأتي عن ارتداد المفهوم الى ذاته المتضامن مع نقد خارجي تضامناً غريباً)، وهم الانتاج التلقائي ، انتاج المعرفة الجديدة بذاتها عن طريق الانتشار · ففكرة الثروة لا يمكن لها أن تعلمنا شيئاً أكثر مما كان يعرفه ــ بمعرفـة اختباريـة الى حـد بعيـد ، تمت بصلة نسب الى ما دعاه ماركس غـالبا « روتيناً » ــ أولئك الذين صاغوها ؛ فالثروة هي **مجموعة** من السلع · وعلى هذا النحو ، أصبحت نقطة الانطلاق تعسفية الى حد يجنبنا حملها على محمل الجـد ؛ وهي « مباشرة » الى حد لا نحتاج معه للبحث لها عن مسوغات ؛ الأمر الذي قد يجعلنا ننسى أن ننساها ·

ان نتاج هذه الفكرة العقيم ، اعني السلعة التي هي « عنصر الثروة »، هو في البداية مفهوم له الطبيعة ذاتها التي نجدها في مفهوم الثروة · بيـد أنه ليس قابلا لتقطيع اختباري؛ واذن ، ستنبغي صياغته بـ « قوة التجريد » التي اطلق ماركس عليها اسم التحليل أيضا · هذا التحليل لا يمكن لـه بالضرورة ان يكون من نموذج التحليل السابق ذاته ؛ وهو لن يكون مـع ذلك تحليلا نقدياً (يفكك المفهوم وينكره في وقت واحـد) ؛ انه سيكون بحثاً عن متطلبات ، ينتهي يقيناً بالالتقاء بالتناقض ؛ ولكنه تناقض يختلف اختلافاً بعيداً عن النموذج الهيغلي للتناقض · واذن ، ففي الوقتذاته الذي سيُتخلى عن مفهوم الثروة فيه ، سيتحول مفهوم السلعة ، تبعاً للخطة التي توسع انغلز بها ، في « مقدمة » الطبعة الانكليزية ·

واذن ، فتحليل نقطة الانطلاق ، اي التحليل في نقطة الانطلاق ، لا يستنفد اذن معنى منهج التحليل · ان التحليل بما هو تفكيك ، قيمته مؤقتة وحسب ، شانه شان مفهوم الثروة · فتحليل الثروة (أي تفكيكها الى عناصرها) لا يقدم انطلاقاً نموذج التحليلات اللاحقة · والحقيقة ، ان المنهج سيوضع على المحك ، محك المفهومات ، لا محك الوقائع (كما يقتضي ذلك الروتين ، إن لم نقل يستوجبه) ؛ فحينما نطبق مفهوم **التحليل على** مفهوم السلعة (وهذا الاخير قدم انطلاقاً من مفهوم الثروة ، ولكنه ليس نتيجته لان كلا منهما من مستوى) ، فان مفهوم التحليل هذا سيطرأ عليه اذ ذاك أكثر من تحول جذري واحد ·

٢ ــ ومع ذلك ، فمن الملائم ان نقف أيضا عند هذا التحليل الاول ، لانه لم يبح لنا بكلمته الاخيرة · فبه تبدو لنا في الواقع مفردات لغوية كاملة ، سنجدها من جديد معدلة تعديلا جزئياً ، في التحليلات اللاحقة ؛ وهي تميز جزئيات عملية التحليل ؛ فهذه المفردات اللغوية ، أو الثبت المفهومي ، ستخضع هي أيضاً ، الى تحولات جذرية ذات دلالة ·

ان الأمر يتعلق بالكلمات التي تربط « مادة » التحليل بمنتجاته : « ان الثروة ··· **تظهر وكأنها** تراكم كبير من السلع » · هذه العبارة لها معادلات متعددة ، تحدد في مجموعها وحدة دلالية واحدة :

يأتي الى هذا العالم في صورة
يبدو كما لو
يستعلن وكأنه
يتبدى وكأنه
يبدو للنظرة الاولى
يكون أولا
يعرض ذاته في مظهر
· · · · · · · · · · ·

هذه التعابير تدل على مفهوم واحد ، يميز عملية التحليل ويحددها . فالامر يتعلق بمفهـوم الصورة : فالسلعـة **هي الصورة الأولية** للثروة . والتحليل هو نموذج خاص من العلاقة التي تقرب بين بعض الحدود ، وفق **علاقة صورية** . ويمكننا أن نقدم **تحديدا** بسيطاً لهذه العلاقة :

اذا بدت ا مثل ب ، قلنا بالتعريف إن :

ب هي صورة ا

ا هي مضمون ب

مثال ذلك (راجع النص فيما بعد) :

تبدو القيمة وكأنها علاقة مبادلة بين سلعتين

علاقة المبادلة هي صورة القيمة

القيمة هي مضمون علاقة المبادلة

أمثلة أخرى (تظهر أن مفهوم الصورة ليس بسيطاً ، وانما مركب ، لأنه يمكن تخصيصه على انحاء مختلفة) :

– السلعة هي **الصورة الاولية** للثروة (ص ٥١)

– قيمة الاستعمال هي **الصورة الطبيعية** للثروة (ص ٦٢)

– علاقة المبادلة هي صورة ظهور القيمة (ص ٥٢) .

فهل بامكاننا ان نقول ، ان الكلمة تكشف في هذه الاستعمالات الثلاثة عن معنى وحيد ؟ هل تدل على عملية تحليل واحدة ، أو على حالات مختلفة لعملية واحدة ، أو على عمليات مختلفة ؟

ان مفهوم الصورةيبدو كما هو مقدم ، بل مستخدم ، في هذه البداية ، (تبدو الثروة وكأنها سلعة) ، وكأنه يدل على : نمط وجود الشيء اختبارياً ،

أو طريقة ظهوره أو بدوه أو تجليه • فبهذا المعنى ، تكون الثروة يقيناً ، هي صورة الواقع الاقتصادي ذاته •

ان نقطة انطلاق التحليل ، أو تحليل نقطة الانطلاق ، يعمتدان صورياً ومنهجياً على مفهوم الصورة الاختبارية ، الذي تقابله فكرة الثروة • ومن الاسئلة سؤال ينحصر في معرفة ما اذا كان يجب علينا ان نؤول صورة الظهور هذه في حدود مظهرية ، نعني ضمن العلاقة : مظهر ـ واقع ، جوهر ـ تجل • أما بالنسبة الى اللحظة الحاضرة ، فما من شيء يعيقنا عن ذلك ؛ بيد أنه بامكاننا أن نقول فوراً : ان الأمر لن يكون كذلك بصدد صورة القيمة ؛ وذلك لأنه اذا كان ما يحدد القيمة ، هو أنها لاتبدو ، أي لا تظهر (وبهذه كما نعلم تخالف مخالفة كلية صديقة فلستف مسز كويكلي (Falstaff Mistress Quickly) ، فقد كان مفهوم القيمة ،من الناحية الاختبارية، هزيلا الى حد بعيد ؛ نعني : شفافاً • تلكم هي الصعوبة اذن ؛ فاما أننا لم نفهم شيئاً عند نقطة الانطلاق ؛ أو يتلقى مفهوم الصورة ، ومعه التحليل ، في المسيرة تحديداً جديداً لا بد من استخلاصه أيضاً هذه المرة • والواقع ، ان ماركس يستخدم ـ كما رأينا منذ قليل ـ المفهومات التي تحدد صورة البرهان ، بمعنى دقيق جداً ؛ ولكن ، من دون أن يبيّن هذا المعنى ، ومن دون أن يحدده تحديداً صريحاً ؛ كما لو كان ليس بحاجة الى هذا التحديد • بيدَ أن هذا لا يثير صعوبات كبيرة ، لو كانت المفهومات متجانسة ؛ ولكن ؛ اذا كانت قابلة لتحديدات مختلفة ، تبعاً لدرجة البرهان ، فهذا انما يكون لان هذا التغير يسهم ايضا في تحديدها • وعندئذ ، قد يكون لمفهوم الصورة اهمية خاصة تماماً ؛ لان نظام المفهوم من حيث هو كذلك ، لا بد أن يرتبط به عموماً ، في مستويات استعماله المختلفة ؛ أعني من « صورته الطبيعية » الى صورة المفهوم الاكثر تجريداً •

ان هذه الصعوبة هي يقينا الصعوبة التي اشار اليها انغلز في «مقدمة» الطبعة الانكليزية :

« هناك صعوبة لم نستطع أن نكفي القارئ مؤونتها : وهي استعمال بعض الكلمات بمعنى مخالف للمعنى الذي لها ، ليس فقط في الحياة اليومية ، وانما في علم الاقتصاد السياسي الدارج أيضاً · بيد ان هذا الامر ما كان بالامكان تحاشيه · فكل وجه جديد لعلم ما ، ينطوي على ثورة في الحدود الفنية لهذا العلم ··· (تابع مثال الثورات في المفردات المفهومية التي استخدمتها الكيمياء » · ص ٣٥ ·

هذا النص ينطبق انطباقاً صريحاً على المفهومات التي تحدد مضمون البحث الاقتصادي : بيد أنه يمكن حمله أيضا على الحدود التي تعطي للبرهان صورته ، ويمكن أن يصلح لكي يميز ليس فقط الانتقال من اللغة المتعارف عليها الى اللغة العلمية لرأس المال ، وانما ايضا الانتقال في داخل العرض العلمي باللغات ، من مستوى من مستويات اللغة ، الى مستوى آخر ، ومن نموذج من نماذج البرهان الى آخر · ان هذا الانتقال يشير الى تفاوت ، الى اقحام فارق ، الى قطيعة أيضا ، وكلها ليست دليلا على قصور ، وانما هي شرط التعبير العلمي ذاته ·

هذا التمايز يحدد التحليل تحديداً داخلياً ، فما الحدود الاخرى التي يمكن ان يتبدى بها ؟ ان على تحليل السلعة أن يطلعنا على ذلك ·

٢ ـ تحليل السلعة وظهور التناقض

يقوم هذا التحليل الجديد كما يدل على ذلك عنوان هذه الفقرة ، على التمييز بين عاملين ، في داخل السلعة ،، وهما : قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة (وستنتهي الثانية بان تسمى قيمة ببساطة) · ان مفهوم العامل جديد ، ويجب أن لا نخلط بينه وبين مفهوم الصورة اطلاقاً ! وقد بيّن ماركس في تعليق له عن عالم الاقتصاد بيلي Bayley (ص ٦١) ، أن من أخطاء علماء الاقتصاد الجوهرية خلطهم بين القيمة وصورة القيمة ·ومع ذلك ، سنقدم هذين العاملين في أثناء التحليل ، داخل علاقات تعلمنا أن ننظر اليها على انها علاقات صورية : « ان السلعة هي قبل أي شيء ···

« قيمة استعمال » (ص ٥١) ؛ « وقيمة المبادلة تبدو قبل اي شيء وكأنها ... » (ص ٥٢). ومن ناحية أخرى ، فالمكانة التي يحتلها كل عامل في علاقة صورية ، هي التي ستتيح التمييز بينهما تمييزاً أوضح .

وإذن ، فالتحليل لا ينتج أبداً عناصر مادية واختبارية (أي سلعاً) ، وانما ينتج عوامل . فهل هذا التحليل من نموذج التحليل السابق بالذات؟ وبتعبير آخر ، هل يتعلق الأمر هذه المرة أيضاً بتفكيك ؟ في هذه الحالة ، قد يكون بامكاننا أن نقدم عن تحليل السلعة التمثيل التالي :

← العامل الأول : قيمة الاستعمال
السلعة
← العامل الثاني : قيمة المبادلة

ويتعلق معنى مفهوم التحليل ، بالاجابة التي سنقدمها لهذا السؤال واذا صح ـ كما يقول ماركس ـ أنه أول من طبق على موضوعه « المنهج التحليلي» (والكن ، هل كان هذا الموضوع موجوداً ، قبل تطبيق المنهج ؟) ، فان هذا المفهوم هو الذي سيتيح تحديد طبيعة العرض العلمي وبنيته .

١ ـ « ان السلعة هي قبل أي شيء ... شيء ما . » (ص ٥١) . فقيمة الاستعمال ، او الشيء ايضا ، هي اذن صورة السلعة . هذه الصورة تمكن معرفتها مباشرة وحالا، لانها تبدو في معالم محددة ؛ فما فيها « شيء من الابهام او القلق » . فالشيء له مكان محدد في اطار تنوع الحاجات الطبيعي . فتمكن دراسته دراسة تامة ، ابتداء من وجهتي نظر مختلفتين :

ـ وجهة النظر الكيفية ، التي تستخلص « جوانب » الاستعمال « المتعددة » ؛ وهذا من عمل التاريخ ؛

ـ وجهة النظر الكمية ، التي تقيس صفة الاشياء النافعة ؛ وهذا دور « لروتين التجاري »(١) .

(١) ينبغي اذن ان نشير الى أن الشيء ليس عاملا كيفيا خالصا ؛ فهو قابل للمعالجة الكمية.

واذن ، فقيمة الاستعمال يمكن لها أن تعرف معرفة تامة ؛ لان الأمر يتعلق بتحديد **مادي** ما (« مهما كانت الصورة الاجتماعية » ، أي نمط توزيع الاشياء) . وسنقول بالتعريف : ان الاشياء لا قيمة لها الا من اجل ذاتها ، في فرديتها ، ضمن اطار تعدد استعمالاتها الخالص .

ومع ذلك ، يمكن تاويل هذا التعريف ، في المجتمعات التي « يسود فيها نمط الانتاج الراسمالي » ، على نحوين مختلفتين ؛ فالاشياء هي مادة (يقول النص الالماني : مضمون) الثروة ؛ بيد انها **في الوقت ذاته** ، تقيم علاقاتها بحد جديد ؛ نعني العامل الثاني ، أي قيمة المبادلة ، التي هي « عمادها المادي » .

وعلى هذا النحو ، يخضع مفهوم الشيء الذي ظل حتى الآن بسيطاً وواضحاً ، الى شيء من التبعثر . صحيح ان قيمة الاستعمال هي صورة السلعة (الامر الذي ليس قيمة المبادلة) ، بيد أنها مادة الثروة وقيمة المبادلة في وقت واحد . ففي المجتمع الراسمالي ((« المجتمع الذي علينا أن ندرسه ») ، يصبح الشيء **صورة لمضمونين** . فاما انه لم يعد للكلمات أي معنى ، أو أن هذا اللغز ينبغي ايجاد حل له .

ان الشيء ليس محدداً تحديداً مزدوجاً ، لأن صفة أخرى ، ذات طبيعة مخالفة قد تتجلى فيه ، الى جانب صفته المادية ؛ بل لأنه يستخدم مادة لشيئين في وقت واحد ؛ انه يعود ، من حيث هو مادة ، الى مقولتين مختلفتين جوهرياً ؛ فالثروة مقولة اختبارية ، خلافاً لقيمة المبادلة ، التي لا تظهر مباشرة . وعلى هذا النحو ، تبدو للمرة الاولى ، **فكرة شيء له وجهان اثنان**، من دون أن تكون المرة الاخيرة ؛ فالشيء يكشف وجهاً مخالفاً ، بحسب ما نرده الى مقولة اختبارية او لا . فهل يمكننا ان نقول : إن احدهما هو قناع الآخر ؟

في هذه النقطة التي وصلنا اليها من التحليل ، يمكننا ان نراجع مساره، على النحو التالي :

الواقع الاقتصادي ⟵ الثروة ⟵ السلعة ⟵ قيمة الاستعمال
↓
قيمة المبادلة

٢ ـ قيمة المبادلة : انها لا تظهر مباشرة في معالمها الخاصة ، كما يبدو أن الوقائع الاختبارية الخالصة ، التي هي الثروة والشيء ، تفصل ذلك • فكما ان السلعة بحاجة الى معالم الشيء ، لكي تبدو فيها ؛ كذلك قيمة المبادلة لا تكشف عن نفسها الا في صورة خاصة ، نعني : علاقة المبادلة (أي سلعتين في وقت واحد) • فلكي نحدد القيمة ، ينبغي لنا اذن ، ان ندخل مفهوما جديدا ، مستعارا من الاقتصاد الكلاسيكي ؛ وهو مفهوم المبادلة :

ـ تبدو السلعة من خلال صورة الشيء ؛

ـ تبدو القيمة من خلال صورة المبادلة •

واذن ، يحتل عاملا السلعة مكانين متقابلين ، في علاقات صورية متمايزة • ومن ناحية أخرى ، فان المماثلة الظاهرة لهاتين العلاقتين الصوريتين ، هي عدم تناظر في الحقيقة ؛ فالشيء يمنح السلعة معالم واضحة ؛ حيث لا يتجلى أي تردد (في الظاهر ، ولكن الامر يتعلق بالظهور في الوقت الحاضر) ؛ وخلافا لذلك ، « تبدو » القيمة من خلال المبادلة «شيئا تعسفيا ، ونسبيا خالصا • » (ص ٥٢) •

وفضلا عن ذلك ، لا يمكن للسلعة ان تبدو قيمة ؛ بل ان القيمة هي التي تبدو في صورة مبادلة السلع ، خلافا لذلك • واذن ، فلدينا التحديدات التالية :

ـ الشيء هو صورة السلعة

ـ مبادلة السلع هي صورة القيمة

ـ الشيء هو العماد المادي للقيمة ٠

من التقريب بين هذه التحديدات ، يخرج مفهوم القيمة وقد تفجر ٠ فقد بدت القيمة في بادئ الامر وكانها « عامل السلعة » ؛ فعلاقتها بالسلعة ينبغي ان تعني شيئاً ٠ بيد ان أنماط ظهور السلعة (الشيء : وليس فيه ما يدعو الى التردد) والقيمة (المبادلة : وفيها شيء تعسفي) ، تبدو وكانها تستبعد وجود كل قياس يشترك بين القيمة والسلعة ؛ « ان قيمة تبادلية ذاتية متضمنة في السلعة ، تبدو وكانها تناقض في الحدود ٠ » (ص ٥٢) فالسلعة لايمكن لها ان تبدو قيمة ٠

فعلى هذا النحو ، يبدو التناقض في رأس المال ؛ ولكن بما هو مظهر التناقض وحسب ٠ ففي الوقت الذي يصاغ فيه التناقض « فهو الذي يعطي لتعبير : قيمة السلعة بنيته) ، تعطي هذه المعرفة : إن التناقض ظاهري ٠ ان هدف التحليل هو المضي الى ما وراء التناقض ؛ ومن اجل ذلك فهو لا يعنى بحله (اذ ان التناقض الظاهري ليس مما يجب حله) ، وانما يعنى بحلله ٠

ففي النقطة التي بلغناها ، توصل العرض الى اظهار الصعوبة التالية: هناك نحوان لا يمكن التوفيق بينهما لتقديم السلعة تقديماً اختبارياً ٠ وهذه الصعوبة هي التي ستدفع التحليل أبعد ، وستتطلب تحويل مفهوم السلعة ٠

ان السلعـــة هي شيئان في وقـــد واحد ؛ فالسلعـــة في ذاتهـــا ، وفي تضمنها بذاتها ، وفي داخليتها ، وفي حدودها المحكمة ، انما تدعى الشيء : والسلعة ، اذا قابلناها بذاتها ، بـــل بقرينها ، في هذه التجربة الحاسمة التي هي المبادلة بالنسبة اليها ، بدت مسكونة بشيء ما غريب مستغرب ، لا يخصها ، وانما هي تخصه ، وهو ما ندعوه قيمـــة ٠ ففي اللحظـــة التي تتلاشى فيها السلعة بما هي كذلك ، او على الاقل تلاشي صورة ظهورها

(فالمبادلة تصبح وكـأنها استبدلت ؛ فيحل محلها قرين مستغرب) ، أي في اللحظة التي تختفي السلعة فيها ، لأنها لم تعد ذات صورة خاصة ؛ يبدو انها صورة شي آخر • فهنا ، في تناقض الحدود ، تبدأ مرحلة جديدة من التحليل ، وهي تحليل القيمة تحليلا قائماً على التمييز بين القيمة وصورة القيمة • واذن ، ليست القيمة صورة اختبارية ، كما كانت السلعة كـذلك اذ إنه سيكون من الواجب أيضاً ، ان نحل محل تحليـل السلعة ، صورة جديدة من التحليل •

وبالاختصار ، فقد بدا أنه كان من المستحيل ، ان نتكلم عـن قيمة السلعة ، ابتداء من مفهومات اقتصادية ، كما تحددت تحدداً « تلقائياً » . ضمن اطار الاستعمال الذي كانت تسمح به هذه التحديدات ؛ فبشيء من المفارقة ، لا يمكن لهذه الكلمات أن تلفظ ، الا اذا كان ذلك في سياق صياغة منحرفة • ان استعمالا دقيقاً للمفهومات ، قد اظهر قصورها واضحاً ؛ ان هذا القصور هو الذي ينبغي حذفه ؛ كما ينبغي حذف التناقض الصوري ، في مرحلة جديدة من التحليل ، في تحليل جديد •

وعندئذ يصبح من الممكن الاجابة عن السؤال المطروح في البداية ؛ فتحليل السلعة الى عوامل ، ليس تحليلا ميكانيكياً ، اي تفكيك الموضوع الى عناصره • فالتحليل لم ينتج تقسيم المفهوم ، الا لأنه أدى دوره على مستوى مزدوج :

العامل الثاني // السلعة ⟵ العامل الاول

يمكننا ان نتكلم عن قيمة استعمال سلعة ما ؛ ولا يمكننا ان نتكلم عن قيمة سلعة ما (في الوقت الحاضر)؛فمفهوم السلعة يتخذ دلالة مخالفة حسبما نرده الى عامله هذا أو ذاك ؛ وقد يمكننا ان نقول ، انه ينمو نمواً داخلياً

في احدى الحالات(السلعة في ذاتها ، في ملامحها) ، ونمواًخارجياًفي حالةأخرى (السلعة المنقسمة ضمن اطار المبادلة) ٠ واذن ، ليس التناقض في المفهوم ، مستنتجاً من المفهوم ؛ بل هو نتيجة الطريقتين الممكنتين في معالجة المفهوم ، ونتيجة امكان تطبيق نوعين مختلفين من التحليل عليه ، في مستويين مختلفين ٠ ان التناقض صوري ، لأنه يكشف عن نمط تقديم المفهوم ؛ فالتناقض بين الحدود ، الذي ليس ايضاً تناقضاً بين المفهومات ، بل اختلافاً وقطعية في معالجة المفهومات ، يتعلق بذاته بعملية العرض ، ولا يحيل في شيء ، الى عملية واقعية ؛ **ويمكننا ايضا ان نقول ، انه يحيل الى طريقة خاصة تتميز بها عملية العرض في استبعاد العملية الواقعية** ٠ واذن ، فالتناقض الصوري هو تناقض بين صور المفهوم المختلفة ؛ حينما تكون هذه الصور قد حددتها مستويات مختلفة من انشاء المفهومات ٠ أنه يجب أن لا نستنتج من ذلك ، ان التناقض **شيء اصطناعي** ؛ وانه نتيجة حيلة من حيل العرض ؛ انه يدل خلافاً لذلك ، على مرحلة ضرورية في انشاء المعرفة ٠

ان هذا التحليل يكشف ، كما كشف التحليل السابق ، أن المفهومات التي تكون دعامة العرض العلمي ، ليست من طبيعة واحدة ٠ ان بعضها لا ينشأ من بعض مباشرة اذن ؛ فبدلا من أن يكون بعضها مستنتجاً من بعض ، **يحتك بعضها ببعض** ٠ ان تفاوتها هو الذي يتيح التقدم في مجال المعرفة ، وهو الذي يحدث معرفة جديدة ٠ فاذا كان هناك منطق للعرض ، فهو المنطق القاسي الذي يوجه عمل المفهومات هنا ٠ ان منطق العرض هنا ، يؤدي الى تحديد المفهوماتدون انقطاع ؛ فالعرض ينتقل من مفهوم الى مفهوم جديدين لا بالنسبة الى مضمونيهما فقط ، بل بالنسبة الى صورتيهما ايضا ٠ فما يقدم الصورة لمرحلة من مراحل العرض ، أي لتحليل ما ، هو ضروب الصراع التي تنشأ بين المفهومات ، والانقطاعات التي تقوم بين مستويات الحجة ؛ فهذه « النقائض » تنتهي بالعرض الى حده الأخير ، أي الى القطيعة

النهائية ، التي تدفع المرء الى معاودة تناول العرض ، في مستوى مخالف ؛ والى اللجوء الى تحليل جديد ٠

من أجل هذا ، لن يكون للتناقض اي حل ؛ ففي معاودة تناول العرض سيقيمه العرض على صعيد آخر غير صعيد التناقض ٠ وعندئذ نقول : ان السلعة شيء ذو وجهين (العاملان) ، بالمقدار الذي تكون هي فيه الشيئين معاً (في تجربة المبادلة) ٠ فاذا كان هناك تحليل أيضا ، فهو لم يعد بامكانه ان يتعلق بالسلعة متصورة وكأنها وحدة مجردة ؛ فموضوعها الأدنى سيكون سلعتين الآن ٠ هذا التحول الجذري للموضوع يظهر هو ايضا ، انه ما من تعميق متصل للتحليل ، في حركة هيغلية ٠ فبوجهة النظر القاصرة ، قد استبدلت وجهة نظر أخرى ، لا تتفق مع الاولى (وهي لا يمكن عدها متممة لها اطلاقاً) ؛ فحينما نتكلم عن سلعتين ، فاننا نفعل بالضبط عكس ما كنا نفعله ، حينما نتكلم عن سلعة واحدة ؛ وذلك لاننا نصرف انظارنا عن قيمة الاستعمال (راجع ص ٥٣ ـ ٥٤ : عندما نضع جانباً قيمة الاستعمال ») ٠ اننا نرى أية شروط خارقة ستكون ضرورية ، لكي يمكن درس أحد عاملي السلعة على حدته ٠

٣ ـ تحليل القيمة

« النظر الى الأمر عن مقربة أشد » ٠

١ ـ ان نقطة انطلاق التحليل ، أو موضوعه ، أصبحت الآن علاقة المبادلة ، وهي علاقة التساوي بين سلعتين ؛ واذن ، لن نأخذ بعين الاعتبار صورة للنقد لتحديد القيمة ؛ فهذه الصورة صورة نمو لاحق (وتحليلها يستنتج من تحليل القيمة ؛ ويتناول نشوء النقد) ، في حين ان المبادلة هي صورة أولية ٠

ولكي نفهم نقطة الانطلاق الجديدة هذه ، يصبح مثيراً للاهتمام ، أن

نعود حالا الى النص الشهير عن ارسطو ، الـذي نجده بعد عشرين صفحة (ص ٧٣) • نعلم ان ارسطو قادر على رد صورة المال التي تتخذها السلعة الى الصورة الأولية لعلاقة المبادلة ؛ لقد فهم ان القيمة تبدو في علاقة مساواة في حالتها الأنقى (كان من المحتمل ان نقول تقريبا « في شخصها » ، لو لم تكن طبيعة القيمة العميقة هي بالضبط امتناعها عن الظهور) • وهذا « ما يثبت عبقرية ارسطو » • بيد أن بعض الظروف التاريخية ، التي لن نعود ثانية اليها هنا ، قد منعته من ايجاد « ما كان عليه المضمون الواقعي لهذه العلاقة » ؛ كان يرى بوضوح ، ان صورة ظهور القيمة ، كانت تتبع خط سير عام ، هو : ا = ب ؛ وكان قادراً ايضاً ، على أن يقدم نماذج عن هذه البنية؛ بيد انه لم يكن يقدر ان يقول ما كانته ا و ب ومما هما مصنوعتان : بل بتعبير أدق ، كان يعتقد أنه يعرف ذلك ؛ كان يعتقد أن ا و ب هما كما تبدوان في نموذجيهما الاختباريين ، وانهما شيئان • بيد أنه رأى في الوقت ذاته ، انه لم يكن بالامكان الكلام عن مساواة قائمـة بين شيئـين ؛ يقول ارسطو : « ان شيئاً كهذا لا يمكنه في الحقيقة ، أن يوجد » • واذن ، فقـد كان ارسطو يمسك بطرفي التناقض ؛ فقد مضى بعيداً بقدر ما كانت تستطيع معرفته أن تمضي بـه ؛ انه يجب ان نثبت في وقت واحد ، المساواة بـين عنصرين ، من أجل اظهار القيمة ؛ ويجب ان نهدم مفهوم الشيء (وبالتالي ان ننظر من جديد الى قيمة السلعة) ، في سبيل الحفاظ على اثبات مساواة • فلكي نحل هذا التناقض ، يكفي ان نعرف ان المساواة لا تكون بين شيئين ، وانما بين سلعتين (وفي سبيل ذلك ، يجب ان نتوقع أن « تصبح الصورة التي هي سلعة ، الصورة العامة لمنتجات العمل ») • فبالتناقض في الحدود يبدأ جهل أرسطو أيضاً ؛ وبه يبدأ تحليل القيمة •

٢ ــ وتأتي الصعوبة التي تدفع الى البدء بتحليل جديد ، من تبني المبادلة في الصورة : شيئان في وقت واحد • ان هذه العبارة المصوغـة في

حدود اختبارية ، ليس لها أي معنى من الناحية الاختبارية • ولذلك ينبغي للتحليل ان لا يجرى أبداً ضمن حدود التجربة • ان شيئاً ما ، والاشياء جميعاً ، انما تعني بعض الشيء ، على وجه الدقة ؛ بيد أنه ما من شيء يتيح التمييز ، أعني ان يفسر أخيراً ، العلاقة القائمة بين شيئين ، التي لا يمكن ان تكون في مستوى التجربة ، الا وظيفة مضللة • في التجربة ، يمكننا أن نتصور ان يكون شيئان احدهما بجانب الآخر ، وانهما متجاوران (مثل السلع في الثروة) ؛ بيد أنهما لا يتضمنان أية علاقة تضمناً صريحاً ؛ فمن وجهة نظر التجربة ، هناك فارق كمي بين شيئين وشيء واحد ؛ ولكنه ما من فارق كيفي على الاطلاق •

لنأخذ « سلعة خاصة ما » (ص ٥٢) ؛ انها ليست ذات قيمة ، الا اذا دخلت في علاقة مبادلة • بيد ان الفصل التالي سيعلمنا انها لا تدخل فيها من ذاتها ؛ بل لا بد من سائق يقودها اليها بضرب السياط (راجع وصف الاسواق ، حيث يتخذ كل شيء قيمته من زجه فيها ، بما في ذلك « النساء المأخوذات باجسادهن ») • وعلى هذا النحو ، ليس للعلاقة بين سلعتين من شيء طبيعي ومباشر ؛ انه ينبغي أن تُنتَج ، وهي متحققة تحققاً اصطناعياً، في حركة بامكانها أن تذكرنا بحركة التجريب •

٣ — ان العلاقة بين سلعتين ، مستثارة على هذا النحو ، تتحدد على انها **علاقة في التعبير** • فاذا كانت ا = ب ، قلنا بالتعريف : ان ب هي التعبير عن ا • بيد أن مفهومي الصورة والتعبير ينبغي أن لا يختلطا فيما بينهما ؛ فالعلاقة ا = ب هي صورة (صورة ظهور القيمة) ؛ والحدود التي تتألف منها العلاقة ليست تعبيرات الصورة ، بل تعبيرات شيء آخر ، يبقى بحاجة الى التحديد ايضاً •

ولما كان حدا العلاقة (السلعتان) يفصح كل منهما عن الآخر ، فيما بينهما (على نحو تبادلي ، كما سيتضح فيما بعد) ؛ فقد كانت العلاقة ذاتها

جي صورة الظهور ؛ وهذا يعني اذن ، ان القيمة ليست منحصرة في العلاقة بالمعنى المباشر للتعبير : فهي ليست في ا ولا في ب ؛ فلكون ا تعبّر عن ذاتها في ب ، لم تكن ا هي التي تكشف عن القيمة ، بل جملة العلاقة كلها : « ان قيمة المبادلة لها مضمون متمايز عن هذه التعبيرات المختلفة • » (ص ٥٣)• ان في العلاقة تعبيراً ؛ غير انه ينبغي لنا ، ان لا نأخذ حدود العلاقة على انها مضمون العلاقة •

واذن ، فتحليل القيمة يعتمد على منطق التعبير ، يسمح بالانتقال من مفهوم الى مفهوم (يسمح مثلا باستنتاج القيمة) ؛ بيد أن هذا التحليل ليست له اية صلة بالمنهج الاختباري للتحليل ، ولا بالمنهج الصوري المتناقض اللذين استطاعا أن يقوما بدور متماثل ، في فترات مختلفة من العرض •

٤ ــ ان العلاقات لا تتحقق فقط في الصورة الكيفية ا = ب (ا هي من ب) • انها أيضاً وعلى الخصوص علاقة كمية : ا س = ب ع (ا هي مقدار ما من ب)• فالعلاقة هي جوهريا محل ظهور القياس ؛ في هذه اللحظة يخضع التحليل لتحول جذري حاسم •

ان التحليل الجديد يبدأ باختيار حاسم ؛ وهو رفض دراسة علاقة المبادلة بما هي علاقة كيفيــة ؛ رفضاً يقتصر على النظر اليهـا مـن حيث مضمونها الكمي • فلكي نعرف طبيعة القيمة (نفهم انها ليست شيئاً تعسفياً، كما تبدو في العلاقة) ، يجب علينا ان نخرج من نطاق الظـاهر ، اي ان ننكر صورة ظهور القيمة، لنسائل مضمونها «المتمايز عن تعبيراتها المختلفة»؛ نعني أنماطها الاختبارية • انه ينبغي لنا أن نبحث ، وراء « الشيئين » اللذين يكوّنان المادة المباشرة للعلاقة ، عن شيء ثالث ، « ليس في ذاته لا هذا ولا ذاك » ؛ نعني بنية العلاقة •

ان مساواة العلاقة (التي تحدد واقــع العلاقــة) لا يمكن انشاؤها وتحديدها ، الا ابتداء من القياس ، او بالأحرى من امكان القياس ، المتمايز

في ذاته ، مـن العـلاقات الخاصـة كلهـا (التي هي تطبيقات للمقياس ، « عمله المادية » • ف « الموضوعات » التي تدخل في علاقة المبادلة لا يمكن لها أن تقاس ، اي ان تحسب ، كما سنرى ، الا ابتداء من موضوع آخـر « مخالف لمظهرها المرئي » •

فتحليل علاقة المبادلة بين سلعتين الا يعني اذن أن نستخرج من السلعة هذا العامل الثاني ، الذي لا يبدو مباشرة فيها ، بادئين بموازنة اختبارية • فلكي نؤول العلاقة ، يجب علينا ان نردها هي ذاتهـا الى معيـار تقدير له طبيعة أخرى •

٥ ــ بامكاننا ان نصوغ ابتداء من هذا ، قاعدة عامة ، قد لا تكون ذات قيمة فقط بالنسبة الى التحليل الاقتصادي؛ فلكي نوازن بين الموضوعات موازنة غير اختبارية ، يجب علينا أن نحدد منذ البداية ، التعبير العام الذي يتخذه هذا المقياس • هنا نصادف للمرة الاولى ، هذا المطلب الذي هو وجه جوهري من وجوه « منطق **راس المال** » ، الـذي لم يكتبه ماركس ، كمـا نعلم • ان كل دراسة للتعبير (وقد حددنا هذه الكلمة فيما سبق) تقوم على مستويين متمايزين على الاقل • انه ليس من الممكن أن نجعل علاقة تعبير تفصح عما تعبر عنه ، اذا ما سألناها كما هي في واقعها الاختباري فقط ؛ فعلى هذا النحو ، تصاغ نظرية في التعبير تنتقد كل ضروب وصف المعنى (وبالتالي كل محاولات قراءة الدلالات الدالة على الاعراض) ، على انهـا اختبارية عشواء • فلكي نعرف ما تعبر عنه علاقة ما ، ينبغي لنا أيضا ، بل قبل كل شيء ، أن نعرف ما يعبر عنها • وبتعبير آخر ، انه ليس من الممكن لنا ، أن نفهم كيف أن معنى ما (وهو هنا المساواة ؛ وسنرى فيما بعـد ، انها ليست حيادية وتبادلية ، وانما هي مستقطبة خلافا لذلك) ، ينتقل بين حدود علاقة ما ، الا اذا تمثلنا هذه العلاقة ذاتها ، وكأنها أحد حدود علاقة تعبير أخرى ، لها طبيعة مغايرة •

٦ ـ ان تحليل العلاقة كما تبدو ، لا يمكن ان ينتج اية معرفة ؛ لذا يجب تحويلها وتأويلها وردها الى **معادلة** ؛ فعلى هذا النحو ، تعني **شيئاً آخر** • ويتم الانتقال من « ما يظهر أولا » ، الى شروط هذا الظهور •

واذن : فالقيمة لا تبدو كذلك (في حدود ظهورها) ، الا في داخل علاقة مبادلة ؛ بيد أنه يستحيل تحليل هذه العلاقة في ذاتها ، مالم نقف ـ كما فعل ارسطو ـ عند التناقض • وذلك لان القيمة لا تكون في العلاقة كما تكون النواة في الثمرة ؛ فنحن لا ننتقل من السلعة ، أو من السلعتين ، الى القيمة ، الا اذا تقبلنا القطيعة التي تفصل صورة عن أخرى • فعلاقة المبادلة هي الوسيلة الوحيدة للوصول الى القيمة ؛ بيد أنها لا تمكننا من الاستيلاء مباشرة عليها • فالعلاقة هي الطريق الوحيد المؤدي الى القيمة ؛ بيد أن الطريق يعبر **فقط بالعلاقة** • فحينما نبلغ مفهوم القيمة ، ينبغي لنا أن نشيح بانظارنا عن العلاقة ذاتها ؛ لكي نسائل شروط ظهورها • **فعلاقة التبادل ليست شكل ظهور القيمة ـ وتلك هي مفارقتها ـ الا بالنسبة التي لا تتبدى فيها القيمة** •

ان المعادلة هي التي تقدم وسيلة الخروج من علاقة المبادلة ، ورؤية مفهوم القيمة : (« **مهما تكن علاقة المبادلة بين سلعتين** ، فهي يمكن ان تمثل دائماً بمعادلة » • عندئذ ، يمكن ان يبدأ « استنتاج القيمة بواسطة تحليل المعادلات ، التي تعبر كل قيمة مبادلة فيها عن نفسها » • (ذيل الطبعة الثانية) • واذن ، يجب ردّ العلاقةالى معادلتها ، لكي يمكن **استنتاج** القيمة من هذه المعادلة ، فيما بعد • فالمسالة ليست مسالة استنتاج القيمة من صورة ظهورها (فهذا النوع من الاستنتاج مستحيل ، كما رأينا)•وليست المسالة اطلاقاً مسالة رد الموضوعات التي تملأ العلاقة اختباريا ، الى قيمتها المجردة ؛ فماركس قد أفصح هو ذاته ، بشيء كثير من المرح ، عما يريده بهذا الصدد ، في رسالة وجهها في ٢٥ تموز ٧٧ ، الى انغلز :

« مثال عن « الفطنة » الكبيرة التي يتحلى بها « اشتراكيو الكراسي الجامعية » •

« انه لا يمكن لنا ، حتى لو تحلينا بفطنة كبيرة ، مثل تلك التي يتحلى بها ماركس ، أن نحل المسألة القائمة على حل « قيم الاستعمال » (يعني هذا الاحمق ، أن الامر يتعلق في « السلع » ، اي في عناصر اللذات ، بما هو عكسها ، اي بجهود كبيرة ، وبتضحيات... (ان الاحمق يعتقد ، انني اريد في معادلتي عن القيمة ، أن « ارد قيم الاستعمال الى القيمة »). ان هذا اخلال لبعض العناصر ذات الطبائع المختلفة ، محل بعض ، خوضع قيم الاستعمال ذات الطبائع المختلفة في معادلة ، لا يمكن تفسيره ، الا برد ما نرد به هذه القيم الى عامل مشترك لقيمة الاستعمال (لماذا لا نردها بالاحرى الى ... الوزن ؟) هكذا قال السيد كنيس ، عبقري الاقتصاد السياسي التعليمي ... »

وبالفعل ، كان من الممكن لهذا العبقري ، أن يكون حظه من الالهام أكبر ، لو أنه تصدى لمخطوطات عام ٤٤ ، فيما لو عرفها ، ففيها الكثير من الامثلة عن انقلاب اللذات الى مشتقات . أما في العرض الدقيق لرأس المال ، فقد زالت ضروب الانقلاب الجدلية ، وضروب الرد الساذج ؛ فالرد والاستنتاج في رأس المال يستمدان قيمتهما من المزج المحكم المزج الذي وظيفته استبعاد كل اختلاط بين ما هو واقعي وما هو فكري . وفي نص « الاسرة المقدسة » ، عن « قضية الثمرة » ، استبدل الاستنتاج الهيغلي ، وقلب ليصبح رداً اختبارياً ، فالانتقال بطريق المعادلة الذي يوازن الرد والاستنتاج ويحولهما ، يضع المنهجين على مستوى واحد ، ويخلطهما في نقد وحيد ؛ فالتحليل كما حدد من جديد ، يبتعد عن الاختبارية ، بقدر ما يبتعد عن الروحية المنطقية .

٧ — في نهاية عملية الرد والاستنتاج المعقدة ، لا ينفع مفهوم علاقة المبادلة في شيء ؛ ويمكن التخلي عنه ، كما فعلنا ذلك من قبل ، بمفهومات أخرى كثيرة . واذن ، فالموضوعان يساويان ثالثاً ، ليس في ذاته لا هذا ولا ذاك . فكل موضوع من الموضوعين ، ينبغي له بما هو قيمة مبادلة ، أن يكون قابلا للرد الى الموضوع الثالث ، مستقلا عن الآخر ، . فالقيمة ليست محصلة برد اختباري ابتداء من المبادلة ؛ اكثر مما كانت محصلة برد

اختباري ، ابتداء من السلعة • ان مفارقة تحليل المبادلة ، هي في أن القيمة ليست لا في حدود المبادلة ، ولا في العلاقة القائمة بينها ، فالقيمة ليست معطاة،ولا مستخلصة ، ولا ظاهرة البداهة ؛ **لقد أنشئت كما ينشأ المفهوم** • من اجل ذلك ، فَقَدَ توسط العلاقة معناه كله ، في لحظة معينة من لحظات التحليل ؛ فالمبادلة هي الوسيلة الوحيدة للوصول الى القيمة (كما رأى ذلك أرسطو) ؛ بيد أنها لا تؤدي اطلاقاً الى تحديدها ؛ فالقيمة لا تخلط بين واقعها (بما هي مفهوم) ومراحل البحث عنها •

أو أيضاً : فالقيمة لا يمكن لها أن تصبح مضموناً مشتركاً لموضوعين اثنين ، ما لم تكن في الوقت ذاته في كل موضوع منهما ؛ بيد أنها مستقلة عن الموضوع الذي يحملها ، وهي موجودة على حدة « بذاتها » • وهي ليست على الاطلاق بين الموضوعين ، وكأنها موضوع آخر له الطبيعة ذاتها (كان هذا وهم أرسطو) ؛ انها موضوع **له طبيعة مغايرة** ؛ انها مفهوم •

ليس تحليل القيمة جدلياً ، بمعنى انه لا يتعلق بـ « جدل السلع » (هوية ؛ تضاد ؛ حل في المفهوم المعطى من قبل ، منذ البداية ، في صورة غير متطورة) • فحركة التحليل ليست متصلة ، وانما متقطعة باستمرار ، باعادة وضع الموضوع والمنهج ووسائل العرض ، موضع السؤال •

٨ــ لكي نفهم هذا التفريق الداخلي في العرض ، الذي لا يمكن ان يكون هناك من دونه تحليل دقيق ، يجب علينا ان نتوقف عند مثال الهندسة الأولية ، التي تقوم بدور رئيسي في الاثبات البرهاني ؛ لأن هذا المثال وظيفته استخلاص صورة البرهان ، المتلائمة خصوصاً مع مرحلة التحليل النهائية •

« ان مثالاً نستعيره من الهندسة الاولية ، سيضع هذا (الانتقال من المبادلة الى القيمة) تحت انظارنا • فلكي نقيس سطوح الاشكال المستقيمة كلها ، ونوازن بينها ، نجزئها الى مثلثات ، اننا نرد المثلث ذاته الى تعبير مخالف تماماً لشكله المرئي ؛ أي الى نصف حاصل ضرب قاعدته بارتفاعه • كذلك ينبغي لنا أن نرد قيم مبادلة السلع الى شيء مشترك بينهما ، وهي تمثل منه ماهو اكثر او اقل » • ص ٥٣ •

ينبغي للمثال ان يظهر بوضوح دور المعادلة في تحديد المفهوم · فحساب السطوح (مهما يكن اوليا ، لا يمكن أن يستخلص مباشرة وتلقائياً، على أنه معطى اختباري ، وانما يتطلب عملا معرفياً) يجري بتتابع تحليلين : الأول تفكيك اختباري ، مماثل للتفكيك الذي استخلص السلعة ، وانتج تجريداً أول ، هو المثلث ، العنصر الأساسي للمجموعات كلها ؛ على هذا النحو طرحت المسألة ؛ فقد كان الأمر يتعلق بقياس المثلثات · هذا القياس يحصل بواسطة تحليل ثان ، هو الذي يرد المثلث الى معادلة السطح ، وهي « تعبير مخالف تماماً لشكله المرئي » · فقياس السطح لا يستخلص من مقابلة كل ماله سطح ، أي الاشكال ، مقابلة اختبارية · فمسألة الاكثر من السطح او الاقل ليست الا مظهرا من مظاهر المسألة الاساسية التي تتعلق بمفهوم السطح · ان تعبير **السطح** لا يحصل عليه برد ما ابتداء من اختلاف الاشياء ذات السطوح اختلافاً اختبارياً ، وعلى العكس فهذا الاكثر او الاقل من السطح لا يتحصلان باستنتاج ما ، ابتداء من مفهوم السطح ؛ فالمفهوم هو هذا الواقع الخاص ، الذي يتيح أن يحسب للواقع حسابه · وعلى هذا النحو ، يصبح التعبير المجرد نهائيا وأساسياً ، في علاقة بكل « موضوع » مأخوذ بذاته ، أي بالاستقلال عن الموضوعات الاخرى ؛ انه ليس مفهوم العلاقات القائمة بين الموضوعات ، أي ليس مفهوما اختباريا ، **وانما هو مفهوم كل موضوع في خصوصيته** ، وقد كشف بفضل توسط العلاقة ؛ ولكنه ليس نتيجتها ؛ وعلى هذا النحو ، يصبح نقد الهيغلية (الضمني) ، النقد (الصريح) للاختبارية ، في الوقت ذاته ·

ان معادلة السطح ، شأنها شأن معادلة المبادلة ، هي فكرة ؛ أعني « موضوعاً » من نوع مخالف تماماً ؛ انها ليست مضموناً واقعياً ، بل مضموناً فكريا ؛ اذا شئنا ان نعاود الاخذ بتصنيف استخدم من قبل ، نعني « التعميم الثالث » ؛ عندئذ نفهم ، اننا حينما نقول : ان التحليل يرد

الموضوعات الواقعية الى « موضوع » ثالث : ان الحد موضوع يكون مستعملا بمعنى رمزي (ولكنه ليس معنى مجازياً ؛ اذ إن المفهوم هو يقيناً نوع معين من الموضوعات) • فكما ان فكرة الدائرة ليس لها مركز ولا محيط ؛ كذلك سطح المثلث ليس مثلثياً ؛ كذلك أيضاً، ليس مفهوم القيمة موضوع مبادلة •

وعلى هذا النحو ، نفهم ان تحليل العلاقة التي ترد الحدود بعضها الى بعض ، في اطار المبادلة ، يحيل هو ذاته الى « موضوع » ثالث ، نكشف عن غيابه في نهاية المطاف ؛ **فهذا الموضوع الثالث والجديد ، تخفيه المبادلة بدلا من ان تظهره** • ان واقع المبادلات والاسواق أي ممارستهـا لم تكف لخلقه ؛ لقد امكن ان يكون هناك خلال ازمنة طويلة جداً ، أسواق ومبادلات، في صور مختلفة اختلافاً كبيراً ، من دون ان يعرف الانسان ، أن يعزو اليها هذا القياس ، الذي هو مفهوم القيمة بالنسبة اليها • ان مفهوم القيمة لم يجده ماركس معروضا في سوق « على يافطة المعرفة » ؛ فهـذا الحانوت ، الذي لا يمكن ان تكون فيه مادة بحاجة الى المبادلة ، يجد أن عليه ان ينصب خيمته في مكان آخر غير ساحات الاسواق • فمن دون صرامة العرض العلمي، الذي يتوصل وحده الى احداث المعرفة ، لا يمكن **لمفهوم** القيمة ان تكون له أية دلالة ؛ وهذا يعني ، أنه لن يوجد •

ان لمثال الهندسة الاولية اذن ، أهمية كبيرة ، على الرغم من بساطته ، بل ربما بسبب بساطته؛فهو يحدد طبيعةالقيمة ، ويهبها **صفتها** الجوهرية؛ أعني صفة المفهوم العلمي • ويجب علينا ان نشير الى الدور المماثل ، الذي ستقوم به فيما يلي امثلة أخرى ؛ فمثال الكيمياء (ص ٦٥) ، ومثال قياس الخصائص الفيزيائية (ص ٧٠) سوف يؤديان ، هما أيضا ، الى الاشارة الى العلاقة بين المفهوم والواقع الذي يحدده •

٩ ـ ليس السير الذي يتبعه العرض ، سير الرد الاختباري ، ولا سير الاستنتاج المفهومي (واذا أظهر ماركس انطباعاً بانه يتبـع حركـة

جدل كهذا ـ ونحن نعلم ان الأمر يتعلق بنوع من « الغنج » فقط ـ فذلك باظهاره تماماً أنه خادع ، وأنه لا يصف حركة واقعية ، بل فصل وهم) ؛ فابتداء من ضروب التجريد الاختبارية (التي توجه الممارسة الاقتصادية ، وايديولوجياتها العلمية ، وتقودها) ، تجب اقامة هذا المضمون الفكري ، هذا **المشخص الفكري** ، الذي هو المفهوم العلمي ؛ فهذا المضمون لم يُشتق اطلاقاً ، ولا استنتج اطلاقاً ؛ وانما **انتجه جهد انشائي نوعي** ٠

لقد أصبح ممكناً في الوقت الحاضر ، أن نقدم تحديدات المفهوم أي هذا « الشيء المشترك المعين » الخاص بكل موضوع ، قبل أن نميز العلاقات القائمة بين الموضوعين (راجع ص ٦٥ : فالامر يتعلق بخاصة ملازمة ٠) ونظراً لأن منهج التحليل ليس الشكل المعاكس لعملية الانشاء الواقعية ، وانما يعاود في كل مرة حركة الاشاحة عن الاوهام (التي لاتكشف الا بنسبة ما تخفي ؛ ويمكننا القول : تخبيء ، بتعبير صحيح) ، فان هذا التحديد للمفهوم سيكون في المجازة الحقيقية التي تمر بها المظاهر ، سلبياً قبل كل شيء : فهذا الشيء المشترك المعين **لا يمكنه ان يكون** ٠٠٠ ، بهـذا النفي نكون قد استبعدنا انماط الظهور الاختباري استبعادا جذريا ٠

ان « الشيء المشترك المعين » لا يمكن تحديده ابتداء من الصفـات الطبيعية ، أو قيم الاستعمال ٠ وهنا يجدر بنا أن نعلق المثال ؛ ففي حالة الهندسة الاولية ، لا يمكن لمفهوم السطح ان يستنتج مباشرة ابتداء من تنوع السطوح ؛ لانه انما يقوم تماماً بتحديد هذا التنوع ٠ فالعلاقة بين قيمـة الاستعمال وقيمة المبادلة ، تتخذ ابتداء من هذه اللحظة ، صفة مخالفة الى حد بعيد ؛ انها لا تربط المفهوم بالشيء الذي هو مفهوم لـه ، الا في شروط خاصة الى حد بعيد ، تدفع الى ضرورة التساؤل عن التكون « التاريخي » لهذه العلاقـة ؛ فكيف تراها تحققت ؟ ان انغلز سيضيف بهـذا الصدد ، تعليقاً على جانب كبير من الاهمية ، الى نهاية المقطع (ص ٥٦) ٠ ومع ذلك ،

من الممكن ان نلاحظ ان العلاقة بين المفهوم والشيء الذي هو مفهومه ، ليست العلاقة القائمة بين قيمة المبادلة وقيمة الاستعمال ، وانما بين القيمة والسلعة . بيد أن مفهوم القيمة يصف السلع ، كما يصف مفهوم السطح السطوح ؛ ويمكننا القول : ان التنوع الذي يصفه مفهوم هندسي ما ، لم يعد تنوعاً اختبارياً ؛ كما ان السلعة ـ كما سنرى ـ لم تعد شيئاً . واذن فالمثال يحتفظ بتماسكه كله .

ان فصل المبادلة لا يعمل على اظهار القيمة ، الا ضمن الحد الذي « يصرف فيه النظر عن قيمة الاستعمال » ؛ وهذا شرطه بالذات ؛ فمن دون صرف النظر هذا ، لا يمكن لفصل المبادلة ان يكون له أي معنى . « ان كل علاقة مبادلة تتميز بصرف النظر هذا » ؛ تلكم عبارة كان ارسطو قد فهم معناها سلفاً ؛ ولكنه لم يكن قادراً هو ذاته على صياغتها . فالمبادلة تتجلى قبل كل شيء (ولو على نحو غير مباشر) وكأنها الغاء لكل صفة ؛ و تظهر تناسباً على أساس هذا الاختفاء ؛ فالقيمة لا يمكن تمييزها الا ابتداء من تنوع كمي ما (وليس من تنوع كيفي اطلاقا) . سنرى أن هذا ليس بعد الا الوجه الاكثرسطحية من وجوه التحليل ؛ اذ إنه يجب أن لا نخلط بين الصفة المجردة التي تتصف بها هذه العلاقة الكمية (التناسب) ، والحد الحقيقي للرد التحليلي . ولكي نعاود مثال الهندسةالأولية ، المماثل لحساب السطح ، ليس التناسب هو شرط ظهور المبادلة الاكثر ظهوراً ، هذا الشرط الذي يتعلق الأمر تماماً برده ، والذي ينبغي انتقاده . فالتناسب يدل (يحيل الى) على طريقته ، على مفهوم ؛ وهو يختلط بهذا المفهوم . فحكم العلاقة لا يحدد القيمة في ذاتها ، كما يحدد التنوع الكيفي الاستعمال (فقد رأينا من ناحية أخرى ، خلال ذلك ، انه كانت توجد وجهة نظر كمية عن قيمة الاستعمال) . فبين الكم والكيف ، لا يمكن ان يكون تمييز واقعي ، وانما تقابل سطحي فقط ؛ فالأمر يتعلق فقط بتصنيف وقتي ، أي بطريقة في تمثيل التمييز بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة؛اذ إن الصورة الواقعية

لهذا التمييز ، ينبغي ان يبحث عنها في مكان آخر • ان التقابل بين الكم والكيف لايتكلم الينا ، الا ضمن الحد الذي لا نأخذه فيه بمعناه الحرفي •

وفضلا عن ذلك ، فتحديد القيمة تحديداً سلبياً (« بصرف النظر عن ••• » ، وهو طريقة خاصة في تسمية الرد) »« لا يؤدي الى دراسة كمية خالصة (تتعلق بضروب التناسب) ، وانما الى البحث عن **كيفية** جديدة ؛ فكيفيةالوجود ـ كما نعلم ـ **تنتج العمل** • فالموضوعات تتمايز باستعمالها، اي بعدم قابليتها للرد ، بما هي مجرد اشياء • فاذا احتفظنا بهذه الصفة ، في الوقت ذاته الذي تختفي فيه صفاتها الاختبارية ، لم يبدُ لنا مظهرها الكمي ، بل بدت لنا **كيفية اخرى** (ذات طبيعة مخالفة تماماً ؛ لا تمكن ملاحظتها مباشرة) : « انه لا يبقى لها الا صفة واحدة ••• » ؛ وستكون بالضبط القيمة ، التي سيمكن تحديد جوهرها •

١٠ ـ بيد انه في اللحظة التي تبدو فيها القيمة جوهريا بذاتها ، نلاحظ ان الموضوع الذي تميزه قد « تقمص » هو ذاته مظهراً آخر (والتعبير يؤدي معنيين) ؛ فاذا حاولنا أن نرى الأمر الذي جعل العلاقة بين الموضوعات ممكنة ، وهو أمر لا يمكن له ان يحدث الا بصرف النظر عن صفتها بما هي أشياء ، لاحظنا ان العلاقة هي شيء آخر غير الذي كنا نعتقده ، وغير ما كان يعتقده ارسطو مثلا • ليست القيمة فقط هي شيء آخر ، أي « موضوع » ثالث ؛ بل اننا نلاحظ ان العلاقة التي كجلت فيها اولا ، هي أيضا شيء آخر غير الذي كنا نعتقده ؛ فلكي نفهم تكوين العلاقة ، يجب علينا ان نلجأ الى « عامل » جديد يخلع على العلاقة ذاتها ثوباً جديداً • وعندئذ ، نكون قد اجتزنا تماما الجهة الاخرى للتناقض ؛ وعندئذ أيضا ، تنهضالاشباح •

ان الموضوع قد تقمص ثوباً غير ثوبه ؛ فمن الشيء الذي كانه أصبح سلعة من السلع ويبدو تماماً ، ان الأمر لا يتعلق بتحول نظري ، وانما بتحول واقعي ؛ فالاشياء ـ وفقا للنص الاخير عن الشيء والسلعة ، الذي

هذه تعليق انغلز ـ يمكن لها الى حد بعيد جدا ، ان لا تكون سلعا ، حتى لو كانت منتجات العمل ؛ اذ إنها تصبح كذلك . فمن ناحية اولى ، لقد انتقلنا من فكرة الشيء ، الى فكرة السلعة ؛ ومن ناحية أخرى ، أصبحت الاشياء سلعاً بالفعل . فهل يعني هذا أن حركة عرض المفهومات تقتصر على مسايرة (او أنها تصعد في الاتجاه المعاكس ؛ وانما هنا في النهاية هو الشيء ذاته) عملية التكوين ؟ انه ما من شيء من ذلك ؛ فالتحول الواقعي والمعرفة التي نحصلها عنه ، عندما نرى تقمصه ثوباً جديداً ، هما شيئان مستقلان نسبياً . فرؤية التقمص هي انتاج معرفة جديدة (بتحديد جوهر القيمة) ؛ فلم يكن هناك حركة مفهوم مطابقة بطناً أو ظهراً لحركة الواقع ، بل كان هناك خلف وهم . وهذا يعني ،أن الواقع الذي نبحث عن معرفته ، ليس هو ما يظهر لنا منه ، أي ما نعتقده ؛ فالواقع ليس مكوناً من الاشياء ، بل من الاشباح .

ان هذه المعرفة لم تتأت من عمل الواقع في ذاته(١) ، ولا من عمل الفكرة في ذاتها(٢) .

آ ـ ليست القيمة هنا المفهوم الذي قد يكون تحصل ابتداء من بعض « الموضوعات » ، بصرف النظر عن فردياتها ؛ بفضل الموقف المفضل الذي تكوّنه المبادلة (فعندئذ قد يصبح تجريداً اختبارياً) ؛ اذ إن المفهوم ليس ناتجاً عن وضع المبادلة . ان مفهوم القيمة هو ناتج عمل المعرفة ، التي تحذف من العلاقة حذفاً تاماً ، ما كان فيها من شيء مميز واضح ، من أجل طرد الاشباح التي تسكنها (فما كان يميزها هو الذي يجعلها ترى) .

ب ـ لا يمكن للمفهوم أن ينتج الا ابتداء من المفهوم (باشاحة النظر عن الوقائع الاختبارية) ؛ وهذا ما قد يجعلنا نعتقد بوجود عملية تاملية . إن هناك تغيراً في مستوى المفهوم ، بالفعل ؛ لا في داخل المفهوم ، بل في خارجه (اي الانتقال من مفهوم الى مفهوم) ؛ وهذه الحركة ليست ناتجة عن المفهوم

بل انها تنتج المعرفة ابتداء من المفهوم . فالواقع لا يعدله ظهور هذه المعرفة الجديدة تعديلا مباشراً : « انه يبقى فيما بعد ، كما كان من قبل ، مستقلا خارج الفكر . » (مدخل « الاسهام ») . ففكرة الشيء ليست مرحلة تاملية قد تقودنا ، آخذة بأيدينا ، الى مفهوم السلعة ؛ فهي تكوّن عنصراً من عناصر مادة المفهوم التي تعالجها المعرفة . وعلى النحو ذاته ، ليست السلعة سلعة كذلك الا ابتداء من الشيء ؛ بيد أن تأمل الاشياء لا يجعلنا نعرف ما هي السلعة ، ولا اذا كان لمفهوم السلعة من معنى . فالشيء ليس صورة عمياء من صور السلعة . والمعرفة التي نمتلكها عن القيمة ، لا نحصلها الا ابتداء من نقد المفهوم الأولي ، الذي نمتلكه عن الشيء والمبادلة .

واذن ، ليس التقمص اختباريا ولا تأمليا ؛ انه قائم فقط على حقيقة أننا قد خرجنا من التناقض الزائف ، بحذفنا له .

١١ ــ ان « الشيء ذا الوجهين » لم يكن اذن الا « مقاربة اولى » (وكما ان الشيئين معاً قد اختفيا من ناحية أخرى ؛ اختفى هذا التناقض) ؛ فالسلعة ليست واقعاً ممزقاً ومتناقضاً ومنفصلا عن قيمته ؛ بل اصبحت يقيناً محددة خلافاً لذلك بصفتها الاساسية (التي اصبح من الممكن قيام حساب كمي ابتداء منها ؛ اي حساب القيمة ابتداء من كم العمل) ؛وببساطة ليست كما تبدو (والعكس بالعكس) . ان واقعها الحقيقي ، ينحصر في كونها شبحاً (وهو ليس نتاج عمل ما ، بل نتاج العمل عموماً) . فالشبح هو ما ينبغي أن يعبر عن نفسه باستثناء كل صفة تمكن ملاحظتها اختباريا ، ومع ذلك فهو واقع .

فاذا لم يكن الشيء ذو الوجهين الا تصوراً غير مطابق فينبغي لقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، الا توضعا على مستوى واحد . انه لا يمكن ان يكون بينهما تناقض ، ما لم يكن ذلك جهلا أو وهماً (وعلى هذا النحو ، ليس التناقض الا تناقض الوهم) . ويمكننا عندئذ ، ان نعود الى مسألة كنا واجهناها سابقاً ؛ ف « عاملا » السلعة لم يتحصلا بعملية تمييز ، في داخل المفهوم .

ان « الموضوعات » التي كانت تبدو في المبادلة ، لم تعد في هذه اللحظة الا « اشياء مصيئدة » : « انها لم تعد تظهر الا شيئاً واحداً » • لقد وصلنا الى الطلب النهائي ، وهو العمل عموماً ، الذي توضع وتراكم وتبلور وغاص في السلعة • هذا العمل قد انتجته هو ذاتـه « قوة وحيدة » ؛ أعني « قوة عمل المجتمع بأكمله ، التي تتجلى في جملة القيم » •فالدراسة التحليلية قد مضت من العنصر البسيط (القيمة) ، لكي تصعد الى الكلية المعقدة ذات البنية ، التي هي قوامها في نهاية الامر • وعلى هذا النحو ، لا تتحدد القيمة الا بالنسبة الى جملة القيم ؛ وبذلك ، فهي تتميز تميزاً جذرياً من الاستعمال الذي لا يتحدد الا بالنسبة الى الشيء • فالتعبير « قيمة السلعة » يتخذ معنى جديداً اذن ؛ لأنه لم يعد قوام الحد النهائي للتحليل ، وانما مرحلة مـن مراحله فقط • فاذا كان جوهر القيمة هو العمل عموماً («الذي يجب أن لا نخلط بينه وبين العمل « مستقلا عن كل صورة اجتماعية » ، ص ٥٨) لم يكن لعنصر القيمة البسيط من معنى الا معنى**الضبط** الناشىء عن العلاقات التي يقيمها مـع القيم الأخرى كلهـا • واذن ، فدراسة العناصر البسيطة دراسة صورية ، تظل ناقصة في ذاتها •

ان هــذا ذو أهميــة خاصة ، اذ يصبــح من الممكن ابراز بداهة عدم التناظر القائم بين الشــيء والســلعة ، ليس فقط عـــدم التناظر التــاريخي ، اي حقيقــة ان علاقتهمــا هــي علاقــة تتــابع لا ينكفىء ، دون عكس ممكن • وليس مثيرا للاهتمام ، ان نشير في أثناء التحليــل للعمليــة الواقعة لتكون السلعة ، الا ضمن الحد الذي يمكننا ان نبيُّن فيه ، ان هذا التاريخ كانما توضَّع في الاشياء المحللة ، حيث نجده من جديد ، في ترتيب غير تناظري للمتطلبات :

ـ شيء	ـ سلعة
ـ استعمال ↓	↓ مبادلة
ـ قيمة استعمال ↓	↓ ـ القيمة الخالصة
ـ عمل نافع	ـ عمل اجتماعي
تنوع الحاجات ←(مستقل عن كل صورة من صور المجتمع) ↓	ـ قوة العمل الوحيدة للمجتمع *

ان قيمة الاستعمال لاتتحدد في صورة ضبطية ، وانما بعلاقتها المباشرة بالشيء ؛ انها لا تستمد معناها ابتداء من كلية ذات بنية ، وانما في داخل تنوع جذري ·

واذن ، يستحيل تقديم الصفات المميزة لقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، في صورة تماثليه ؛ فللسلعة قيمتها ، كما للشيء فائدته · ومرة أخرى نقول : انه ما من تناظر وتبادل ؛ فالتمييز بين المستويين ليس مجرداً (في داخل كلية مثالية منقسمة على ذاتها) ، بل واقعياً · والمنهج التحليلي وحده يتيح وصف هذا التمييز ·

ان « الموضوعات » التي تملأ أسواق المجتمع الرأسمالي،هي موضوعات منقسمة **في الواقع** على نفسها ؛ فهي نافعة من جهة ، ومتبادلة من الأخرى · انه لا يمكن ان يكون هناك صراع نظري بين هذين الوجهين ؛ بل يمكن ان يكون هناك صراع واقعي فقط · ويمكن أن تكون هناك أيضاً معرفة للتمايز مطابقة له ·

★ ★ ★

لقد أصبح من الممكن لنا ، أن نستخلص من هذه القراءة لصفحات **رأس المال** الاولى ، النتائج التالية :

١) ان نقد الاختبارية ، ونقد المثالية النظرية ، يمضيان معاً ·

٢) ان العملية الواقعية (ظهور السلعة في التاريخ الاقتصادي) ، لم تعِد حركة التحليل انتاجها (لم تعكسها) مباشرة ؛ ومع ذلك ، فالفارق

« التاريخي » الذي يجعل من الممكن تصور الشيء من دون السلعة ، ولكن لايجعل من الممكن تصور السلعة من دون الشيء ، انما يوجد من جديد في نظام العرض، الذي يضع متطلبات المفهومات في امكنتها! ففي اطار هذا النظام الوثوقي ، الذي هو مرتبط بالتحليل وحده ، لايمكن للسلعة ان تتقدم على انها معادل الشيء أو عكسه ٠ على هـذا النحو ، يُعَبِّر عن ضرورة نظـام للتتابع ، يتيح التفكير في الانتقال من الشيء الى السلعة ،ولكنه لايتيح التفكير في العكس ٠

ليست نسبة القيمة الى السلعة ، مثل نسبة الاستعمال الى الشيء ! لان هذه الحدود ليس لها معنى » الا في مستويات بعيدة جداً عن التحليـــل المفهومي ٠ ان هـــذه الامتناع الصوري ، الـذي يحدد بين المفهومات نظـاماً وثوقياً ، هو أيضاً الطريقة المثلى لعرض النظام التاريخي ٠ وعلى هذا النحو ، ليس «النظام الوثوقي متميزاً من النظام التاريخي، كما يتميز الفكر من الواقع (في داخل الواقع) ؛ إذ إن النظام الوثوقي يتيح التفكير في النظام التاريخي٠

٣) لا تحتفظ المفهومات ، في اثناء التحليل، بمعنى ثابت كما امكننا ان نلاحظ ٠ فعلى سبيل المثال ، كان مفهوم السلعة في البدء شيئاً مـا شبيهـاً بمفهوم اقليدي ؛ فقد بدت السلعة في صورة ذات معالم محددة (معـادلـة لشكل ما) وعلى هذا النحو ، كانت قابلة لتحديد من التحديدات الاختبارية٠ و«الامر ليس كذلك ، بالقياس الى مفهوم القيمة الذي ليس قابلاً لمثـل هـذا التحديد (فهو يستبعده منذ البدء) ؛ فالقيمة تبدو في صورة غير محددة ؛ ومفهومها ينبغي أن ينشأ من امتزاج رد واستنتاج ٠ ولكن ، عوداً على بدء ، لايكاد يستخلص جوهر القيمة ،حتى تبدو السلعة وكانها لم تبرز خصائصها بتحديدها (الذي لم يكن الا تجلياً) ، بروزا كاملاً ؛ ففي معالمها الاختبارية ، لم تكن الا شبح ذاتها ؛ فاذا جوبهت بمفهـوم القيمـة الصحيـح ، خضعت لتقمص ما٠وعلى هذا النحو ، اذا لم تطوّر المفهومات بعضها ابتداء من بعض،

فلا يمكن ان يوضع بعضها الى جانب بعض ، في علاقة حيادية : فهي يـؤثر بعضها في بعض ، ويحول بعضها بعضاً بالتبادل ٠

ان هذا العمل ينبغي ان يجعلها تنتقل من حالتها الأولية بما هي مفهومات ايديولوجيه ، مستعارة من نظريات علمية في كثير او قليل ، (التعميمـات الأولى)، الى حالة المفهومات العلمية (التعميمات الثالثة) ٠ ان بعض المفهومات تخضع لهذا التحول ؛ وبعضها الآخر ، وهي نافعة في اثناء الانتقال او عنـد البداية ، تحذف عبر الطريق ٠ ويمكننا ان نقدم أمثلة على ذلك ، مفهـومي الثروة والمبادلة ، اللذين ليس لهما اي معنى في ذواتهما ؛ وحتى حينما يفيدان التحليل مؤقتاً ، فهما يقومان بذلك ، من دون ان يخلفا آثاراً وراءهما ٠

ان هذا التحول يرجع ايضاً الى عمل المفهومات التي لا تتعلق مباشرة بنظرية أنماط الانتاج ٠ فهذه المفهومات التي ترسم صورة البرهان ، والتي تقوم حقاً بعمل التحليل (التعميمات الثانية) ، انمـا تصـدر عن مجالات مختلفة أشد الاختلاف :

– المنهج العام للعلوم	تحليل
	تجريد
– المنطق التقليدي	صورة
	تعبير
	تناقض
– ممارسة رياضية	معادلة
	ردّ
	قياس

لهذه المفهومات وظيفـة تحويل المفهومات الاخـرى (بتحليلها) ، اي المفهومات التي تحدد مضمون النظرية الاقتصادية ٠

ويبدو أن هذه المفهومات ، تخضع هي ذاتها ، في اثنـاء العرض ، الى

تحول ما ؛ فتتغير من معانيها تغييراً تاماً · فالتحليل كما رأينا ما يبرح يتحدد، كلما انتقل الى مستويات مخالفة · كذلك ، فقد استخدم مفهوم **الصورة** استخدامين غير متوافقين على الاقل ؛ فالسلعة تبدو شيئاً (والصورة هي صورة الظهور التي تخلع معالمها الأولى الواضحة ، على السلعة) ؛ أما القيمة فتبدو في علاقة مبادلة السلع ، بل بمناسبة هذه العلاقة ؛ فصورة الظهور هذه هي صورة مؤقتة على نحو خاص ، لانها ترافق التناقض ؛ من أجل ذلك ، وجب الصعود بالرد الى حد آخر ، هو صورة القيمة الحقيقية ، التي لاتظهر مباشرة هذه المرة ؛ وهي : معادلة القيمة · واذن ، فقد تحول مفهوم الصورة تحولاً تاماً ؛ كما وضع في الوقت ذاته ، مفهوم السلعة ، موضع السؤال (في سبيل إظهارها في معالمها الشبحية) ·

وعلى هذا النحو،فالمفهومات التي«تصنع» المفهومات الاخرى ، هي أيضاً بدورها مفهومات مصنوعة·ويمكننا أن نتساءل: اذا كانتهي ذاتها تعميمات أولى ، تسعى الى أن تصبح تعميمات ثالثة ، فما المفهومات التي تقوم بالنسبة اليها بدور التعميمات الثانية ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال بسيطة : انها المفهومات الاخرى،« مفهومات المضمون » التيتحتل مكان المفهومات الصورية، وتضع الاولى تحت التجربة · وعلى هذا النحو ، يتم عمل المعرفة في اتجاهين معاً (وهو بهذا جدلي بحق) · ان نص **رأس المال** ــ كما كنا قد رأينا منذ البداية ــ قد كتب على مستويين : مستوى النظرية العلمية عموماً (صورة البرهان) ، ومستوى ممارسة علم خاص ؛ فتبعاً لقراءتنا ونحن نأخذ بوجهة النظر هذه أو تلك ، تتخذ المفهومات عملاً مخالفاً :

تعميمات أولى ← تعميمات ثانية ← تعميمات ثالثة | الممارسة النظرية
تعميمات أولى ← تعميمات ثانية ← تعميمات ثالثة | النظرية

٤) لقد نُظم العرض العلمي تنظيماً منهجياً ؛ بيد أن هذا لا يعني أنه يحيل الى نظام موحد متماسك؛ فالروابط بين المفهومات ليستوحيدة الطرف ولا متعادلة ؛ فهي تقوم على مستويات مختلفة أشد الاختلاف ، في وقتواحد· واذن ، ليست العلاقات بين حدود القول ذات تطابق دقيق ؛ انها تستمد قيمتها خصوصاً ، من التوتر المثمر ، الذي تحققه ضروب معينة من عدم التطابق (مثال ذلك : **التناقض في الحدود**) · وعلى هذا النحو ، نفهم أن الانتقال بين المفهومات والقضايا ، وقد بُيِّن بياناً دقيقاً ، لا يخضع مع ذلك لنمط الاستنتاج الميكانيكي (العلاقة بين العناصر المتعادلة او المتماثلة؛فابتداء من الصراع الذي يضع عدة **انواع** من المفهومات بعضها مقابل بعض ، ويعمل فيها ، **تنتج** معارف جديدة ؛ فقد حلت محل المنهج المثالي لحل المتناقضات **المعطاة** ، عملية واقعية من التقابلات المنشأة (المستثارة) ·

اننا نفهم عندئذ ، لماذا كان تصور النجوع العلمي – من حيث هو تنظيم – قاصراً كل القصور ؛ فالعلم لايقوم على احلال النظام **محل** عدم النظام ، أي على تنظيم عدم نظام بدئي · ان صورة كهذه ، تمثل يقيناً وجهاً جوهرياً من وجوه الممارسة العلمية(المثال الاعلى لعلم قوانين التصنيف؛ راجع على سبيل المثال ، الفصل الاول من كتاب « **الفكر المتوحش** ») ، لايطابق واقع العمل العلمي · ان الفكرة عن موضوع للعلم غير منظم ومعطى، هي فكرة خاطئة ؛ فالعلم هو الذي ينشيء موضوعه ، أي ينشيء نظامه ؛ انه هو الذي يتخذنقطة انطلاقه وأدواته·اما ما هو جوهري ، فهو ان النظام الذي يقيمه ليس نهائياً على الاطلاق ، كما انه ليس مرصوفاً فوق واقع « يجب تنظيمه » · انه مؤقت دائماً خلاقاً لذلك ؛ اذ ينبغي أن يصنع ويعاد صنعه باستمرار ، وان يجابه بنماذج أخرى من الانظمة،دون انقطاع ؛ فهذا الانتقال من نظام الى نظام ، بانقطاعات متتالية ، هو الذي يحدد عملية المعرفة ·

ان التقابل : نظام – لا نظام هو تقابل ضحل الى حد بعيد ، فلا يمكنه

أن يؤدي وصفاً لمثل هذه الفعالية : فالانظمة المختلفة ، التي رُدّ بعضها الى بعض في صراع لا ينقطع، هي عــدد من ضروب عدم النظام (قاصر ، ومعيب ، ومؤقت) ؛ فجهد العلم الحقيقي ينحصر في ان يقيم مكان عدم النظام الواقعي وبدلا عنه (بل في مكان آخر)، عدم النظام الفكري المؤهل لقياسه. فالمعقولية الحقيقية والمنطق الحقيقي هما معقولية التنوع وعــدم المساواة ومنطقهما . فانتاج المعرفةهو ان نجعل عدم النظام كما لو كان نظاماً،وأن نستخدمه وكاننا نستخدم نظاماً ؛ من أجل ذلك ، لم تكن بنية المعرفة شفافة قط ؛ بل كانت كثيفة ومنقسمة وناقصة .

٥) وأخيراً ، فهذا النص يظهر التناقض وكأنه تناقض بين حدود ، أي بين مفهومات إيديولوجية . إنه ليس من الممكن التعميم ابتداء من هذه الصفحات القليلة ؛ ولكنه يحسن بنا ان نتساءل ،الى أي حد كان هناك منطق للتناقض، في رأس المال .



ثبت المصطلحات

A

غيـاب	absence
غائب	absent
مطلق	absolu
تجريـد	abstraction
مجـرد	abstrait
غير معقول	absurde
عمل ، فعل	action
فعاليـة	activité
مطابق	adéquat
صانع الانتاج	agent de production
ضيـاع	aliénation
مضـاع	aliéné
ازدواجية قول	amphibologie
مماثلة	analogie
تحليـل	analyse
مال	argent
جزافي ، تعسفي	arbitraire
موقف	attitude
محمول	attribut
استقلال ذاتي	autonomie

C

كلفـة	coût
رأس المال	capital
رأس المال الثابت	capital constant
رأس المال المتحول	capital variable
رأسماليـة	capitalisme
مقولـة	catégorie
طبقـة	classe
مفهـوم	concept
مفهومي	conceptuel
مشخص	concret
جواز	contingence
جائـز	contingent
تناقض	contradiction
مضـاد	contraire
عقـد	contrat

D

استنتـاج	déduction
نمو، تطور، توسيع	développement
صيرورة	devenir
زمان منفصل	diachronie
قـول	discours
وثوقيـة	dogmatisme

E

مبادلة ، تبادل	échange
مفعول ، نتيجة	effet
اختباري	empirique
اختبارية	empirisme
روح	esprit
ماهية ، جوهر	essence
بديهي	évident
تطور	évolution
تخارج	extériorisation

F

عامل	facteur
ملكة ، قدرة	faculté
واقعة	fait
صورة جاهزة	fertige Gestalt
صنمية	fétichisme

G

عام	général
تعميم ، عمومية	généralité
نشوء	genèse
صورة	Gestalt

H

اتفاق ، صدفة	hasard
فرض ، افتراض	hypothèse

I

مثالية	idéalisme
هوية ، وحدة	identité
وهم	illusion
تضمن	immanence
متضمن	immanent
غير محدد	indéfini
حياد	indifférence
فرد	individu
استقراء	induction
عقلي	intellectuel
فائدة	intérêt
ذاتية مشتركة	intersubjectivité
حدس	intuition
غير مرئي	invisible
غير عقلي	irrationnel

K

صورة نووية	Kerngestalt

L

شرعية ، مشروعية	légalité
شرعي مشروع	légitime

M

تجلٍ	manifestation
سلعة	marchandise
سوق	marché
مادية	matérialisme
مادة	matière
مواد أولية	matières premières
توسط	médiation
نمط	mode

لحظة	moment
باعث	motif
تزييف	mystification
زائف ، مزيف	mystifié

N

ضروري	nécessaire
ضرورة	nécessité
سالب	négatif
سلب ، نفي	négation
فكرة ، معنى	notion

O

موضوعي	objectif
موضوع	objet
تعارض، تقابل، تضاد	opposition
عامل	ouvrier

P

جزئية ، خصوصية	particularité
جزئي ، خاص	particulier
ظاهرة	phénomène
فضل القيمة	plus-value
وضعي ، ايجابي	positif
وضعية	positivisme
امكان	possibilité
ذرائعية	pragmatisme
ذرائعي	pragmatique
ممارسة	pratique
عملي	pratique
محمول	prédicat
حضور	présence
حاضر	présent
مبدأ	principe
سعر	prix
حركة نمو ، حركة	procès
عملية	processus
انتاج	production
ربح	profit
ملكية	propriété

R

عقل ، علة	raison
استدلال	raisonnement
عقلي	rationnel
واقعية	réalisme
واقع	réalité
ردّ	réduction
ريع	rente
تصور	représentation
اعادة انتاج	reproduction
دخل	revient
دخل	revenu
ثروة	richesse

S

اجر	salaire
ماجور	salarié
موقف	situation
مرآوي ، انعكاسي	spéculaire
تاملي ، نظري	spéculatif
نظر ، مضاربة	spéculation

روحي	spirituel
بنيـة	structure
بنيـوية	structuralisme
ذاتي	subjectif
ذاتيـة	subjectivité
ذات	sujet
حامـل	support
زمان منضم	synchronie
تاليف	synthèse
مذهب ، منظومة	système

T

معـدّل	taux
حـد	terme
شفوف	trasparence
شفاف	transparent
عمـل	travail
نمـوذج	type

U

كلـي	universel

V

قيمـة	valeur
قيمـة مبادلة	valeur d'échange
قيمـة استعمال	valeur d'usage
حقيقـة	vérité
مرئي	visible
حقيقي	vrai



الفهرس

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصـــواب
١٢	١٢	لنموذج	النموذج
٢٥	١٦	خطى	خطل
٢٩	١٨	تبئن	نتبيئن
٣٦	١٦	حقيقة	حقيقيــة
٣٨	١١	هرنغ	دوهرنغ
٤٨	٢٠	قصوراً	تصوراً
٥٤	٢٥	الذي	الذين
٥٩	٨	اينشتين	او أينشتين
٧٤	١٢	الثورة والنظرية	الثورة النظرية
٧٩	١٣	الانتاج جوانب	لانتاج جواب
١٠٠	١٤	حنما	حينما
١٠٥	٩	محلوورة	محلـودة
١٠٦	٢١	بيئن	بيئن
١١١	٥	اخاصة	الخاصة
١١٥	١٦	والعلم والاقتصادي	والعلم الاقتصـادي
١٤١	٣	كما	كيما
١٦٥	٥	تتتبادلان	تتبادلان
١٨٠	٤	فض	فض
		م	م

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٨٨	٢٥	بعضها بعضاً	بعضها
٢٠٧	١٢	ينبغي	يبغي
٢١٢	٦	اهنمامنا	اهتمامنـا
٢١٣	٩	(يحذف ويوضع مكانـه السطر التـالي) :	

المأجور ، ودراسته تكشف عن علاقات الانتاج الرأسمالي ، من حيث هي

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢١٣	١٢	النى	التي
٢٢٤	٨	معدّ	معدّل
٢٢٨	٢	استطقنا	استطعنا
٢٣١	٥	يسب	ينسب
٢٣١	٢٣	نظام	النظام
٢٣٢	٦	(يحـذف ويـوضـع مكانه السطر التالي) :	

الذي يحدده غياب السبب ؛ وغياب السبب هنا قـد عكس فكراً لدى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٣٢	٧	يُعد	بُعد
٢٣٥	١٣	ظلو	ظلوا
٢٣٧	١٨	بالضيط	بالضبط
٢٥٦	٢	كليلاً	كليـاً
٢٦٢	١٣	مسوّغاته	مسـوّغات
٢٧٠	١٢	تُمطي	تُمطى
٢٧٣	١٧	النظر	لننظر
٢٨٠	٢٥	بينهما	بينهـا



كتاب (رأس المال) لكارل ماركس هو واحد من مفاتيح الحضارة الحديثة .

ولكن هل القراءات التي وضعت حتى الآن كافية لفهمه ، أم أنها مرتبطة بزمان ومكان معينين ؟

ذلك هو السؤال الذي يطرحه التوسر ورفاقه ، وعنه يجيبون ، وجوابهم واضح : القراءات السابقة ، في ما لها وما عليها ، غير علمية . فماركس مؤسس لعلم جديد ، هو علم التاريخ، أساس العلوم الانسانية برمتها؛ ويجب أن يدرس انطلاقاً من هذه الحقيقة الأولى .

فيجب إذن أن نعيد قراءة رأس المال على ضوء معطيات العلوم الانسانية وعندئذ نرى :

اولاً ، إن المفاهيم الناظمة لهذه العلوم موجودة ضمناً أو صراحة لدى كارل ماركس الآخير ، أي في كتاب (رأس المال) .

ثانياً ، ان المفاهيم التي وضعها كارل ماركس قبل رأس المال (الضياع ، الانسان، المادية في شكلها الأول ، الخ ...) ايديولوجية وغير علمية .

ثالثاً ، ان ماركس وضع فلسفه لها من الدقة ما لبقية العلوم ، وهذه الفلسفة موجودة في كتاب رأس المال وحده .

ويرى القارىء في هذا الكتاب الأول الذي سيليه قريباً الكتاب الثاني عرضاً لفلسفة كارل ماركس هذه ، ونموذجاً لطريقة قراءة رأس المال .

منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي

مطابع الف باء - الأديب . دمشق

ثمن النسخة ٤٢٥ ق.س.ل